ف . ا . لوتسكيفتش

عبد الناصر

ومعركة الاستقلال الاقتصادي

[١٩٥٢ - ١٩٧١]

ترجمه عن الروسية

د . سلوى ابوسعدة د . واصل بحر

دار الكلمة للنشر

عبد الناصر

ومعركة الاستقلال الاقتصادي

[١٩٥٢-١٩٧١]

صمم الغلاف : سعد عبد الوهاب

دار الكلمة للنشر ش.م.م
شارع ليون - بناية سلام - الحمراء
بيروت - لبنان
تليفون ٨٠٣٧٤٠
ص.ب ١٣/٥٢٨٨

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ١٩٨٠

ف . ا . لوتسكيفتش

عبد الناصر

ومعركة الاستقلال الاقتصادي

[١٩٥٢ - ١٩٧١]

ترجمه عن الروسية / د. سلوى أبو سعدة
/ د. واصل بحر

مراجعة مجدي نصيف

الكلمة

دار الكلمة للنشر

١٩٨٠

مقـــدمـــة

يتحدد المضمون الأساسي لعصرنـا ، بالنمـو المطـرد للاشتـراكية ، وازدياد القـوى المتصدية لاعادة البناء الثوري للمجتمع داخل الـدول الـرأسمالية ، والمعـركة من أجـل التحرر الوطني ضد كل نظم الاستغلال والقهر . وتمهد كل الحقائق لتعميق الأزمة العامة للرأسمالية .

وتلعب حركة التحرر الوطني لشعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية الدور الرئيسي في اضعاف الرأسمالية . ويتحدد الاتجاه الأساسي لهذه الحركة في المرحلة الراهنة بأن « المعركة من أجل التحرر الوطني في كثير من البلـدان تتحـول عملياً الى معـركة ضد العلاقـات الاستغلالية سواء كانت إقطاعية أو رأسمالية (١٠ - ص ١٩٤) . أما الخاصية الهامة الثانية لحركة التحرر الوطني المعاصرة فتكمن في أن فرقها الطليعية هي . . . « البلدان التي تسير في طريق التنمية غير الرأسمالي ، أي التي اتخذت طريق بناء آفاق المجتمع الاشتـراكـي » . (١٠ - ص ١٩٤) .

وتمر التنمية في البلدان التي اختارت الطريق غير الرأسمالي بظروف صعبة ، فمعاركها لا تتـوقف ضد مؤامـرات الامبـريالية والاسـتعمار الجـديد والـرجعية الـداخلية وتحـارب الامبريالية بعنف من أجل الإبقاء على سيطرتها في الدول النـامية ، محاولـة بكل السبـل استعادة مواقعها المفقـودة ، وهـي في ذلك « لا تلجـأ الى الأعمال السياسية - العسـكرية فحسب ، ولكنها تنفق أيضاً مصروفات مادية ضخمة ، لتفتيت حركة التحرر الوطني ، ولتقويض أضعف حلقاتها » . (٩ ص ٤٥) .

وتقع على عاتق الدول النامية في المرحلة الحالية واجبات ذات أهمية تاريخية كبيرة : تعزيز الاستقـلال السياسي ، والحصـول على الاستقـلال الاقتصـادي ، وحـل المشـاكل الاجتماعية الملحة ، ورفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية العريضة ، واكتسبـت الأهمية الأولى في أيامنا مسألة إضعاف ارتباط اقتصاد الدول النامية بالدول الامبريالية ، وإحراز الاستقلال الاقتصادي . وتثبت تجربة الدول النامية ، أنه لا يمكن حل هذه المهمة ، إلا باتباع الطريق غير الرأسمالي .

كانت مصر من أولى الدول النامية التي سارت على هذا الطريق (من أول فبراير ١٩٥٨ وحتى ١١ سبتمبر ١٩٧١ كان اسمها الجمهورية العربية المتحدة) . كانت الملامح المميزة

للتنمية في الجمهورية العربية المتحدة بين ١٩٥٢ و ١٩٧١ هي : التأميم التدريجي لوسائل الانتاج الأساسية ، وتحديد نشاط رأس المال الأجنبي والوطني الكبير ، وتصنيع البلاد ، وتحقيق البرنامج الاجتماعي ، وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية الخ .

ومن الواضح أنه بحكم تأخر مصر الاقتصادي الناتج عن التبعية الاقتصادية للاستعمار لسنوات طويلة ، لم تكن في وضع يسمح لها بحل هذه المهمة المعقدة بجهودها الذاتية وحدها . بالإضافة إلى أن البناء الاقتصادي في مصر مرّ في السنوات الأخيرة بظروف صعبة بسبب معركة إزالة آثار العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفي ظروف نشاط الرجعية الداخلية ، التي تعتمد على الامبريالية العالمية ، والتي لا تكف عن أملها في إرجاع مصر عن طريقها الذي اختاره شعبها .

في هذا الوضع أدى الدور الهام الذي تلعبه العلاقات الاقتصادية الخارجية في تنمية الاقتصاد ، إلى أن تحتل مكاناً بارزاً على مر تاريخ مصر كله .

والهدف من الدراسة الحالية ، هو تحليل أهمية جميع أشكال العلاقات الاقتصادية الخارجية للجمهورية العربية المتحدة في بناء اقتصادها القومي ، بعد أن حققت استقلالها السياسي الحقيقي . لهذا سننظر الى دور التجارة الخارجية في مختلف مراحل تطور مصر ، وتغير طبيعة العلاقات الاقتصادية الخارجية في ظروف الاستقلال السياسي ، ومغزى وأهمية العلاقات الاقتصادية لـ ج . ع . م . مع الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية . وتولي الدراسة اهتماماً كبيراً لتحليل ما أنجزته الجمهورية العربية المتحدة في مسألة تحويل نظام العلاقات الاقتصادية الخارجية من مسار استغلال رأس مال الدول الامبريالية العالمية ، إلى وسيلة قادرة على بناء الاقتصاد القومي . ولا تعني انجازات الجمهورية العربية المتحدة في هذا الاتجاه أنها ذات أهمية قومية فحسب ، بل ودولية أيضاً ، إذ تعتبر تجربة مفيدة لغيرها من الدول النامية الأخرى .

وأستخدم في كتابة هذا العمل ، دراسات تعالج مشاكل مصر وغيرها من الدول النامية ، لاقتصاديين ومؤرخين سوفييت : د . ك . بلا شيكين ، ل . ن . فاتلينا ، م . ف . جتايولين ، ول . ش . جردانوف ، ب . م . دانتسيج ، ف ، ب . لوتسكوف ، ي . س . ماتيوجين ، أ . أ . امبنسك ، ر . أ . أوليانوفسكي ، ف . أ . يتاجوتسك ، ل . أ . فردمان وغيرهم . فضلاً عن أنه من وجهة نظر المؤلف ، فان الاهتمام لم يكن كافياً في العديد من الأعمال المتعلقة بمشاكل مصر ، بدور العلاقات الاقتصادية الخارجية في الاقتصاد المصري خاصة بعد عام ١٩٥٢ .

ذلك إلى جانب الكتب والمواد المنشورة في الدوريات السوفييتية ، والأعمال النقدية والأبحاث ، ومقالات الكتّاب الأجانب ، والصحف والمجلات المصرية والدول الأخرى . ويجدر بي الإشارة، من أعمال المؤلفين الأجانب التي شدت الاهتمام من وجهة نظر المادة الواقعية والاحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية ، إلى كتب وأبحاث شارل عيساوي : « مصر في ثورة » (تحليل اقتصادي) ـ لندن ١٩٦٣ . والفريد موسر : « السوق

العربية المشتركة » - نيويورك - ١٩٦٩ - وراشد البراوي : « التطور الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة - مصر - القاهرة - ١٩٧٠ .

أما بخصوص النتائج النظرية فان أغلبية الأعمال المذكورة تحمل الطابع الدفاعي ، وتعكس المصالح الطبقية للبورجوازية .

وقد استخدم في البحث بكثرة البيانات الاحصائية الرسمية المنشورة عن « الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء » في مصر ، والدوريات السنوية لاتحاد الصناعات المصرية ومواد من وزارة التخطيط المصرية - وأيضاً النشرات الاحصائية للأمم المتحدة . ويجب أن نأخذ في اعتبارنا أن حجم وقيمة التجهيزات الخاصة بمشروعات الوحدات الكاملة ، وأيضاً مشتريات العديد من وزارات مصر واداراتها ، لم تظهر في البيانات الرسمية الاحصائية لتجارة مصر . لهذا يوجد فارق كبير في المقارنات ، مثال ذلك البيانات الخاصة بالتبادل السلعي بين مصر والاتحاد السوفييتي في سنوات عديدة ، إذ أن هناك فارقاً بين الاحصائيات المأخوذة من الاتحاد السوفييتي وتلك المأخوذة من مصر .

وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن احصائيات التجارة الخارجية والصناعة والزراعة في مصر قد تعرضت لتغيرات جزئية بعد اتخاذ أساليب جديدة للحسابات ، وبعد تصحيح الأسعار وهكذا . وكثيراً ما تنشر الدوريات المصرية بيانات وأرقام مختلفة حول نفس الشيء .

ويجب مراعاة كل هذه العوامل ، في حالة تعارض بعض الاحصائيات في هذه الدراسة .

وقد قام المؤلف بتناول الأرقام والاحصائيات من المصادر المصرية ، كلما كان ذلك ممكناً ، طبقاً لعلم مناهج الأبحاث المأخوذة به في الاتحاد السوفييتي ، فاستخدم بكثرة مواداً من الادارة المركزية للتخطيط الاقتصادي بالاتحاد السوفييتي بين ١٩٥٥ و ١٩٧١ ، وغيرها من البيانات المنشورة .

ويقدم المؤلف خالص الشكر ، للدكتور ي . س . مايتوخين ، والدكتور ت . ف . تيودور فيتش (اقتصاد) والدكتور أ أ . ليبيديف (تاريخ) على النصائح والارشادات القيّمة التي قدموها أثناء كتابة الدراسة .

أما قائمة المؤلفات الأساسية التي استخدمت في الدراسة فهي موجودة في نهاية الكتاب . ويشار في صفحات الكتاب إلى الرقم الوارد بهذه القائمة (لكل كتاب) .

الفصل الاول

الأهمية الإقتصادية والسياسية للعلاقات الإقتصادية الخارجية للجمهورية العربية المتحدة

١ ـ دور التجارة الخارجية
في اقتصاد الدول النامية

تلعب التجارة الخارجية ، كأكبر أداة في العلاقات الاقتصادية الخارجية ، دوراً كبيراً في التطور التاريخي للمجتمع الانساني ، وقد تعرض دورها في كل مرحلة من مراحل النمو ، وفي كل بنية اجتماعية ـ اقتصادية في المجتمع ، لتغيرات ملموسة .

وأدى نمو التجارة الخارجية أو التبادل السلعي على النطاق القومي ، إلى تأسيس السوق العالمي . قال كارل ماركس : « التجارة الخارجية والسوق العالمي ، هما شرط ونتيجة «للانتاج الرأسمالي» . (٢ صفحة ٢٦٢) . وأشار لينين بهذا الخصوص ، الى أن : الرأسمالية لا يمكنها التواجد والنمو دون التوسيع المستمر لمجالات سيطرتها ، ودون احتلال دول جديدة وجر الدول غير الرأسمالية الى دوامة الاقتصاد العالمي » .(٣ ـ صفحة ٥٩٥) .

وأثّر ظهور الارتباط المتبادل بين الدول على تطور التجارة الخارجية ، ذلك أنه من خلال تبادل السلع يتحقق تقسيم العمل الدولي ، الذي تميز ـ بظهور الرأسمالية على نطاق واسع ـ بطابع عدم العدالة وعدم التكافؤ . وأدى إنشاء السوق العالمي ، مع تطور الكفاءة الانتاجية الرأسمالية ، إلى ظهور قيمة عالمية موحدة ، تتأرجح حولها أسعار سوق البضائع التي تروج في السوق العالمي .

كتب كارل ماركس عن دور رأس المال : « إن الدولة الأكثر تقدماً تبيع سلعها بأسعار أعلى من قيمتها ، رغم أنها أرخص في الدول المنافسة » . (١ صفحة ٢٦٠). وكتب أيضاً : « تحصل الدولة التي تعيش ظروفاً مواتية ، على قيمة أكبر أثناء التبادل ، بمجهود أقل في العمل ، مع أن هذا الفارق ، هذا الفائض ، الذي يحدث أثناء تبادل العمل ورأس المال بصفة عامة ، تسرقه طبقة واحدة محددة » . (١ صفحة ٢٦١) . وتتحول التجارة الخارجية بهذا ، من وسيلة لانتاج رأس المال ، الى أحد الوسائل الرئيسية لنهب الدول المتخلفة ، خلال علاقاتها الاقتصادية ، التي تدور في فلك النظام الرأسمالي العالمي ، طالما أنها مجبرة على بيع انتاجها في السوق العالمي بأسعار أقل من قيمتها داخل بلادها نفسها .

ومنذ تحولت الرأسمالية من مرحلة نموها التاريخية الأخيرة إلى مرحلة الامبريالية ، عندما بدأت في تصدير رأس المال (٤ صفحة ٣٩٥) ازداد الاستغلال الاقتصادي للدول المتخلفة عدة مرات ، لأنها كانت تقع تحت التبعية الاستعمارية للدول المستعمرة

وبسبب : زيادة إمكانيات الحصول على أرباح مرتفعة ، تدفق رأس مال هذه الدول المستعمرة إلى المستعمرات والدول التابعة . وتفسير ذلك أن رؤوس الأموال الموظفة في المستعمرات « يمكنها أن تعطي معدلات أرباح أعلى ، نتيجة لانخفاض مستوى التقدم ، ولاستخدام العبيد والحمالين مما يحقق استغلالاً أكبر في العمل » (١ صفحة ٢٦١) .

وأثر تدفق رأس المال الأجنبي تأثيراً سيئاً على تطور المستعمرات والأراضي التابعة . وتوقفت العديد من فروع الاقتصاد التقليدية عن التواجد بسبب ضغط الاستعمار . ونمت في الوقت نفسه الفروع التي اتجهت إلى التصدير والتي حققت أرباحاً مرتفعة للاحتكارات العالمية ، وحققت تلك الاحتكارات أرباحاً طائلة ، مستغلة شعوب الدول المتخلفة ، محتكرة انتاجها بأسعار بخسة ، إذ أن «أعلى معدل للأرباح في المستعمرات بصفة عامة ، يمكن أن تسير جنباً إلى جنب مع انخفاض أسعار السلع » (١ صفحة ٢٦١) . ويعتبر الاحتكاريون هم الزبائن الوحيدون للصناعات الجاهزة ، ولعديد من السلع الزراعية التي تنتجها الدول المتخلفة ، زد على ذلك أنهم يبيعون تلك السلع بأسعار مرتفعة بشكل مصطنع .

وصاحب زيادة التبادل التجاري غير المتكافىء في عصر الاستعمار زيادة النهب الاستعماري للدول المتخلفة عن طريق تصدير الأرباح والحصول على نسبة مئوية وفوائد لاستثمار رأس المال . وكان الاستغلال الامبريالي مستمراً قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها ، عندما بدأ تصدير رأس المال متخفياً ، في حالات كثيرة ، تحت ستار ما سمي « بالمساعدات » .

وتبدل دور التجارة الخارجية في المجتمع الانساني تبدلاً جذرياً في المرحلة الجديدة من تاريخه : مرحلة الاشتراكية ، وهو ما يمكن رؤيته في نموذج تطور التجارة الخارجية بين الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى .

وعلى الأساس المبدئي الجديد ، قامت العلاقات بين الدول الاشتراكية والدول النامية في كل من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، التي حصلت دول كثيرة منها على استقلالها السياسي فحسب بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لتفكك النظام الاستعماري . وقد أصبح هذا الأساس متكافئاً وفي مصلحة الطرفين ، رغم الاختلاف الكبير في مستوى التطور الاقتصادي .

وأثبتت أحداث العالم في السنوات الأخيرة أن الاستقلال السياسي الحقيقي للدول النامية لا يمكن أن يتحقق بالكامل ، إلا عندما يتحقق استقلالها الاقتصادي عن الاستعمار . فبدأت كثير من الدول النامية في وقتنا الحاضر ، المرحلة الثانية من ثورتها التحريرية : المعركة من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي .

وتحتل مسألة التغيير الجذري للعلاقات الاقتصادية الخارجية مكانة خاصة بين مجموعة المشاكل الكثيرة والمعقدة التي تواجه هذه الدول ، ويعتبر حلها دليلاً هاماً على نجاح المعركة اللاحقة من أجل الاستقلال الاقتصادي .

ولأن العلاقات الاقتصادية الخارجية بصفة عامة ، والتجارة الخارجية بصفة خاصة ، تتصلان بمجال التداول ، فإن التغيرات فيهما تملي بدورها تغيرات في مجال انتاج كل بلد . لكن من الخطأ أن تقود تلك العناصر المذكورة مجالات التداول ، بدور سلمي فقط . وتقوم التغيرات في نظام العلاقات الاقتصادية الخارجية بدورها ، بالتأثير الفعّال على مجال الانتاج مسهلة أو مصعبة من تطورها في هذا الاتجاه أو ذاك . وقد أصبحت العلاقات الاقتصادية الخارجية عنصراً ضرورياً لإعادة الانتاج الموسع ، بحكم تعقيدات الظروف من الناحية التاريخية . فهي تعتبر في وقتنا الحاضر أحد العوامل المحددة للإسراع ، وفي بعض الأحيان للإبطاء ، من تطور الدول الصغيرة . ويخدم تحقيق حصة الانتاج للأسواق الخارجية كمصدر أساسي للعملات الأجنبية الضرورية لشراء أدوات الانتاج ، وفي أحيان كثيرة لشراء سلع استهلاكية . ويدل على درجة تبعية الدول النامية للتجارة الخارجية ، حقيقة أنه بين خمس إلى ثلث الانتاج القومي لهذه الدول يذهب إلى السوق الخارجي (٤٠ ـ ص ١٨) . كما تعتبر العلاقات الاقتصادية الخارجية أيضاً مصدراً للحصول على مصادر إضافية في شكل قروض وسلفيات ومعونات عن طريق الدولة ، واستثمار رأس المال الخاص الأجنبي . ويفسر دور نظام العلاقات الاقتصادية الخارجية في اقتصاد الدول النامية ، الصعوبة البالغة لإعادة بنائه . لأنه في هذا المجال بالتحديد تحتفظ الاحتكارات العالمية في الواقع بأكثر المواقف قوة ، حتى بعد أن تحقق للدول النامية استقلالها السياسي . ذلك أنه في التجارة الخارجية ، هناك مواقع قوية للبورجوازية المتوسطة . وكما أظهرت تجارب التنمية في الدول الصغيرة التي شقت طريقها في اتجاه غير رأسمالي ، فإن إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الخارجية ، كجزء من عمليات التحول الاجتماعي ـ الاقتصادي ، يمر بصراع طبقي حاد .

وقد أشار تقرير المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي إلى أن إعادة البناء الجذري للعلاقات الاجتماعية المتخلفة في البلاد التي بدأت تسير في الطريق غير الرأسمالي عمل غير سهل بالاضافة إلى أن البدايات تتعرض لهجوم مستمر من الاستعماريين الجدد والرجعية المحلية ، (١١٠ ص ١٨) .

فما هي المهام التي تواجه التجارة الخارجية وغيرها من أشكال العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية ، خلال المعركة من أجل الاستقلال الاقتصادي عن الامبريالية ؟

تتلخص المهمة الكبرى في التغيير الجذري لدور التجارة الخارجية ، في تحويلها من مجرى الاستغلال الاقتصادي الخارجي ، إلى ذراع قوي لمسيرة الاقتصاد الوطني ، أي إلى وسيلة لاستخدام تقسيم العمل الدولي للمصالح الوطنية ، وأساساً لصالح الجماهير العاملة . ويتطلب تحقيق هذه المهمة الأساسية حل العديد من المشاكل المرتبطة بها وخاصة :

زيادة الأرباح العائدة من التصدير على أساس توسيع حجم التجارة والتغيير في الهيكل التجاري لصالح زيادة حصص السلع نصف المصنعة والمنتجات الصناعية . ولا يسمح هذا بزيادة الايرادات من الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية فحسب ، ولكنه أيضاً

يسهل تسويق الانتاج الصناعي القومي . ويعتبر ضيق الأسواق الداخلية حتى وقتنا هذا عائقاً حقيقياً أمام التطور الصناعي في الدول النامية ؛

وكذلك تغيرات هيكل التصدير على حساب التقليل من حصص السلع الاستهلاكية أثناء النمو المناسب لحصص السلع ذات الغرض الانتاجي . وفي ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل يمكن تحقيق الإسراع في معدلات النمو الاقتصادي للدول النامية ، بشرط استيراد الآلات ذات الانتاجية العالية والمعدات اللازمة لجميع فروع الاقتصاد ، وأيضاً المواد الخام الضرورية لتوفير الانتاج الصناعي ، وهو ما ليس ممكناً دائماً نظراً للنفقات الضخمة المطلوبة لاستيراد المواد الغذائية ؛

وكذلك يفترض توازن التجارة الخارجية ، تنظيم الاحتياجات المستوردة بما يلائم امكانيات التصدير . إن الغاء زيادة حساب الواردات عن الصادرات في الميزان التجاري يؤدي إلى التيسير الملموس للحسابات الدولية للدول النامية ، وتسديد المديونات ، وتراكم الاحتياطيات النقدية الخ .

وتشير تجربة الدول الصغيرة ، التي تسير في الطريق غير الرأسمالي إلى عدد من الوسائل العامة لحلول المشاكل المذكورة ، بغض النظر عن الاختلافات في التنفيذ العملي لإجراءات بعينها . ويجدر إرجاع هذه الوسائل أولاً إلى : احتكار الدولة للتجارة الخارجية ، ذلك الاحتكار الذي يطبق عملياً في سير التحولات في غيرها من المجالات (مثل الاصلاح الزراعي وتأميم الصناعة والنقل ، ونظام الاقراض المالي) . ويخلق تحول التجارة الخارجية إلى القطاع الحكومي ، المقدمات الضرورية لاتباع البدايات المخططة في التبادل السلعي للتجارة الخارجية ، وتتضمن برامج التنمية الاقتصادية التجارة الخارجية . وبمقدار تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية فيما بعد ، يصبح ترابط التجارة الخارجية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى في إطار خطة موحدة ، أقوى . وفي هذا الوقت تحل التجارة الخارجية المهام الأكثر تعقيداً والتي نشأت أثناء تكوين اقتصادي حديث متعدد الفروع .

والجمهورية العربية المتحدة تعتبر من بين الدول التي حققت نجاحات واضحة في مجال إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الخارجية لصالح المصالح الوطنية ، وتستفيد دول نامية أخرى تسير على طريق التجارة الاشتراكي من تجربتها في هذا المجال .

يدل سير التحول الاجتماعي ـ الاقتصادي في مصر ، بما في ذلك التحول في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية ، على أن هذا التقدم قد مر بظروف معركة طبقية حادة على النطاق القومي ، وكذلك على النطاق الدولي ، وكما حقق ذلك انتصارات ، فقد صاحبه بالضرورة أخطاء ، أخطاء في التقدير ، بل وحتى إخفاقات مؤقتة . وتتطلب هذه العوامل فحصاً دقيقاً نظراً لما حققته مصر في إعادة البناء واستخدام التجارة الخارجية من أجل المصالح الوطنية ، والمشاكل التي لم تحل ، وأيضاً آفاق التنمية المقبلة لتطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وتأثيرها على اقتصاد البلاد .

لقد لعبت العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وأساساً في شكل التجارة الخارجية ، دوراً هاماً في الاقتصاد المصري . ويعطي تحليل البيانات حول معدلات التبادل التجاري

الخارجي - أي الاستيراد والتصدير - في الدخل القومي لمصر ، والتي جاءت في دراسات مختلفة (أنظر ٤٥ - ص ٢٢٢ - ٢٢٤ و٤٤ ص ٣٧ - ٣٨ و٤٢ ص ١٩٨ - ٢٠٠) ، النتائج التالية :

يشكل التبادل السلعي للتجارة الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية في المتوسط بين ٣٥ - ٣٨٪ من الدخل القومي ، كان نصيب التصدير من ١٤ - ١٦٪ والاستيراد ١٨ - ٢٠٪ .

وفي عام ١٩٤٥ ، انخفضت معدلات التبادل التجاري إلى ١٨٪ (التصدير ٧,٨٪ والاستيراد ١٠,٢ ٪) .

وفي الخمسينات كان تبادل التجارة الخارجية يشكل ٣٧ ٪ في المتوسط من الدخل القومي (التصدير ١٦ ٪ والاستيراد ٢١ ٪) .

أما في ١٩٧٠ - ١٩٧١ فقد انخفض إلى ٢٨ ٪ (التصدير ١٣ ٪ والاستيراد ١٥ ٪) .

واستكشفت محاولة مماثلة عند مقارنة التبادل السلعي لاجمالي الناتج في مصر . فاذا كان التبادل السلعي يشكل في ١٩٥٩ - ١٩٦٠ نسبة ١٦,٣ ٪ وفي ١٩٦٤ - ١٩٦٥ نسبة ١٧ ٪ ، فان اجمالي الناتج القومي عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨قد انخفض إلى ١٣,٨ ٪ وفي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ١٣,٤ ٪ .

وتدل هذه البيانات من ناحية ، على أن التبادل السلعي لتجارة مصر الخارجية قد تخلف عن معدلات زيادة اجمالي الناتج القومي والدخل القومي ، فضلاً عن الانقطاع الواضح ازداد في الستينات . ومن ناحية ثانية تدل بعض الانخفاضات في حصص التبادل السلعي على التقليل النسبي لتبعية الاقتصاد المصري للتجارة الخارجية . زد على ذلك تبقى حصص التصدير تقريباً وبصورة دائمة دون تغيير ، تشكل بين ١٣ إلى ١٥ ٪ من الدخل القومي للبلاد .

نلاحظ أن الدلائل المعممة المذكورة ، بعيدة عن أن تصف بالكامل أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد المصري . ومن الضروري أن نضع في الاعتبار حقيقة أن البيانات عن التجارة الخارجية قبل الستينيات أقل من التقديرات الحقيقية طالما أنه - كما أشير سابقاً - أستثنيت من الاستيراد صفقات الوحدات الكاملة ، التي ازداد حجمها بشكل ملحوظ بين ١٩٦٥ - ١٩٧٠[١] . بالاضافة إلى أنه - كما هو واضح من البيانات المتعلقة بالثقل النوعي للتصدير - لتسويق الانتاج الوطني للجمهورية العربية المتحدة فيما بين عامي ١٩٦٠و١٩٧٠ ، انخفضت (أنظر ملحق رقم ١) حصة التصدير في تسويق القطن والبترول والنسيج ، ولكنها ازدادت في تسويق الأرز والفوسفات والغزل والبصل والأسمنت . ومع ذلك فارتباط الاقتصاد المصري باستيراد السلع الهامة (أنظر الملحق

---

(١) بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ وضع لحصص صفقات المعدات ومواد المشروعات المركبة تركيباً كاملاً نسبة ٣١٪ سنوياً من المتوسط من صادرات الاتحاد السوفييتي للجمهورية العربية المتحدة ، [٦١ - ١٩٦٥ - ١٩٧٠] .

رقم ٢) في نفس هذه الفترة قد انخفض بعض الشيء في الماكينات والمعدات والحديد والبترول الخام والسماد . وفي نفس الوقت استمر في الزيادة المرتفعة بالنسبة للفحم الحجري والكاوتشوك والجوت والصوف والأخشاب وأيضاً بالنسبة للسلع ذات الأهمية الاستهلاكية .

وأخيراً فان معدلات التجارة الخارجية في إجمالي الناتج القومي والدخل القومي ، لا تعكس جميع نواحي تأثيرها على التنمية الاقتصادية للبلاد في مختلف فترات التاريخ .

في عصر التبعية الاستعمارية ، التي استمرت فعلياً من عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٥٢ (بغض النظر عن أن مصر منذ عام ١٩٢٢ كانت تعد دولة مستقلة من الناحية الشكلية) ، كانت التجارة الخارجية واحدة من أهم وسائل إخضاع الاقتصاد المصري لرأس المال الأجنبي . فالأرباح المرتفعة الناتجة من تسويق القطن في السوق العالمي تعتبر، بتعبير شارل عيساوي « مغنطيساً يستميل رأس المال الخاص الأجنبي لمصر » . (٤٥ صفحة ٢٨) . ولقد تغلغل رأس المال الأجنبي في الاقتصاد المصري أساساً في الفروع المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بانتاج القطن وتسويقه . وقد أدى هذا إلى تطور هذه الفروع بشكل سريع على حساب غيرها من قطاعات الاقتصاد الأخرى ، وأدى إلى تخصص مصر في محصول واحد ، وتحويلها إلى مصدر مادة خام زراعية للنظام الرأسمالي العالمي .

كتب ف . ي ليبدييف كاشفا جوهر هذا التطور : « كان هدف الرأسماليين الإنجليز هو تطوير انتاج القطن في مستعمرتهم مصر بكل الطرق . فمن ٢,٣ مليون فدان من الأراضي الزراعية عام ١٩٠٤ ، كانت ٠,٦ مليوناً تزرع قطناً ، أي أكثر من الربع . وبهذا كان من السهل عليهم ضرب منافسيهم الأجانب ، عن طريق الوصول إلى احتكار مصادر الخامة ، وتكوين شركات مركبة للانتاج أكثر اقتصادية وربحية ، مع تركيز جميع مراحل الانتاج وتصنيع القطن في أيدي واحدة » (٤ ـ صفحة ٣٨٢) .

وفي فترة التبعية الاستعمارية ، لعبت التجارة الخارجية ، إلى جانب القهر الاقتصادي ، دوراً كأحد العوامل الأساسية في الحفاظ على تخلف مصر الاقتصادي . ذلك أن مصادرة الجزء الأكبر من الدخل القومي من قبل رأس المال الاحتكاري الأجنبي من خلال قنوات التجارة الخارجية ، قضت بشدة على إمكانية التراكم الداخلي ، وهذا هو نفسه الذي أعاق نمو القوى الانتاجية للبلاد . وطبقاً لما يقوله أ . فريد مان استحوذت الاحتكارات الأجنبية في شكل أرباح من أعمال السمسرة التجارية وأرباح شركات النقل فقط على ما يقرب من ٦ مليون جنيه مصري سنوياً أي حوالي ٥ ٪ من دخل مصر القومي . (٣٠ ـ ص ٦٤) .

وأدى التخصص في زراعة المحصول الواحد ، القطن ، وكذلك التنمية الصناعية الشديدة الضعف (كانت حصتها ١٥ ٪ من الدخل القومي عام ١٩٥٢) ، إلى تبعية مصر الاقتصادية بشكل كامل من بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى ، مما أدى بالتالي إلى تبعيتها السياسية ، تلك التبعية السياسية التي تغيرت أشكالها مراراً .

ويمكن تصور درجة تبعية مصر للدول الامبريالية عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ من البيانات

التالية : في عام ١٩٥٠ على سبيل المثال ، وصلت حصة دول أوروبا الغربية وأمريكا إلى ٦٣ ٪ من صادرات مصر و ٦٠٪ من وارداتها ، وبلغت حصة بريطانيا ٢٢٪ من صادراتها و ٢١٪ من وارداتها في نفس العام . وكان الثقل النوعي في الصادرات للقطن إذ أنه شكل ٨٦,٦٪ منها ، أما الاستيراد فكان أكثر من ٥٠ ٪ منه من السلع الاستهلاكية و ٩ ٪ فقط للماكينات والمعدات . وقد أشار ك . ش . جردونوف بحق « إلى أنه يظهر بوضوح في هيكل واتجاه التصدير والاستيراد سيطرة رأس المال الأجنبي الاحتكاري ، والاتجاه للمحصول الواحد في الزراعة ، وتخلف التنمية الصناعية » (٨ ص ٢٤٨) . وقد فتح مثل هذا الهيكل للتصدير والاستيراد أمام الاحتكارات الامبريالية ، إمكانية ابتزاز أرباح ضخمة عن طريق التجارة مع مصر ، على حساب التبادل غير المتكافىء ، والزيادة المستمرة في الهوة بين أسعار المواد الخام المصدرة والمصنوعات الجاهزة المستوردة . وبشهادة شارل عيساوي انخفضت القوة الشرائية للتصدير المصري (أي قيمة التصدير مقسومة على الرقم القياسي لأسعار الواردات) محسوبة على أساس أسعار عام ١٩٣٨غير المتغيرة ، انخفضت من ١٠٧ ٪ فيما بين ١٨٩٨ - ١٩٠٢ إلى ٥٤٪ فيما بين ١٩٣٨ - ١٩٤٢ ثم إلى ٢٩٪ فيما بين ١٩٤٨ - ١٩٥٢ . (٤٥ - ص ٢٨) .

هكذا احتلت التجارة الخارجية مكاناً هاماً للغاية في المرحلة الاستعمارية . غير أن النمو الكبير لتبادل التجارة الخارجية ساعد قليلاً على نمو القوى الانتاجية . وبكلمات أخرى أثرت التجارة الخارجية بصفة عامة كعنصر في مجال التداول ، تأثيراً سلبياً على مجال الانتاج في مصر ، من ناحية مصالحها الوطنية ، التي نادراً ما اهتمت بها الاحتكارات الأجنبية التي استولت على المراكز المسيطرة في الاقتصاد وفي التجارة الخارجية .

وكانت هناك أهمية ليست بالقليلة ، بالنسبة للاقتصاد المصري في المرحلة الأخيرة ، بخصوص الميزان التجاري، إذ كان سلبياً مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات ، وإلى نفاذ سريع للأصول النقدية المتراكمة في سنوات الحرب العالمية الثانية (بسبب مصروفات القوات البريطانية المحتلة والخدمات الأخرى التي حصلت عليها بريطانيا) .

لهذا برزت أمام الحكومة المصرية الجديدة التي وصلت إلى السلطة بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ ، مشكلة العلاقات الاقتصادية الخارجية بأكملها ضمن المشاكل الاجتماعية - الإقتصادية الحادة الأخرى . وكان تغيير سياسة التجارة الخارجية هو أحد وسائل حلها .

(٢) السياسة الاقتصادية الخارجية لمصر
بين ٥٢ - ١٩٦١

تعتبر التغيرات الجذرية التي حدثت على الساحة الدولية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، أحد العوامل التي مهدت لنجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر . إن فشل الفاشية الالمانية والعسكرية اليابانية الذي لعب الدور الرئيسي فيه كل من الاتحاد السوفييتي وقيام الثورة الاشتراكية في عديد من دول أوروبا وآسيا ، والتطور العارم لحركة التحرر الوطني في المستعمرات والدول التابعة ، كل هذا أوقع ضربات قاصمة بالامبريالية ، وكانت بداية لانهيار النظام الاستعماري .

جاء في برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي :

« إن وجود النظام الاشتراكي العالمي ، وضعف الامبريالية ، قد فتحا أمام شعوب الدول المتحررة آفاق البعث القومي ، والقضاء على تخلف قرون عديدة وعلى الفقر ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي » . (١٢ - صفحة ٧٧) .

لقد أدركت الجمهورية العربية المتحدة أهمية ظاهرة قيام النظام الاشتراكي العالمي . فقد أشار البرنامج الأساسي ، وهو « ميثاق العمل الوطني » الذي صدر في مايو ١٩٦٢ ، إلى أهم التغيرات في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، فأكد على « . . . بروز المعسكر الاشتراكي كقوة كبرى بإمكانياتها المادية وثقلها المعنوي بالمقارنة بالمعسكر الرأسمالي » (٤٩ - ص ١٣) .

حملت ثورة يوليو ١٩٥٢ الطابع البورجوازي الديموقراطي . ولقد كان شعارها الرئيسي الذي برز بسبب الميول الوطنية للضباط ، هو المعركة ضد الامبريالية والاقطاع . وهذا يفسر التأييد الذي منحته للثورة ليس فقط الجماهير الشعبية العريضة ، بل جميع فئات البورجوازية ، بما فيها أيضاً البورجوازية الكبيرة ، التي كان أملها استغلال سقوط الملكية لمصلحتها .

وإذا كانت مصر وقت أن قامت الثورة دولة متخلفة ، وأساس اقتصادها زراعي شبه اقطاعي ، فقد لعبت البورجوازية دوراً ملحوظاً في الحياة الاقتصادية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية . ونما بعد ذلك على وجه الخصوص مشاركة رأس المال الوطني في الشركات المساهمة المسجلة في مصر . فإذا كان نصيب البورجوازية المصرية عام ١٩٣٣ في رأس مال الشركات المساهمة ٩ ٪ ، فقد ارتفع نصيبها في الشركات التي أنشئت بين ١٩٤٠ و ١٩٤٥ ، إلى ٦٦٪ وبين ١٩٤٦ - ١٩٤٨ إلى ٨٤ ٪ (٤١ - ص ٦٧) ونتيجة للتأثير الملموس للبورجوازية الوطنية ، صدر عام ١٩٤٧ « قانون الشركات » ، الذي أصبح بمقتضاه ٥١ ٪ من رأس مال الشركات المساهمة الجديدة مملوكاً للمصريين .

لكن سيطرة العلاقات الاقطاعية في الزراعة ، تلك السيطرة التي حكمت على الفلاحين الذين يشكلون ٩٠ ٪ من السكان بالفقر الشديد ، أعاقت نمو تأثير البورجوازية الصناعية . ويعتبر فقر الفلاحين ، وهم غالبية سكان مصر ، المعوق الحقيقي لتوسيع السوق الداخلي . وقد قيد هذا الضيق من نمو الانتاج الصناعي . ووقفت البورجوازية المصرية ضد سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد ، هادفة بذلك انتزاعه من أكثر الفروع ربحية . لكنها بحكم طبيعتها الطبقية لم تستطع ، ولم ترغب ، في اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات الثورية الحقيقية في معركتها المعادية للاستعمار والاقطاع . لذلك رحبت البورجوازية بوصول مجموعة « الضباط الأحرار » إلى السلطة ، تلك المجموعة المكونة من ممثلين للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدينة والقرية ، مقدرة أنها - أي البورجوازية -

ستمسك بالسلطة السياسية تماماً بين أيديها ، وتوجه تنمية مصر نحو الطريق الذي يحقق مصالحها .[٢]

وأصبح لموقف البورجوازية الوطنية تأثيراً حاسماً على مسلك الحكومة الجديدة ، في حل المشاكل الاقتصادية المعقدة ، التي ورثتها عن النظام القديم . ونتيجة لسيطرة الزمرة الملكية التي تعتمد على الملاك الاقطاعيين ، وصلت مصر إلى حافة كارثة اقتصادية ، تمثلت في الكساد المزمن للانتاج الصناعي وزيادة العاملين في الزراعة والفقر المدقع للجماهير الشعبية،وكانت أكثر المشاكل حدة على وجه الخصوص ، المشكلة الزراعية .

واستمرت سيطرة الأجانب على المواقع الأساسية في الصناعة ، والمال وفي النقل ، وفي التجارة الخارجية . وعشية ثورة يوليو ١٩٥٢، قدرت القيمة الإسمية لأصول الأموال الأجنبية في الاقتصاد المصري بمائة مليون جنيه (٢٣ - ص ٣١٧) . وتحكمت البنوك الأجنبية في مصر قبل عام ١٩٥٦ في ودائع تصل قيمتها إلى ما يقرب من مائة مليون جنيه . وكان هناك قبل عام ١٩٥٦ أيضاً ١٢٣ شركة تأمين أجنبية تصل قيمة أصولها إلى ٢٠ مليون جنيه مصري من ١٣٥ شركة قيمة أصولها ٣٨ مليون جنيه مصري ، (٩٢ - ١٥/ ١٢/ ١٩٦٠) . وفي عام ١٩٥١ كان هناك ٥٠٠ مصري فقط في مجالس إدارات الشركات المصرية المساهمة من بين ١٤٠٠ هم مجموع أعضائها (٩٠ - ١٩٦٤ رقم ٣١٦ ص ٢٠) . ويقدر شارل عيساوي أن استثمار رأس المال الأجنبي في مصر حتى عام ١٩٥٢ ، كان موزعاً على النحو التالي : ٤٥ مليون جنيه استرليني لرأس المال الانجليزي والفرنسي ، و ١٠ مليون جنيه استرليني لرأس المال الامريكي والبلجيكي والسويدي . (٤٥ - ص ٢٣٧) .

وتفسر الحقائق السابقة السياسة المتناقضة في كثير من الأحيان للحكومة المصرية في أول مرحلة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ . لقد كان الاتجاه الرئيسي لهذه السياسة ، هو خلق الظروف الملائمة لرأس المال الصناعي الوطني . ولن نناقش هنا قانون الاصلاح الزراعي الصادر في سبتمبر ١٩٥٢ ، لكننا نشير إلى أن الأهداف السياسية والاقتصادية للاصلاح الزراعي قد خدمت مصالح البورجوازية وكان كثيرون من « الضباط الأحرار » في هذه المرحلة ، يعتبرون أن البورجوازية وحدها ، هي القادرة على قيادة حركة البعث الاقتصادي للبلاد .

طالبت البورجوازية باتخاذ إجراءات سريعة في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية . من هنا نفهم هذا الاهتمام الذي وجهته القيادة الجديدة لهذا المجال الاقتصادي بعد الثورة . لكن الخطوات الأولى في هذا المجال كانت تهدف جذب رأس المال الأجنبي في الاقتصاد ، وذلك بغض النظر عن اتجاه الثورة المعادي للامبريالية . ولم تتمكن الحكومة من اجتذاب الوسائل الداخلية لرؤوس الأموال المستثمرة ، لكن تطبيق الاصلاح الزراعي أدى إلى

---

(٢) عام ١٩٥٢ كان خمسة آلاف من كبار ومتوسطي الملاك (يشكلون ٠,٢ ٪ من الملاك) يمتلكون ٣٠ ٪ من المساحة المزروعة ، بينما لا يمتلك ٢,٦ مليون فلاح (يشكلون ٩٤,٣ ٪ من الملاك) أكثر من ٣٥,٤ ٪ من الأراضي المزروعة . (٩٨ - ص ٤٢) .

انتقال رؤوس الأموال من الزراعة ، لكنها لم تتجه إلى الصناعة كما كان متوقعاً ، بل إلى بناء المساكن في المدن ، وإلى غيرها من المشروعات غير الانتاجية ، وان كانت قد توجهت بذلك إلى المجالات التي تحقق ارباحاً .

وأدت الزيادة في رؤوس الأموال الأجنبية إلى إجراء تغييرات في التشريع المصري . فقد سمح لرأس المال الأجنبي وفقاً للقانون الجديد الخاص بالشركات المساهمة ، والصادر في ١٠ يونيو ١٩٥٢ ، بتملك ٥١ ٪ من رأس مال الشركات المساهمة الجديدة بدلاً من ٤٩ ٪ كما كان يقضي بذلك قانون عام ١٩٤٧ . وكان للقانون رقم ١٥٦ الخاص بتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية والصادر في أبريل ١٩٥٣ ، أهمية بالغة أيضاً ، ذلك أنه اعتبر رأس المال الأجنبي المحول إلى مصر من خلال قنوات العملات الأجنبية ، والمعدات الصناعية أو الزراعية أو التعدينية أو المواد الخام ، وأيضاً الحقوق الخاصة بالرخص والمعاملات التجارية ، اعتبرها كلها ممتلكات أجنبية ، وسمح القانون بتحويل الأرباح إلى رأسمال استثماري ، ويمكن أن يعود رأس المال الأجنبي بكامله إلى بلده الأصلي بدفع خمس الأقساط السنوية بنفس العملة . وبهذا تكون الاستثمارات الأجنبية قد منحت تسهيلات كبيرة .

وتضمن القانون رقم ٤٧٥ الذي صدر عام ١٩٥٤ استكمالاً للقانون ١٥٦ ، إضافة الأرباح إلى رأس المال المستثمر . ففي حالة إعادة توظيف الأرباح في مشروع ما ، بعد موافقة الحكومة المصرية ، يمكن اعتبار تلك الأرباح رأس مال أجنبي بمقتضى القانون رقم ١٥٦ . وبالاضافة إلى ذلك سمح للمستثمر بنقل رأس المال خلال عام من الاستثمار وليس خلال خمسة أعوام كما كان يقضي بذلك القانون رقم ١٥٦ .

غير أن محاولة خلق الظروف الملائمة للاستثمارات لم تجلب السيل المتوقع من رأس المال الأجنبي[٣] . وهو ما يمكن تفسيره بسياسة تريث المستثمرين الأجانب ، الذين خافوا من تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وعدم استقرار الوضع الداخلي في مصر .

وبهدف جذب رأس المال الأجنبي ، صدر القانون الجديد « لإعادة التراخيص التعدينية » في ٢ فبراير ١٩٥٣ مخالفاً للقانون رقم ١٣٦ . وأهم خصائصه : أولاً ـ تغيير القانون الصادر عام ١٩٤٨ حول أولوية الشركات المصرية في الحصول على امتيازات التنقيب عن البترول واستخراجه ، وثانياً ـ تغيير مدة الامتياز الممنوحة[٤] .

وبعد صدور هذا القانون ، حصلت بعض الشركات الأجنبية على امتيازات للبحث والتنقيب عن البترول .

---

(٣) وصلت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الاقتصاد المصري بين ١٩٥٢ ، و ١٩٦١ إلى ما يقرب من ٨,٧ مليون جنيه مصري (لا يدخل فيها الأرباح التي أعيد استثمارها) (٥٦ ـ ١٩٦١/١/٢٦) .

(٤) بمقتضى القانون ١٩٥٣ منحت الامتيازات لمدة لا تزيد عن ٣٠ سنة ، مع فترة تنقيب لا تزيد عن عشر سنوات .

واضطرت الحكومة المصرية ، لعدم توافر الاستثمارات الأجنبية ، إلى البحث عن طرق أخرى للحصول على النقد الأجنبي اللازم . وازدادت هذه المشكلة حدة ، بعد اتخاذ قرار بناء السد العالي . وأدى رفض الولايات المتحدة وبريطانيا وصندوق النقد الدولي لتقديم القروض الموعودة لتمويل بناء السد ، لأسباب سياسية ، أدى إلى وضع مصر في موقف غاية في الصعوبة . وفي هذه الظروف قررت مصر تأميم شركة قناة السويس ، بحيث يستخدم دخلها في تمويل بناء السد العالي . ويعتبر تأميم قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ أول موقف مؤثر يدل على إعادة النظر في السياسة المتعلقة برأس المال الأجنبي . ورداً على العدوان الثلاثي الذي قامت به بريطانيا وفرنسا واسرائيل والحصار الاقتصادي ، فرضت الحكومة المصرية الحراسة في نوفمبر ١٩٥٦ ويناير ١٩٥٧ ، ثم بعد ذلك قامت « بتمصير » أكثر من ٥٠٠ شركة وبنك بريطاني وكذلك ٥٠٠ شركة وبنك فرنسي[٥] . وصدر في نفس الوقت قانون « تمصير » الملكية الخاصة والحكومية في فترة الخطة الخمسية .

تضمن « تمصير » الشركات الأجنبية بيع أصولها للمصريين بقيمتها الاسمية ، زد على ذلك رقابة الهيئات الحكومية على الأصول (٢٥٪ فأكثر) . أدى تطبيق سياسة « التمصير » الى تقوية مواقف البورجوازية الوطنية ، التي لم تحقق فقط رقابتها على مجموعة من المشروعات في مختلف قطاعات الاقتصاد ، رغم أنها ليست كاملة ، لكنها تخلصت ايضاً من المنافسة الشديدة من جانب الشركات الأجنبية في السوق الداخلي .

ووجهت الحكومة المصرية اهتماماً كبيراً للتجارة الخارجية ، إلى جانب تطبيق الإجراءات التي ذكرناها . وأدى التغير في سياسة التجارة الخارجية بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ إلى تعاظم الرقابة المنظمة للحكومة . كانت الحكومة تهدف في باديء الأمر إلى دفع نمو الانتاج الصناعي عن طريق تحديد الاستيراد وتغيير هيكله التجاري ، ثم إلى زيادة حصيلة العملات الأجنبية من التجارة الخارجية ، على حساب زيادة التصدير ، وكسب أسواق جديدة ، وقد استخدم ، لتنفيذ هذه المهام ، جميع وسائل سياسة التجارة الخارجية .

(٣) التغييرات في النظام الجمركي والتراخيص

أصبح أساس النظام الجمركي المصري بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ هو الحماية الجمركية ، أي الدفاع عن الصناعة الوطنية في وجه المنافسة الأجنبية في السوق الداخلي . وكان الهدف هو تغيير أسعار الرسوم لتسهيل استيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة ، والسلع نصف المصنعة ، والماكينات والمعدات ، وتقييد تصدير السلع ذات الاستهلاك العريض . فصدرت في عام ١٩٥٢ القوانين الخاصة باعفاء المواد الخام والسلع النصف مصنعة والمواد المستخدمة في التصنيع ، من الرسوم الجمركية والضرائب ، ومصاريف الرسوم ، والضريبة الاستهلاكية وضريبة الانتاج . وطبقاً للقوانين الصادرة في ١١ فبراير ١٩٥٤ و ٣١ أغسطس

---

(٥) وصلت أصول « البنوك » الممصرة إلى أكثر من مائة مليون جنيه مصري ، وشركات التأمين إلى ما يقرب من ٢٠ مليون جنيه مصري . (٨٤-١٥/١/١٩٥٨) .

١٩٥٥ وغيرها ، خفضت أو ألغيت الرسوم الجمركية (الأساسية والاضافية[٦]) على الكاوتشوك والجوت والنحاس وقطع غيار السيارات والأوتوبيسات وأدوات المعامل الخ .

وبهدف الإسراع في بناء مصنع الحديد والصلب بحلوان ، أعفيت المواد الأولية الضرورية والمعدات المستوردة لبنائه من الرسوم الجمركية . واستمرت في السنوات التالية سياسة إلغاء وخفض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية والمواد الأولية .

ومن ناحية أخرى رفعت الحكومة المصرية أكثر من مرة ، الرسوم الجمركية على كثير من السلع الاستهلاكية ، وكذلك على تلك السلع التي توفرها الصناعة الوطنية ويستوعبها السوق الداخلي على نطاق واسع . وكانت هذه الاجراءات موجهة للدفاع عن الانتاج الوطني ، ولكنها أيضاً لتحقيق زيادة في ميزانية الدولة من الرسوم الجمركية . وفي عام ١٩٥٤ رفعت الرسوم الجمركية على الصابون والكبريت وبعض أنواع الزيوت والغزل ، وسلع أخرى . وارتفعت كذلك مرة أخرى بقوانين صدرت في ١١ فبراير ١٩٥٤ ، وقوانين إضافية أخرى الرسوم على ١٥٠ سلعة من بينها المشروبات الكحولية (بين ٤٠ إلى ٧٠ ٪) والأقمشة القطنية بنسبة ٥٠ ٪ .

وأعيد النظر في الرسوم الجمركية على بعض السلع المصدرة أيضاً ، مثل القطن الطويل والمتوسط التيلة ، والأرز وغيرها .

وحملت التغيرات في التعريفة الجمركية على هذا النحو ، طابع الحماية ، إذ أنه على إمتداد تاريخ مصر كله ، وخاصة في منتصف القرن التاسع عشر ، كانت الحصيلة الجمركية على السلع المستوردة دائماً أحد البنود الأساسية للدخل في ميزانية الدولة . وبذلك ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من ٥٧,٥ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٢ إلى ٦٦ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٩[٧] . وعموماً وصلت الرسوم الجمركية والضرائب المالية في السنوات المالية ١٩٥٨/ ١٩٥٩ إلى ١٠٢,٦ مليون جنيه مصري أو ٢٨ ٪ من مجموع ايرادات الميزانية في هذا العام (١٦ ـ ص ٦٢) .

غير أنه رغم تلك الاجراءات ذات الطابع الجمركي الخالص ، لم يكن من الممكن حل المهام المطلوبة ، في غياب احتكار التجارة الخارجية . هكذا كتب لينين يقول انه « لا يمكن أن تكون هناك سياسة جمركية فعلية في عصر الامبريالية وهناك هذا الفارق الرهيب بين الدول الفقيرة والدول الغنية بتلك الصورة الخرافية » (٦ ـ ص ٣٣٥) . وهكذا تمثل أساس سياسة الحماية الجمركية في مصر ، في نظام التراخيص والقيود النقدية .

يتلخص نظام التراخيص الذي طبق في اكتوبر ١٩٥٢ ، في تقوية الرقابة الحكومية على الاستيراد ، وأيضاً تغيير هيكله بما يتفق واحتياجات التنمية الاقتصادية . ويتلخص جوهر نظام التراخيص في تسليم الجهاز الحكومي وخاصة إدارة الاستيراد بوزارة الاقتصاد

---

(٦) كانت الضرائب على الاستيراد تتضمن قبل عام ١٩٦٢ الضرائب الخاصة .

(٧) دون حساب حصيلة رسوم رسو السفن ، ورسوم ضريبة الانتاج والاستهلاك على الدخان .

تراخيص استيراد جميع السلع المستوردة ، أو فرض حظر كامل على استيراد سلع محدودة . وقد فرضت التراخيص على استيراد السلع الضرورية لتنمية اقتصاد البلاد ، وفي المقام الأول على الأدوية والسلع الغذائية الأساسية . وطبق منح تلك التراخيص لاستيراد السلع المماثلة لتلك المنتجة في مصر في حالات استثنائية[٨] . ولم يخضع استيراد السلع عن طريق الهيئات الحكومية لنظام التراخيص .

وانطبق نظام التراخيص بدرجة أقل على التصدير ، ولم ترخص أغلبية السلع المستوردة المذكورة في البيان الرسمي للسلع ، وحظر تصدير بعض السلع مثل الحبوب (بما في ذلك الأرز) والدقيق واللحوم والصوف الخ ، وهي تلك السلع التي لا يكفي انتاجها الاستهلاك المحلي . أما السلع التي كان انتاجها يتعرض من عام لآخر لتقلبات كبيرة مثل الأرز والسكر وغيرها ، فكانت التراخيص توضح حدود الحصص الموضوعة من قبل جهاز الرقابة على التصدير .

وأدى تقييد العملة أيضا دوراً أكثر أهمية في تغيير السياسة الخارجية .

(٤) التغيرات في نظام تقييد العملة

يتلخص نظام تقييد العملة ، أو الرقابة على النقد ، في أن جميع العمليات المرتبطة بتحويل العملة ، تخضع لرقابة الأجهزة الحكومية المعنية التي فوضت من البنوك بأذون خاصة وعامة للقيام بالصفقات التجارية والمالية وصفقات البورصة .

وقد قرر المرسوم رقم **١٠٩** الصادر في **٢٥** سبتمبر **١٩٣٩** الرقابة على النقد ، وبعد خروج مصر من منطقة الاسترليني عام **١٩٤٧** استبدل بالقانون رقم **٨٠** . واتجه إدخال الرقابة على النقد ، إلى البحث عن أموال إضافية لتغطية العجز المزمن في ميزان المدفوعات ، والذي أدى تسديده إلى استنفاذ الاحتياطي العام للعملات بشكل سريع .

وأصبحت إحدى المهام الرئيسية لتقييد العملة في مجال التجارة الخارجية ، هي تنشيط مبيعات السلع المصرية بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل ، باستخدام التخفيض غير الرسمي للجنيه المصري . وتطلب رفع قدرة البضائع المصرية على المنافسة ، وخاصة القطن ومنتجاته في المقام الأول ، إدخال أشكال جديدة للحسابات في التصدير والاستيراد في ظروف توفير الجنيه المصري في السوق الحر ، وأصبحت السمة المميزة لهذا ، تقديم أقساط لمصدري القطن وغزل القطن وسلع أخرى عديدة ، لتصريف هذه السلع بالجنيه الحر القابل للتحويل . وبهذا الشكل تمكن المصدرون المصريون من تقديم خصومات كبيرة للمستوردين الأجانب . أما البنوك التي دفعت أقساط المصدرين ، فقد عوضت الأموال المنصرفة التي حصلتها من المصدرين المصريين ، عن طريق الزيادة المفروضة على العملة الأجنبية المقدمة لهم .

---

(٨) لم يسر نظام التراخيص على الوقود السائل ، وعلى السلع التجارية والصناعية التي يقل ثمنها عن مائة جنيه والبضائع السياحية والدوريات والمصنوعات المستوردة التي سيعاد تصديرها .

وتم في ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥ تطبيق نظام « حسابات الاستيراد » لمصدري القطن وغزل القطن والنسيج وسلع أخرى ، ولكن استبدل هذا النظام في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ بنظام « حسابات التصدير »[٩] .

غير أنه لا هذا النظام ولا ذاك أثر تأثيراً فعالاً على تنشيط التصدير (أنظر ٢٥ ـ ص ٧١) . لهذا بدأت الأقساط والخصومات تشكل أساس نظام الرقابة على النقد منذ عام ١٩٥٨ . وقد كانت الأقساط والخصومات في الأسعار مستخدمة من قبل أثناء البيع بالعملات القابلة للتحويل ، لكن كانت مجالات حركتها تشمل القطن فقط . وأصبح حجم الخصم يتوقف على الدفع بالعملة الصعبة . وفي مارس ١٩٥٨ ، تقرر تخصيص قسط موحد يصل حجمه الى ٣٠٪ من حصيلة العملات الحرة لبيع كل السلع المصرية فيما عدا الأرز . وقد سمح هذا القسط للمصدرين المصريين بالحصول على خصم يصل الى ٢٣٪ من الأسعار . وفي نفس الوقت حصّلت البنوك من المصدرين المصريين العاملين بالانتاج ، بالعملات الحرة القابلة للتحويل ، مبلغاً إضافياً وصل الى ٣٠٪ أعلى مما لو حسبت بالجنيه المصري ، أو مساوٍ للمبلغ الرسمي بالعملة الأجنبية . وانخفض فيما بعد حجم الأقساط لأكثر من مرة بمقتضى الزيادة المحصلة من المستوردين . وفي عام ١٩٦٠ حصل مصدرو القطن والمصنوعات القطنية والحريرية على قسط حجمه ٦,٤٪ ومصدرو سلع أخرى ١٧,٥٪ . ومن ناحية أخرى دفع المصدرون خصماً حجمه ١٠٪ من المبلغ الزائد بالعملة الأجنبية ، وضرائب تصل الى ٩,٩٪ قبل تسلم تراخيص الاستيراد .

وإلى جانب الأقساط الرسمية للمصدرين التي حدد حجمها كميات الخصومات في سعر التصدير ، طبق عملياً استخدام الخصومات غير الرسمية في التجارة مع الدول منفردة . وأدى بيع السلع المصرية بأسعار مختلفة ، مرتبطة بأحجام الخصومات الموضوعة ، إلى عدم استقرار السوق المصري ، ذلك أن كل مستورد كان يريد الحصول على حد أعلى من الخصومات .

وكان استخدام الأقساط والخصومات في تجارة الدول الرأسمالية يعني في واقع الأمر تمييز البلاد التي عقدت مع مصر اتفاقيات مقاصة ، وهي بالدرجة الأولى دول المعسكر الاشتراكي . وقد رفعت تلك البلاد أسعار السلع التي تشتريها من مصر بهدف الدفاع عن مصالحها والتهرب من الخسارة الناتجة عن شراء السلع المصرية وبالذات القطن ، بأسعار مرتفعة بالمقارنة بالدول الرأسمالية . لذا فبين ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ ، كانت أسعار العديد من السلع المصدرة لمصر تدفع وفقاً لاتفاقيات المقاصة وهي بأسعار أعلى بنسبة تتراوح بين ١٠ و

---

(٩) يسري نظام « الحسابات المصدرة » على الدول التي لا تربطها اتفاقيات دفع مع مصر ، أما الدول التي تربطها بها اتفاقيات دفع فيتم حسابها بالنقد الأجنبي .

٣٠٪ عن الأسعار العالمية (٧٤ - ١٩٦٢ - رقم ٩ ص ١٧٧) . وعلى هذا النحو فان بعض الزيادات في أسعار جزء من السلع المستوردة من الدول الاشتراكية كانت لها أسباباً موضوعية خالصة أملتها سياسة الحكومة المصرية .

وفي يوليو ١٩٦١ ، اتخذت الحكومة المصرية قراراً باستبدال الأقساط والخصومات أثناء البيع بالعملات الحرة القابلة للتداول .

وأعتبرت الاجراءات التي اتخذت في مجال الرقابة النقدية ، إحدى اتجاهات سياسة تنشيط تصدير السلع المصرية فيما بين ١٩٥٦ و ١٩٦١ . وقد أصبح واحداً من الاتجاهات الأخرى ، استخدام الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع على نطاق واسع .

(٥) الإجراءات في مجال التعاقد التجاري

لم تعقد مصر حتى عام ١٩٤٨ إلا اتفاقية دفع واحدة ، وكانت مع فرنسا ، أما في نهاية عام ١٩٦٠ فقد عقدت اتفاقيات تجارية واتفاقيات دفع مع أكثر من أربعين دولة مختلفة ، بينها جميع الدول الاشتراكية . وقد استطاعت الحكومة المصرية في ظروف الاستقلال السياسي الحقيقي استخدام هذه الوسيلة الهامة بنشاط لتنظيم التجارة الخارجية بما يتفق والمصالح الوطنية . وكان الهدف من عقد المعاهدات التجارية واتفاقيات الدفع ، توسيع نطاق الدول المشترية للقطن المصري ، وفتح أسواق منافسة جديدة . وحصلت مصر ، بعد أن أعطت الدول الأخرى نظام الدولة الأكثر رعاية بخصوص سلعها في السوق المصري ، على امكانية استخدام هذه النظم لسلعها في أسواق تلك الدول . وقد اكتسب هذا العامل أهمية استثنائية في ظروف التقلبات الحادة في أسعار القطن في السوق العالمي واشتداد المنافسة .

كان من الأهمية بمكان أن تقيم مصر علاقات تجارية منتظمة على أساس المقايضة مع الدول الاشتراكيه . وسمحت تلك الاتفاقيات لمصر بالحصول على وسائل الانتاج بمبادلة القطن ، فوضعت أساس التنمية المقبلة ، وعززت العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية .

ونلاحظ في تحليلنا للاتفاقيات التجارية بين مصر والدول الأخرى ، والتي عقدت قبل عام ١٩٦٢ ، انه بغض النظر عن الاختلافات الواضحة في شروط الاتفاقيات مع الدول المنفردة ، إلا أنها جميعاً تضمنت مبادىء عامة : فترة سريان الاتفاقية التي كانت في الحقيقة لعام واحد يتجدد بموافقة الطرفين للعام التالي ، وتقديم نظام الدولة الأكثر رعاية لجميع الدول فيما يتعلق بفرض الضرائب (بالشروط المتعلقة بنظام الرسوم التفضيلية المقدم للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية) وتقسيم الحصص ونظام منح تراخيص الاستيراد والتصدير . وتضمنت جميع الاتفاقيات أيضاً مبادىء حظر إعادة تصدير السلع المستوردة دون موافقة مبدئية من الدولة الموردة . وأصرت مصر على إدخال هذا الشرط لتلافي مضاربة القطن المصري ، وهو شرط مطبق عملياً بواسطة بعض الدول الرأسمالية .

ووضع بيان بأسماء السلع المتبادلة ، بشكل عام وموحد ، أي العد البسيط للسلع في كشوف أ و ب ، دون الاشارة إلى الكمية أو إلى القيمة .

وتضمن الجزء الأكبر من الاتفاقيات التجارية ، التي عقدت مع مصر فيما بين ١٩٥٢و١٩٦١ شرط الحسابات على السلع المستوردة ، ووقعت مع بعض الدول اتفاقيات دفع منفردة . وكانت السمة الأساسية لشروط الدفع والاتفاقيات ، تحويل الاتفاقية التجارية وبعض الحسابات الأخرى على أساس المقايضة ، وهو ما فسر باتجاه الحكومة المصرية نحو توفير الحصول على السلع الضرورية بقدر الامكان ، دون انفاق النقد الأجنبي الناقص ، وتوسيع تصدير القطن الى الدول المهتمة بالسوق المصري .

وكان من الطبيعي بالنسبة للسمات المميزة لاتفاقيات الدفع لمصر في هذه المرحلة ، أن تحمل شكل الحسابات النقدية المتعددة الأشكال : بالعملة المصرية ، والعملات الحرة القابلة للتحويل ، وعملات الدول الشريكة .

وأدت الإجراءات الفعالة في مجال التعاقد التجاري إلى زيادة التصدير وإعادة توجيه التجارة الخارجية لمصر . ونتيجة للإتفاقيات التجارية مع الدول الاشتراكية ، وللحصار الاقتصادي لبريطانيا وفرنسا ، كان هناك اتجاه حذر لتغيير الاتجاه الجغرافي لتصدير القطن . وأصبحت الدول الاشتراكية هي السوق المنافس الأساسي للقطن المصري ابتداء من النصف الثاني من الخمسينات . وقد سمحت اتفاقيات صفقات السلاح مع الدول الاشتراكية برفع مقدرتها الدفاعية إلى درجة كبيرة في مواجهة الاعتداءات من جانب الاسرائيليين ، ودسائس الامبرياليين في الشرق الأوسط والأدنى .

وعند تقييم الإجراءات في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية بين ١٩٥٢ و ١٩٦١ ، يجدر الإشارة إلى الآتي : إن السياسة الاقتصادية الخارجية للحكومة كانت موجهة إلى خلق الظروف الملائمة لنشاط رأس المال الصناعي الوطني . فقد تقوت مراكز البورجوازية الوطنية ، وأساساً البورجوازية الكبيرة والمتوسطة ، في الاقتصاد نتيجة لتنفيذ الإصلاح الزراعي و « تمصير » المشروعات والشركات المملوكة لرأس المال الأجنبي ، وأيضاً بإصدار قوانين جمركية جديدة لها طابع الحماية .

وعولت القيادة الجديدة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ على آمال وهمية ، بأن البورجوازية قادرة على القيام بتنمية سريعة للبلاد . غير أنه في عام ١٩٦١ ، أصبح واضحاً أن البورجوازية الكبيرة لا ترمي إلى تطوير الفروع الضرورية للمسار الاقتصادي : فبدلاً من الصناعة اتجه رأس المال الفردي إلى بناء المساكن والتداول وغيرهما من الفروع التي تحقق دخولاً مرتفعة . وبالإضافة إلى ذلك ، قوت من مواقعها في البناء السياسي الفوقي بوضوح ، وبكل مثابرة ، للوصول إلى القيادة السياسية في مصر . في هذه الظروف واجهت الحكومة مشكلة غاية في التعقيد . هل تستمر في التنمية في الخط الرأسمالي ، وتتنازل مع الوقت عن السلطة للبورجوازية الكبيرة ، أم تقلم نفوذها وتقود مصر في طريق جديد ، للقضاء على التخلف وحل المشاكل الاجتماعية الملحة ، التي كانت ما زالت قائمة نتيجة للماضي الاستعماري ؟

(٦) السياسة الاقتصادية الخارجية
١٩٦١ ـ ١٩٧٠

حـدث في عام ١٩٦١ انقـلاب جذري في اتجـاه التنمية الاجتماعية ـ الاقتصـادية

للجمهورية العربية المتحدة . وتدل إجراءات عام ١٩٦١ على أن القيادة المصرية اختارت طريق إنشاء قطاع عام ضخم في الاقتصاد كقاعدة للتنمية المقبلة للبلاد . ووضعت نهاية للأوهام حول « العالم الطبقي » والدور القيادي للبورجوازية الكبيرة .

أصبح التأميم ، الذي نص على شراء الملكيات الكبيرة بثمن رمزي وتحول ممتلكات البورجوازية المتوسطة للقطاع العام ، هو أساس سياسة حكومة الجمهورية العربية المتحدة بعد عام ١٩٦١ . وإلى جانب ذلك بدأ يتحقق برنامج اجتماعي ضخم ، بهدف تحسين الأحوال المادية للعمال .

ودلت إعادة النظر في مبادىء السياسة الاقتصادية ، على اعتراف الحكومة بعدم استطاعة البورجوازية حل المشاكل الأساسية للبلاد ، وعلى خطورة وصول البورجوازية الكبيرة إلى السلطة السياسية . وقد أثر بلا شك على اختيار مصر للخط الجديد ، تجربة التنمية في الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية ونجاحه في حل المشاكل الاجتماعية في فترات تاريخية قصيرة . وتوصلت القيادة في مصر إلى نتيجة انه فقط عن طريق الاتجاه الاشتراكي يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والتبعية . وقد أشير في « ميثاق العمل الوطني » ، إلى « أن الطريق الاشتراكي هو الطريق الوحيد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وهو الطريق إلى الديموقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية . . » (٤٤ - ص ٥١) .

(٧) نمو القطاع الحكومي في التجارة الخارجية

وضع تأميم البنوك ، وشركات التأمين ، والشركات الصناعية ، وشركات النقل المملوكة لرأس المال البريطاني والفرنسي ، أسس القطاع الحكومي والمختلط في مختلف فروع الاقتصاد [١٠] . وأنشئت المؤسسات الحكومية (المؤسسة العامة للبترول ولجنة متابعة الإصلاح الزراعي الخ) لإدارة المشروعات المؤممة فوضعت أسس القطاع الحكومي للتجارة الخارجية . وبين ١٩٥٦ - ١٩٦١ حصلت هذه المؤسسات على حق شراء ما يلزمها من سلع من السوق الخارجي ، محتكرة استيراد العديد من السلع الهامة . وهكذا تحول استيراد القمح والذرة واللحوم إلى وزارة التموين ، واستيراد البترول ومنتجاته إلى المؤسسة العامة للبترول ، ومنحت المؤسسات امتيازات الحصول على تراخيص الاستيراد والرسوم الجمركية الخ .

ويعتبر تأميم استيراد الأدوية عام ١٩٦٠ هو الخطوة التالية على طريق تعزيز القطاع الحكومي . وفي نفس العام أنشئت مؤسسة جديدة لتنظيم التجارة الخارجية والعمليات النقدية - هي مؤسسة التجارة الخارجية والنقد - التي دخل في اختصاصها تحديد سياسة التصدير والاستيراد ، ووضع حصص التصدير والاستيراد الخ .

غير أنه حتى عام ١٩٦١ استمر التصدير وقسم كبير من تجارة الاستيراد بين أيدي رأس

---

(١٠) في عام ١٩٥٧ ، أنشئت « المؤسسة الاقتصادية » لإدارة المشروعات المؤممة .

المال الخاص وكذلك الأجنبي . وكان لتجارة القطن وهو سلعة التصدير الأساسية ، مصالح خاصة موحدة في اتحاد الاسكندرية لمصدري القطن ، وقام الجهاز الحكومي بتسويق كمية كبيرة من القطن . وقام هذا الاتحاد عام ١٩٦١ بتوحيد ٤٩ مصنعاً كان أكبرها « سوسيتي مصر بور لكسبورتاسيون دي كوتون » و « فرغلي كوتون آند انفيستمنت » و « ايسترن اكسبورت » وغيرها .

ظهر تغير جذري عام ١٩٦١ في دور القطاع العام في مجالي الاقتصاد والتجارة الخارجية . فوفقاً للقانونين رقم ١١٧ و ١١٨ الصادرين في ١٩يوليو والقانون رقم ١١٩ الصادر في ٢٠ يوليو عام ١٩٦١ ، تم تأميم ٧٥ شركة من الشركات الصناعية وشركات النقل وشركات التأمين وشركات المرافق والبنوك المالية وبنوك التسليف الزراعي ، وكذا تم تحويل ٥٠ ٪ من رأس مال ٨٣ شركة كبيرة إلى ملكية الدولة ، وتم أيضاً تأميم نصيب المساهمين الذين يمتلكون أسهماً قيمتها أكثر من عشرة آلاف جنيه في ٤٨ شركة ، ونتج عن هذا كله انتقال كل فروع الاقتصاد الأساسية إلى القطاع العام باستثناء قطاع الزراعة .

وفي ٢٢ يوليو ١٩٦١ أصدرت الحكومة القانون رقم ٧١ مكملاً للقانون رقم ١٢٠ الصادر في يوليو ١٩٦١ ، وبمقتضاه استولى القطاع العام ممثلاً في المؤسسات العامة على ٥٠ ٪ من نشاط كل الشركات القائمة على تجارة القطن ، واشترط أن تكون كل الشركات المصدرة للقطن شركات مساهمة مصرية برأس مال لا يقل عن ٢٠٠ ألف جنيه مصري . وأصبحت لجنة القطن المصرية هي الجهاز الوحيد الذي يقوم بشراء القطن داخل البلاد ، والذي يحدد أسعار تصدير القطن . وأغلقت بورصة القطن بالاسكندرية إلى أجل غير مسمى .

وبمقتضى القانون رقم ١٠٧ الصادر في ٩ يوليو ١٩٦١ ، انفردت بقطاع التجارة شركات القطاع العام والشركات التي تمتلك المؤسسات الحكومية ٢٥ ٪ من رأسمالها على الأقل . ووفقاً للقانون رقم ١٠٨ الصادر في ٩ يوليو ١٩٦١ ، تسلمت الدولة احتكارها للاستيراد تدريجياً .

وفي عام ١٩٦٣ بدأت مرحلة جديدة في نمو القطاع العام ، بتأميم مئات من شركات ومصانع النسيج والأسمنت والزجاج والصناعات الغذائية وغيرها . وإذا كانت قوانين التأميم التي صدرت في عام ١٩٦١شملت ملكية البورجوازية الكبيرة فان قرارات عام ١٩٦٣ قد وجهت ضد جزء من البورجوازية المتوسطة . كان هدف التأميم عام ١٩٦٣ ، تجنيد كل الوسائل الممكنة لتحقيق أول خطة خمسية للتنمية الاقتصادية ، وكذا منع البورجوازية من التخريب الاقتصادي لخطط التصنيع . وقالت الصحف المصرية وهي تفسر هذه القرارات « انتظرت حكومتنا مدة طويلة بصبر أن تثوب الطبقات الغنية إلى رشدها . . لكن بدلاً من ذلك أعاق كبار الملاك تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية » (٧٢ - ١٩٦٤ العدد (٢) ص ٥ .

ونتيجة لتطبيق قوانين يوليو ١٩٦٣ ، أصبحت كل شركات الصناعات الخفيفة ، الكبيرة منها والصغيرة ، في يد الدولة ، المتحكمة في كل الصناعة الثقيلة والبنوك والنقل . وبهذا الشكل قضي على أسس السيطرة الاقتصادية للبورجوازية ، التي استماتت في مقاومة الاصلاحات . وأصبح رأس المال العام للبنوك والشركات المؤممة مليار جنيه مصري . (٦٥ - ١٩٦٥ - عدد ٩ - ص ٩١) .

وابتداء من عام ١٩٦٣ ، توسع القطاع العام في التجارة الخارجية ، على حساب التأميم الكامل لشركات التجارة الخارجية التي كانت المؤسسات العامة تمتلك ٥٠٪ من رأس مالها . وفي ابريل ١٩٦٣ أصبحت كل شركات تجارة القطن مؤممة بالكامل . وبمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ٤ مارس ١٩٦٤ ، أممت ١١ شركة استيراد وتصدير كبيرة ومن بينها « آراب فورين تريد » و « مصر للاستيراد والتصدير » وغيرهما . ونتيجة لتنفيذ قوانين التأميم أصبحت كل تجارة الاستيراد و ٧٥٪ من التصدير في يد القطاع العام الحكومي ، مما كان له آثار هامة في تنمية تجارة مصر الخارجية .

وفي ديسمبر ١٩٦١ ، أنشئت المؤسسة العامة للتجارة ، لتضم شركات التجارة الخارجية المؤممة وتوجهها . وقد سيطرت هذه المؤسسة على كل شركات الاستيراد والتصدير التابعة للقطاع العام باستثناء شركات التجارة الخارجية التابعة للمؤسسة المصرية العامة للأقطان ومؤسسة البترول . وبعد إعادة التنظيم الحكومي في مصر عام ١٩٦٤ ، خضعت المؤسسة العامة للتجارة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . وفي مارس ١٩٧٣ ، خضعت لإشراف وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

وكان الهدف الرئيسي للمؤسسة العامة للتجارة ، هو تنمية الاستيراد والتصدير لصالح الدولة عن طريق وجود قيادة تحكم نشاط شركات التجارة الخارجية . والواقع أن كل أعباء ومسؤوليات وزارة التجارة الخارجية وضعت على عاتق هذه المؤسسة . أما وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية فكانت تقوم من ناحيتها برسم السياسة العامة للاستيراد والتصدير ، وتعقد اتفاقيات التجارة والدفع مع الدول الأخرى ، وكانت مسؤولة عن الممثلين التجاريين وتنظيم المعارض التجارية في الخارج ، وتقوم أيضاً باتخاذ الإجراءات المختلفة لمتابعة الخطة . وكانت أحد مهام المؤسسة العامة للتجارة المشاركة في تكوين شركات التجارة الخارجية . فطبقاً للقرار الجمهوري رقم ١٣٨ الصادر عام ١٩٦٤ ، تقوم مؤسسة التجارة بالمشاركة في تأسيس شركة مساهمة هي « مصر لتصدير الحاصلات الزراعية » المتخصصة في تصدير المنتجات الزراعية (٨١ - ١٩٦٤ العدد الرابع ص ٤٣١) .

وفي بداية السبعينات ، كانت هناك ثلاثة عشر شركة متخصصة للتجارة الخارجية ، تابعة للمؤسسة العامة للتجارة . وقد قامت هذه الشركات بتصدير واستيراد كل السلع باستثناء القطن والغزل والنسيج والبترول ومشتقاته والسفن وآلاتها ، والمستحضرات الطبية والصيدلية ،[١١] وبالمثل السلع التي تقوم باستيرادها هيئات عامة مثل هيئة قناة السويس وهيئة السد العالي ، وهيئة السكك الحديدية الخ .

وقامت الشركات التابعة لمؤسسة التجارة بنشاط في مجالات متعددة ، باستثناء شراء مجموعات المعدات اللازمة للمصانع التي أنشئت من القروض الأجنبية للهيئة العامة

---

(١١) قام بتصدير واستيراد هذه البضائع المؤسسات العامة التالية على التوالي : مؤسسة القطن ، ومؤسسة البترول ، ومؤسسة النقل البحري ، ومؤسسة الأدوية .

للتصنيع ، وكان للهيئة العامة للتعاون الاقتصادي وشركات التصدير التي يمتلكها القطاع الخاص الحق في الاتصال بالسوق الخارجي .

وتعتبر شركات التجارة الخارجية التابعة للمؤسسة العامة للتجارة ، وفقاً لوضعه القانوني ، بمثابة شركات مساهمة يؤول نشاطها للهيئات المصرية . وحددت فترة نشاط الشركات بخمسين عاماً ابتداء من تاريخ نشر قانون انشائها ، وتمتلك المؤسسة العامة للتجارة رأس مال هذه الشركات بالكامل . وانقسمت كل شركات المؤسسة العامة للتجارة إلى الاستيراد ، وإلى التصدير ، وإلى الاستيراد والتصدير معاً ، ومارست هذه الشركات الأعمال التجارية داخل البلاد حتى عام ١٩٦٥ . وقامت كل شركة حتى أول يوليو ١٩٧١ ، بتصدير (أو) استيراد سلع محددة لها في أسواق بعينها .

وخلال عملية إعادة تنظيم التجارة الخارجية ، التي بدأت عام ١٩٧١ ، قسمت السلع المستوردة والمصدرة إلى خمس مجموعات :

١ - غذائية
٢ - كيماوية
٣ - مواد ومعدات بناء .
٤ - المسبوكات والخامات المعدنية .
٥ - المنوعات التي لا تضمها المجموعات الأربعة السابقة .

وتخصصت الشركات العامة للتجارة الخارجية في مجموعة سلع واحدة ، وعلى أي حال فلكل شركة الحق في التجارة في مجموعات السلع الأخرى . وقد تحددت لكل شركة سلع مجموعة واحدة تتاجر فيها مع البلاد التي ترتبط معها مصر باتفاقيات دفع وتبادل تجاري .

اجتهدت الحكومة المصرية في السنوات الأخيرة ، في رفع كفاءة عمل أجهزة التجارة الخارجية ، واستكمال بنائها . ولتحقيق هذا الهدف تزايد دور المؤسسة العامة للتجارة . وفي عام ١٩٦٥ ، أضيف إليها الكثير من اختصاصات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . وفي عام ١٩٦٧ اتسعت حركتها [illegible] حقيقي وفعلي .

ففي ابريل ١٩٦٧ ، صدر القانون رقم ٢٨٦ الذي خول المؤسسة تكوين تسعة مجالس نوعية[١٢] (في السيارات والآلات والمعادن الحديدية وغير الحديدية والكيماويات . . الخ) وذلك بهدف تشديد تحكم الدولة في التجارة الخارجية ، وكذا لربط نشاط أجهزة التجارة الخارجية بالصناعة والاقتصاد الزراعي وغيرهما من فروع الاقتصاد .

---

(١٢) تكون كل مجلس من ممثلين عن المؤسسة العامة للتجارة وشركات التجارة الخارجية ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة الصناعة ووزارة التموين والتجارة الداخلية والبنك المركزي والشركات العامة الصناعية وغيرها من تلك التي تحصل على البضائع الداخلة في تخصص كل مجلس (٧٣ - ١٩٧٠ - العدد الثاني - صفحة ١٦) .

وتتركز المهمة الأساسية لمجالس السلع النوعية في مجال التصدير ، في زيادة الايرادات واتساع نوعية السلع المصدرة ، أما في مجال الاستيراد ففي دراسة الطلبات على استيراد السلع في المجالات الاقتصادية المختلفة ، وكذا دراسة اقتراحات المستوردين الأجانب ، وفي تحديد مدى ملاءمة استيراد هذا النوع أو ذاك من السلع على أن يؤخذ في الإعتبار إمكانيات الانتاج المحلي والامكانيات النقدية المحدودة .

وبعد تشكيل المجالس النوعية للسلع ، فوضت المؤسسة العامة للتجارة في إعطاء أذون استيراد السلع عن طريق شركات التجارة الخارجية التابعة لها (بعد موافقة المجالس المتخصصة) .

وابتداء من أول يوليو ١٩٧١ ، بدأت عملية جديدة لتنظيم التجارة الخارجية (٥٦ ـ ٣ ـ ٨ عام ١٩٧١ و ٥٨ ـ ٣ ـ ٧ ـ عام ١٩٧٣) فقد تشكل في الهيكل التنظيمي لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في ديسمبر ١٩٧٢ ، مجلس استشاري أعلى للاقتصاد وآخر للتجارة الخارجية . ويدخل في مهام المجلس الأخير تنظيم موازنة التجارة الخارجية ، ودراسة إمكانيات التصدير ، وكذا تحديد حجم استيراد السلع الضرورية وأيضاً تكوين موازنة نقدية وتقييم مصادر العملات الصعبة المتاحة ، وتوزيعها دورياً لتغطية الاستيراد الخ . وتشكلت في هيكل الوزارة أيضاً لجنة عامة للتحكم في التصدير ولتسليم أذون الاستيراد والتصدير . وتشكلت عشرون لجنة متخصصة في الوزارات المختلفة بدلاً من مجالس السلع الملغاه ، وذلك للقيام بدراسة مقترحات واستفسارات شركات التجارة الخارجية ، وأيضاً للقيام بوضع خطط استيراد وتصدير كل سلعة على حدة ، وكذا دراسة إمكانيات الانتاج المحلي . وتتميز اللجان الجديدة[١٣] عن مجالس السلع بأنها تركز إهتمامها بشكل رئيسي على تخطيط عمليات التجارة الخارجية في دائرة ضيقة نسبياً من السلع . وأعطي لهذه اللجان حق إلزام قطاعات الإنتاج الاقتصادية وكذا المؤسسة العامة للتجارة ، بتنفيذ خططها . ومنذ أول يوليو ١٩٧١ ، تغير ما تم إدخاله عام ١٩٦٧ من التخصص السلعي الجغرافي لشركات التجارة الخارجية التابعة للمؤسسة العامة للتجارة ، وأصبح التنافس المحدود في استيراد وتصدير السلع المتشابهة مسموح به بل ويشجع ، إذ ساد الاعتقاد بأن حرية المنافسة بين شركات القطاع العام ستمكن من رفع كفاءة عمل أجهزة التجارة الخارجية . وقد تم تفويض الهيئة العامة للتصنيع بعد إعادة تشكيلها بإتخاذ القرار النهائي بخصوص استيراد آلات ومعدات البناء والتشييد وذلك من الناحية التجارية .

بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ بدأ القطاع الخاص ينشط في مجال التجارة الخارجية . فإذا كانت توكيلات القطاع الخاص لا تملك الحق في الخروج المستقل إلى السوق الخارجي ، وإنما تجري عمليات الاستيراد من خلال شركات التجارة الخارجية ، فإن حوالي ١٥ ٪ من حجم المصادرات قامت بتنفيذه شركات القطاع الخاص . وحاولت الحكومة

---

(١٣) تتكون كل لجنة من رئيس ونائب رئيس وسكرتير عام (واحد من موظفي المؤسسة العامة للتجارة) ومن ثلاثة إلى خمسة أعضاء (مندوبون عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمؤسسات الأخرى) .

جاهدة زيادة حصيلة العملة الصعبة على حساب التوسع في تصدير السلع غير التقليدية ، بالاحتفاظ للقطاع الخاص بحق الخروج إلى السوق الخارجي في هذا المجال .

وفي السنوات الأخيرة ، منحت شركات القطاع الخاص ، العديد من الامتيازات ، فسمح لها بتصدير كل السلع باستثناء القطن والأرز والبترول والغزل المصدرة للدول الاشتراكية والغربية (٩٣ - ١٨ - ٣ - عام ١٩٧٠) وسمح لشركات القطاع الخاص منذ عام ١٩٦٩ ، بإستيراد كل السلع الضرورية اللازمة لضمان إستمرار العمل اليومي للمصانع التي تنتج سلعاً للتصدير ، بما لا يتجاوز على أي حال سبعة آلاف وخمسمائة جنيه مصري لكل شركة بدون تحويل عملة أجنبية .

بهذا إستطاع رجال الأعمال نقل العملة القابلة للتحويل بحرية خارج مصر . وفي عام ١٩٧٠/١٩٧١ ، ارتفعت قيمة صادرات منتجات الشركات الخاصة (الخضروات والفاكهة والمنسوجات والمصنوعات الجلدية والخشبية والمعدنية) إلى ١٦,٢ مليون جنيه مصري مقابل ٤,٢ مليون جنيه مصري عام ٦٧/١٩٦٨ (٥٦ - ٢١ يناير ١٩٧٣) . ومنذ عام ١٩٧٣ ، قدمت مساعدات لمصدري القطاع الخاص لتصدير الخضروات والفاكهة ، من العملة القابلة للتحويل بحرية . وتحكمت الدولة في نشاط شركات القطاع الخاص التي تعمل في التجارة الخارجية ، من خلال البنك المركزي ووزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية .

(٨) التغيرات المطردة في التشريع الجمركي ونظام الأذونات والتحكم النقدي

هيأ إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، وكذا المهام الجديدة الملقاة على عاتق أجهزة التجارة الخارجية ، الظروف لإحداث تغيرات مطردة في سياسة التجارة الخارجية المصرية ، وفي التشريع الجمركي على وجه الخصوص . وانعكس جوهر هذه التغيرات على التعريفة الجمركية التي تقررت عام ١٩٦٢ . وظل طابع التعريفة الجديدة ، هو الحماية الجمركية الواضحة ، كما كانت التعريفة السارية قبلها . وعلى أية حال تميزت التعريفة الجديدة عن سابقتها بثلاثة أمور أساسية :

الأول : قبل عام ١٩٦٤ ، كان يتم تحصيل أربع أنواع من الرسوم . أما التعريفة الجديدة فقد راعت أن تكون الرسوم الخاصة محسوبة على أساس سعر التكلفة ، وداخلة في عائد التكلفة في رسوم التكلفة وتحصل معاً وبهذا تم تبسيط الإجراءات الجمركية للسلع المستوردة . ومن الضروري ملاحظة أن فئات الرسوم الجديدة على بعض السلع كانت قد ارتفعت في بعض الحالات ، بالمقارنة بالمجموع العام للرسوم السابقة . وتعتبر تعريفة ١٩٦٢ ، بالإضافة إلى رسوم الاستيراد ، تطويقاً للسلع المستوردة . وتمثل الرسوم الإحصائية ١٠ ٪ من القيمة السعرية (على الصناعات الغذائية فيما عدا الحبوب فيحصل ٥ ٪) ورسوم الرسو ٣ ٪ من المجموع العام لرسوم الاستيراد ورقم الانتاج إذا كانت السلع تخضع لهذا ، ورسم شحن ٢٠ و ٣٠ و ٤٠ قرشاً على كل طن متري على أساس شكل السلعة . ومنذ عام ١٩٦٩ تحصل رسوم تنمية على كل السلع المستوردة ، قيمتها ١٠ ٪

وعلى سلع وزارة التموين العامة المطلوبة مقدارها ٥٠٪ (٥٢ ـ ص ١ ـ ٢٠) .
وفرض رسم انتاج على العديد من السلع مثل الكحول والبيرة والنبيذ وأعواد الثقاب والبن والمنسوجات الحريرية والصوفية الخ . وعلاوة على ذلك فرض رسم إنتاج إضافي على المنتجات الكحولية

الثاني : تتميز تعريفة ١٩٦٢ باتجاه معاد لإغراق السوق ، ويتمثل ذلك في التطبيق عن طريق فرض رسوم متكافئة على السلع المستوردة من الدول التي يصدّر إليها بشكل مباشر أو غير مباشر . ويمكن أن توضع رسوم مماثلة عندما تبيع بعض الدول أي سلع بأسعار مخفضة ، أو تؤثر بوسائل أخرى في خسارة المنتجات المصرية .

الثالث : كان للتعريفة الجمركية الجديدة طبيعة الحماية المشجعة التي تميزت بها عن سابقتها : وقد أدى إلى تغيير جذري في جوهر التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد بعد عام ١٩٦١ . والواقع أن حجم الرسوم الجمركية السارية المفعول تأرجح بين ٢ ٪ و ٥٠٠ ٪ ، وعلى أية حال فقد فرضت على معظم السلع المستوردة (التي سمح بإستيرادها) رسوم تتراوح بين ٢ ٪ و ٣٥ ٪ ، كذلك أعفيت العديد من السلع المستوردة من الرسوم (المنتجات الزراعية والأسمدة والمبيدات الحشرية) وكانت الرسوم الجمركية صغيرة على السلع ذات القيمة الانتاجية (٢٪ على الآلات والمعدات و١٠٪ على المواد الكيماوية و١٠ ـ ٢٠٪ على المسبوكات الحديدية) . ومن ناحية أخرى تراوحت الرسوم على السلع الثانوية ذات الطبيعة الاستهلاكية (الملابس والأدوات المنزلية) بين ٥٠ ٪ و ٢٠٠ ٪ .

وفرضت أعلى الرسوم الجمركية على السلع الفاخرة والمصنوعات المماثلة لمنتجات مصرية . وأرتفعت مراراً الرسوم على السلع التي ينتج لها مثيل في مصر بكميات غير كافية . وعلى سبيل المثال صدر قرار جمهوري عام ١٩٦٥ برفع الرسوم الجمركية بشكل حاد على ٤٠ سلعة مستوردة من بينها السجاد والغسالات الكهربائية والثلاجات والسيارات الصغيرة (٧٣ ـ ١٩٧٠ العدد الثاني صفحة ١٥) . وقد تناقص إستيراد هذه السلع مع بداية تصنيعها محلياً على نطاق واسع . وبهذا منع استيراد المنسوجات القطنية والبشاكير والمنتجات المماثلة ، وكذلك الأحذية الجاهزة باستثناء الأحذية البلاستيك والجلد الصناعي ، وفقاً للقرار رقم ٧٣٧ لعام ١٩٦٤ (٩٣ ـ ١٢/١٢/ ١٩٦٤) . وفي يناير ١٩٧٢ منع أيضاً استيراد عشر مجموعات من السلع (المنسوجات والأدوات المنزلية والأدوات الكهربائية المنزلية . . الخ (٥٦ ـ ٢٥/ ١/ ١٩٧٢) .

كذلك فقد منع استيراد أكثر من ٤٦٠ سلعة أو أكثر من نصف السلع المستوردة . كما أن استيراد السلع من اسرائيل وروديسيا ممنوع أصلاً في جنوب افريقيا .

وفقاً للتشريعات السارية المفعول في مصر ، طبقت التعريفة الجمركية الجديدة وكذا التغيرات والإضافات التي ألحقت بها بقرارات جمهورية . وشملت الرسوم المقررة في التعريفة الجمركية كل الدول بإستثناء تلك التي وقعت مع مصر اتفاقيات ثنائية أو متعددة .

وهكذا طبقت فئات رسوم تفضيلية في إتفاقية عام ١٩٥٣ للتبادل التجاري والترانزيت مع الدول أعضاء جامعة الدول العربية ، وكذا في اتفاقية عام ١٩٦٤ عن السوق العربية المشتركة ، وفي الإتفاقية الثلاثية التي عقدت عام ١٩٦٤ بين مصر والهند ويوغوسلافيا .

بهذا تشير التغيرات في التشريعات الجمركية بعد عام ١٩٦١ إلى أن السياسة الجمركية للجمهورية العربية المتحدة ، أصبحت احدى الوسائل القادرة على تنمية قوى الانتاج الوطنية وخاصة في الصناعة . وتلاشى المفهوم المالي للرسوم الجمركية بشكل ملحوظ بعد انتقال التجارة الخارجية الى الدولة (واحتفظت بهذا المفهوم فقط بالنسبة لسلع الدرجة الثانية) وبالدرجة الأولى ما يخص رسوم الحماية الجمركية . وأصبح واحداً من أكثر ظواهر الحماية الجمركية وضوحاً في السياسة الجمركية ، هو الحظر المباشر في استيراد سلع كثيرة ، وذلك لحماية وتقويم الصناعة الوطنية .

وظلت السياسة الجمركية مستمرة بهدف الحماية الجمركية ، وعلى أية حال ، تلعب الرسوم الجمركية الدور الثاني بعد نظام الأذونات والتحكم النقدي .

وبعد إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، تطور بشدة معنى تنظيم الأذونات والنقد ، الذي ظل الوسيلة الأساسية للدفاع عن فروع الصناعة النامية في السوق الداخلي . وقبل عام ١٩٦١ لم ينفذ عملياً استيراد السلع عن طريق المؤسسات الحكومية . وفي يوليو ١٩٦١ ، أدخلت قواعد جديدة ، أعطيت بمقتضاها تراخيص الاستيراد للوزارات والشركات العامة للتجارة وبعض الهيئات العامة وشركات الدولة والشركات المختلطة ، وهي تمثل مستهلكي السلع المستوردة مباشرة . وخلال الخطة الخمسية الأولى وبسبب نقص النقد الأجنبي المزمن ، ارتبط ترخيص الاستيراد بوجود هذه العملة الصعبة .

وابتداء من إبريل ١٩٦٤ ، كانت الموافقة على الاستيراد لا تمنح إلا في حدود الإعتمادات المالية الموزعة على فروع الاقتصاد المختلفة من قبل لجنة الخطة ، وابتداء من عام ١٩٦٥ من قبل اللجنة العليا للنقد . ووضع في الإعتبار حالة الموازنات التجارية والنقدية بين مصر وبلد التصدير ، وذلك عند تسليم الموافقة على الاستيراد . وحتى يونيو ١٩٦٧ ، كانت أذونات الاستيراد تسلم افرادياً عن طريق الوزارات التابعة لقطاع الاقتصاد (أنظر فيما بعد) في حدود اعتمادات النقد . وابتداء من يونيو ١٩٦٧ ، كانت المؤسسة العامة للتجارة هي التي تعطي الموافقة النهائية على الاستيراد ، بناء على موافقة مجالس التجارة المختصة . واعتباراً من أول يوليو ١٩٧١ كانت اللجنة العامة لوزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية هي التي تقوم بهذا . وتركيز تسليم الأذونات في يد جهاز واحد هي ظاهرة إيجابية بدون شك . فهي تسمح للدولة بأن تتحكم في الاستيراد بشكل أكثر دقة ، وبأن تحقق إنفاقاً اقتصادياً للوسائل النقدية . وعلى أية حال ، استثنيت العديد من المؤسسات من تحكم المؤسسة العامة للتجارة والمجالس النوعية للسلع في الأذونات . وهذه المؤسسات المستثناه هي وزارة التموين والتجارة الداخلية (عند إستيراد السلع الرئيسية من المنتجات الزراعية) والمؤسسة العامة للأدوية والمستحضرات الطبية (في حالة استيراد الأدوية والمستحضرات الطبية) والمؤسسة العامة للبترول (عند استيراد منتجات البترول) وكذا وزارة الحربية . وتلتزم هذه المؤسسات بإخطار المجالس السلعية فقط بأعمال الاستيراد التي أنجزت .

وبالإضافة إلى المؤسسة العامة للتجارة تقوم مصلحة الاستيراد التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بإعطاء أذونات استيراد السلع التي لا تتطلب تحويل نقد أجنبي . وقد سمح بإستيراد سلع مثيلة في حدود مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة جنيه مصري والدفع من الحسابات غير المقيمة في البنوك المصرية . وتعطى أذونات مصلحة الاستيراد لمستوردي القطاع الخاص لشراء قطع الغيار ومواد البناء وغيرها من المواد الضرورية لإستمرار عمل شركات القطاع الخاص .

ويعتبر العجز المزمن في ميزان المدفوعات المصري ، والإنفاق المتزايد على تسديد الديون ودفع نسب الفائدة على إستخدامها ، من العوامل التي خلقت وضعاً شديد الوعورة بالنسبة للنقد الأجنبي ، ازداد سوءاً بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ . وبسبب العجز الدائم في النقد لتغطية الاستيراد وتسديد الإلتزامات الخارجية ، اضطرت الحكومة إلى أن تولي مشكلة النقد اهتماماً من الدرجة الأولى . وقد تحقق حل هذه المشكلة بطريقتين رئيسيتين : الأولى بإتخاذ إجراءات لزيادة العائد النقدي من التصدير ، بعد أن أدى إلغاء الحوافز في حالة المبيعات بالعملة الحرة القابلة للتحويل عام ١٩٦١ ، إلى تخفيض الايرادات النقدية . لهذا السبب فإنه إبتداء من يناير ١٩٦٢ أدخل مرة أخرى نظام الحوافز في حدود ٢٠ ٪ للمصدرين ، وتميز النظام في هذه المرة بسريانه على تصدير السلع التي تمنح الحوافز في كل بلد . ولموازنة هذه الحوافز ، تحددت رسوم إستيراد إضافية قيمتها ٢٠ ٪ من أسعار التسليم . وفي مايو ١٩٦٢ ، ارتفع حجم حوافز التصدير عند التسوية بالعملة المصرية من خلال حسابات المقاصة إلى ٢٤,٨٥ ٪ وتحدد في نفس الوقت سعر نقدي جديد لحسابات العملة الصعبة بواقع أن الجنيه المصري يساوي ٢,٣٠ دولار أمريكي بدلاً من السعر القديم حيث كان الجنيه يساوي ٢,٨٠ دولار أمريكي[١٤] . ودلت زيادة أسعار العملات الأجنبية بنسبة ٢٠ ٪ في المتوسط بالنسبة للجنيه المصري ، على قيام مصر بإجراء تخفيض حقيقي للعملة بهدف رفع القدرة التنافسية لسلعها والتوسع في الصادرات . وأدت زيادة القدرة التنافسية إلى غلاء الاستيراد في نفس الوقت بنسبة ٢٥ ٪ وارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق الداخلي .

واتخذت بالإضافة إلى ذلك ، إجراءات لزيادة الإيرادات النقدية من التصدير « غير المنظور » وتمثل ذلك في رسوم العبور في قناة السويس والسياحة . فقد تم حساب عبور القناة وكذلك الرسوم الأخرى المذكورة على أساس سعر الحساب الجديد اعتباراً من أول يوليو ١٩٦٣ ، مع زيادة رسوم العبور بالعملة المصرية بنسبة ٢٥ ٪ . وابتداء من أول يوليو ١٩٦٥ رفعت رسوم العبور مرة أخرى بنسبة ١ ٪ (٨٤ ـ ٢٨/٦/١٩٦٥) ومن أول يونيو ١٩٦٦ ، رفعت ١ ٪ مرة أخرى . ونتيجة لهذه الإجراءات ، وأيضاً بسبب التزايد الكبير في عدد السفن المارة عبر القناة ، حققت رسوم العبور عام ١٩٦٦ دخلاً قدره ٩٥,٣ مليون جنيه

---

(١٤) بعد إدخال سعر التحويل الجديد للجنيه المصري ، ألغيت كل الحوافز في حالة المبيعات بالعملة الحرة القابلة للتحويل .

مصري . (٩٧ ص ١٠٧) . وأغلقت قناة السويس في يونيو ١٩٦٧ بسبب العدوان الاسرائيلي ثم بدأ العمل في تطهيرها ابتداء من يونيو ١٩٧٤ فقط .

وأخذت الحكومة المصرية في إعتبارها الأهمية القصوى لإيرادات السياحة النقدية ، وأصدرت عدة إجراءات لزيادة عدد السياح الأجانب . ومن بين هذه الإجراءات عقد إتفاقيات سياحية مع دول كثيرة ، واختصار الإجراءات عند وصول السياح ومغادرتهم ، وتشييد الفنادق وتحسين خدمة السياح ، وكذا بإفتتاح محلات متخصصة لبيع السلع بالعملات الأجنبية (الأسواق الحرة) . ونتيجة لهذه الإجراءات ازدادت الإيرادات من السياحة من ٤٠ مليون دولار عام ١٩٦٢ إلى ١١٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ (٨٤ ـ ١٩٦٨/١٢/١٥) . ثم انخفض بشدة عدد السياح بعد العدوان الاسرائيلي على مصر عام ١٩٦٧ ، من ٥٧٩ ألف سائح عام ١٩٦٦ إلى ٤٥٠ ألفاً عام ١٩٧١ (٨١ ـ و ١٩٧١ ـ العدد الأول ـ ص ٢٧و٩٣ ـ ٢٦/ ٤/ ١٩٧٢) وانخفضت الإيرادات من السياحة حتى وصلت الى ٩٠ مليون دولار .

وأوقف العدوان الاسرائيلي تنفيذ مشروع تحويل مدينة بور سعيد إلى منطقة حرة ذات أهداف متعددة ، ذلك المشروع الذي كان مقرراً أن يتم في ثماني سنوات . وكان من الممكن أن يؤدي تحقيق هذا المشروع إلى زيادة فعليةفي الإيرادات النقدية . وفي عام ١٩٧١ تكونت « الهيئة العامة للاستثمارات العربية والمناطق الحرة »[١٥] .

وقد أعتبر من أهم واجباتها ، زيادة استثمارات رأس المال العربي والأجنبي في المناطق الحرة في مدن مصر الساحلية ، وفي يناير ١٩٧٢ تأسس بنك مصر الدولي للتجارة الخارجية والتنمية ، وأحد واجباته يتمثل في زيادة رأس المال الأجنبي ـ وخاصة من الدول العربية في مصر عن طريق تأسيس شركات مشتركة .

وكان الطريق الثاني لحل مشكلة النقد يتمثل في إحكام سيطرة الدولة على إنفاق النقد ، وإدخال نظام الاقتصاد الموجه المتقشف . وبسبب الضيق الشديد في مصادر الدولة من العملة ، يعتبر توفر النقد الاجنبي ، هو المقياس الرئيسي الذي يحدد برنامج الدولة في مجال الاستيراد . وبعد إحتكار التجارة الخارجية ، فإن الدولة هي التي تضع خطط المصروفات والإيرادات النقدية في كل سنة مالية . ولتسهيل توزيع الإعتمادات المالية ، انقسم الاقتصاد المصري إلى عدة قطاعات أهمها ، قطاع الصناعة ، وقطاع الزراعة وقطاع التموين وقطاع النقل والمواصلات وقطاع التجارة . ويتكون كل قطاع من مؤسسات وشركات واحد أو أكثر من الفروع المتعاونة . وحتى يوليو ١٩٦٧ أشرفت الوزارات ذاتياً على تقسيم الحصة النقدية المخصصة لها ، بمعنى توزيع النقد بين المؤسسات التابعة لها ، وكذا تحديد من سيتولى أعمال الاستيراد : الوزارة نفسها أم احدى الشركات العامة

---

(١٥) المناطق الحرة ، هي مناطق محددة في مصر تستثنى من الرسوم الجمركية والضريبية .

للاستيراد . وعندما تكلف إحدى الوزارات واحدة من شركات التجارة الخارجية أو مؤسسة عامة أخرى بالاستيراد ، يسمح لها بالحصول على النقد الأجنبي من البنك المركزي. من الواضح أن مثل هذا النظام يكفل مرونة في استخدام الحصص النقدية . ولكن اختفى ـ على أية حال ـ الجهاز المركزي المنشود لإيجاد تحكم أكثر واستعمال اقتصادي رشيد للنقد لصالح قطاع أو آخر من القطاعات الاقتصادية ، ولصالح الدولة أولا وقبل كل شيء .

وابتداء من يونيو ١٩٦٧ وحتى يوليو ١٩٧١ ، تولت المؤسسة العامة للتجارة منح الموافقة النهائية على إستخدام المستوردين للعملات الأجنبية ، بعد التصديق على كل عملية من المجلس السلعي المختص . عند ذلك أخذت المؤسسة العامة للتجارة في اعتبارها وجود وحجم الحصة النقدية عند القطاع الاقتصادي ، والتي على حسابها تدفع الشركة العامة للتجارة الخارجية أو غيرها من شركات الدولة ، قيمة السلع المستوردة . ولا تقسم الحصص النقدية مباشرة على شركات التجارة الخارجية ، وابتداء من يوليو ١٩٧١ ، يحدد كل قطاع اقتصادي اسم وحجم السلع المستوردة اللازمة ، ثم بعد ذلك تنظر اللجان السلعية في كل الطلبات ، ويقسم المجلس الاستشاري الأعلى للتجارة الخارجية الحصص النقدية على القطاعات ، إنطلاقاً من إمكانيات الدولة ، وتتحدد درجة أهمية كل سلعة على أهميتها للاقتصاد الشعبي وتوزيع النقد المقابل .

وبالإضافة إلى تقوية الحدود النقدية في التجارة الخارجية ، اتخذت إجراءات أخرى لكفالة النقد للاقتصاد . ويتعلق أهمها بمنع تصدير العملة المصرية خارج الحدود ابتداء من أول يناير ١٩٦٢ . واستهدف هذا الإجراء منع المضاربة بالعملة المصرية ، حتى لا يصاب اقتصاد البلاد بخسائر . وفي عام ١٩٦٦ حدث تغير في أساس التحكم النقدي ، وأصبح لزاماً على المصريين العاملين في الخارج تحويل ما بين ١٠ إلى ٢٥ ٪ من أجورهم إلى داخل البلاد في صورة عملات حرة قابلة للتحويل (٨٥ ـ ١٩/٣/١٩٦٦) . وفي عام ١٩٧٢ أدخلت الأسعار التشجيعية لتغيير العملات الحرة القابلة للتحويل إلى الجنيه المصري بالنسبة للمصريين العاملين بالخارج ويحولون جزءاً من أجورهم إلى مصر .

وكان إستكمال نظام تنظيم العملة ، أحد الأسباب التي مكنت مصر من دفع جزء من التزاماتها الخارجية ، وخففت بعض الشيء من العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، بالرغم من ظروف النضال الصعبة لإزالة آثار العدوان الاسرائيلي . وقد لعبت المساعدات المقدمة من الدول الاشتراكية وبعض الدول العربية ، الدور الحاسم في ذلك .

(٩) التطبيق التعاقدي التجاري

مع انتقال التجارة الخارجية إلى يد الدولة ، تطور فعلياً قيمة عنصر من عناصر سياسة التجارة الخارجية ، ألا وهو الاتفاقيات التجارية . فحتى منتصف عام ١٩٧١ ارتبطت مصر بإتفاقيات تجارية مع ٦٣ دولة (٨١ ـ ١٩٧١ ـ العدد الثالث ـ صفحة ٢٩٢ ـ ٣٠٥) . وتدل زيادة عدد الدول التي يتم التبادل التجاري معها على أساس تعاقدي ، أولاً : على إجتهاد مصر في إضفاء الطبيعة التخطيطية على التجارة الخارجية ، وثانياً : على تقوية سوق

التصدير ، وثالثاً : تخطي الصعوبات النقدية ، حيث أن العديد من الاتفاقيات قد تأسست على الموازنة الصافية ، ورابعاً : كفالة عروض ثابتة للسلع الضرورية . ومن الواضح أن الدول الرأسمالية المتقدمة ، ما عدا فرنسا واليابان واستراليا واسبانيا ، لم تدخل في اتفاقيات تجارية مع مصر ، لأن لها نشاطاً كبيراً في التجارة معها . وتعقد اتفاقيات مصر مع غالبية الدول لمدة سنة واحدة ، وتمتد سنوياً بشكل أوتوماتيكي في حالة موافقة الدولتين .

وعقدت اتفاقيات تجارية طويلة المدى في السنوات الأخيرة . وقد وقعت هذه الاتفاقيات مع الدول الاشتراكية والدول النامية ، لمدة خمس سنوات مع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية وبولندة والمجر وبلغاريا ورومانيا وجمهورية افريقيا الوسطى ، ولمدة ثلاث سنوات مع يوغوسلافيا والصين الشعبية وكوريا الشمالية وفييتنام وكوبا وتونس وسيراليون ولمدة سنتين مع أوغندا . وينص في الاتفاقيات على تقديم نظام أكثر ملاءمة بخصوص الحماية الجمركية ونظام تسليم أذونات التصدير والاستيراد مع الاحتفاظ بالمزايا المقدمة للدول العربية . يلحق بالاتفاقيات التجارية ، قائمة بالسلع المتبادلة (بالكمية أو بالقيمة) ، ويسمح بإعادة تصدير السلع إلى بلد ثالث فقط بعد موافقة البلد المنتج .

بهذا تغيرت إلى حد ما الأوضاع الأساسية للاتفاقيات التجارية المعقودة بعد عام ١٩٦١ ، بالمقارنة باتفاقيات الفترة السابقة . ومن الضروري قبل كل شيء ملاحظة توحيد حسابات العملة بالنسبة لمنع التصدير وحظر التعامل بالعملة المصرية خارج البلاد وابتداء من عام ١٩٦٢ حولت مصر الحساب من جديد في الاتفاقيات المعقودة بالعملة المصرية وعملة بلاد المتعهدين بالدولار والاسترليني . وبهذا تناقصت بشدة كبيرة اتفاقيات الدفع العام . وابتداء من عام ١٩٦٦ وحتى يوليو ١٩٦٧ ، تناقص عدد اتفاقيات الدفع الثنائية من ٤٨ إلى ٣٣ اتفاقية (٧٣ - ١٩٧٠ العدد الثاني - صفحة ٢١) ومع بداية عام ١٩٧١ أصبح لدى مصر اتفاقيات مقاصة مع كل الدول الاشتراكية (فيما عدا يوغوسلافيا) واثنتي عشرة دولة آسيوية وافريقية وكذا ايطاليا واليونان .

وحولت الحسابات وفقاً لكل هذه الاتفاقيات ، على الجنيه الاسترليني الحسابي والدولار الحسابي . أما حسابات الدول الأخرى فتجرى بالعملة الحرة القابلة للتحويل[١٦] . وتسبب إلغاء اتفاقيات الدفع الثنائية بين مصر والدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي « وفقاً لطلب الصندوق » في خفض عدد اتفاقيات الدفع . ونظراً لانفجار الصعوبات النقدية بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ اجتهدت مصر في تنشيط استيراد السلع الهامة مع الدول التي يجري الحساب معها بالمقاصة .

ولهذا استمرت اتفاقيات الدفع والتجارة باقية كوسيلة هامة في سياسة التجارة الخارجية لمصر في الوقت الحاضر . عند هذا كان الانتقال التدريجي إلى إتفاقيات طويلة الأجل (عشر سنوات) مميزاً ، وأيضاً زاد عدد الاتفاقيات وفي نفس الوقت انخفض انخفاضاً منتظماً عدد

---

(١٦) وفقاً للاتفاقية مع الهند ، يتم الدفع في العمليات التجارية بالروبية .

اتفاقيات الدفع بالنسبة لتحويل المدفوعات التجارية إلى العملات الحرة القابلة للتحويل . وفي السنوات الأخيرة امتد هذا الإتجاه إلى الدول الاشتراكية ، وبهذا فإنه إبتداء من أول يوليو ١٩٧٠ ، تحولت كل الحسابات بين مصر ويوغوسلافيا إلى العملات الحرة القابلة للتحويل .

عند تقييمنا للتغيرات في سياسة مصر الاقتصادية الخارجية بعد عام ١٩٦١ ، نلاحظ التالي :

ينحصر الواجب الرئيسي لكل الإجراءات التي اتخذت في مجال التجارة الخارجية ، في أن يوضع هذا المجال الهام بالكامل في خدمة تنمية الاقتصاد الوطني . ولتحقيق ذلك احتكرت الدولة بالكامل تقريباً التجارة الخارجية ، وأجرت التغييرات الضرورية في سياسة وتطبيق التجارة الخارجية ، وتعاظم انتقال التجارة الخارجية الى القطاع العام من البناء التنظيمي لأجهزة التجارة الخارجية وما يترتب عليه من استكمال بنيته ، عند ذلك لم تكتمل هذه العملية

وقد جعل احتكار التجارة الخارجية من الممكن تخطيط دورة التجارة الخارجية كعنصر تكويني في الاقتصاد الوطني . وقد لوحظ انخفاض دور الرسوم الجمركية لتحقيق الحماية الجمركية وكذا كهدف مالي ، بينما اكتسب المنع المباشر ستيراد سلع مختلفة قيمة حاسمة . وفي نفس الوقت نما ثقل تنظيم العملة النوعي كوسائل أساسية في سياسة مصر من الحماية الجمركية في الوقت الحالي . وهيأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية نمو النشاط التعاقدي التجاري . وتجري تجارة مصر الخارجية في الوقت الحالي في إطار الاتفاقيات التجارية . وهذا هو الشيء المميز للدول ذات الاقتصاد المخطط (الموجه) .

تدل محصلة نمو التجارة الخارجية لمصر بين ١٩٦١ ـ ١٩٧١ ، على أن المهمة المحددة لها قد اكتملت . وسببت الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن العدوان الاسرائيلي على مصر عام ١٩٦٧ ، إجراء تغيرات جديدة في تنظيم التجارة الخارجية . واضطرت مصر بسبب عدم كفاية العملات الأجنبية نتيجة لإغلاق قناة السويس وانخفاض عدد السياح ، وفقد بترول سيناء ونسف مصانع منطقة القنال وكذلك أيضاً بسبب تعاظم نفقات التسليح ، إلى تشديد الرقابة النقدية على التجارة الخارجية ، وكذا أيضاً إلى الحد من حجم الاستيراد من الناحية الكمية . وتولت المؤسسة العامة للتجارة مع المجالس السلعية النوعية الرقابة النقدية على التجارة حتى عام ١٩٧١ . وابتداء من هذا العام أصبحت اللجان السلعية النوعية والمجلس الاستشاري الأعلى للتجارة الخارجية التابع لوزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية ، هي المسؤولة عن أعمال الرقابة . وينضوي الاجتهاد لزيادة إيرادات العملات الأجنبية من التصدير ، في جوهر الإجراءات المتخذة لتنشيط القطاع الخاص في التجارة الخارجية واتسعت بشكل كبير حقوق مصدري القطاع الخاص ، حيث سمح للقطاع الخاص باستيراد بعض السلع بهدف الزيادة الشاملة في الانتاج الصناعي والتشغيل .

ويتمثل واحد من أكثر النتائج أهمية لإعادة بناء التجارة الخارجية في مصر الناشئة بعد عام ١٩٦١ ، في نمو حجم وتغير تركيب التبادل السلعي .

(١٠) ديناميكية التبادل السلعي في مصر في سنوات الاستقـــلال
(تحليل للموازنات التجارية والنقدية)

تكمن العوامل الأساسية الداخلة في صلب نمو التبادل السلعي في مصر في سنوات الاستقلال ،الى إعادة بناء الاقتصاد المتخلف بإدخال التصنيع في فترة الخطة الخمسية الأولى للتنمية . (١٩٦٠/ ١٩٦١ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥) وفيما يلي ذلك من سنوات ، وكذلك الى الطلبات المتزايدة للسكان .

ولقد تزايدت الدورة السلعية في مصر . وفي الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠(جدول ١) بنسبة ١,٧ مرة . ولعبت الزيادة بمقدار ٢٥٪ في أسعار العملات الاجنبية بالنسبة للجنيه المصري ، دوراً في تزايد الدورة السلعية . ويظهر تحليل ديناميكية التبادل السلعي ، انه تميز بتذبذبات سنوية حادة بالرغم من الاتجاه العام نحو تزايد حجم التبادل السلعي في مصر . وقد حدثت هذه التذبذبات قبل كل شيء بسبب التغيرات في حجم وسعر التصدير ، وكذلك ايضاً بسبب عوامل اقتصادية وسياسية أخرى . وكان انخفاض التبادل السلعي في عام ١٩٥٣ بنسبة ١٤,٦٪ وفي عام ١٩٥٤ بنسبة ٤,٤٪ بسبب هبوط أسعار القطن في السوق العالمي والزيادة على قيود الاستيراد . وكان السبب في هبوط النسبة الى ١,٤٪ عام ١٩٥٦ هو العدوان الثلاثي والحصار الاقتصادي الذي فرضته بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة . وتسبب سوء محصول الأرز وانخفاض تصديره عام ١٩٥٩ ، في هبوط نسبة التبادل السلعي الى ٥,٨٪ . وفي عام ١٩٦١ انكمش التبادل السلعي الى ٤٪ بسبب النقص الشديد في انتاجية محصول القطن[١٧] وبالتالي في تصديره . ونما التبادل السلعي في الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٦ سنوياً بنسبة ٧,٦٪ في المتوسط بسبب الزيادة في التصدير والاستيراد في سنوات الخطة الخمسية الأولى . وانكمش حجم التبادل السلعي في عامي ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ الى ١٩٪و٣,٤٪ على التوالي بسبب الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن العدوان الاسرائيلي . وتزايد حجم التبادل السلعي عامي ١٩٦٩و١٩٧٠ الى ٥,٤٪ و١٢٪ . على حساب نمو تصدير القطن والأرز أساساً ، بفضل المستوى العالي لأسعار هاتين السلعتين في السوق العالمي . ونما التبادل السلعي عام ١٩٧١ أساساً على حساب زيادة الاستيراد بسبب إلغاء بعض القيود .

---

(١٧) بسبب تلف ثلث شجيرات القطن للإصابة بدودة القطن . (٣٣ ـ صفحة ٨٢) .

المحصلة العامة للتجارة الخارجية في مصر *

مليون جنيه مصري **

جدول ١

السنة	التبادل	التصدير***	الاستيراد****	رصيد الحساب	نسبة قيمة التصدير إلى قيمة الاستيراد ٪
١٩٥٢	٣٧٧,٨	١٥٠,٢	٢٢٧,٦	٧٧,٤-	٦٥,٦
١٩٥٣	٣٢٢,٦	١٤٢,٦	١٨٠,٠	٣٧,٤-	٧٩,٢
١٩٥٤	٣٠٨,٤	١٤٣,٩	١٦٤,٥	٢٠,٦-	٨٧,٠
١٩٥٥	٣٣٣,٣	١٤٦,٠	١٨٧,٣	٤١,٣-	٧٨,٠
١٩٥٦	٣٢٨,٤	١٤٢,٣	١٨٦,١	٤٣,٨-	٧٦,٤
١٩٥٧	٣٥٤,٢	١٧١,٦	١٨٢,٦	١١,٠-	٩٤,٠
١٩٥٨	٤٠٦,٣	١٦٦,٢	٢٤٠,١	٧٣,٩-	٦٩,٢
١٩٥٩	٣٨٢,٥	١٦٠,٤	٢٢٢,١	٦١,٧-	٧٢,٢
١٩٦٠	٤٣٠,٣	١٩٧,٨	٢٣٢,٥	٣٤,٧-	٨٥,١
١٩٦١	٤١٢,٦	١٦٨,٩	٢٤٣,٧	٧٤,٨-	٦٩,٣
١٩٦٢	٤٥٩,٢	١٥٨,٣	٣٠٠,٩	١٤٢,٦-	٨٢,٦
١٩٦٣	٦٢٤,٩	٢٢٦,٦	٣٩٨,٣	١٧١,٦-	٥٦,٩
١٩٦٤	٦٤٨,٨	٢٣٤,٤	٤١٤,٤	١٨٠,٠-	٥٦,٥
١٩٦٥	٦٦٩,٠	٢٦٣,٢	٤٠٥,٨	١٤٢,٦-	٦٩,٠
١٩٦٦	٧٢٨,٦	٢٦٣,٢	٤٦٥,٤	٢٠٢,٢-	٥٦,٥
١٩٦٧	٥٩٠,٤	٢٤٦,١	٣٤٤,٣	٩٨,٢-	٧١,٥
١٩٦٨	٥٥٩,٩	٢٧٠,٣	٢٨٩,٦	١٩,٣-	٩٣,٣
١٩٦٩	٦٠١,٢	٣٢٣,٩	٢٧٧,٣	٤٦,٦+	١١٦,٧
١٩٧٠	٦٧٣,١	٣٣١,١	٣٤٢,٠	١٠,٩-	٩٦,٨
١٩٧١	٧٤٣,٢	٣٤٣,٣	٣٩٩,٩	٥٦,٦-	٨٥,٨

* المصدر : (٩٤/ ١٩٦٢ – ١٩٧٢، ٩٥/ ١٩٥٢ – ١٩٦١) .

** بالأسعار الجارية مع حساب تغير سعر تحويل الجنيه المصري بعد ١٩٦٢ .

*** متضمناً إعادة التصدير لكل السنوات وتصدير البترول بواسطة شركات البترول الأجنبية في ١٩٧٠ .

**** بدون حساب استيراد المهمات والمواد للمجمعات من حساب القروض .

على إمتداد الفترة التي تمت فيها الدراسة وجهت سياسة الحكومة نحو تقليل الهوة بين قيمتي الاستيراد والتصدير ، وحملت هذه السياسة بين طياتها نتائج إيجابية في أعوام ١٩٥٤ و ١٩٥٥ و ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ و ١٩٧١ فقط . ففي تلك السنوات زادت المعدلات السنوية للتصدير عن المعدلات السنوية للاستيراد ، وتشكل قيمة التصدير ١٩ ٪ في المتوسط من قيمة الاستيراد . أما في السنوات الأخرى فيشكل التصدير في المتوسط حوالي ٧٠ ٪ من قيمة الاستيراد . ويكمن في هذا سبب العجز المزمن في الميزان التجاري المصري

(عدا عام ١٩٦٩) على الرغم من نمو التصدير عام ١٩٧١ بمقدار ٢,٢ مرة (بالأسعـ
الجارية) بالمقارنة بعام ١٩٥٢ ، والاستيراد بمقدار ١,٨ مرة .

واعتبر أن من واجبات الخطة الخمسية الأولى في مجال التجارة الخارجية ، الزيادة
التصدير وخفض الاستيراد ، بهدف التقليل الفعلي للعجز في الميزان التجاري . وعلى أ
حال لم تكن الخطة قد استكملت (جدول ٢) . وفي عام ١٩٦٤/ ١٩٦٥ لم ينخفض العـ
في الميزان التجاري ، بل زاد جداً عما جاء في الخطة . وقد أثر تغيير سعر تحو
الجنيه المصري وديناميكية أسعار السوق العالمي التي كانت في هذه الفترة غير ملائمة لمه
وكذلك للدول النامية الأخرى ، أثر ذلك تأثيراً محدداً على نمو العجز ، فإذا كان دليل أسعـ
التصـــدير بمصر عام ١٩٦٠/ ١٩٦١ يســاوي ١٠٨,٥ (١٩٥٩/ ١٩٦٠ = ١٠٠) وفي ع
١٩٦٢/ ١٩٦٣ يساوي ١٠٩,٠ ، وفي ١٩٦٤/ ١٩٦٥ = ١١٥,٩ ، فإن دليل أسعار الاستير
عن نفس تلك السنوات هو ٩٧,٩ و ١١٦ و ١٢٧,٨ على التوالي (٨١ - ١٩٧٠ العدد الأول
صفحة ٢٢) .

جدول ٢
إستكمال الخطة الخمسية الأولى في مصر
في مجال التجارة الخارجية *
بالمليون جنيه مصري

	١٩٥٩/ ١٩٦٠	١٩٦٤/ ١٩٦٥		
	سنة الأساس	الخطة	الواقع بالأسعار الجارية	الواقع بعد حساب أسعار ٥٩/ ١٩٦٠
التصدير	١٨٩,٩	٢٢٩,٢	٢٦٥,٢	٢٢٨,٦
الاستيراد	٢٢٥,٩	٢١٥,٠	٤٠٠,٨	٣١٣,٥
رصيد الحساب	- ٣٦,٠	+ ١٤,٢	- ١٣٥,٩	- ٨٤,٨

* المصدر : (٤٥ صفحة ٢٤٠ - ٩٧ صفحة ٢٣١) .

ويكمن السبب الرئيسي في عدم اكتمال الخطة ، في عدم التمكن من التوصل إلى الزيا
في تصدير القطن والمنتجات الصناعية المقررة في الخطة ، بسبب التخلف في تطور الفرو
المنتجة لمواد التصدير ، والمعدلات البطيئة في استصـلاح الأراضي الجـديدة لزراعتهـا
وكذلـك أيضاً بسبب الزيادة الفعلية للطلب الـداخلي على السلـع الصنـاعية والمنتجا
الغذائية . وتعتبر الزيادة الفعلية الكبيرة في قيمة الاستيراد بالمقارنـة مع ما جاء بالخطة
نتيجة للزيادة الحادة في استـيراد الماكينـات والآلات والخامـات والسلـع النصف مصنه
للمصانع التي تم تأسيسها بالفعل ، وكذلك المنتجات الزراعية لسد احتياجات الجماه
المتزايدة .[١٨]

---

(١٨) ارتفع تعداد مصر من عشر سنوات (١٩٦٠ - ١٩٧٠) من ٢٦ مليون نسمة الى ٣٤ مليوناً ومن المـ
ان يصل عدد السكان عام ١٩٨٥ الى ٥٤ مليونا [٩١ - ١٩٧٢ العدد ٣٠ - صفحة ٨٤٦] .

أدى عدم استكمال واجبات التجارة الخارجية الواردة في الخطة الخمسية إلى استنفاذ احتياطي العملات في مصر مما اضطر الحكومة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لعقد اتفاقيات جديدة عن طريق القروض والديون .

ونسف العدوان الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ المسار الطبيعي لنمو مصر الاقتصادي ، الأمر الذي انعكس بدون شك على التبادل السلعي الذي انكمش في عام ١٩٧٠ إلى ٧،٦٪ بالمقارنة بعام ١٩٦٦ ، عند ذلك انخفض الاستيراد الى ٢٦٪ بينما ارتفع التصدير الى ٢٥٪ . وفي نفس الوقت استمر استيراد كميات كبيرة من السلع على حساب القروض والديون التي لم تنعكس على الاحصائية الجمركية . وأدى نمو التصدير المصحوب بانخفاض الاستيراد كنتيجة لتعبئة المصادر الداخلية في مسار الإصلاحات الاقتصادية الخارجية في مصر ، وكذلك بسبب ارتفاع اسعار القطن والأرز في السوق العالمي ، أدى الى نقص العجز في الميزان التجاري بشدة. نقص هذا العجز في عام ١٩٦٨ الى ١٩،٣ مليون جنيه مصري مقابل ٢٠٢،٢ مليون جنيه في عام ١٩٦٦ ، بينما حقق الميزان التجاري عام ١٩٦٩ زيادة لأول مرة بمقدار ٤٦،٦ مليون جنيه . وفي عام ١٩٧٠ ظهر في الميزان التجاري مرة أخرى عجز مقداره ١٠،٩مليون جنيه ، بينما ارتفع العجز عام ١٩٧١ الى ٥٦،٦ مليون جنيه .

وبهذا تدل محصلة نمو تجارة مصر الخارجية في سنوات الاستقلال على إنجازات مؤكدة في تقدم البلاد اقتصادياً .

وتعتبر زيادة التصدير في السنوات الأخيرة ، رغم كل الصعوبات التي عانت منها مصر ، دليلاً ساطعاً على القوة الحيوية للقطاع العام في الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مؤكداً صحة الطريق الذي اختارته مصر بعد عام ١٩٦١ . وفي نفس الوقت تظهر النتائج المذكورة وجود مشاكل صعبة في مجال التجارة الخارجية وقبل كل شيء تفوق الاستيراد تفوقاً كبيراً على التصدير .

عشرون عاماً من التنمية المستقلة . فترة تاريخية ليست بالكبيرة لتخطي كل آثار سنين الاستعمار الطويلة ، والتخلف الاقتصادي . والنمو المرتقب للتجارة الخارجية مدعو إلى المساهمة النوعية الكبيرة في صياغة بنية الاقتصاد المصري .

يظهـر للتغـيرات في ميزان مصر التجـاري بعــد عام ١٩٥٢ ، أثـر عميق في ميزان المدفوعات ، وقد ذكرت أرقامه الأساسية في الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ في الجدول رقم ٥ .

جدول ٣

الثقل النوعي لمصادر الدخل من العملات الأجنبية الأساسية للعمليات الجارية لميزان مدفوعات مصر *

(بالنسبة المئوية إلى المجموع)

	١٩٥٢	١٩٥٨	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
من التصدير	٦٨	٦٣	٦١	٦٩	٨٢	٨٢
من قناة السويس	١٢	١٧	٢١	١٢	—	—
من السياحة **	—	—	١١	١٣	١٨	١٣
متنوعات	٢٠	٢٠	٦	٦		٥

* محسوبة من (٨٢ ـ ١٩٦٦ ـ العدد الثاني والثالث ،١٩٧٢ العدد الثانــي ـ ٨١ ـ ١٩٧٠ العــدد الأول والثالث) .

** يتضمن ايرادات أخرى ابتداء من عام ١٩٦٥ .

تمثل الزيادة المطردة في رصيد الحساب السلبي الـذي ارتفـع من ٥٣,٤ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٢ أي ٢٠٠,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، أي أكثر من ثلاث مرات بالأسعار الجارية ، أحد الصفات الرئيسية التي ميزت التغيرات في ميزان المدفوعات بـين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ .

وفي خلال العشرين عاماً ، سجل رصيد حسابي نشط للعمليات الجارية عام ١٩٥٤ فقط . واعتبر العجز في الميزان التجاري سبباً في النمو المتقدم لرصيد الحساب السالب ، حيث شكلت إيرادات التصدير عن هذه السنـة ٦٥ ٪ في المتوسـط من واردات العمليات الجارية ، ومدفوعات الاستيراد ٧٥ ٪ في المتوسط من مجموع المدفوعات الجارية .

وعند تحليل المعطيات عن واردات العمليات الجارية ، لوحظ أن إيرادات التصـدير والدخل من المرور في قناة السويس ، شكل اساس الدخول خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى ، واكتسبت السياحة كمصدر جديد للدخل معنى هاماً .

وبهذا استمر الدخل من التصدير كمصدر رئيسي للايرادات ، وعلى أية حال هبط ثقله النوعي من ٦٨ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ٦١ ٪ عام ١٩٦٥ مع الزيادة في الحساب المطلق إلى ٧٣ ٪ . ويفسر نمو ثقل دخل التصدير النوعي بعد عام ١٩٦٧ هبوط الايرادات من المصادر الأخرى ، وأيضاً بالزيادة المطردة في التصدير .

واحتلت رسوم المرور في قناة السويس المكان الأول بين بنود التصدير « غير المرئي » إذ نمت إيرادات قناة السويس في عام ١٩٦٦ بالمقارنة بعام ١٩٥٢ من ٢٦,٦ مليون جنيه مصري إلى ٩٥,٣ مليون جنيه مصري ، أي أكثر من ثلاث مرات . ومـن المميز ملاحظـة النمـو السريع للإيرادات بعد تأميم القناة . وأكدت الأيام صحة سياسة الحكومة المصرية في هذا

المجال ، ودحضت دعاوى الامبرياليين التي قالت أن المصريين لا يمكنهم إدارة هذا الممر المائي بأنفسهم . وخلال سنوات ما بعد التأميم حقق تشغيل قناة السويس للبلاد دخلاً يصل في مجموعه إلى أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه مصري . وازداد - قبل عام ١٩٦٧ - عدد السفن المختلفة التي تمر بالقناة سنوياً . فإذا كان عدد السفن عام ١٩٥٢ قد وصل إلى ١٢١٦٨ ، ففي عام ١٩٦٦ ، عبرت قناة السويس ٢١٢٥٠ سفينة (٩٧ - صفحة ١٠٧) . وابتداء من عام ١٩٦٧ ، هبطت قيمة رسوم عبور قناة السويس بشدة بالنسبة للايرادات العامة بسبب إغلاق القناة نتيجة العدوان الاسرائيلي . وأصبح الدخل من السياحة يشكل ثالث مصدر من حيث أهمية إيرادات النقد بعد عام ١٩٥٦ وزادت حصة هذا المصدر بالنسبة للايرادات العامة في عام ١٩٦٧ حتى وصلت إلى ١٣ ٪ وزاد عدد السياح الذين زاروا مصر من ٧٦ ألفاً عام ١٩٥٢ إلى ٥٧٨ ألفاً عام ١٩٦٦ (٩٧ - صفحة ٢٠٥) . وارتفع الدخل من السياحة فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ حوالي ١٩٣ مرة تقريباً (أنظر الجدول رقم ٥) . ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أن الدخل من السياحة يتضمن جزءاً من إيرادات مصادر أخرى بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ .

ويبدو أن بنوداً مثل الدخول من الملاحة والتأمين (فيما عدا التأمين على الصادرات والواردات) وصناعة السينما وغيرها ، الموحدة كلها تحت بند « متنوعات » (أنظر الجدول رقم ٥) ، قد انخفضت حصتها في الايرادات العامة بشكل ملحوظ (حتى ٥ ٪ عام ١٩٧٠ مقابل ٢٠ ٪ عام ١٩٥٢) وابتداء من عام ١٩٦٥ احتوت إيرادات السياحة على جزء من « إيرادات من المنوعات » .

وجدت التغيرات العميقة مكانها في بنود الانفاق على العمليات الجارية . إذ يشغل الانفاق على مدفوعات الواردات القيمة الغالبة تقريباً في بنود المدفوعات وعرضت المعطيات عن الإستيراد في ميزان المدفوعات على أساس مستندات الدفع ، ولهذا تضمنت الانفاق على حساب القروض والديون .

وكما هو واضح من الجدول رقم ٤ ، يشكل الثقل النوعي للمصروفات على مدفوعات الاستيراد ، ففي الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ ، كان ما بين ٧٨ - ٨٢ ٪ من كل المدفوعات على العمليات الجارية .

فإذا كان ما صرف على الاستيراد عام ١٩٥٢ يشكل ٩٧ ٪ من كل الايرادات الجارية ، فإن مجموع الايرادات الجارية عام ١٩٧٠ تشكل ٨٣ ٪ فقط من مجموع المصروفات على استيراد السلع .

ويوجد أيضاً بين بنود المصروفات الأخرى ، ما يدفع مقابل الحصص والنسب وأشكال الفوائد الأخرى . وقد احتلت المصروفات في هذا البند عام ١٩٥٢ المكان الثاني بعد المصروفات على الاستيراد . وخفض تأميم البنوك والشركات ابتداء من عام ١٩٥٦ والذي استمر في السنوات التالية ، تخفيضاً كبيراً من مصروفات هذا البند : من ١٦,٩ مليون جنيه مصري (٦ ٪) عام ١٩٥٢ إلى ٢,٢ مليون جنيه (٨ ٪) عام ١٩٥٨ . وعلى أية حال ارتفع في السنوات التالية مجموع ما دفع للفوائد والحصص ، حتى وصل إلى ٢٩,٣ مليون جنيه

مصري (٥ ٪ من مجموع المصروفات الجارية) في عام ١٩٧٠ . ويرجع السبب في هذا إلى تحويل الأرباح على رأس المال الأجنبي المستثمر في بعض فروع الاقتصاد المصري مثل صناعة استخراج البترول وأيضاً نمو مجموع النسب التي دفعتها مصر على استعمال القروض والسلف الأجنبية .

جدول ٤

الثقل النوعي لبنود الانفاق الأساسية

على العمليات الجارية ميزان مدفوعات مصر *

(بالنسبة المئوية إلى المجموع)

المصروفات	١٩٥٢	١٩٥٨	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٠
المجموع الكلي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
مصروفات الاستيراد	٧٨	٧٩	٨٠	٨٢	٨٠	٨٢
دفع حصص الفوائد	٦	٠,٨	٣	٤	٥	٥
المصروفات الحكومية في الخارج	٢	٨	٧	٦	٦	٥
نولون (أجر النقل البحري)	٢	٣	٢	١	١	١
متنوعات	١٢	٩,٢	٨	٧	٨	٨

* محسوبة من (٨٢ـ ١٩٥٦ العدد الثاني والثالث و ١٩٧٢ العدد الثاني ـ ٨١ ـ ١٩٧٠ العدد الأول والثالث) .

ويشغل بند « المصروفات الحكومية في الخارج » مكاناً هاماً في المصروفات الجارية . وزاد الثقل النوعي لهذا البند من ٢٪ عام ١٩٥٢ الى ٨٪ عام ١٩٥٨ ، بينما انخفض نسبياً في السنوات التالية (٥ ٪ عام ١٩٧٠)[١٩] . وتفسر هذه الزيادة في المصروفات بسياسة مصر الخارجية النشطة التي تشير على وجه الخصوص إلى اتساع شبكة الممثلين الدبلوماسيين لمصر في الخارج (من ٤١ عام ١٩٥٣ إلى ٨٦ عام ١٩٧١) . ويشارك ممثلو مصر بنشاط في أعمال المنظمات الدولية المختلفة . كذلك ازداد عدد الطلبة المصريين الدارسين بالخارج ، وارتفع أيضاً عدد الفنيين المسافرين لرفع كفاءتهم الفنية . وتسبب النشاط العسكري المصري بين ١٩٦٢ و ١٩٦٧ لتدعيم النظام الجمهوري بالجمهورية العربية اليمنية ، في زيادة الانفاق على هذا البند .

وتشغل مصروفات دفع النولون ، وضعاً مستقراً نسبياً في المصروفات الجارية . وشكل الثقل النوعي لمصروفات النولون على امتداد الفترة تحت الدراسة ٢ ٪ في المتوسط سنوياً .

وانخفض الثقل النوعي لبند « مصروفات متنوعة » (أنظر الجدول رقم ٥) الذي

(١٩) ابتداء من عام ١٩٦٤ ، انعكس جزء من الانفاق الحكومي في الخارج ، من بند « تسديد السلفيات والقروض » .

تضمن انفاقات تجارية مختلفة مثل مصروفات السياح المصريين (الحجاج بشكل رئيسي) ، والانفاق على الخبراء الأجانب العاملين في مصـر بنسبة ٤ ٪ عام ١٩٧٠ بالمقارنة بعام ١٩٥٢ ، مع زيادة مجموع الانفاق ١,٤ مرة بالأرقام المطلقة .

وتعتبر الزيادة الكبيرة الفعلية في حركة رأس المال ، الصفـة المميزة الثـانية المحـددة للتغيرات في ميزان المدفوعات . فقد ارتفعت إيرادات رأس المال في مصر عمومـاً في الفتـرة من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٠ (بالأسعار الجارية) بمقدار ٢٧١ مرة ، من ٠,٧ إلى ١٨٩,٩ مليون جنيه مصري (الجدول رقم ٥) . فإذا كان مجموع رأس المال المحول عام ١٩٥٢ يعادل ٠,٣ ٪ فقط من مجموع الإيرادات بالحسابات الجارية فإن هذه النسبة في عام ١٩٦٥ تشكل ٣٣ ٪ وتصل عام ١٩٧٠ إلى ٤٣ ٪ . وتضاعف مجموع تحول رأس المال عن نفس هذه الفترة بمقدار ٥٢ مرة بينما تغيرت نسبة مجموع رأس المال المحول إلى مجموع المدفوعات الجارية من ٠,٩ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ١٠ ٪ عام ١٩٦٥ ثم إلى ٣٠ ٪ عام ١٩٧٠ .

وتتضمن الزيادة الكبيرة في إيرادات رأس المال في مصـر القـروض والسلفيـات وهي في أساسها أسباب اقتصادية موضوعية . فمـن الواضـح أن الدولـة باقتصادهـا المتخلف المحدود في مصادر التصدير والزيادة السريعة في عدد السكان ، لا تستطيع بقواها الذاتية وحدها بناء المجمعات الصناعية الضخمة مثل مصنع الحديد والصلب بحلوان وسد أسوان الجبار لقـد ازداد نقل رأس المال إلى مصر عـام ١٩٥٩ علـى وجـه الخـصوص ، عندما تسلمت خلال عام واحد فقط ١٩,٣ مليون جنيه مصري . وهو ما يعادل تقريبـاً مجمـوع إيرادات السبع سنوات السابقة . وفي عام ١٩٦٠ ازداد سريان رأس المال بمعدلات أسرع كثيراً ، حيث افترضت الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية تدبير ٣٢ ٪ من رأس المال المطلوب من مصادر أجنبية . وفي نفس هذه الفترة بدأ بناء السد العالي بأسوان بمساعـدة الاتحاد السوفييتي . وشكلـت المصروفـات من النقـد الأجنبي لاستـيراد معـدات البنـاء والكهرباء حوالي ٣٥ ٪ من قيمة التكلفة المحسوبة .

وهناك سبب آخر لاستخدام القروض بشكل واسع ، ويتمثل في ضرورة السيطرة على العجز المزمن في الحسابات الجـارية ، والناتـج كما ذكرنـا سابقـاً عن زيادة الانفـاق على الاستـيراد ، ليس عن إيرادات الصـادرات فحسـب ، بل أيضـاً عن الايرادات الجـارية عموما ، وإذا كان العجز في الميزان التجاري قد غطى على حساب أرصدة الاسترليني في بريطانيا ، والتي بلغ مجموعها عند تاريخ انسحاب مصر من منطقة الاسترليني (في ١١ يوليو ١٩٤٧) ٣٦٥,٢ مليون جنيه مصري ، فقد هبطت هذه الأرصدة في يوليو ١٩٦٠ إلى ٢٣,٥ مليون جنيه مصري ، الشيء الذي اضطر مصر إلى البحـث عن مصـادر جديدة للعملـة الأجنبية (٢٦ ـ صفحة ٩٣) .

نظمت زيادة مصادر التمويل الخارجية العديد من القواعد الموجودة في « ميثاق العمل الوطني » . وتعطى الأفضلية للمساعدات الأجنبية المقدمة للتنمية الاقتصادية بدون شرط . ثم يلي ذلك في الأفضلية القروض الأجنبية ، حيث أن « مشكلة القروض تختفي بالكامل بعد استهلاكها ودفع الفوائد عنها » (٤٩ ـ صفحة ٧٢) . وأخيـراً يسمح باستخدام رأس

المال الأجنبي الخاص إذا ما قدم لصناعة منتجات جديدة تتطلب معرفة تكنيكية خاصة . وفي عام ١٩٧١ صدر القانون رقم ٦٥ المتعلق بالمستثمرين العرب والمناطق الحرة والقاضي بخلق الظروف المؤاتية لزيادة رؤوس الأموال الخاصة بشكل واسع من الدول العربية والغربية ، بهدف بناء المصانع في « المناطق الحرة » في مصر .

وأدى الاستعمال الواسع المدى للتمويل الخارجي من تلقاء نفسه بالضرورة إلى ظهور مشكلة تسديد الديون والقروض ودفع الفوائد عن استعمالها . وتميزت الدول النامية بهذه المشكلة ، وتكتسب مع كل عام حدة أكبر . وكما هو ملاحظ من الجدول رقم ٥ عن تحويل رأس المال من مصر ، ازداد المجموع العام للمصروفات في عام ١٩٧٠ أربع مرات ، بالمقارنة بعام ١٩٦٠ ، وحتى عام ١٩٦٣ كانت التعويضات (وتشكل ٩٤٪ عام ١٩٦٠) للمساهمين السابقين بالشركة العامة لقناة السويس وللسودان (نتيجة سحب البنكنوت المصري من التداول وكذلك غرق جزء من أراضي السودان نتيجة لبناء السد العالي) . وفي عام ١٩٦٤ زادت مدفوعات تسديد الديون والقروض الأجنبية إلى ٦٦٪ من كل رأس المال المحول من مصر (٥٠,٩ مليون جنيه مصري) وفي عام ١٩٦٩ دفعت مصر ١١١,٣ مليون جنيه مصري لتسديد الإلتزامات الخارجية ، وفي عام ١٩٧٠ دفعت ١٣٥,٨ مليون جنيه مصري (٨٢ ـ ١٩٧٢ العدد الثاني صفحة ١٠٠) . وتدخل الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية المتقدمة ومنظماتها الدولية ، ضمن الدول الرئيسية التي تقرض مصر . (الجدول رقم ٦) .

الجدول رقم ٦

الثقل النوعي للمساعدات الاقتصادية من الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية المتقدمة لمصر*

	في ١/٤/١٩٦٥		في ١/١/١٩٦٧		في ١/١/١٩٧٢	
	مليون جنيه مصري	٪	مليون جنيه مصري	٪	مليون جنيه مصري	٪
المجموع	١٢٣٨,	١٠٠	١٣١٥,٩	١٠٠	١٩٠٦,٤***	١٠٠
الدول الاشتراكية	٥٨٨,	٤٧,٥	٧٠٢,٧	٤٦,٣	٩٤٠,١	٤٩,٣
الدول الرأسمالية	٦٥٠	٥٢,٥	٨١٣,٢**	٥٣,٧	٩٦٦,٣**	٥٠,٧

* المصادر (٢٦ ـ صفحة ١٢١ و ١٣٥ ـ ٢٩ صفحة ٤١٥ ـ ٢٧ سنة ١٩٦٩ صفحة ٢٤٨ ـ ٧٣ سنة ١٩٧٢ العدد الثالث صفحة ٩٤ ـ ٩٥) .

** تتضمن قروض الكويت وأيضاً « صندوق النقد الدولي » و « البنك الدولي للإنشاء والتعمير » .

*** بحسابات المؤلف .

ويؤكد رجال الإعلام البورجوازيون ، بخصوص الزيادة الكبيرة في المساعدات المقدمة لمصر والدول النامية الأخرى ، من الدول الاشتراكية ، أنها لا تزيد عن كونها تصدير لرأس المال . ولكن كما لاحظ الاقتصادي التشيكوسلوفاكي دفورجاك بحق فان « الاختلافات المبدئية متباينة حتى من النظرة الأولى . فالدول الاشتراكية تقدم القروض للدول النامية بدون شروط عسكرية أو سياسية ، وعلى أساس السيادة . . أما الدول

الرأسمالية فهي تقدمه في صورة « مساعدات » وهي في واقع الأمر لا تمتلكها ولا تمثل سوى جزء ضئيل من ثروات شعوب الدول المستعمرة غير المستقلة والتي استولى عليها الامبرياليون». والشيء المهم بصفة خاصة هو أن « الدول الاشتراكية تقدم مثل هذه المساعدات المالية ليخدم محتواها الحقيقي لتصنيع الدول النامية » (١٩ صفحة ٦٢) .

ولهذه المساعدات المالية معنى كبيراً ، ذلك أن شروط تسديد القروض التي حصلت عليها مصر من الدول الاشتراكية وكذلك فوائدها ، هي شروط مناسبة لمصر . ويرتبط تسديد القروض بعملية الانتاج ، ويتم خلال خطوات التنمية عن طريق تسديد المنتجات نصف المصنعة والجاهزة .

ولقد انتهى احتكار الدول الرأسمالية المتقدمة للقروض بتكوين النظام الاشتراكي العالمي . وقد كان أوضح مثال على ذلك ، فشل محاولات الدوائر الامبريالية البريطانية تكبيل مصر بشروط تمويل بناء السد العالي ، التي تتعارض مع سيادتها . وباءت محاولات المانيا الغربية تخويف مصر اقتصادياً بالفشل . وقال الرئيس جمال عبد الناصر في حديث له مع مراسلي التليفزيون الامريكي في يوليو ١٩٦٥ : « هددونا بقطع المعونات الغذائية التي نحصل عليها من الولايات المتحدة الامريكية » بينما « تقدم لنا المساعدات السوفييتية بدون شروط . .إنهم (أي الخبراء السوفييت) يدربون جيشنا ، ويساعدونا في بناء السد العالي ويقدمون لنا القروض » . (٨٤ - ١٩٦٥/٧/١٤ . وتلعب المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة لمصر من الدول الاشتراكية دوراً خاصاً في إزالة آثار العدوان الاسرائيلي . ولقد استطاعت القوات المسلحة المصرية بفضل مساعدة الاتحاد السوفييتي أن تقف على قدميها وترفع من قدراتها القتالية بعد نكسة ١٩٦٧ .

ولم يحل الاستخدام الواسع للمساعدات الأجنبية مشكلة العجز في ميزان المدفوعات . وأصبح رصيد الذهب هو الوسيلة لتنظيمه (الجدول رقم ٧) وفي نفس الوقت زادت المديونية وفقاً لاتفاقيات الدفع بالمقاصة وكذلك بالعملة الصعبة، وفي عام ١٩٧٠ استخدمت مصر أيضاً ، حق الاقتراض الخاص من « صندوق النقد الدولي » بمقدار ١١ مليون جنيه مصري (٨٢ - العدد الثاني ١٩٧٣ - صفحة ١٠٧) .

أظهر ميزان مدفوعات مصر عام ١٩٦٨ لأول مرة منذ عام ١٩٥٤ زيادة في صالحه بمقدار ٥,٢ مليون جنيه . ويرجع العامل الحاسم في تحقيق هذا إلى المساعدات المالية التي قدمتها الدول العربية والتي جاءت في بند (دخول متنوعة) (أنظر الجدول رقم ٥)[٢٠] وارتفعت قيمة المعونات من ٥٨,٢ مليون جنيه مصري عام ١٩٦٧ إلى ١٣٤ مليون جنيه

---

(٢٠) تطبيقاً لقرار مؤتمر القمة العربي بالخرطوم عام ١٩٦٧ ، التزمت الدول العربية المنتجة للبترول (ليبيا والكويت والمملكة العربية السعودية) بدفع ٩٥ مليون جنيه استرليني سنوياً لمصر بعملات قابلة للتحويل ، تستمر حتى إزالة آثار العدوان . (انظر ٢١ صفحة ٧٧) . وبالاضافة الى ذلك قدمت العديد من الدول العربية (سوريا والجزائر ودولة الامارات والكويت) فيما بين ١٩٦٩ - ١٩٧١ مساعدات من السلع والنقد بلا مقابل .

مصري عام ١٩٧٠ . وأظهرت زيادة عائد التصدير (على حساب التوسع في تصدير القطن والأرز والبترول وهبوط المتطلبات الداخلية على السلع المصدرة) ومصحوبة بتحديد الاستيراد والاستهلاك الاقتصادي للعملة ، أظهرت تأثيرها الايجابي على ميزان المدفوعات .

وتعتبر مسألة القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وفي ظروف نضالية صعبة للقضاء على آثار العدوان الاسرائيلي « إنجازاً » مستحيلاً لمصر ، وعلى أية حال يجب أن نضع في الاعتبار أن هذا قد تحقق أساساً بفضل المعونات وكذلك بفضل زيادة العائد من التصدير الناشيء عن ارتفاع أسعار القطن والأرز في السوق العالمي . كان هناك استعمال واسع للقروض الأجنبية في سنوات الخطة الخمسية الأولى . ومنع تقديم المنتجات الغذائية الأمريكية إذا كان الدفع بالجنيه المصري . وتسبب ذلك في زيادة كبيرة للغاية في إنفاق العملة الصعبة على تسديد القروض والديون الأجنبية ودفع الفوائد عليها وكذلك استيراد المنتجات الزراعية . وقد وصل الانفاق على تسديد الديون والإلتزامات المتنوعة في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٥٠ ٪ من العائد السنوي للتصدير ، بينما ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٧١/ ١٩٧٢ حتى وصلت إلى ٩٤ ٪ .

بهذا استمرت مشكلة الحسابات الدولية وبشكل حاد جداً . ويعتمد حلها في الأساس على نجاح ما وضع من إصلاحات اقتصادية تتطلب رفع كفاءة الانتاج الصناعي وكذلك رفع زيادة التصدير بدرجة كبيرة . كذلك يعتبر الاستخدام الأمثل لكل إمكانيات السد العالي أهم رصيد حيث أنه لا يسمح بتزويد مصر باحتياجاتها الداخلية بالكامل من الأرز والذرة وقصب السكر فحسب ، بل ويوسع فعلياً من قاعدة تصدير العديد من المنتجات الزراعية . وقد أصبحت محطة توليد الكهرباء بالسد العالي قاعدة لخلق العديد من المجمعات الصناعية الكبيرة التي يذهب الجزء الأكبر من انتاجها للتصدير . وقد كان من المنتظر في نهاية الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ حدوث زيادة ملحوظة في إيرادات التصدير نتيجة للزيادة في تصدير البترول الذي ارتفع إنتاجه قبل ١٩٧٠ بمعدلات سريعة (وعلى أية حال ، ففي الواقع هبط استخراج البترول في مصر ابتداء من عام ١٩٧١ لعديد من الأسباب ، وبالتالي انخفض التصدير) .

جدول رقم ٧ — ديناميكية احتياطي الذهب والنقد في مصر *

(مليون دولار أمريكي في نهاية العام)

	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
المجموع	٢٩١	٢١٦	١٨٩	١٦٩	١٦٦	١٣٣	١٥٩	١٥٣	١٤٣
النقدي	١١٧	٤٢	٥٠	٧٦	٧٣	٤٠	٧٤	٦١	٥١
الذهبي **	١٧٤	١٧٤	١٣٩	٩٣	٩٣	٩٣	٨٥	٩٢	٩٢

* المصادر (٤٥ صفحة ٢٣٤ ، ٨٧ لعام ١٩٦٨ العدد الثاني - وعام ١٩٧٣ العدد الثالث) .

** متضمناً الذهب الذي يغطي العملة المصرية .

ويوجد عموماً في مصر وبشكل تام ، الأساس لتوقع بعض التحسن في الوضع النقدي المالي في المستقبل ، على الرغم من أن الاعتماد الكلي في عملية التنمية الاقتصادية على المساعدات الخارجية سيظل قائماً ، وسيظل تسديد الإلتزامات الخارجية عقبة خاصة . وسيظل وضع مصر المالي والنقدي يعتمد حتى المستقبل القريب على طرق حل أزمة الشرق الأوسط .

(١١) تغيير التركيب السلعي للتصدير والاستيراد نتيجة للنمو الاقتصادي في مصر

تعتبر التغيرات التي حدثت في التركيب السلعي لتجارة مصر الخارجية بعد ١٩٥٢ ، إنعكاساً للنجاحات والعيوب التي ظهرت خلال عملية التنمية الاقتصادية . لهذا فمن المفيد أن نلقي نظرة على الفروع الرئيسية للاقتصاد المصري الذي تعقد بعد اكتمال الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية (١٩٦٠/ ١٩٦١ ـ ١٩٦٤/ ١٩٦٥ والخطط السنوية التالية . (الجدول رقم ٨) [٢١] .

جدول رقم ٨

محصلة اكتمال الخطة الخمسية الأولى في مصر *

(بأسعار ١٩٥٩/ ١٩٦٠)

	١٩٥٩/	١٩٦٠	١٩٦٤/ ١٩٦٥			
	سنة الاساس مليون جنيه مصري	الخطة مليون جنيه مصري	الزيادة طبقاً للخطة مليون جنيه مصري	ما تحقق %	نسبة الزيادة %	نسبة ما تحقق من الخطة
الانتاج القومي الكلي	٢٥٤٧,٩	٣٦٠١,١	٤١,٣	٣٤٧٤,١	٣٦,٤	٩٦
الدخل القومي	١٢٨٥,٢	١٧٩٥,٠	٣٩,٧	١٧٦٢,٢	٣٧,١	٩٧
التوظيفات الرأسمالية في خمس سنوات	ـ	١٥٧٦,٩	ـ	١٥١٣,٠	ـ	٩٦
الأجور	٥٤٩,٥	٧٢٥	٣٠	٨٧٨,٩	٥١	١٢١

* المصدر (١٥١ ـ ١٩٦٦)

كانت أحدى المهام الأساسية للخطة ، زيادة الدحل القومي بنسبة ٣٩,٧ خلال السنوات الخمس ، وقد تحققت الخطة بنسبة ٩٧٪ ، وتحققت خطة رأس المال عموماً بنسبة ٩٦٪ ، وفي نفس الوقت تخطت الزيادة في العمالة والأجور الخطة .[٢٢]

(٢١) تم إعداد مشروع الخطة الخمسية الثانية في مصر للفترة ١٩٦٥/ ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩/ ١٩٧٠ لكن في الواقع طبقت خطط سنوية .

(٢٢) في عملية إعادة الحساب على سعر الأساس ، استكملت خطة زيادة الدخل القومي بنسبة ٨٩,٩٪ ورأس المال بنسبة ٨١٪ (على حساب قطاع البناء) (أنظر ـ ٣١ صفحة ٦٣) .

وتعتبر الأخطاء في تحليل الخطة سبباً هاماً في عدم تحقيقها من حيث الزيادة في الناتج القومي الكلي ، والدخل القومي ، ورأس المال ، حيث لا يوجد في مصر الجهاز الفني كما أنه لم تكن هناك خبرة كافية لتنفيذ تخطيط على هذا المستوى القومي الاقتصادي . وقد حدثت أخطاء كبيرة في تقدير المتطلبات من العملة المحلية والأجنبية . ولم تشر الخطة إلى مصادر محددة للمصادر الاستثمارية (٧٤ ـ ١٩٦٩ العدد الخامس صفحة ٩٣ . ٣٣ صفحة ٩٠ ـ ٩٢) . وقد أدى هذا كله إلى صعوبات كبيرة في مسار تنفيذ الخطة . وأثر تلف ثلث محصول القطن عام ١٩٦١/١٩٦٢ ، والتوقف المؤقت للمعونات الغذائية التي تقدمها الولايات المتحدة في ١٩٦٤/١٩٦٥ وكذلك النشاط العسكري في اليمن ، تأثيراً بالغاً على عدم استكمال الخطة . ولعبت « استراتيجية الكم » التي اتخذت خلال فترة الخطة الخمسية بالنسبة للتوظيفات الرأسمالية و التي أدت إلى خسارة فعاليتها مما أدى إلى اختلال التناسق في نمو الفروع المختلفة ، لعبت دوراً سلبياً ، وتركت الأخطاء في توجيه وقيادة القطاع العام ، أثرها على نتائج تحقيق الخطة .

وعلى أية حال ، إذا وضعنا في اعتبارنا أن الخطة الخمسية كانت في واقع الأمر المحاولة الأولى لعمل تنمية اقتصادية وفقاً لخطة على المستوى القومي ، فبالضرورة يستتبع ذلك تقييم إيجابي لمحصلة تحقيق الخطة . ويصل متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي الذي تحقق في مصر في الخمس سنوات إلى ٦,٥ ٪ وهذا يعني أنها تخطت معدلات النمو في كثير من الدول النامية (٣ ـ ٥ ٪) ـ (٥٨ ـ ١٦/٨/١٩٦٦) .

لم يستكمل تنفيذ الخطة التوظيفات الرأسمالية في فروع الانتاج الرئيسية باستثناء بناء السد العالي (أنظر الجدول رقم ٩) بينما شكلت الاستثمارات الرأسمالية في قطاع الخدمات ، على وجه العموم ، ١١٦,١ ٪ من الخطة ، وتم إنجاز ٩٠ ٪ من حجم الاستثمارات العامة بواسطة القطاع العام .

جدول رقم ٩

توزيع الاستثمارات المالية على فروع الاقتصاد
في سنوات الخطة الخمسية الأولى*

التوظيفـــات الرأسمالية	الخطة مليون جنيه مصري	التنفيذ مليون جنيه مصري	نسبة التنفيذ للخطة ٪
الكلية :	١٥٧٦,٩	١٥١٣	٩٥,٩
الانتاج الزراعي	١١٧,١	١١٨,٤	١٠١,١
الري والصرف	١٨٣,٠	١٣٨,٠	٧٥,٤
السد العالي	٤٧,٣	٩٨,٦	٢٠٨,٥
الصناعة	٤٤٤,٧	٤٠٣,٩	٩٠,٨
النقل والمواصلات	٢٤٤,٠	٢٧٠,٨	١١١,٠
الكهرباء	١٤٤,٢	١١٢,٦	٧٨,٠
الإسكـان	١٩٩,٠	١٦١,٥	٨١,١
التعليم والصحة	٥٠,٤	٥٠,٥	١٠٠,٠
الخدمات	١١٢,٢	١٤٠,٣	١٢٥,٠

* المصدر : (١٠١ – ١٩٦٦)

أدى تخطي التوظيفات الرأسمالية لقطاع الخدمات في الخطة ، مع زيادة العمالة بالاضافة إلى الزيادة الكبيرة في قاعدة الأجور ، وكذلك الإجراءات الأخرى لرفع مستوى معيشة العاملين إلى زيادة حادة على الطلب الداخلي ، مما سبب زيادة في تضخم الاستيراد ، وترك هذا آثاره في المحصلة النهائية على ميزان المدفوعات .

ولعبت مصادر التمويل الخارجية دوراً هاماً في تحقيق برنامج الاستثمارات ، فقد استوردت الكمية الرئيسية من المعدات الصناعية والزراعية المستخدمة لتنفيذ مشروعات الخطة من القروض والديون الأجنبية .

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم ١٠ نجد أن ٢٧,٦ ٪ (مقابل ٣٢ ٪ في الخطة) من كل الاستثمارات في ١٩٦٠/ ١٩٦١ - ١٩٦٤ / ١٩٦٥ - قد تحققت على حساب التمويل الخارجي ، من بينها ٤٥ ٪ للصناعة و ٢٠ ٪ للانتاج الزراعي .

بند المساعدات الخارجية في مجمل استثمارات مصر
خلال الخطة الخمسية الأولى*

جدول رقم ١٠

الاستثمارات الرأسمالية	مجمل الاستثمارات مليون جنيه مصري	المساعدات الأجنبية مليون جنيه مصري		
		الكلية	من الدول الاشتراكية	من الدول الرأسمالية
الكلي	١٥١٣,٠	٤١٧,٤	٢١٠,٠	٢٠٧,٤
الانتاج الزراعي**	٣٥٥,٠	٧٤,٠	٥٤,٠	٢٠,٠
الصناعة***	٥١٦,٥	٢٣٦,٠	١٣٣,٠	١٠٣,٠
النقل والمواصلات	٢٩٤,٢	٨٣,٠	١٧,٠	٦٦,٠
مشروعات متنوعة	٣٤٧,٣	٢٤,٤	٦,٠	١٨,٤

* المصدر (٦٩ ، ١٩٦٩ العدد ٣٢٦ ، ٨٤ – ٣١/٤/١٩٦٤) .
** متضمناً نفقات السد العالي والري والصرف .
*** متضمناً نفقات بناء محطة توليد كهرباء السد العالي وخطوط الكهرباء .

تحققت أكبر النجاحات في مجال الصناعة ، حيث استثمر خلال خمس سنوات ٤٠٣,٩ مليون جنيه مصري أو ٨٠,٥ مليون جنيه مصري سنويا في المتوسط . (في عام ١٩٥٢ استثمر ٢,١ مليون جنيه مصري) . وقد تم إقامة اكثر من ٩٠٠ مصنع في الفترة بين ١٩٥٣و١٩٦٥ ومن بينها المصانع الكبيرة ، مثل مصنع الحديد والصلب بحلوان ، ومصنع تكرير البترول بالاسكندرية ومصنع الصناعات الكيماوية (كيما) بأسوان ومصنع الكوك ومصنع تجميع السيارات بحلوان ومصنع الأدوية بأبي زعبل وغيرها . وفي الفترة بين ١٩٦٥ و١٩٧٠ أقيم ١٥٥ مصنعاً .

وارتفعت قيمة الانتاج الصناعي (بالأسعار الجارية) من ٦٦١ مليون جنيه مصري عام ١٩٦٠ إلى ١١٤٤ مليون جنيه مصري عام ١٩٦٥ (١٠١ - ١٩٦٧ صفحة ١٨) . وبعد عدوان ١٩٦٧ وعلى الرغم من الصعوبات الظاهرة ، استمرت الزيادة في الانتاج الصناعي والتي ارتفعت قيمتها إلى ١٦٣٤ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٠ وإلى ١٨٠٩ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧١ (٨٢ - العدد الأول - ١٩٧٣ صفحة ٢٧) .

ووفقاً للخطة كان من المفروض أن تصل قيمة الانتاج الصناعي عام ١٩٧٣ ، الى ١٨٢٠ مليون جنيه مصري ، ولكن بسبب حرب اكتوبر ١٩٧٣ بلغت القيمة الحقيقية ١٦٤٨ مليون جنيه فقط (٩١ - ١٩٧٤ - العدد ١٣ - صفحة ٣٦٠) .

وتحققت أكبر معدلات نمو للانتاج في الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٧١ بفروع الاقتصاد الأخرى ، وأولها صناعة البترول والصناعات الكيماوية والكهربائية . وعموماً ارتفعت قيمة انتاج فروع المجموعة « أ » عن العشر سنوات ٢,٧ مرة . وزادت قيمة إنتاج القسم الثاني ٢,٣ مرة (أنظر الجدول رقم ١١) واستمرت فروع هذا القسم في الاحتفاظ بالدور الرائد -

من حيث قيمة الانتاج ـ في الانتاج الصناعي بمصر وهبط الثقل النوعي للمجموعة « ب » التي تكون ٦٦ ٪ عام ١٩٥٢ حتى ٦٢ ٪ في المتوسط في ١٩٦٠ ـ ١٩٧١ (محسوبة على أساس ١٠٠ ـ ١٩٧١) .

تسبب التطور السريع في فروع المجموعة « أ » خلال السنوات الأخيرة (استخراج وتكرير البترول، الطاقة الكهربائية ، انشاء الماكينات) في تحول جذري ملموس في الانتاج الصناعي والذي يعتبر بدوره نجاحا كبيراً في الصراع من أجل اعادة بناء الهيكل الاقتصادي المتخلف لجمهورية مصر العربية وأيضاً في تحويل مصر إلى دولة زراعية ـ صناعية . وطبقاً للخطة الموضوعة للسنوات العشر (١٩٧٣ ـ ١٩٨٢) فإن نصيب الانتاج الصناعي من الدخل القومي حتى عام ١٩٧٧ يجب أن يزيد عن نصيب قيمة الانتاج الزراعي .

يتميز نمو الانتاج الصناعي خلال سنوات الاستقلال بالخصائص التالية : (جدول ١٢) فكما توضح الأرقام الواردة بالجدول يلاحظ أنه في فترة الخطة الخمسية الأولى والسنوات التالية كان ازدياد الانتاج الصناعي مصحوباً بظهور أنواع جديدة من المنتجات الصناعية . وفي الوقت نفسه فإن اختلال التناسب الذي ظهر في التطور الصناعي خلال الخطة الخمسية بسبب النقص في المواد الخام والتمويل المالي ، وتبديد رأس المال المستثمر ، وعدم نمو إنتاجية العامل إلى جانب قلة الكوادر الفنية المتخصصة ، كان له أثره بعد تنفيذ الخطة في ظهور صعوبات ومعوقات كبيرة . وفسرت مجلة « الطليعة » هذه الصعوبات بأن خطة التنمية الاقتصادية لمصر لم تكن ترتكز بصورة كافية على أساس علمي سليم .[٢٣]

وفي سبيل التغلب على هذه المصاعب اضطرت الحكومة إلى التخلي عن خطة التنمية الاقتصادية للسنوات السبع ١٩٦٥/٦٦ ـ ١٩٧١/٧٢ واستبدالها بخطة ثلاثية « مستقرة » ١٩٦٧/٦٨ ـ ١٩٦٩/٧٠ . وكان من أهم أهداف تلك الخطة تنفيذ المشروعات التي كان قد بدىء العمل فيها ، وأعطيت أولويات للمشروعات الانتاجية التي تعطي عائداً سريعاً بتصدير منتجاتها للخارج . وتم خلال تنفيذ هذه البرامج الاعتماد على مستلزمات الانتاج والمواد الخام المحلية (بنسبة لا تقل عن ٦٥٪) وأيضاً على الكوادر الفنية المصرية .

ومن الناحية العملية أحبط العدوان الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ تنفيذ الخطة الثلاثية . فقد حدث نتيجة لاحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء أن فقدت مصر آبار البترول بها وكذلك مناجم المنجنيز . وكنتيجة للقذف الاسرائيلي المركّز على جبهة قناة السويس أصيبت أكبر مصانع تكرير البترول وبعض المنشآت الصناعية الهامة في مدن السويس والاسماعيلية وبور سعيد . هذا بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق العسكري أدت إلى نقص استثمار رؤوس الأموال في المشروعات الصناعية .

---

(٢٣) أدت « استراتيجية الكم » بصفة خاصة بالنسبة لاستثمار رأس المال إلى إقامة عدد من المصانع التي لم تحقق المطالب الاقتصادية المباشرة ولم تساهم في التطور المشترك للاقتصاد القومي (٧٤ ـ ١٩٦٩ رقم ٥ ، صفحة ٩٤) .

ونتيجة للأسباب السابق ذكرها ، بلغت نسبة الزيادة في الانتاج الصناعي في عام ١٩٦٧ أقل من ٣ ٪ (في عام ١٩٦٦ بلغت الزيادة ٦ ٪) بالمقارنة بعام ١٩٦٥ . وفي الفترة من ١٩٦٨ - ١٩٧٠ نتيجة لجهود الدولة في استغلال جميع موارد البلاد تم التغلب بصورة واضحة على الآثار الاقتصادية للعدوان الاسرائيلي . وبلغت نسبة الزيادة في الانتاج الصناعي (حسب الأسعار السائدة) في عام ١٩٦٨ : ٧ ٪ وفي عام ١٩٦٩ : ٩,٢ ٪ وفي عام ١٩٧٠ : ٨,٢ ٪ وفي عام ١٩٧١ : ١٠,٧ ٪ (٨٢ ، ١٩٧٣ - رقم ١ - صفحة ٢٦ . ١٠٠ ، ١٩٧١ صفحة ٣٢) .

جدول ١٢

حجم الانتاج لأهم المنتجات الصناعية في مصر *

نتجات الصناعية	الوحدة	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٧١
طاقة الكهربائية	مليار كيلووات	٤٠,٩٩	٢,٩	٥,٥	٦	٦,٥	٧,٣	٧,٦	٧,٩
ام الحديد	ألف طن	–	٢٤٠	٥٠٧	٤٢٣	٤٤٧	٤٦٠	٤٥١	٤٧٣
ام المنجنيز	ألف طن	٢٠٩	٢٧٦	١٨٢	٧٥	٤	٤	٤	٤
وسفات	ألف طن	٤٧٨	٥٧٠	٥٩٤	٦٨٣	١٤٤١	٦٦٠	٥٨٢	٧١٣
ترول الخام	مليون طن	٢,٦	٣,٦	٧,٢	٦,٣	٩,٨	١٤,٢	١٦,٣	٤,٧
وكيماويات**	ألف طن	٤١٦	١٠٠٨	٢٩٩٨	٢٧١٦	٣١٤٠	١٣٣٨	١٥٦٣	١٨٤
وبر فوسفات	ألف طن	١٠٦	١٩٠	٢٥١	٢٦٤	٣٠٦	٣٤٣	٤١١	٤٨٧
سمدة الآزوتية	ألف طن	١١١	٣٣٠	٦٥٤	٦١٨	٦٦٢	٤١٨	٣٨٧	٣٨٠
اسمنت	مليون طن	٥٠٩	٢	٢,٣	٢,٧	٣,٧	٣,٥	٣,٦	٣,٩
ورق	ألف طن	٢٠	٧٩	١٠٦	٩٢	١١٧	١٢٢	١٢٩	١٤٦
صلب	ألف طن	–	–	١٧٩	٢٤٣	٢١٩	٢٣٣	٢١٩	٢٥٦
سيارات***	قطعة	–	١١٠٧	٤٨٤٠	١١٧٣	٢٨٣٩	٣٦٦٥	٥١٥١	٧٥٠
ترارات***	قطعة	–	–	٨٢٢	٧٣٤	٥٩٨	٥٠٩	١١٩٢	٩٣٧
كات الديزل	قطعة	–	–	–	٣٠٨	١٩١	...	...	...
بات بضاعة كك حديدية	قطعة	–	٥٠٠	١٠٠	٣١٢	٢٥٨	٣٧٠	٣٧٦	٥٨٤
لاجات	ألف قطعة	–	٦٠	٤٥	٩	٣٠	٧٥	٥٤	٦٢
هزة الراديو	ألف قطعة	–	٦٤	١٥٦	١٦١	٦٨	١٣٩	١٤٨	١٢٢
هزة التليفزيون	ألف قطعة	–	–	٥٦	٤٨	٣٠	٤٣	٦٤	٦٧
ارات سيارات	ألف قطعة	–	٢٨٠	٥٩٦	٦٢٦	١٠٨٩	٦٨٦	٨٠٨	٦٢١
ل القطن	ألف طن	٥٦	١٠٥	١٣٩	١٥٨	١٥٧	١٦٢	١٦٤	١٧١
سوجات القطنية	ألف طن	٤٠	٧٥	٨٠	٩٣	١٠٧	١٠٦	١١٠	١١٣

* المراجع (١٠١ - ١٩٦٥ - ١٩٦٩ . ١٠٠ - ١٩٧١ . ٩٨ - ١٩٧٢ رقم ٤٥ .
** بنزين - كيروسين - وقود الديزل .
*** تجميع في مصر مع التدرج في إحلال الأجزاء المحلية الصنع مكان المستوردة (تقديرية) .

وقد امكن تعويض النقص في انتاج البترول نتيجة فقد آبار سيناء عن طريق تشغيل الآبار البحرية بحقل مرجان في خليج السويس . فبعد أن كان إنتاج مصر من البترول قبل

يونيو ١٩٦٧ حوالي ٩,٥ مليون طن في السنة زاد الانتاج الى ١٤ مليون طن في عام ١٩٦٩ ثم الى ١٦,٤ مليون طن في عام ١٩٧٠ . وقد تم خلال السنوات الأخيرة اكتشاف بعض احتياطات للبترول والغاز الطبيعي ولكن لأسباب متعددة هبط انتاج البترول في عام ١٩٧١ الى ١٤,٧ مليون طن ثم الى ١١ مليون طن في عام ١٩٧٢ (٦١ - ١٩٧٣ رقم ٣ ، صفحة ٦٠) .

وببداية تشغيل بعض المصانع التي تنتج أجزاء قطع الغيار اللازمة لسيارات النقل والركوب التي يتم تجميع اجزائها في مصر زادت نسبة التصنيع المحلي هذه الأجزاء الى ٧٠ - ٨٠٪ .

وقد استحدث نظام التمويل المالي الذاتي لمصانع الدولة والذي ينص على أن يقوم كل مصنع أو مؤسسة صناعية باستثمار احتياطياتها لتنفيذ التوسعات اللازمة لها وتطوير وسائل الانتاج وتطبيق النظم التكنولوجية الحديثة . وقد كان ٥٥٪ من جملة الاستثمارات في قطاع الصناعة عام ٧١/ ١٩٧٢ من التمويل الذاتي للمصانع . ويعتبر هذا النظام جزءا من معالم الإصلاح الاقتصادي والمالي والذي يهدف الى التوسع في الصادرات وتحسين اقتصاديات مصانع القطاع العام . وفي عام ١٩٧٢ كانت هناك دفعة أكبر لاستقلال بعض الوحدات الانتاجية التي تدخل تحت نطاق الإدارة الحكومية وأعيد تنظيم النظام المصرفي المصري .
ويقوم الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية بدور كبير في التنمية الصناعية بجمهورية مصر العربية .

وفي مجال الانتاج الزراعي لمصر خلال السنوات الأولى للخطة الخمسية لوحظ أنه كان أقل تطورا من الانتاج الصناعي في نفس الفترة . ففي عام ٦٤/ ١٩٦٥ بلغ الدخل القومي من الانتاج الزراعي حوالي ٢٩٪ مقابل ٣١٪ في عام ٥٩/ ١٩٦٠ ، وبلغ نصيب الصناعة ٢٤ ، ٢٠٪ خلال نفس الأعوام .

ومن أهم أسباب نقص النمو في مجال الانتاج الزراعي (جدول ١٣) عدم استكمال تنفيذ خطة الاستثمارات في قطاع الزراعة ، وبطء استصلاح الأراضي البور وعدم إعطاء الاهتمام الكافي لزيادة المحاصيل الزراعية وأيضاً بسبب قلة محصول القطن في عام ٦١/ ١٩٦٢ . ونتيجة هذه العوامل لم تبلغ الزيادة في الانتاج الزراعي عام ١٩٦٠/ ١٩٦٥ إلا ٣,٣٪ فقط . وبلغت قيمة الانتاج الزراعي عام ٦٩/ ١٩٧٠ ١٠٧٥,١ مليون جنيه مقابل ٤١٨,٣ مليون جنيه في عام ٥٢/ ١٩٥٣ (٩٦ - صفحة ١٧٠) . وقد تم في الفترة الأولى من الخطة الخمسية استصلاح ٥٤٦ ألف فدان من الأراضي الجديدة غير أنها لم تستغل بالكامل في الاستزراع . وفي عام ٦٥/ ١٩٦٦ تم بالفعل استزراع ٣٢٣,٥ ألف فدان من حوالي ٧٣٤ ألف فدان تم استصلاحهاحتى يوليو ١٩٦٦ . وفي منتصف عام ١٩٦٨ زاد التوسع في استصلاح الأراضي إلى ٨١٨,٢ ألف فدان وزاد مع بداية ١٩٧٠ إلى ٨٦٣,٣ ألف فدان (١٠٠ ، ١٩٧١ الجزء ٣ صفحة ٢١) .

وحققت الدولة نجاحاً كبيراً في مجال انتاج وتصدير غزل القطن (جدول ١٤) .

معدلات الانتاج الزراعي بمصر (١٩٥٩/ ١٩٦٠ = ١٠٠)* **جدول ١٣**

١٩٦١/٦٠	١٩٦٣/٦٢	١٩٦٤/٦٣	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
١٠٠	١٠٧	١١٢	١١٧	١٥٢	١٦٠	١٦٨	١٨٥

* المرجع : (٩٦ ، صفحة ٢٤)

(جدول ١٤)

الانتاج الاجمالي لغزل القطن في مصر (الف طن)*

١٩٦١/٦٠	١٩٦٥/٦٤	١٩٦٦/٦٥	١٩٦٧/٦٦	١٩٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠
٤٧٨	٥٠٥	٥٢٠	٤٥٥	٤٣٧	٤٣٧	٥٠٩	٥١٠

* المراجع (٩٧ ، صفحة ٢٨ ، ٩٦ ، صفحة ٣٧) .

وفي عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ بلغت مساحة الأراضي المزروعة قطناً ١,٦ ـ ١,٧ مليون فدان سنوياً أي ما يعادل ثلث المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة في مصر . ونظراً لازدياد الطلب على الاستهلاك المحلي والتصدير وضعت خطة في عام ٦٦/ ١٩٧٠ لزيادة مساحة الأراضي المنزرعة قطناً إلى ٢ مليون فدان (مقابل ١,٩ مليون فدان في عام ١٩٦٦/٦٥) . غير أنه نتيجة للعدوان الاسرائيلي نقصت المساحة المنزرعة قطناً مرة ثانية إلى ١,٥ ـ ١,٦ مليون فدان (١,٥ مليون فدان في عام ٧١/ ١٩٧٢) . وقد أصبح ممكناً زيادة محصول القطن بعد استزراع الأصناف الجديدة منه والتوسع في استخدام الأسمدة . فزاد محصول القطن من ٤,٥٣ قنطار للفدان في عام ٥٩/ ١٩٦٠ إلى ٥,٣٧ قنطار للفدان في عام ١٩٦٨/٦٧ ثم إلى ٦,٣ قنطار في عام ٦٩/ ١٩٧٠ (٩١ ، ١٩٧٢ رقم ٣١ صفحة ٨٧٩) .

وحققت مصر تقدماً محدوداً في مجال زيادة إنتاج بعض الحاصلات الزراعية الأخرى (جدول ١٥) فبالمقارنة بعام ١٩٥٢ ، زاد في عام ١٩٧١ إنتاج بعض الحاصلات الزراعية الهامة مثل القمح (٥٩ ٪) والذرة الرفيعة (٥٥ ٪) والأرز (٥٠٠ ٪) . غير أن مشكلة زيادة الاستهلاك في مصر لم تحل بعد حيث أن عدد السكان قد زاد في هذه الفترة المذكورة بنسبة ٤٢ ٪ وبلغت الزيادة في الاستهلاك حوالي ١٠ ٪ سنوياً (٩٣ ، ١٩٧٣/١/٣) . ويكفي القول ـ مثلاً ـ أن إنتاج القمح يكفي فقط ٥٠ ٪ من حاجة الاستهلاك المحلي . ومما زاد من تعقيد المشكلة عدم كفاية مساحة الأراضي المنزرعة .

ووجد أن زيادة المساحة المنزرعة بالحبوب نتيجة إنقاص المساحات المنزرعة بالمحاصيل الأخرى كان من الناحية الاقتصادية غير ذي جدوى .

ودليل ذلك أنه قبل عام ١٩٦٦ بلغ إنتاج الفدان الواحد من القطن أو قصب السكر حوالي ٣ ـ ٤ اضعاف انتاج نفس الفدان من القمح وحوالي ٥ ـ ٦ أضعاف انتاجه من الذرة الرفيعة (٤٥ صفحة ١٤٠) ومع بداية عام ١٩٦٦ حدث تغير في الوضع نتيجة زيادة الطلب على البقول والخضروات وارتفاع اسعارها (٥٦ ، ١٩٦٧/١١/٢٩) .

جدول ١٥

بيان بأهم المنتجات الزراعية في مصر ٭ (بالألف طن)

الحاصلات الزراعية	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
القمح	١٠٨١	١٤٩٩	١٤٩٠	١٤٦٠	١٢٩١	١٥١٨	١٣٠٠	١٥١٦	١٧٢٩
الذرة الرفيعة.	١٥٠٦	١٦٩١	٢١٤١	٢٣٥٨	٢١٦٣	٢٢٩٧	٢٣٦٦	٢٣٩٣	٢٣٤٢
الأرز	٥١٧	١٤٨٦	١٧٨٨	١٦٧٠	٢٢٧٩	٢٥٨٦	٢٥٥٦	٢٥٠٤	٢٦٨١
الفول	٢٣٢	٢٩٠	٣٤٤	٣٨١	١٨٨	٢٢٨	٢٩٧	٢٧٧	٢٥٦
الذرة العويجة	٥٢٢	٦٠٣	٨٠٦	٨٦٢	٨٨١	٩٠٦	٨١٣	٨٧٤	٨٥٤
قصب السكر	٣٢٦٥	٤٥٤٥	٤٧٣٩	٥١٨٩	٥٢٥٧	٦٠٨٣	٦٨٧٨	٦٩٣٠	٧٧٢٠
البصل	٢٤٣	٥٠٤	٦٧٠	٧١٠	٥٨٧	٤٤٤	٥٦٧	٤٣٧	٥٧١
الخضروات	١٨٣٤	٣٤٧٤	٤٦٣٦	٤٩٧٨	٤٣٧٨	٤٦٣٦	٥٢١٣	٥١٠٧	١٧١
الفواكة	٨٩٤	١٠٥٩	١٢٢٠	١٢٥٦	١١٢٩	١٢٢٠	١٥٢٢	١٣٨٤	١٦٨٥

٭ المراجع : [٩٧ صفحة ٢٨ ـ ٣٠ ، ٩٦ صفحة ٣٦ ـ ٣٨] .

ويعتبر سد أسوان العالي من أهم العوامل التي تساعد على حل تلك المشكلة . فنتيجة لاستغلال المياه من بحيرة السد العالي يمكن زيادة الرقعة الزراعية لمصر بمقدار ١,٣ مليون فدان . وفي أول يناير ١٩٧٢ تم تحويل ٨٨٠ ألف فدان (٧٢ ، ٧٢/١/١٥) من نظام ري الحياض إلى الري الدائم مما يعطي إمكانية استزراع تلك الأراضي بأكثر من محصول واحد في السنة . وأمكن التوسع في المساحات المنزرعة بالأرز إلى ١١٤٣ ألف فدان في عام ١٩٧٠ مقابل ٨٤٨ ألف فدان في عام ١٩٦٥) . وبذلك لم تحقق مصر الإكتفاء الذاتي من الأرز كمحصول غذائي هام فحسب ولكن زادت الصادرات منه سنوياً إلى الخارج . وساعد السد العالي على تحسين نظام الري والصرف مما أدى إلى زيادة محصول الذرة الرفيعة دون اللجوء إلى زيادة المساحات المنزرعة به .

وأدى بناء السد العالي إلى إنقاذ الانتاج الزراعي بمصر من الفيضانات التي كانت تسبب خسارة تقدر بحوالي ١٠ مليون جنيه في المتوسط سنوياً . وفي عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ تم إنقاذ المساحات الزراعية الهامة من الجفاف وذلك عن طريق استغلال مياه بحيرة السد العالي . ويمكن أن تعطي بحيرة ناصر نتائج مثمرة في مجال تنمية الثروة السمكية .

وتعتبر الطاقة الكهربائية الزهيدة السعر التي تولدها محطة كهرباء السد العالي من أهم مصادر كهربة الريف في مصر وسوف تؤدي بدورها إلى رفع انتاجية الفلاح في مجال الانتاج الزراعي . كما يعتبر تنفيذ المشروعات الزراعية الخاصة بري الأراضي الزراعية من مياه بحيرة السد من أهم العوامل التي تساعد على حل مشكلات الحاصلات الاستهلاكية الزراعية . غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن التزايد السنوي الملحوظ في عدد سكان مصر (من ٢,٤ إلى ٢,٨ ٪) جعل الرقعة الزراعية للفرد الواحد تنخفض في عام١٩٦٩ إلى ٠,١٩

فدان مقابل ٠,٣٦ فدان في عام ١٩٣٥ وحوالي ٠,٤١ فدان في عام ١٩١٧ (٨٩ ، ١٩٦٩ رقم ١٤٤/١٨ ، صفحة ٨٢) . ونتيجة لذلك فإن الحل الحقيقي لمشاكل الحاصلات الغذائية وغيرها يكمن في تقوية وزيادة الانتاج الزراعي عن طريق تطور طرق الاستزراع والتوسع في استخدام الأسمدة والمخصبات وميكنة الزراعة بصفة عامة . وهناك أسباب كثيرة تعوق ميكنة الزراعة في مصر نذكر منها : الملكية الفردية للأراضي الزراعية ، ووفرة الأيدي العاملة من عمال الزراعة ذوي الأجور المنخفضة ، والنقص الشديد في استثمارات القطاع الزراعي والتي تلزم لتنفيذ عملية الميكنة .

لقد أدت قوانين الاصلاح الزراعي المتتابعة من عام ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ إلى إعادة توزيع الأراضي الزراعية على السكان . وطبقاً لبيانات ١٩٦٦ فإن ٣٠٣,٣ ألف فلاح (٩٤,٥٪ من مجموع ملاك الأراضي) قد تملكوا قطع أراضي زراعية تقل كل منها عن خمسة أفدنة وتصل في مجموعها الى ٣٦٩٣ الف فدان (٥٧,١٪ من مساحة اراضي الملكية الخاصة)مقابل ٢١٢٢ ألف فدان (٣٥,٤ ٪ من مساحة الملكية الفردية) في عام ١٩٥٢ (٩٧ ، صفحة ٤٦) . ويتضح من هذا أنه حدث إعادة توزيع وتمليك حوالي مليون فدان من الأراضي الزراعية التي اقتطعت من الاقطاعيين ووزعت على المعدمين وصغار الفلاحين . وأدى ذلك إلى التكوين المستمر للحقول الزراعية الصغيرة جداً بحيث لا تصلح لتطبيق أحدث طرق ستزراع واستخدام الآلات الزراعية المتطورة بها . وفي نفس الوقت استمرت بعض لملكيات الكبيرة للأراضي الزراعية : ففي ١٩٦٦ كان هناك عشرة آلاف من ملاك القطع ..اعية التي تتراوح مساحتها ٥٠ ـ ١٠٠ فدان (٠,٣ ٪ من مجموع الملاك) يمتلكون ٨١٣ ف فدان من أجود الأراضي الزراعية (١٢,٦ ٪ من مجموع مساحات الملكية الفردية) , ٩٧ ، صفحة ٤٦) .

وفي أعقاب الاعتداء الاسرائيلي في يوليو ١٩٦٩ صدرت قرارات تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تزيد عن ٥٠ فدان للفرد أو مائة فدان للعائلة . ومن أهم خصائص المرحلة الثالثة من الاصلاح الزراعي انه بالاضافة إلى بيع الأراضي الزراعية لصغار الفلاحين أمكن ضم أجزاء منها في شكل تعاونيات أو مزارع حكومية من أجل تحسين وتطوير طرق استزراعها .

والوسيلة الفعالة لزيادة الانتاج الزراعي في مصر هي استمرار تطوير الحركة التعاونية في مجال السلوك الانتاجي . وفي الوقت الحاضر تعمل الجمعيات التعاونية الزراعية على توفير احتياجات الفلاح من الأسمدة والتقاوي والمبيدات كما تساهم في عملية إدخال النظم الحديثة في الاستزراع بما فيها ميكنة الحرث في بعض المناطق. ولعبت الجمعيات التعاونية دوراً كبير الأهمية في تسويق منتجات أعضائها . وفي عام ١٩٦٦ غطت التعاونيات الزراعية حوالي ٧٠ ٪ من السكان المشتغلين بالزراعة (٣٧ ، صفحة ٢٥٠) .

وقد ساعدت الحكومة المصرية في دعم وتطوير الحركة التعاونية الزراعية في الريف وخاصة في الستينيات . فزاد عدد التعاونيات الزراعية من ١٧٢٧ في عام ١٩٥٢ إلى ٥٣٢٣ في عام ١٩٧٠ . غير أن غالبية الجمعيات التعاونية (٨١ ٪) تتميز بطابع التمويل والتسويق . وفي عام ١٩٦٥ قامت الجمعيات الزراعية ذات الطابع الانتاجي باستزراع ١٦ ٪ فقط من

مجموع الاراضي الزراعية التابعة لها في مصر (٧٤ ، ١٩٦٧ رقم ١ صفحة ٢٩ ، ١٩٧٢ رقم ٢ صفحة ٦١) . وطبقاً لأحدث الاحصاءات فقد بلغ نصيب القطاع العام في حملة الانتاج الزراعي عام ١٩٦٦/٦٥ حوالي ٣,٢ ٪ (١٥ صفحة ١٩٨) وأعطيت خلال السنوات الأخيرة أهمية وعناية كبيرة لانتاج الخضر والفاكهة باعتبارهما من أهم منتجات التصدير للخارج . وفي الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ زادت مساحة الأراضي المنزرعة بالخضر من ٢٦٠,٨ ألف فدان إلى ٧٠٥,٥ ألف فدان أي زادت ٢,٧ مرة والمنزرعة بالفاكهة من ٩٤ ألف فدان إلى ٢٢٥ ألف فدان ، أي ٢,٢ مرة . وزاد حجم انتاج الخضر في الفترة المذكورة ٢,٧ مرة ، والفاكهة ١,٤ مرة .

وما زالت مصر تواجه مشكلة زيادة الانتاج الحيواني . ويمثل عائد الانتاج الحيواني والدواجن حوالي ٢٠ ٪ من صافي الدخل في الانتاج الزراعي كله مما يقل كثيراً عن المعدلات في هذا المجال في الدول الرأسمالية المتقدمة . وهناك قصور في مجال توفير اللحوم ومنتجاتها بصفة عامة . ومن جهة أخرى فإن قلة الانتاج الحيواني من اللحوم وزيادة الاستهلاك المحلي منها اضطر مصر إلى استيراد ٦٥ ألف رأس من الماشية سنوياً بالاضافة إلى اللحوم المجمدة . ويدخل ٨٠ ٪ من رؤوس الماشية في ملكية صغار ملاك الأراضي الذين يستعملونها في أعمال الفلاحة ولا يستطيعون بذلك زيادة انتاجها من اللحوم واللبن . ومن أهم المعوقات في طريق تنمية الثروة الحيوانية قلة المراعي وضعف مستوى ميكنة الأعمال الزراعية .

وكان للنجاح والسلبيات في مجال التنمية الصناعية والزراعية في مصر بعد عام ١٩٥٢ وأيضاً للطرق والوسائل المتبعة لحل المشاكل الرئيسية في هذه المجالات الاقتصادية تأثير مباشر على أنواع السلع التي تصدرها مصر للخارج . والتحول الأساسي في هذا النطاق يكمن في تغيير العلاقة بين السلع الصناعية والمنتجات الزراعية . وبلغة الأرقام فقد زادت الصادرات من الانتاج الصناعي من ٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ إلى ١٢٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ (٩٤ ، ١٩٧٠) . وفي الوقت نفسه زاد نصيب الانتاج الصناعي من القيمة الاجمالية للصادرات (جدول ١٦) .

جدول ١٦

التغير في شكل صادرات مصر* (٪)

الصادرات	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
إجمالي الصادرات :	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المنتجات الزراعية	٩٢,٤	٨٠	٧٤,٢	٦٤,٢	٦٣,٣	٦٣,٢	٦٩,٢	٦٤,١
الإنتاج الصناعي (بما فيها الثروة المعدنية)	٧,٦	٢	٢٥,٨	٣٥,٨	٣٦,٧	٣٦,٨	٣٠,٨	٣٥,٩

* تمت الحسابات طبقاً للمراجع : [٩٥ ، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ ، ٩٤ ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧١] .

وعلى ذلك يمكن القول بأن المنتجات الزراعية ما زالت تحتل المكان الأول من صادرات

مصر للخارج . ويعتبر غزل القطن من أهم منتجات مصر للتصدير الخارجي ، وتصديره في نمو مستمر ، إلا أن نصيب القطن في إجمالي قيمة الصادرات ينخفض بشكل ملحـوظ (٤٤,٧٪ في عام ١٩٧٠ مقابل ٨٥,٥٪ في عام ١٩٥٢) وهـذا هو نجـاح سياسـة الحكومـة المصرية نحو تنويع المنتجات المخصصة للتصدير . وقد ساعدت زيادة الانتاج على رفع حجم الصادرات من الأرز والبصل والفواكهة وعلى سبيل المثال بلغت قيمة صادرات مصر من الأرز ٣٣,٨ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ اي ما يوازي ١٠,٢٪ من اجمالي قيمة الصادرات في تلك السنة مقابل ٠,٥٪ في عام ١٩٥٢ ، ويحتل البصل الطازج المرتبة الثالثة من صادرات المنتجات الزراعية (٢,٢٪ من اجمالي قيمة الصادرات في عام ١٩٧٠) . وفي السنوات الأخيرة زادت صادرات مصر من البصل المجفف .

وتعتبر الخضروات المحفوظة والفواكهة والزهور من دلالات نجاح تسويق المنتجـات المصرية في أسواق أوروبا . وبالرغم من ذلك لم يتم استغـلال هذه الإمكانيات على الوجه الأكمل نتيجة نقص مصانع التجفيف والتعليب وعدم توافر نظام مواصلات متكامل. وقد زادت صادرات مصر من الفواكة بصورة سريعة : من ٩ آلاف طن في عام ١٩٦٦ إلى ٣٤ ألف طن في ١٩٦٨ ومن ١٠٤ آلاف طن في عام ١٩٧٠ إلى ١٣٩ ألف طن في عام ١٩٧١ . ويمثل البرتقال حوالي ٩٥ ٪ من صادرات الفواكة . ويمثل الفول السوداني جزءاً بسيطاً من سلع التصدير (٠,٧ ٪و من إجمالي الصادرات في عام ١٩٧٠) .

ومن أهم الاتجاهات في سياسة التصدير بمصر عقب ثورة ١٩٥٢ التوسـع في تصـدير الخامات اللازمـة للصناعـة وبعض المنتجـات الصنـاعية الجاهـزة . ويمكن التعبـير عن « انتعاش » الصادرات المصرية في المقـام الأول بزيادة نصيب المنتجـات القطنية : غزل القطن ، والمنسوجـات والملابس الجاهـزة وذلك نتيجـة للتوسـع في مصانـع غزل ونسـج القطن . ففي الخطة الخمسية الأولى بلغت صادرات مصر من غزل القطن في المتوسط ٢٠ ٪ والمنسوجات القطنية ١٤ ٪ سنوياً من جملة الانتاج في الدولة . وفي عام ٦٩ / ١٩٧٠ بلغ حجم الصادرات من غزل القطن حسب الخطة الموضوعة ٢٥ ٪ والمنسوجات ١٩ ٪ من جملة الانتاج المحلي (٨٣ ، ١٩٦٦ رقم ٤ صفحة ١٥) . وفي عام ١٩٧٠ بلغت الأرقام الفعلية بعد تنفيذ الخطة ٢٦٪،٢٠ ٪ على الترتيب وقد زادت قيمة صادرات غزل القطن في عام ١٩٧٠ أكثر من ٨ أضعاف قيمتها عام ١٩٥٢ واحتلت المرتبة الثانية (بعد القطن) في إجمالي قيمة الصادرات ١٠,٧٪ . وزادت قيمة الصادرات مع نسيج القطن الى ١٨,١ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ مقابل ٠,٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ مع زيادة نصيب هذه المنتجات من ٠,٦ إلى ٥,٥ ٪ . وفي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة الصادرات من الملابس الجاهزة (البياضات والملابس الداخلية وغيرها) ١,٢ ٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصرية (جدول ١٧) .

جدول (١٧)

بيان سلع التصدير في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ *

الصادرات**	١٩٥٢		١٩٥٥		١٩٦٠ ***		١٩٦٥		١٩٦٧		١٩٦٨		١٩٦٩		١٩٧٠	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
الإجمالي	١٤٧,٩	١٠٠	١٤٤,٦	١٠٠	١٩٠,٦	١٠٠	٢٦٣,٢	١٠٠	٢٤٢,٥	١٠٠	٢٧٠,٣	١٠٠	٣٢٢,٩	١٠٠	٣٣١,٠	١٠٠
خيوط القطن	١٢٦,٤	٨٥,٥	١٠٧,٤	٧٤,٣	١٣٤,٧	٧٠,٧	١٤٦,٢	٥٥,٥	١٢١,٥	٥٠,١	١٢٠	٤٤,٤	١٣٠,٧	٤٠,٤	١٤٧,٨	٤٤,٧
البصل (بما فيه المجفف)	٢,٦	١,٧	٢,٦	١,٨	٣,٦	١,٩	٦,٦	٢,٥	٨,٩	٣,٦	٦	٢,٢	٧,٨	٢,٤	٧,٣	٢,٢
الأرز	٠,٨	٠,٥	٧,٣	٥,١	٩,٨	٥,١	١٩,٨	٧,٥	٢٩,٦	١٢,٢	٤٠,٥	١٥	٥٥,١	١٧	٣٣,٨	١٠,٢
البطاطس	٠,٢	٠,١	٠,٥	٠,٣	١,٨	٠,٩	١,٢	٠,٤	١,٤	٠,٦	٠,٩	٠,٣	٢,٥	٠,٨	٣,٧	١,١
الفواكة	ـ	ـ	٠,١	٠,١	١,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٢	٠,٨	٠,٢	٢,١	٠,٨	٦,٧	٢	٧	٢,١
الفول السوداني	ـ	ـ	١	٠,٧	١,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٢	١,٣	٠,٥	١,٦	٠,٦	٢,١	٠,٦	٢,٣	٠,٧
البترول الخام	ـ	ـ	ـ	ـ	٢,٩	١,٥	٦,٦	٢,٥	٢	٠,٨	٣,٢	١,٢	٧,٤	٢,٣	١٥,٣****	٤,٦
منتجات بترولية*****	١,٤	٠,٩	٠,٩	٠,٦	١,٦	٠,٨	١٠	٣,٨	٧,١	٢,٩	٤,٢	١,٦	٢	٠,٦	٠,٤	٠,١
خام المنجنيز	٠,٧	٠,٥	٠,٨	٠,٦	٠,٩	٠,٥	٠,٧	٠,٢	٠,١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
الفوسفات	١,١	٠,٧	١,٢	٠,٨	١,٣	٠,٧	١,٥	٠,٤	٢,١	٠,٩	١,٩	٠,٧	١,٦	٠,٤	١,٤	٠,٤
غزل القطن	٣,٤	٢,٣	٤,٤	٣,١	٩,١	٤,٨	٣١	١١,٧	٣٠,١	١٢,٨	٢٩,٨	١١	٣٦,٢	١١,٢	٣٥,٦	١٠,٧
المنسوجات القطنية	٠,٩	٠,٦	١	٠,٧	٦,٧	٣,٥	١١,٦	٤,٣	١٢,٦	٥,١	١٤,٤	٥,٣	١٦	٤,٩	١٨,١	٥,٥
ألياف صناعية	١,٩	١,٣	٠,١	٠,١	١,١	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,١	ـ	٠,٢	٠,٠٧	١,٢	٠,٣	٠,٦	٠,١
الأسمنت	٠,٠٢	ـ	٠,٢	٠,١	١,٤	٠,٧	١,٩	٠,٧	١,٩	٠,٧	٥	١,٩	٤,١	١,٢	١,٦	٠,٥
إطارات السيارات	ـ	ـ	ـ	ـ	٠,٨	٠,٤	ـ	ـ	ـ	ـ	٠,١	ـ	٠,٣	ـ	٠,٦	٠,١
الأحذية	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	ـ	٢,٣	٠,٩	٠,٩	٠,٢	٣,٩	١,٢
السكر	٠,١	٠,٠٦	٠,٣	٠,٢	١,٦	٠,٨	٠,٥	٠,١	٠,٤	٠,١	٢	٠,٧	٣,٢	١	٣,٧	١,١
الكتب والدوريات	٠,٣	٠,٢	٠,٦	٠,٤	٠,٧	٠,٤	١,٨	٠,٦	٠,٨	٠,٣	١,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٢	٢	٠,٦
منتجات أخرى	٦,٩	٤,٧	١٦,١	١١	٩,٤	٥	٢١,٨	٨,٢	٢٢,٥	١٠	٣٤,٣	١٢,٣	٤٥,٢	١٤,٠	٤٥	١٣,٦

* المراجع : [٩٥، ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ ؛ ٩٤ ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧١] .

** بما فيها السلع المعاد تصديرها

*** متضمنا تصدير البترول بواسطة شركات البترول الأجنبية

**** بما فيها الصادرات إلى سوريا

***** البنزين ـ الكيروسين ـ وقود الديزل والمازوت .

وقد نجحت مصر في تغيير هيكل صادراتها وزيادة الصادرات من المنتجات الصناعية عن طريق التركيز على تصدير منتجات الصناعات التحويلية (جدول ١٨) .

(جدول ١٨)

نصيب الصناعات التحويلية والأساسية في صادرات مصر من الانتاج الصناعي* ٪

الانتاج	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الصناعات الأساسية	٢٤	١٨	١٤	١١	١١	١٠	١٣
الصناعات التحويلية	٧٦	٨٢	٨٦	٨٩	٨٩	٩٠	٨٧

* محسوبة طبقا للمراجع : (٩٥ – ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ و ٩٤ ، ١٩٦٥ – ١٩٧٠)

ويمكن تفسير انخفاض نصيب الصناعة الأساسية في السنوات الأخيرة بالنقص الشديد في تصدير خامات المنجنيز والفوسفات وكذلك عدم ثبات حجم الصادرات من البترول الخام . وزاد تصدير البترول في ١٩٦٤ إلى ٣ مليون طن أي ٣,٥ مرة بالمقارنة بعام ١٩٦٠ . وفي عام ١٩٦٧ ونتيجة للعدوان الاسرائيلي نقص تصدير البترول من مصر إلى ٧٥٥ ألف طن ولكن زاد في عام ١٩٧٠ إلى ٣,٦ مليون طن ثم نقص مرة أخرى في عام ١٩٧١ إلى ٥٢٩ ألف طن (٩٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧١) . وفي الوقت الحاضر وصل إنتاج البترول إلى معدلات عام ١٩٦٦ على الرغم من فقد آبار البترول في شبه جزيرة سيناء . وتتضمن خطة عام ٦٥/ ١٩٦٦ - ٧١/ ١٩٧٢ ، اكتشاف واستغلال آبار جديدة للبترول من أجل زيادة انتاجه في عام ١٩٧٠ إلى ٢٠ مليون طن سنوياً ، ولكن انتاج البترول في عام ١٩٧٠ وصل إلى ١٦,٤ مليون طن فقط . وقد تم خلال عام ١٩٦٥ إكتشاف حقل مرجان تحت مياه خليج السويس والذي تقدر احتياطياته المبدئية بحوالي ٢٠٠ - ٤٠٠ مليون طن . ووصل إنتاج البترول من هذا الحقل في عام ١٩٧٠ إلى ١٠ مليون طن سنوياً . كما يزيد انتاج حقل العلمين من البترول الذي تم اكتشافه في عام ١٩٦٧ . وفي الوقت الحاضر تمثل قيمة صادرات مصر من البترول الخام ومنتجاته حوالي ٥ ٪ من إجمالي قيمة الصادرات ، ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة في المستقبل . ويعتبر البترول والمنتجات البترولية من أهم سلع التصدير في مصر غير أنه حدث نقص شديد في إنتاجه وتصديره عام ١٩٧١ - ١٩٧٢ . وفي خلال نفس الفترة ظلت الصادرات من إنتاج صناعة التعدين الأخرى بنفس معدلات عام ١٩٥٢ . ويرجع ذلك إلى النمو البطيء لصناعة التعدين وزيادة حجم الاستهلاك المحلي بالاضافة إلى فقد بعض المناجم في شبه جزيرة سيناء في أعقاب عدوان ١٩٦٧ .

وفي سنوات الخطة الخمسية الأولى وما بعدها اتخذت إجراءات للتوسع في تصدير الاسمنت والسكر والأحذية ومنسوجات الحرير الصناعي وغيرها من السلع الصناعية عن طريق زيادة الانتاج ، وبعد العدوان الاسرائيلي عن طريق الحد من الاستهلاك المحلي . ففي عام ١٩٧٠ نقص تصدير منسوجات الحرير الصناعي إلى ٠,٥ مليون جنيه مقابل ١,٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ . وفي نفس الوقت زادت صادرات مصر من السكر من ٠,١

مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٣,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠ . وكانت هناك زيادة واضحة في تصدير الأحذية في عام ١٩٦٠ (إلى ٥٠٨ ألف زوج مقابل ٩٩ ألف زوج في عام ١٩٥٢) غير أنه نقص بعد ذلك في السنوات التالية إلى ٢٩٤ ألف زوج في عام ١٩٦٥ ثم إلى ١٤٨ ألف زوج في عام ١٩٧٠ .

ويعتبر تنويع قائمة الصادرات من العلامات المميزة لنجاح التنمية الصناعية . وفي الوقت الحاضر دخلت في قائمة سلع التصدير من مصر إلى الأسواق الخارجية (ولكن بنسبة محدودة) بعض المنتجات الصناعية الجديدة : إطارات السيارات وأجهزة التليفزيون والسيارات (١٨٠ سيارة تم تصديرها عام ١٩٧٠) والثلاجات وألواح الصلب وغيرها . وفي عام ١٩٧١ بلغت قيمة صادرات مصر من الماكينات والأجهزة ٢,٧ مليون جنيه (٠,٨ ٪ من إجمالي الصادرات في تلك السنة) . بزيادة ٤ مرات عن نفس الصادرات في عام ١٩٦٥ . (٩٤ ، ١٩٧١) .

وتواجه صادرات مصر من السلع الصناعية مصاعب كثيرة في الأسواق الخارجية لارتفاع تكاليف الانتاج من جهة وهبوط مستوى الجودة من جهة أخرى . ولنجاح تسويق الصادرات المصرية في أسواق العالم لا بد من رفع درجة منافستها لسلع الدول الأخرى . وقد نوقش هذا الموضوع في مؤتمر الانتاج الذي نظمته الدولة في اكتوبر ١٩٦٥ واشترك فيه ممثلون عن المؤسسات الحكومية وشركات القطاع العام الصناعية والتجارية . وأوصى المؤتمر بإعادة النظر في برنامج التصنيع في مصر من أجل إعطاء أهمية أكبر لقطاعات الصناعة التي تنتج سلعاً للتصدير الخارجي ، وإعطاء أولويات في التمويل للشركات المنتجة لسلع التصدير وإمدادها بمستلزمات الانتاج والخامات وقطع الغيار . كما أوصى بتشديد الرقابة على جودة الانتاج المخصص للتصدير في جميع مراحله وتحسين وسائل التعبئة والتغليف . (٨٤ ، ١٩٦٥/١٠/٢٠) .

وتتطلب إقامة مصانع حديثة تحسين نوعيات المنتجات وتسويقها في الأسواق الخارجية مع الأخذ في الاعتبار صغر حجم السوق الداخلي لمصر . وقد أدرجت مشكلات التسويق لجميع الدول النامية ضمن جدول أعمال مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في عام ١٩٦٣ . وأشار سكرتير عام المؤتمر في كلمته أمام المؤتمر إلى أن التنمية الصناعية في الدول النامية تواجه ليس فقط قلة الصادرات ولكن أيضاً صغر حجم الأسواق الداخلية (٧٣ ، ١٩٦٤ رقم ١ صفحة ٨٤) .

ولم يحدث تقدم ملموس في هذه الناحية في السنوات القليلة التي تلت المؤتمر ، وفي الواقع فإن غالبية السكان في مصر ـ كما هو الحال في غيرها من الدول النامية ـ يعيشون في الريف ، ومستوى دخلهم منخفض نتيجة لتخلف طرق الاستزراع واستصلاح الأراضي . وفي المدن توجد نسبة كبيرة من عمال القطاع الخاص ذوي الأجور المنخفضة ، والذين يعملون في التجارة كذلك .

ويعتبر انخفاض مستوى الدخل لغالبية السكان من أهم العوامل التي تعوق عملية توسيع الأسواق للمنتجات الصناعية . والدور الكبير في حل المشكلة يمكن أن يلعبه

التكامل الاقتصادي للدول العربية والاستمرار في التوسع التجاري مع الدول الاشتراكية .

واستناداً إلى الإتجاهات الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر وجهود زيادة الصادرات في السنوات الأخيرة (بمتوسط ٣٪ سنوياً) يمكن القول بأن حجم صادرات مصر في عام ١٩٧٥ ستصل قيمته إلى ٤٠٠ ـ ٤٥٠ مليون جنيه . وسيحدث تغيير في هيكل الصادرات نحو زيادة نصيب السلع الصناعية وعلى رأسها المنتجات القطنية . ومن المتوقع زيادة حجم التصدير من منتجات البترول وبالتالي زيادة نصيب هذه السلع من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية . وسوف يساعد تطوير صناعة الفلزات والماكينات والصناعات الكيماوية على التوسع في إضافة سلع جديدة للتصدير مثل الحديد والصلب والمعادن الأخرى والكيماويات وبعض أنواع الأجهزة والآلات .

ومن الواضح أنه لن يحدث تغير ملموس في قائمة المنتجات الزراعية . وسوف يحتفظ غزل القطن بمكانته الأولى بين سلع التصدير ، إلا أن نصيبه في إجمالي الصادرات سوف يقل نتيجة لازدياد نصيب الأرز والخضر والفواكة . وطبقاً للإتجاهات الحالية نحو تغيير الهيكل العام للصادرات يمكن التوقع بأنه في عام ١٩٧٥ ستصبح قيمة الصادرات من المنتجات الصناعية مساوية أو أكثر بقليل من قيمة الصادرات الزراعية .

وقد كان الإتجاه إلى التصنيع الذي تم بعد تحقيق الاستقلال من أهم العوامل في تغيير احتياجات مصر من السلع المستوردة . وأهم الأسس التي ترتكز عليها سياسة الدولة في مجال الاستيراد كانت ولا تزال كالآتي :

- إعطاء الأولويات لاستيراد مستلزمات الانتاج والمواد الخام اللازمة لتنفيذ برامج خطة التنمية الاقتصادية .
- سد حاجة الاستهلاك المحلي من السلع الضرورية والمستحضرات الطبية .
- خفض استيراد السلع الكمالية ومنع استيراد المنتجات التي لها مثيل في الصناعة المحلية .

ومن أهم عوامل تغيير هيكل السلع المستوردة كذلك الإجراءات الاقتصادية والسياسية والحد من تراخيص الاستيراد وهي إجراءات تم اتخاذها لصالح تنمية الصناعة الوطنية وحمايتها .

ومن تحليل التغير في قائمة الواردات (جدول (١٩) ، (٢٠)) يتضح أن المكان الأول في إجمالي قيمة الواردات تحتله السلع الانتاجية مثل المعدات والماكينات ومستلزمات المصانع والمواد الخام . وقد زادت قيمة الواردات من الآلات والماكينات والفلزات والوقود والكيماويات والأخشاب من ٥٣ ٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٦٨ ٪ في عام ١٩٦٥ من إجمالي قيمة السلع المستوردة . وبعد العدوان الاسرائيلي ونتيجة لزيادة الانفاق العسكري والحد من الاعتمادات للاستثمارات نقص نصيب السلع الانتاجية إلى ٦٧ ٪ في عام ١٩٦٩ ، غير أنه زاد مرة أخرى في عام ١٩٧٠ إلى ٧٠ ٪ ، في عام ١٩٧١ نقص إلى ٦٤ ٪ .

وقد زادت قيمة الواردات من الماكينات في عام ١٩٦٥ بمقدار ٢,٤ مرة بالمقارنة بعام ١٩٥٢ . وبعد العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ نقصت الواردات من الأجهزة والآلات

بيان واردات مصر في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ *

الواردات	١٩٥٢ مليون جنيه	١٩٥٢ %	١٩٥٥ مليون جنيه	١٩٥٥ %	١٩٦٠ مليون جنيه	١٩٦٠ %	١٩٦٥ مليون جنيه	١٩٦٥ %	١٩٦٧ مليون جنيه	١٩٦٧ %	١٩٦٨ مليون جنيه	١٩٦٨ %	١٩٦٩ مليون جنيه	١٩٦٩ %	١٩٧٠ مليون جنيه	١٩٧٠ %
الإجمالي	٢٣٠	١٠٠	١٨٧,٣	١٠٠	٢٢٥,١	١٠٠	٤٠٥,٨	١٠٠	٣٤٤,٣	١٠٠	٢٨٩,٦	١٠٠	٢٧٧,٢	١٠٠	٣٤٢,٠	١٠٠
ماكينات وآلات **	٣٧,٩	١٦,٥	٤٦,٧	٢٤,٥	٥٦,٦	٢٥,١	٩٣,٨	٢٣,١	٧٠,٦	٢٠,٥	٧١,٧	٢٤,٨	٦٨,٧	٢٤,٨	٩٢,٢	٢٦,٣
الفلزات الحديدية	١٢,٥	٥,٤	١٤	٧,٥	١٥,٥	٦,٩	٣٠	٧,٣	١٨,١	٥,٣	١٦,٨	٥,٨	١٥,٥	٥,٦	٢٤,٩	٧,٣
منتجات بترولية	١٢,٤	٥,٤	١١,٤	٦,١	١١,٣	٥	٣,٢	٠,٧	١,٥	٠,٤	٧,٦	٢,٦	٩,٦	٣,٣	١٩,٢	٥,٦
البترول الخام	٠,٥	٠,٢	٥,٦	٣	١١,٢	٥	٢٥,٥	٦,٢	١٦,٣	٤,٧	٨,٥	٢,٩	٦,٦	٢	٧,١	٢
الفحم الحجري	١,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٣	١,٦	٠,٧	٢,٧	٠,٦	٣,٢	٠,٩	٣,٣	١,١	٣,١	١,١	٣,٥	١
الكوك	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,١	٠,١	١,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٠٩	—	—	—	—	—	—	—	—
الأسمدة	١٣,٧	٥,٩	٩,٥	٥,١	٩	٤	١٢,٣	٣	٣,٦	١	٧	٢,٤	٤,٨	١,٣	٣,٦	١
مبيدات حشرية	—	—	٠,٣	٠,٢	١,٣	٠,٦	٦,٧	١,٦	٥,٤	١,٦	٣,٧	١,٢	٦,٧	٢,٤	٦,٤	١,٩
الأخشاب	٦	٢,٦	٩,٥	٥	٧,٥	٣,٤	١٨,٨	٤,٦	١٢,٧	٣,٧	٦,٨	٢,٣	٧,٨	٢,٨	١٥,٤	٤,٥
الورق والكرتون	٤,٥	١,٩	٥,٤	٢,٩	٧,٨	٣,٥	٤,٧	١,١	١٢,٨	٣,٧	٦	٢	٥,١	١,٨	٤	١,٢
الصوف	١,٦	٠,٧	٢	١,١	٤	١,٨	٥,٨	١,٤	٢,٢	٠,٦	٢,٣	٠,٨	٤,٥	١,٦	٤,٨	١,٤
الجوت	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٠٥	١,٢	٠,٥	٢,٧	٠,٦	١,٨	٠,٥	٢,٨	١	٤,٥	١,٦	٢,٣	٠,٧
منسوجات صوفية	٥,٣	٢,٤	١,٩	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
منسوجات قطنية	٤,٦	٢,٢	٠,٦	٠,٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
منتجات جلدية	٢	٠,٩	٣,٤	١,٣	٣,٢	١,٤	١١,٣	٢,٧	٣,٥	١	١	٠,٤	١,١	٠,٣	٢,٨	٠,٨
عقاقير ومستلزمات طبية	٤,٣	١,٩	٥,٧	٣	٣,٩	١,٧	٦,٢	١,٥	٢,٦	٠,٨	٢	٠,٧	٣,٤	١,٢	٤	١,١
القمح	٣٢,٦	١٤,٢	—	—	١٣,٥	٦	٣٩	٩,٦	٥٥	١٦	٤١,٤	١٤,٣	٣١,٩	١١,٥	٢٠,٦	٦
الدقيق	٧,١	٣,١	—	—	١١,٣	٥	٢٢,٦	٥,٥	٢٣	٦,٧	١٧,٨	٦,٢	٦,٢	٢,٢	٧,٩	٢,٣
الذرة الرفيعة	١,٨	٠,٨	—	—	١	٠,٥	٤,١	١	٥,٦	١,٦	٣,٥	١,٢	١,٢	٠,٣	١,٩	٠,٦
البن	١,٧	٠,٧	١,٢	٠,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٨	٠,١	١,٤	٠,٤	٠,٨	٠,٣	١,٣	٠,٣	٠,٥	٠,١
الشاي	٦,٤	٢,٨	٩,٨	٥,٢	٧,٤	٣,٤	١٣	٣,٢	١٤,٢	٤,١	٥,٩	٢	١,٦	٠,٥	١٠,٤	٣
اللحوم	١,٢	٠,٥	١,٣	٠,٦	١,٢	٠,٦	٣,١	٠,٧	٤,٣	١,٢	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,١	٢	٠,٦
السكر	—	—	٠,١	٠,٠٥	٠,٦	٠,٢	١,١	٠,٢	٥,٣	١,٥	—	—	٠,٤	٠,١	٠,٤	٠,١
الدخان	٤,٨	٢,١	٤,٨	٢,٦	٥,١	٢,٢	٨,١	٢	٧,٥	٢,٢	٧	٢,٤	٧,٣	٢,٦	٧,٤	٢,٢
منتجات أخرى	٨٧,٢	٣٤,٦	٤٩,٤	٢٦,٦	٤٣,٥	١٩,٢	٨٩,٩	٢٢,٢	٧٢,٨	٢١,١	٧٨,٦	٢٥	٨٥,٥	٣٠,٩	١٠٠,٨	٣٠,٣

* المراجع [٩٥، ١٩٥٢ – ١٩٦٠ ؛ ٩٤، ١٩٦٥ – ١٩٧١]

** متضمنة الأجهزة والأدوات المنزلية .

نتيجة لنقص الاستيراد بصفة عامة ولكنها زادت مرة ثانية زيادة ملحوظة في عام ١٩٧٠ . وفي مقدمة الواردات من المعدات والماكينات نجد مستلزمات إنشاء المصانع (٤٥,٨ ٪ في عام ١٩٧٠ وحوالي ٣٩,٢ ٪ في عام ١٩٧١) ووسائل المواصلات (٣٥,٣ ٪ في عام ١٩٧٠ ، ٤١,٣ ٪ في عام ١٩٧١) . وفي السنوات الأخيرة تلعب معدات التجميع دوراً كبيراً حيث بلغ حجم الواردات منها في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠ حوالي ٥٠ - ٧٠ مليون جنيه سنوياً أي ما يعادل ٤٠ - ٤٥ ٪ من إجمالي قيمة الواردات من الآلات والماكينات .

تطلب تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية أيضاً زيادة الواردات من الحديد والصلب ، حيث أن الانتاج المحلي من هذه المنتجات يسد ٥٠ - ٦٠ ٪ فقط من احتياجات التصنيع . وقد زاد حجم الاستيراد من الفلزات الحديدية (أنظر جدول ١٩) من ٥,٤ ٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٧,٣ ٪ في عام ١٩٧٠ . وقد أصبح ممكناً الآن الحد من استيراد الحديد والصلب بعد أن زادت طاقة مجمع الحديد والصلب بحلوان إلى ١,٥ مليون طن من الصلب سنوياً . أما الواردات من الفلزات الأخرى فستظل في المعدل المتوسط بما يمثل ٢ - ٣ ٪ سنوياً من إجمالي قيمة الواردات . وقد نقص استيراد الألومنيوم وزادت الواردات من البوكسيت بعد بدء تشغيل مجمع الألومنيوم في نجع حمادي .

جدول (٢٠)

بيان واردات مصر* (٪)

الواردات	١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
آلات وماكينات**	١٦,٥	٢٥,١	٢٣,١	٢٥,١	٢٠,١	٢٤,٥	٢٤,٧	٢٦,٦	٢٨,٥
خامات (فلزات - وقود)	٣٧	٤٨,٦	٤٥,٧	٣٦	٢٩,٥	٣٨,٥	٤٢,٣	٤٣,٨	٣٥,٨
سلع إستهلاكية	٤٥	٢٣,٦	٢٩,١	٣٣	٤٦	٣١,٥	٢٩,٦	٢٧,١	٣٣,٥
منتجات أخرى	١,٥	٢,٧	١,٤	٥,٩	٤,٤	٥,٦	٣,٤	٢,٥	٢,٢

* تمت الحسابات طبقاً للمراجع : (٩٥، ٩٥٢، ١٩٦٠، ٩٤، ١٩٦٥ - ١٩٧١) .

** متضمنة المعدات والأجهزة المنزلية (لم تدخل في الحساب المعدات الواردة نتيجة للمعونات الاقتصادية) .

وفي مجال الوقود لوحظت زيادة كبيرة في واردات البترول الخام وفي الوقت نفسه نقص حجم الواردات من المنتجات البترولية . والسبب الرئيسي في ذلك تغيير هيكل التوازن في الوقود بمصر . ففي الفترة حتى ١٩٦٧ كانت مصر تحصل على ٨٠ ٪ من الطاقة الكهربائية من محطات توليد كهرباء تستعمل المازوت كوقود . وفي عام ١٩٧٠ ومع بدء تشغيل محطة توليد الكهرباء في السد العالي بأسوان نقص نصيب محطات الوقود إلى ٤٣,٩ ٪ (٥٧ ، ١٩٧٣ رقم ٤٢١ ، صفحة ١٠) . وكما سبقت الإشارة إليه فقد بلغت مصر حالة الاكتفاء الذاتي من البترول ، والمنتجات البترولية (ما عدا بعض أنواع الوقود وزيوت التشحيم) نتيجة للانتاج المحلي منها . وقد تم في عام ١٩٦٦ استيراد ٣,٩ مليون طن من البترول ، وفي الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٠ بلغ الاستيراد السنوي في المتوسط مليون طن . ويمكن تفسير ذلك بأن البترول المستخرج في مصر - وخاصة من بئر بلاعيم - يعتبر من النوع « الثقيل » بمعنى أنه يحتوي على نسبة عالية من الأجزاء الثقيلة . ولذلك فقد خصص البترول المستخرج من

الآبار المصرية للتصدير بينما تستورد مصر البترول « الخفيف » لانتاج البنزين والكيروسين وغيرهما . ويرجع النقص في استيراد المنتجات البترولية إلى التوسع الكبير في صناعة البتروكيماويات : ففي ١/١/١٩٧٣ أقامت مصر مصنعين لتكرير البترول بطاقة سنوية ٥ مليون طن (٧٧ ـ صفحة٢٠) . وفي عام ١٩٧٠ نقصت واردات البترول الخام إلى ٢ ٪ (جدول ١٩) نتيجة زيادة الانتاج البترولي من الآبار الجديدة ، كما زادت قيمة واردات المنتجات البترولية إلى ٥,٦ ٪ بسبب تدمير مصنعين لتكرير البترول في مدينة السويس في أعقاب العدوان الاسرائيلي .

وقد زادت الواردات من الكوك بعد بدء تشغيل مصانع الحديد والصلب بحلوان . وحتى عام ١٩٦٥ ظلت على نفس معدلاتها في عام ١٩٦٠ . ثم نقصت واردات الكوك بعد إنشاء مصانع الكوك والكيماويات بمساعدة الاتحاد السوفييتي . وفي عام ١٩٦٥ نقصت قيمة الكوك المستورد إلى ٠,٤ مليون جنيه مقابل ٢,٤ مليون جنيه في عام ١٩٦٤ ثم توقف استيراد الكوك تماماً ابتداء من ١٩٦٦ . كما ظهرت هناك زيادة طفيفة في الواردات من الفحم الحجري : ١ ٪ في عام ١٩٧٠ مقابل ٠,٦ ٪ في عام ١٩٥٢ .

وفي واردات المنتجات الكيماوية (أنظر جدول ١٩) كان هناك نقص ملحوظ في نصيب الأسمدة (من ٥,٩ ٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٢,٤ ٪ في عام ١٩٦٨ ثم ١ ٪ في عام ١٩٧٠) نتيجة للتوسع في تصنيعها داخل مصر ، وفي الوقت نفسه زادت قيمة الواردات من المبيدات الحشرية إلى ١,٨ ٪ في عام ١٩٧٠ مقابل ٠,٢ ٪ في عام ١٩٥٥ .

وتفسر زيادة قيمة الواردات من منتجات الغابات (أنظر جدول ١٩) بازدياد حجم البناء سواء كان للحكومة أو للإسكان . وفي عام ١٩٦٥ ارتفع نصيب مجموعة منتجات الغابات إلى ٤,٦ ٪ مقابل ٢,٦ ٪ في عام ١٩٥٢ . كما زادت قيمة الاستيراد من الورق والكرتون إلى ٣,٧ ٪ في عام ١٩٦٧ مقابل ١,٩ ٪ في عام ١٩٥٢ نتيجة لزيادة الطلب على الورق في الصناعات المختلفة والتوسع في تصدير الكتب والدوريات للخارج . وقد أدت زيادة الانتاج المحلي من الورق والكرتون بعد بدء تشغيل مصانع الورق الجديدة إلى نقص الاستيراد من الورق من ٦٨ ٪ في عام ١٩٦٠ إلى ٦٠ ٪ في عام ١٩٦٦ . وعقب العدوان الاسرائيلي نقص استيراد الأخشاب والورق نقصاً مطلقاً ونسبياً : إلى ٢,٣ و ٢ ٪ في عام ١٩٦٨ وإلى ٤,٥ و ١,٢ ٪ في عام ١٩٧٠ .

كان التوسع في صناعة النسيج مصاحباً لزيادة الواردات من خامات النسيج التي لا تنتجها مصر وخاصة الصوف والجوت حيث بلغت قيمة الواردات منهما بالنسبة لإجمالي قيمة الاستيراد في عام ١٩٧٠ : ١,٤ ، ٠,٧٪ مقابل ٠,٧ ، ٠,١ في عام ١٩٥٢ .

وفي خلال هذه الفترة السابق ذكرها كان هناك تحول ملموس في مجموعة السلع الاستهلاكية . وقد توقف تماماً استيراد المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية حيث بلغت قيمة الواردات منها ١٠ ٪ من إجمالي واردات مصر قبل الثورة . وقد أصبح وقف استيراد هذه المنتجات ممكناً ، نتيجة لتنفيذ البرنامج الأول للتصنيع (١٩٥٧ ـ ١٩٦٠) . وفي خلال تلك السنوات زاد إنتاج المنسوجات القطنية بمقدار الضعف ، والمنسوجات الصوفية ٣ مرات ،

ومنسوجات الحرير الصناعي ٢,٥ مرة (٥٠ ـ صفحة ٥) . وقد أدى النمو السريع في الصناعات الخفيفة إلى نقص أو منع استيراد أنواع كثيرة من السلع الاستهلاكية وينطبق هذا على منتجات صناعة النسيج والأجهزة المنزلية الكهربائية والدخان والفواكه المحفوظة وغيرها . غير أنه في السنوات الأخيرة يتميز نصيب مجموعة السلع الاستهلاكية إجمالياً بالاتجاه نحو الزيادة حيث تزداد كمية السلع الغذائية المستوردة بشكل ملحوظ . وقد ساعدت زيادة السكان في مصر ـ وخاصة في المدن ـ وارتفاع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة خلال سنوات الاستقلال إلى زيادة الطلب على المنتجات الغذائية . ويمكن القول بأن زيادة الاستهلاك من السلع الغذائية الضرورية لم تصاحبه زيادة مقابلة في معدلات انتاجها . وهناك فجوة كبيرة بين الانتاج والاستهلاك في مجال محاصيل الحبوب (ما عدا الأرز) (جدول ٢١) .

جدول (٢١)

ـ إنتاج واستهلاك أهم الحبوب في مصر خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠*

	الانتاج (ألف طن)			الاستهلاك (ألف طن)			نسبة الانتاج إلى الاستهلاك ٪		
	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٠
القمح	١٤٩٠	١٢٦٨	١٥١٦	٢٧٢٠**	٢٧٠٠**	٢٧٠٠**	٥٤	٤٧	٥٦
الذرة	٢١٤١	٢٣٦٦	٢٣٩٣	٢٢٧٨	٢٣٩٤	٢٤٦٦	٩٣	٩٨	٩٧
الأرز	١٧٨٨	٢٥٥٦	٢٦٠٤	١٤٥٨	١٧٩٠	١٩٥٠	١٢٢	١٤٣	١٣٣

* المراجع : (٩٦ ،صفحة ٣٧ ، ٩٧ صفحة ٢٨ ، ٩٤ ، ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) .
** لا تتضمن الدقيق .

وحيث أن النقص في كميات المواد الغذائية تستلزم الاستيراد من الخارج فإن نصيب هذه الواردات من قيمتها الإجمالية تظل دائماً في نفس معدلات عام ١٩٥٢ بالرغم من الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات بصفة عامة خلال الفترة المذكورة . ومن أهم السلع الغذائية المستوردة القمح (بمتوسط مليون جنيه سنوياً) والدقيق (حتى ٥٠٠ طن في السنة) حيث يمثلان ٦٠ ٪ من إجمالي قيمة واردات مصر من السلع الغذائية وقد زادت مصر في السنوات الأخيرة من وارداتها من الشحوم الحيوانية والزيوت النباتية .

وأدت زيادة انتاج قصب السكر وإقامة مصانع جديدة للسكر إلى الإقلال من استيراده حيث انخفضت نسبته من ٣,٢ ٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٠,١ ٪ في عام ١٩٧٠ وتعتبر اللحوم (بما فيها رؤوس الماشية) على رأس واردات مصر من المواد الغذائية حيث بلغت قيمة وارداته في عام ١٩٧٠ : ٠,٦ ٪ من إجمالي واردات مصر . وكانت هناك في نفس الفترة زيادة مطلقة في الواردات بالنسبة للسلع التي لا تنتجها مصر مثل الشاي والبن والدخان ، إلا أن نسبة هذه المنتجات بالنسبة لقيمة الواردات ظلت تقريباً على نفس معدلات عام ١٩٥٢ .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الاتجاه الرئيسي في نمو واردات مصر بعد عام ١٩٥٢ هو

زيادة استيراد مستلزمات الانتاج والحد من استيراد السلع الاستهلاكية مما زاد من اعتماد الواردات على التصدير حيث أن «نقصاً في الصادرات لم يعد قادراً على الاستمرار كما في الفترات السابقة نتيجة لنقص الواردات» (٧٣ ، ١٩٦٤ رقم ١ صفحة ١٩) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٦ كانت الواردات من المواد الغذائية (القمح والدقيق والذرة واللحوم والشحوم) والدخان تأتي من فائض الانتاج الزراعي للولايات المتحدة الامريكية طبقاً للقانون رقم ٤٨٠ وتدفع مصر قيمتها بالجنيه المصري . ويجب إدخال هذا الوضع في تقييم خطة التنمية الاقتصادية حيث أنه أعطى إمكانية ترشيد استغلال مصادر العملة الصعبة المحدودة في مصر وفي المقام الأول لسداد قيمة الواردات من مستلزمات الانتاج . وعقب العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ أوقفت الولايات المتحدة توريد القمح مما اضطر مصر إلى شراء القمح والدقيق بالعملة الصعبة في عام ١٩٦٨ بما يعادل ٦٠مليون جنيه مصري وفي عام ١٩٧٠ ما يوازي ٢٨ مليون جنيه . وكان لشراء المواد الغذائية بالعملة الصعبة أثره الضار سواء على حالة ميزان المدفوعات أو على خطة التنمية الاقتصادية ككل .

ولكن ما هي إيجابيات تنمية الواردات في مصر ؟ . طبقاً لبعض التقديرات من متوسط الزيادة السنوية في الواردات بحوالي ١٠ ـ ١٥ ٪ يبلغ حجم الواردات لمصر في عام ١٩٧٥ حوالي ٥٠٠ ـ ٦٠٠ مليون جنيه (٧٣ ، ١٩٧٠ رقم ٢ صفحة ٦٢) وسوف يتأثر حجم وهيكل الواردات بدون شك بنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ويعطي الاتجاه العام للتنمية الاقتصادية وسياسة الواردات فرصة لتوقع بقاء الاتجاه الأساسي في السنوات المقبلة كما هو ، بمعنى أنه ستزيد قيمة الواردات من السلع الانتاجية ويقل نصيب السلع الاستهلاكية . وعلى هذا ستكون من أبرز مجموعات سلع الانتاج : الماكينات والأجهزة لصناعة الحديد والصلب والفلزات الأخرى ، ومستلزمات إنشاء الماكينات واستخراج البترول والصناعات البتروكيماوية ، بالإضافة إلى أجهزة الصناعات الأليكترونية ، بينما سيقل استيراد وسائل المواصلات .

ويتطلب استصلاح الأراضي الجديدة وميكنة الزراعة التوسع في استيراد الآلات الزراعية . وستكون هناك أولويات لاستيراد الكيماويات ومنتجات الغابات . وفي الوقت نفسه يمكن الحد من استيراد البترول والمنتجات البترولية اعتماداً على التوسع في الانتاج المحلي ومصانع البتروكيماويات . ونتيجة لعمليات التوسع في مجمع الحديد والصلب بحلوان في عام ١٩٧٥ وزيادة الطاقة الانتاجية للألومنيوم يمكن الحد من استيراد الفلزات الحديدية ومنتجاتها وكذلك للألومنيوم غير أن الواردات من الفلزات الأخرى مثل النحاس والقصدير والرصاص ستبقى على نفس معدلاتها المرتفعة الحالية .

وفي مجموعة السلع الاستهلاكية سيلعب الدور الرئيسي فيها المواد الغذائية الأساسية (القمح ، الدقيق ، اللحوم والزيوت) بالإضافة إلى الشاي والبن والدخان حيث يغطي ما تستورده الدولة منها كل متطلبات الاستهلاك . وبعد عام ١٩٧١ أصبح من الممكن التوسع في استيراد المنتجات الصناعية الاستهلاكية وخاصة الأجهزة والأدوات المنزلية .

وحيث أن غالبية الدول النامية تواجه تقريباً نفس المشاكل في مجال الاستيراد فإن هناك اهتماماً خاصاً بعقد مقارنة في هيكل الواردات لمصر وغيرها من الدول العربية والإفريقية (جدول ٢٢) .

جدول رقم ٢٢

تطور هيكل الواردات للدول الافريقية خلال الفترة من ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠
(٪ من إجمالي قيمة الواردات)*

	سلع غذائية ، مشروبات ودخان			منتجات استهلاكية أخرى			وقود ، خامات أولية ، معدات المصانع			ماكينات وأجهزة		
الدولة	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠
مصر	٣٠	١٨	٢٢	١٨	١٧	٧	٣٧	٤٧	٤٦	١٥	٢١	٢٥
الجزائر	٢٢	٢١	٢٤	٣٥	٣٦	٣٢	٢٥	٢٧	٢٢	١٨	١٦	١٩
المغرب	٢٥	٢٤	٢١	٢٨	٣٣	٢٧	٢٦	٢٨	٣٨	٢١	١٥	١٤
تونس	١٦	٢١	١٩	٣٩	٣٧	٣٠	٢٧	٢٩	٣٢	١٨	١٣	١٩
السودان	٣٦	٢٦	١٧	٢٣	٢٦	٢٣	٢٩	٣١	٣٦	١٢	١٧	٢٤
غانا	..	٢٢**	١٩	..	٤٦	٤٧**	..	١٥	١٣	..	١٧**	٢٦
نيجيريا	..	١٤**	١٤	..	٥٤***	٥١	..	١٠***	١١	..	٢٢**	٢٤

* المرجع : (٥٣ وصفحة ٢٦) .
** ١٩٥٧
*** ١٩٥٦ .

وتوضح بيانات جدول (٢٢) اختلاف نظم التنمية الاقتصادية للدول الافريقية المستقلة . وبالرغم من أن هذه الأرقام تعكس التغير فقط خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ فإن أكبر تحول في الواردات كان واضحاً في مصر . وهذه الحقيقة ملموسة بسبب أن المشاكل التي تواجهها مصر بما فيها من تناقضات وتعقيدات تفوق بكثير ما تواجهه بعض الدول الأخرى مثل المغرب وتونس . ويعتبر التوسع في استيراد السلع اللازمة للانتاج على حساب الحد من استيراد السلع الاستهلاكية من أهم معالم التغيير في هيكل واردات مصر خلال هذه العشر سنوات (١٩٥٠ - ١٩٦٠) .

وحالة مصر - كمثال - تثبت أن ظروف الاستقلال السياسي للدول النامية تعطي إمكانية أكبر لتنمية الاقتصاد القومي مما يؤدي إلى تغيير هيكل التبادل التجاري الذي كان مفروضاً على تلك الدول بواسطة الامبريالية .

يدل التحول في نظام التجارة الخارجية بعد عام ١٩٥٢ على أن حكومة مصر قد استطاعت وضع التبادل التجاري مع الدول الخارجية في خدمة تنمية الاقتصاد القومي . ونتيجة لتنظيم التجارة الخارجية ظهرت إمكانية تنشيط استخدامها لوضع أساس قوي للاقتصاد الحديث والحد من استثمارات رأس المال الأجنبي في استنزاف الثروات القومية عبر قنوات التجارة الخارجية .

وبعودة التجارة الخارجية إلى أيدي الدولة ، ظهر هناك نمو ملحوظ في التبادل التجاري ، وتغيير في هيكل الصادرات والواردات . غير أن النقص في الصادرات مع التوسع في استيراد السلع الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج كان مصاحباً لاختلال في ميزان التبادل التجاري والذي تسبب بدوره في عجز ميزان المدفوعات لحكومة مصر . ولتغطية هذا العجز تقوم الدولة باستخدام عائد الصادرات من العملات الصعبة بالإضافة إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية ، وعقب العدوان الاسرائيلي في ١٩٦٧ قامت الدول العربية المنتجة للبترول بمساعدة مصر مالياً واقتصادياً .

وقد أدى تنظيم سياسة التجارة الخارجية إلى التغيير في هيكل الصادرات (زيادة نصيب المنتجات الصناعية) والواردات (زيادة قيمة الواردات من مستلزمات الانتاج) . وفي الوقت نفسه اضطرت حكومة مصر إلى دفع مبالغ ضخمة لاستيراد السلع الغذائية وما زالت مشكلة الغذاء في مصر قائمة بدون حل حتى الآن . ويعتبر التوسع في تصدير السلع الصناعية من أهم المسائل التي تعمل التجارة الخارجية لمصر على تنفيذها حالياً .

وقد ساهمت التجارة الخارجية بشكل ملموس في التغلب على الصعوبات التي نشأت في أعقاب العدوان الامبريالي في أعوام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ . وعقب العدوان الاسرائيلي ١٩٦٧ تمكنت مصر من الحد من اختلال التجارة الخارجية ، وما زالت هذه المشكلة قائمة بدون حل كما هو الحال في مشكلة التعاون المالي العالمي .

ومن نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ أنها أوجدت بعض الصعوبات التي سوف تؤثر على تنمية تجارة مصر الخارجية وبخاصة في مجال زيادة الاختلال في هيكل الميزان التجاري .

الفصل الثاني

العلاقات التجارية والإقتصادية

١ ـ دور الدول الرأسمالية المتقدمة في تجارة مصر الخارجية

يعتبر التحول الجغرافي في العلاقات الاقتصادية بدول العالم ـ وخاصة في مجال التجارة الخارجية ـ من أهم معالم النمو الاقتصادي خلال سنوات استقلالها .

وتنقسم جميع الدول التي يربطها نشاط تجاري بمصر إلى ثلاث مجموعات : الدول الرأسمالية ـ والدول الاشتراكية ـ والدول النامية . ويستعمل هذا التقسيم كثيراً في مراجع الاقتصاد المصري وإحصائياته .

ومن أهم معالم التغير الجغرافي في التجارة الخارجية لمصر خلال الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ صغر نصيب الدول الرأسمالية من التبادل التجاري في الوقت الذي زاد فيه نصيب الدول الاشتراكية (جدول ٢٣) .

وقد احتلت الدول الرأسمالية المتقدمة مكان الصدارة قبل عام ١٩٦٧ في مجال التبادل التجاري مع مصر على الرغم من نقص نشاطها التجاري خلال ١٤ عاماً منذ ثورة يوليو بمقدار مرة ونصف وحيث أخلت مكان تصدرها في السنوات الأخيرة للدول الاشتراكية .

وقد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : ما هي أسباب احتكار الدول الرأسمالية للأسواق المصرية خلال تلك السنوات الطويلة ؟ والإجابة على هذا السؤال تعتمد على تحليل مكانة مصر السياسية والاقتصادية في المجتمع الدولي . فقد ساعد النجاح الذي حققته مصر في مجال التنمية الاقتصادية بعد ثورة ١٩٥٢ على التخلص الواضح من اعتمادها على الامبريالية . غير أن هذه العملية المعقدة لم تكتمل ملامحها بعد . فما زالت مصر تدخل ضمن نطاق الدول النامية التي لم تتخلص بعد من نظام الاقتصاد الرأسمالي العالمي (١٢ ـ صفحة ٧٧) . وقد اعترفت الصحافة المصرية بأن « اقتصادنا لا يزال ينتسب إلى اقتصاد الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على المواد الخام والمنتجات الاستهلاكية . وفي العالم المعاصر ، حيث تسود القوى الاستغلالية على الأسواق العالمية . نجد أن الأسعار العالمية للتبادل التجاري لا تتفق مع اهتمامات الدول النامية . . » (٨٤ ـ ٥/١٢/١٩٦٥) .

ويوضح تاريخ حركات التنمية القومية للحكومات الصغيرة أن صراعها من أجل تحقيق الاستقلال السياسي لم يحقق لها الاستقلال الاقتصادي الذي يعتمد بصورة مباشرة على الطريق الذي تسير عليه تلك الدول : رأسمالي أو غير رأسمالي . ولهذا السبب يقوم

الامبرياليون بضغوط شديدة لوقف التحرر الاقتصادي للدول النامية وذلك عن طريق تملك مفاتيح الضغط الاقتصادي والتأثير السياسي على هذه الدول سواء عن طريق الأساليب القديمة أو الطرق الحديثة في المناورات الاستعمارية .

جدول ٢٣

نصيب الدول الرأسمالية والاشتراكية والنامية من تجارة مصر الخارجية*

التبادل التجاري**	١٩٥٢		١٩٦٠		١٩٦٩		١٩٧٠	
	مليون جنيه مصري	٪	مليون جنيه مصري	٪	مليون جنيه مصري	٪	مليون جنيه مصري	٪
الإجمالي . . .	٣٧٧,٨	١٠٠	٤٣٠,١	١٠٠	٦٠١,٢	١٠٠	٦٧٣,١	٠٠
مع الدول الرأسمالية . . .	٢٥٠,٨	٦٦	١٨٩,٢	٤٤	٢١٧	٣٦	٢٢٤,٦	٣٣
مع الدول الإشتراكية	٥١,٣	١٤	١٦٦,٦	٣٨	٢٧٦,٥	٤٦	٣١٨,٦	٤٧
مع الدول النامية . . .	٧٠,٩	١٨	٧٣,٤	١٧	١٠٦,٢	١٧	١٢٤,٦	٢٠

* المراجع : [٩٥ ـ ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٠ ، ٩٤ ـ ١٩٦٩ ، ١٩٧٠]

** جزء من واردات مصر غير موزع جغرافيا

جاء في محاضر جلسات المؤتمر العالمي للأحزاب الشيوعية والعمالية عام ١٩٦٩ أن « العداوة الرئيسية للامبريالية تتمثل في علاقات الدول بالنظم التقدمية . ففي الوقت الذي تختار فيه هذه الدول نظامها السياسي والاقتصادي ، تعمل الامبريالية بشتى الطرق والوسائل على تجميع أحزابها السياسية وتوطيد فعاليتها عن طريق الهيئات الاعلامية والثقافية وتنظيم خطط الثورات المضادة ودعم العناصر غير الثورية في الجهاز الحكومي والقوات المسلحة » (١١ ـ صفحة ٣١٣) .

وللاستعمار نشاط فعّال في استخدام العلاقات الاقتصادية مع الدول النامية ـ بما فيها مصر لتحقيق أهدافه وأغراضه . وتعتمد سياسة الدول الرأسمالية المتقدمة مع مصر على بعض المبادىء التي جاءت في كتاب الباحث البورجوازي الشهير شارل عيساوي « مصر والثورة » : « المهمة الأولى للغرب في هذه المنطقة (يقصد بها الشرق الأوسط) تتمثل أولاً في وقف تغلغل النفوذ السوفييتي ، وثانياً في تحقيق سيولة تدفق البترول إلى الدول الغربية » (٤٥ ـ صفحة ٣١٢) وفي هذا المجال تسلك كل دولة رأسمالية كل الطرق لتحقيق أهدافها الخاصة بها .

وتعطي الامبريالية أهمية كبيرة لوضع مصر الاستراتيجي كمنطقة اتصال بين قارتين ومركز كبير لخطوط المواصلات الجوية والبحرية بين دول العالم . وتعتبر قناة السويس ذات أهمية خاصة لكونها واحدة من أكبر طرق الملاحة البحرية ولها دور متميز في إمداد غرب

أوروبا بالبترول ، وظهر ذلك خاصة أثناء العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ وعقب العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ (٧١ ، ١٩٦٨ رقم ٢٤ صفحة ٢٤ ـ ٢٥) .

ويضطر الامبرياليون في سياستهم إلى أن يأخذوا في الاعتبار دور مصر في العالم العربي وتأثيره العميق نتيجة تأثر الدول النامية ـ وخاصة البلاد العربية ـ بالتجربة المصرية في التنمية الاقتصادية والحل الاشتراكي .

ويهم مصر في مجال التنمية الاقتصادية بعض الدول الغربية كمستورد رئيسي لأهم صادراتها . ويأتي القطن طويل التيلة في المقام الأول ثم البترول والمنتجات البترولية . وجاء في خطاب ليونيد بريجنيف « أعمال لينين تعيش وتنتصر » بمناسبة مرور مائة عام على ميلاد ف . أ . لينين ما يلي : « يتلخص الهدف الرئيسي الذي يرمي إليه العدوان الاسرائيلي وسياسة القوى الامبريالية التي تساندها في الولايات المتحدة الامريكية في القضاء على النظم التقدمية في مصر وسوريا والدول العربية الأخرى وتهيئة الظروف المناسبة للدول الأجنبية من أجل استنزاف البترول وغيره من الثروات الطبيعية للوطن العربي » . (٧ ـ صفحة ١٥٥) .

وتمثل الأسواق المصرية إهتماماً كبيراً لدى الدول الامبريالية في ظروف الصراع القائم بين المجموعات الاقتصادية للدول الأجنبية من أجل احتكار الأسواق .

وتحدد كل هذه العوامل سالفة الذكر سياسة الدول الرأسمالية المتقدمة نحو مصر والتي تتمثل أساساً في الاحتفاظ بإعتماد مصر على الرأسمالية العالمية والوقوف ضد تطورها وتنميتها بسلوك الطريق التقدمي . ولتحقيق هذا الهدف استعملت وتستعمل كافة أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية ومنها : العدوان البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي عام ١٩٥٦ ، والضغوط الاقتصادية من جانب انجلترا وفرنسا ، وعدم إمداد مصر بالأسلحة الحديثة المتطورة في ظروف التسليح المستمر لقاعدة الامبريالية في الشرق الأوسط وهي إسرائيل ، وتخطيط المؤامرات ضد النظام الجمهوري بمساعدة العناصر المعادية للثورة في داخل مصر ، ومحاولات جذب مصر إلى حلف بغداد وغيرها .

وقد أدى فشل جميع المحاولات لتغيير اتجاه التطور في مصر إلى اضطرار الامبريالية إلى العدوان المسلح ممثلاً هذه المرة عن طريق قاعدتها ـ إسرائيل ـ .

وأثبتت الأحداث التي وقعت في الشرق الأوسط بعد عام ١٩٦٧ بشكل قاطع ، أن العناصر المنظمة للعدوان الاسرائيلي ضد مصر وغيرها من الدول العربية كانت موجهة من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا والمانيا الغربية واستهدفت بمساعدة الجيش الاسرائيلي القضاء على النظم التقدمية في مصر وسوريا . وعلى ذلك فقد وضح أن العدوان الاسرائيلي كان بمثابة ضربة مشتركة ضد مصر قامت بتنظيمها القوى الامبريالية . وأصبح واضحاً تماماً أنه لولا مساندة الدول الامبريالية لما استطاعت إسرائيل أن تتخذ قرار عدوانها على الدول العربية . وليس صدفة تلك الحقيقة التي تقول أنه في الفترة التي سبقت العدوان الاسرائيلي تمزقت العلاقات السياسية وتوقفت التجارة بين مصر وكل من الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا والمانيا الغربية .

وبتحليل الوضع الحالي لعلاقات مصر التجارية الاقتصادية مع الدول الرأسمالية ، نجد أن مصر كان يهمها الحفاظ على الاتصالات التجارية الاقتصادية مع تلك الدول . وقد ظلت غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان من أهم الأسواق بالنسبة لمصر لتسويق منتجاتها من القطن والمنسوجات القطنية والبترول ومنتجاته والخامات المعدنية والخضر والفاكهة . كما أصبحت الدول الرأسمالية وحتى وقت قريب من أهم الموردين لمصر للمعدات والماكينات الصناعية والكهربائية والفلزات بأنواعها والخامات والسلع الاستهلاكية . وتقدم معظم هذه المنتجات على هيئة قروض لمصر .

ويرتكز اقتصاد مصر أيضاً على العملات الصعبة عن طريق السياح الذين يحضرون إليها من دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الامريكية بالإضافة إلى دخل قناة السويس (قبل عام ١٩٦٧) .

والدور المشهور في تدعيم وتنمية العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية يتمثل في الطلب على السلع المختلفة والذي تأسس طوال مدة الاستعمار الأجنبي الطويل لمصر (٤٣ صفحة ٢٢٠) نتيجة للاتصالات التجارية والشخصية بين الدول الغربية والشركات المصرية . وعلى الرغم من تأميم شركات التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٤ لم يحدث تغيير ملموس في أجهزتها ، بالمقارنة بما كانت عليه قبل الثورة . ويحاول المشترون القدامى الذين يعملون في الشركات التجارية المؤممة الاحتفاظ بعملائهم السابقين في المؤسسات التجارية والصناعية لدول الغرب . ويلعب الدور الرئيسي في محاولة تقوية وتدعيم الروابط مع الدول الغربية ممثلي ما يسمى « « البورجوازية الجديدة » في مصر وخاصة العناصر البيروقراطية في الجهاز الحكومي وبعض كبار الضباط وغيرهم . وكان رئيس الوزراء السابق زكريا محيي الدين يمثل وجهات نظرهم في ذلك الوقت .

وكان لقيام علاقات اقتصادية وتجارية واسعة بين مصر والدول الاشتراكية أثر كبير في العلاقات التي تربط مصر بالدول الرأسمالية المتقدمة . وبصفة خاصة فإن المساعدات الاقتصادية التي تقدمها دول المعسكر الاشتراكي لمصر اضطرت الدول الرأسمالية للتقهقر في مجال علاقات التجارة الخارجية . ويتمثل هذا في القروض - بما فيها طويلة الأجل - لسداد قيمة المشتريات من الماكينات والأجهزة وغيرها . ومن وجهة نظرنا فإن هذا العامل بالذات ذو أهمية كبيرة في الوقت الحاضر في كل نظام العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر وبعض الدول الرأسمالية المتقدمة صناعياً . وهناك دور آخر هام - في نظر مصر - يلعبه موقف الدول الأجنبية بالنسبة للصراع العربي - الاسرائيلي .

وتهتم مصر بدون شك بالحصول على الديون والقروض وخاصة طويلة الأجل . ولهذا الغرض اتخذت عدة إجراءات لتحسين العلاقات مع بعض الحكومات الرأسمالية . وفي الفترة ١٩٦٤ - ١٩٦٦ تم توقيع اتفاقيات بتنظيم المؤسسات المؤممة في مصر مع انجلترا وفرنسا وبلجيكا وغيرها . إلا أن الأهداف النهائية لاستخدام الديون والقروض كان ينظر إليها من وجهات نظر مختلفة من جانب مصر والدول الرأسمالية التي تقرضها . فإذا كانت مصر تنظر إلى المعونات الاقتصادية الأجنبية على أنها عامل إضافي لتنفيذ خطة التنمية

الاقتصادية ، فإن الحكومات الامبريالية تعتبر تقديم القروض لمصر وسيلة لتدعيم وتقوية نفوذها في الأسواق المصرية . وقد أصبحت الديون والقروض سلاحاً هاماً من أجل الأسواق المصرية بين الدول الامبريالية .

وحدثت تغييرات كبيرة في الأعوام التي تلت ثورة عام ١٩٥٢ بالنسبة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والدول الرأسمالية المتقدمة متمثلة قبل كل شيء في دور وأهمية كل دولة على حدة في تجارة مصر الخارجية .

وتبين الأرقام الواردة في جدول (٢٤) أن التبادل التجاري بين مصر والدول الرأسمالية المتقدمة قد زاد بصفة مطلقة ولكن نسبته من إجمالي التبادل التجاري لمصر نقصت بإستمرار . ويلاحظ أن نصيب الحكومات الامبريالية في الواردات خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ نقص ١,٤ مرة أي من ٦٨,٩ إلى ٦٤,١ ٪ وفي الصادرات من ٦٠,٦ إلى ١٩,٤ ٪ أي أكثر من ٣ أضعاف وجاء نقص نصيب التبادل التجاري مع الدول الرأسمالية نتيجة مباشرة للتوسع التجاري بين مصر والدول الاشتراكية .

جدول رقم (٢٤)

ديناميكية تجارة مصر الخارجية مع الدول الرأسمالية ونصيب كل دولة فى إجمالى الصادرات والواردات*

اسم الدولة	١٩٥٧ الصادرات مليون جنيه	١٩٥٧ الصادرات ٪	١٩٥٧ الواردات مليون جنيه	١٩٥٧ الواردات ٪	١٩٦١ الصادرات مليون جنيه	١٩٦١ الصادرات ٪	١٩٦١ الواردات مليون جنيه	١٩٦١ الواردات ٪	١٩٦٥ الصادرات مليون جنيه	١٩٦٥ الصادرات ٪	١٩٦٥ الواردات مليون جنيه	١٩٦٥ الواردات ٪	١٩٧٠ الصادرات مليون جنيه	١٩٧٠ الصادرات ٪	١٩٧٠ الواردات مليون جنيه	١٩٧٠ الواردات ٪
السوق الأوروبية	٤٨.٤	٣٢.١	٥٥.٥	٢٤.٢	١٩.٧	١١.٦	٤٦.٢	١٨.٩	٣٧.٧	١٤.٣	٨٩.٦	٢٢	٣١.٧	٩.٦	٨٢.٢	٢٤
فرنسا	١٨.٤	١٢.٢	٢٠.٨	٩.١	٤.٤	٢.٦	٥.٩	٢.٤	٩.٤	٢.٤	٢١	٥.٢	٦.٥	٢	٢٥.٣	٧.٤
ألمانيا الغربية	١١.٦	٧.٧	٦.١	٢.٦	٥	٣	٢٦.٨	١٠.٩	١٤.٨	٥.٦	٣٨.٢	٩.٤	٨.٩	٢.٧	٢٦.٦	٧.٨
إيطاليا	١٥.٦	١٠.٣	١٥.٥	٦.٨	٧.٥	٤.٤	٨.١	٣.٣	١١.٦	٤.٤	٢٣.٥	٥.٧	١١	٣.٣	٢٢.٦	٦.٦
بلجيكا	٠.٩	٠.٦	٤.٨	٢.١	١	٠.٦	١.٤	٠.٦	١.٧	٠.٧	١.٧	٠.٤	٢.٨	٠.٨	١.٥	٠.٤
هولندا	١.٩	١.٣	٨.٣	٣.٦	١.٦	١	٤	١.٦	٣.٢	١.٢	٥.٢	١.٣	٢.٥	٠.٧	٦.٢	١.٨
دول أوروبا الغربية	١٣.٢	٧.٧	٤٠.٨	١٨	١١.٢	٦.٣	٣٠	١٢.٦	١٤.٦	٥.٣	٣٩.٧	٩.٧	١٠.٩	٣.٢	٢٨.٤	٨.٣
انجلترا	٦.٦	٤.٣	٢٩.٦	١٣	٤	٢.٣	١٧.٧	٧.٤	٧.٣	٢.٧	٢٠.٦	٥.١	٦.٢	١.٢	١٣.٥	٤
سويسرا	٤.٧	٣.١	٣.٤	١.٤	٢	١.١	٤.٤	١.٨	٢.٤	٠.٩	٦.٨	١.٧	٢.٥	٠.٨	٧.٣	٢.١
السويد	٠.٩	٠.٥	٤.٤	١.٩	٠.٥	٠.٢	٢.٨	١.٢	٠.٩	٠.٣	٤.٥	١.١	٠.٧	٠.٢	٤.٣	١.٣
النمسا	١.١	٠.٧	٢	٠.٩	٣.١	١.٨	٢.٥	١.١	٠.٨	٠.٣	١.٦	٠.٤	٠.٧	٠.٢	١.١	٠.٣
الدانمرك	٠.٢	٠.١	١.٢	٠.٥	٠.٤	٠.٢	٠.٥	٠.٢	١.٣	٠.٥	١.٨	٠.٤	٠.٦	٠.٢	٢.١	٠.٦
البرتغال	٠.١	–	–	–	٠.٦	٠.٣	٠.١	–	–	–	–	–	–	–	–	–
النرويج	–	–	–	–	٠.٣	٠.٢	٠.٣	٠.١	٠.٤	٠.١	١.٤	٠.٣	٠.٢	٠.١	٠.٢	–
فنلندا	–	–	–	–	٠.٣	٠.٢	١.٧	٠.٨	١.٥	٠.٥	٣	٠.٧	١	٠.٣	١.٢	٠.٤
دول غرب أوروبا الأخرى	٧.٦	٥	٢	٠.٩	٥.٢	٣	٢.٦	١	٦.١	٢.٢	٨.٣	٢	٨.٤	٢.٥	١٤.٧	٤.٣
الولايات المتحدة الأمريكية	١٦.٩	١١.٢	٣٥.٩	١٥.٥	١٠.٤	٦.١	٤٦.٧	١٩.١	٨.٣	٣.١	٨١.٩	٢٠.٢	٢.٧	٠.٨	٢٠.٨	٦.١
كندا	٠.٤	٠.٢	١٨.٤	٨.١	٠.٢	٠.١	٠.٦	٠.٣	–	–	٠.٤	٠.١	٠.٢	٠.١	١.٤	٠.٤
اليابان	٦.٢	٤.١	١.٢	٠.٥	٥	٢.٩	٨.٢	٣.٣	٨.٩	٣.٣	٦.٥	١.٦	١٠.٦	٣.٢	٥.١	١.٥
أستراليا	٠.٦	٠.٣	١.٥	٠.٦	–	–	٣.٩	١.٦	–	–	٢.٢	٠.٥	–	–	٣.٤	١
الإجمالى	٩٣.٣	٦٠.٦	١٥٧	٦٨.٩	٥١.٧	٣٠	١٣٨.٢	٥٦.٨	٧٥.٦	٢٨.٣	٢٢٨.٤	٥٦	٦٦.٩	١٩.٤	١٥٧.٧	٤٦.١

* المراجع: [٩٥. ١٩٥٧، ٩٤. ١٩٦١ – ١٩٧١]

ومن أهم المعالم التي تميز التطور التجاري بين مصر والدول الرأسمالية زيادة الواردات عن الصادرات في الميزان التجاري (جدول ٢٥) .

جدول (٢٥)

ـ رصيد الميزان التجاري بين مصر والدول الرأسمالية المتقدمة (مليون جنيه مصري)*

الدولة	١٩٥٢	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩ -	١٩٧٠
الإجمالي	- ٦٣.٧	- ٦٥.٧	- ٧٧.٦	- ١٤٨.٨	- ٥٧	- ٩٠.٨
الولايات المتحدة الأمريكية	- ١٩	- ١٢.٨	- ٣٠	- ٧٣.٧	- ١٤.٩	- ١٨.١
دول السوق الاوروبية	- ٧.١	- ٢٧.٧	- ١٢.٥	- ٤٢.١	- ٣٢.٥	- ٥٠.٥
دول غرب اوروبا الأخرى	- ٢٧.٦	- ٢٢.٦	- ١٣.١	- ٢٥.١	١٠.٢	١٧.٥
اليابان	+ ٥.٢	+ ٣.٧	+ ١.٤	+ ٢.٤	+ ٩.٦	+٥.٥

* المراجع : [٩٥ . ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠ ؛ ٩٤ . ١٩٦٥ ـ ١٩٧١] .

وكما هو واضح في جدول (٢٥) نجد أن رصيد الميزان التجاري لمصر يرتبط بجميع المجموعات الاقتصادية للدول الرأسمالية بإستثناء اليابان . وفي عام ١٩٦٨ نتيجة للنقص الشديد في الواردات بسبب العدوان الاسرائيلي ظهر نقص في الميزان التجاري مع الدول الرأسمالية (إلى ٦٣.٢ مليون جنيه) ثم عاد إلى الزيادة مرة أخرى في عام ١٩٧١ إلى ٩٠,٨ مليون جنيه ، وفي عام ١٩٧٢ وصل إلى ١٠٠,٢ مليون جنيه .

ويرجع نمو رصيد الميزان التجاري لمصر مع الدول الرأسمالية أولاً إلى نقص صادرات مصر إلى تلك الدول . وثانياً بسبب الزيادة الكبيرة في صادراتها إلى الدول الاشتراكية . ومن جهة أخرى فإن هذا النمو مصدره ازدياد حجم الواردات لمصر في سنوات الخطة الخمسية الأولى وخاصة من الولايات المتحدة الامريكية (تتمثل أساساً في السلع الغذائية على هيئة قروض) ودول « السوق المشتركة » وبعض الدول الرأسمالية الأخرى . ولذلك نجد أنه خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ زادت الواردات من الدول الرأسمالية المتقدمة من ١٣٨,٢ إلى ٢٢٨,٤ مليون جنيه أي حوالي ٦٦ ٪ ، وفي الوقت نفسه كانت الواردات من تلك الدول تمثل ٥٥ ٪ من إجمالي قيمة واردات مصر .

ويؤكد هذا الحقيقة التي تقول بأن الدول الرأسمالية المتقدمة ـ رغم صغر نصيبها من حجم التبادل التجاري ـ كانت حتى عام ١٩٦٧ تحتل المكان الأول في واردات مصر .

وقد حدثت تغييرات كبيرة في فترة ما بعد الثورة في نصيب مختلف الدول الرأسمالية من واردات وصادرات مصر . وترجع هذه التغيرات إلى سببين رئيسيين : التوسع في العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والاتحاد السوفييتي و غيره من الدول الاشتراكية ، والتغير في العلاقات السياسية بين مصر وبعض الدول الرأسمالية بسبب الأحداث التي طرأت على الموقف العالمي .

ووقعت أهم تلك التغيرات بعد أحداث عام ١٩٥٦ . وقد تسبب العدوان الانجليزي الفرنسي - الاسرائيلي والحصار الاقتصادي لمصر في نهاية ١٩٥٦ وبداية ١٩٥٧ إلى وقف معظم التبادل التجاري مع انجلترا وفرنسا ونقص التجارة مع الولايات المتحدة الامريكية مما أدى إلى إحلال دول رأسمالية أخرى في مقدمتها المانيا الغربية وايطاليا واليابان من أجل تدعيم نفوذها في الأسواق المصرية . وقد زاد نصيب المانيا الغربية في الواردات من ١٠,٣ ٪ في عام ١٩٥٥ إلى ١١,٤ ٪ في عام ١٩٦٨ ، وايطاليا من ٣ إلى ٩,٥ ٪ واليابان من ١,٩ ٪ في عام ١٩٥٦ إلى ٤ ٪ في عام ١٩٥٧ (٩٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٨) .

وقد أدى فشل الاحتكار والحصار الاقتصادي لمصر نتيجة للتوسع التجاري الملموس مع الدول الاشتراكية وتقديم المعونات الاقتصادية لمصر إلى تغيير سياسة الامبريالية نحوها وقطع علاقاتها بها . وكما جاء في الفصل الأول من هذا الكتاب . ففي هذه الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦١) اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات من أجل تدعيم الصادرات من سلع الانتاج المحلي إلى الدول الرأسمالية المتقدمة .

غير أن هذه الإجراءات لم تثمر نتائجها المرجوّة ، وفي بداية تنفيذ الخطة الخمسية نقص نصيب الدول الرأسمالية في الصادرات إلى ٣٠ ٪ في عام ١٩٦١ مقابل ٤٠,٨ ٪ في عام ١٩٥٦ أي بأكثر من ١٠ ٪وذلك يرجع سببه أساساً إلى دول غرب أوروبا . وحدث نفس الوضع المعقد بالنسبة لواردات مصر من الدول الرأسمالية المتقدمة : في عام ١٩٦١ كان نصيب تلك الدول في الواردات ٥٦,٨ ٪ مقابل ٦٠,٣ ٪ في عام ١٩٥٦ .

وفي نفس الوقت قامت بعض الحكومات الامبريالية بتقوية نفوذها في الأسواق المصرية . وعلى سبيل المثال زادت صادرات الولايات المتحدة الامريكية مرة ونصف خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦١، وزاد نصيبها من الواردات من ١٣,٤ إلى ١٩,١ ٪ ، كما حدث تحسن ملموس في موقف اليابان من السوق المصرية حيث زادت قيمة صادراتها في عام ١٩٦١ إلى أكثر من ضعف قيمتها في عام ١٩٥٦ وزاد نصيبها من ١,٩ إلى ٣,٣ ٪ .

ومن أهم عوامل نجاح صادرات الولايات المتحدة الامريكية واليابان لمصر أنهما اتخذتا الإجراءات الجادة لتوريد الماكينات وغيرها من مستلزمات الانتاج عن طريق الديون والقروض المقدمة لمصر سواء كانت الحكومة أو القطاع الخاص ، كما توسعت الولايات المتحدة بالإضافة إلى ذلك في تقديم المعونات لمصر من فائض المواد الغذائية مع دفع قيمتها بالجنيه المصري .

وفي سبيل فتح أسواق جديدة للماكينات والأجهزة قامت المانيا الغربية بتوريدها لمؤسسات الصناعة الثقيلة في الدول النامية . فساهمت مؤسسة « ديماج » بألمانيا الغربية في تصنيع وتوريد الأجهزة اللازمة لأول مجمع لاستخلاص الفلزات في مصر بحلوان وكذلك في تصميم عدد من مشروعات الطاقة .

وأدى التوسع في استخدام الديون والقروض من الدول الامبريالية إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الرأسمالية المتقدمة خلال فترة الخطة الخمسية الأولى

وبصفة خاصة إلى التوسع في الاستيراد من تلك الدول . وعلى الرغم من ذلك فإن نصيب الدول الرأسمالية في التبادل التجاري استمر في النقصان نتيجة لنمو حجم التجارة الخارجية مع الدول الاشتراكية بمعدل أكبر من نمو تجارة مصر مع الدول الرأسمالية المتقدمة . ونقص نصيب الدول الرأسمالية في الصادرات خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٦ من ٣٠ إلى ٢٤,٢ ٪ وفي الواردات من ٥٦,٨ إلى ٥٥,٦ ٪ . وقد تميز تطور العلاقات التجارية مع الحكومات الامبريالية خلال تلك الفترة بعدم الاستقرار . ولذلك يمكن تفسير نقص نصيب الدول الرأسمالية في الصادرات في عام ١٩٦٦ بالمقارنة بعام ١٩٦١ بأنه جاء نتيجة نقص نصيب الولايات المتحدة الامريكية من ٦,١ إلى ٢,٥ ٪ ونصيب دول السوق الأوروبية من ٦,٣ إلى ٥ ٪ وفي الوقت نفسه زادت واردات مصر من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا الأخرى .

وقد نقص التبادل التجاري بصورة ملحوظة مع الدول الرأسمالية عقب العدوان الاسرائيلي نتيجة النقص العام في حجم التجارة وصعوبة الحصول على العملات الحرة بالإضافة إلى توقف توريد المواد الغذائية من الولايات المتحدة الامريكية . وفي عام ١٩٦٧ نقص نصيب تلك الدول من الواردات الى ٣٩,٥٪ أي انه لأول مرة من خلال سنوات الاستقلال تتخلى الدول الرأسمالية عن مكان الصدارة بالنسبة لواردات مصر[1] . وفي هذه السنة بالذات بلغت قيمة صادرات تلك الدول لمصر ٢٧,٣٪ من اجمالي صادراتها . وفي عام ١٩٧٠ زاد نصيب الدول الرأسمالية من الواردات الى ٤٦,١٪ ، وفي عام ١٩٧١ وصل الى ٤٩,٩٪ حيث استمر نصيبها في الصادرات في النقصان الى ٢٠,٢٪ في عام ١٩٧٠ ثم الى ١٥,٩٪ في عام ١٩٧١ . ونقص نصيب دول « السوق المشتركة » من الصادرات من ١١,٤٪ في عام ١٩٦٦ الى ٩,٨٪ في عام ١٩٧٠ ، والولايات المتحدة الامريكية من ٢,٥ الى ٠,٨٪ بينما زاد نصيب اليابان من ٢,٤ ٪ الى ٣,٢٪ وفي الواردات نقص نصيب الولايات المتحدة من ١٩,٨٪ في عام ١٩٦٦ الى ٦٪ في عام ١٩٧٠ ، ونقص نصيب دول اوروبا الغربية من ٩,٦ الى ٨,٣٪ واليابان من ٢,٥ الى ١,٥٪ بينما زاد نصيب دول « السوق المشتركة » من ١٩,٣ الى ٢٤٪ .

وقد كان التغير في دور وأهمية الدول الرأسمالية بالنسبة لتجارة مصر الخارجية مصاحباً لبعض التغيرات في هيكل السلع التي تدخل في التبادل التجاري .

ويتمثل أساس صادرات مصر إلى الدول الرأسمالية المتقدمة في السلع القومية : القطن ، والفوسفات ، والبترول والخضروات . وجميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتدعيم صادراتها من المنتجات المصنعة والأجهزة إلى الدول الرأسمالية لم تثمر نتائجها المتوقعة . بالرغم من إحراز بعض النجاح في مجال زيادة الصادرات من الأقمشة القطنية والمنتجات البترولية .

---

(١) طبقاً لبيانات الاحصائيات المصرية الرسمية التي لا تدخل في حساباتها توريد الماكينات والمواد اللازمة للمجمعات الانتاجية .

ويرجع النقص في صادرات مصر إلى الدول الامبريالية أساساً إلى الإنكماش الكبير في حجم صادرات القطن إلى تلك الدول (جدول ٢٦) .

جدول (٢٦)

دينامیكية صادرات مصر من القطن في الدول الرأسمالية المتقدمة ونصيب كل دولة على حدة*

الدولة	١٩٥٣/٥٢		١٩٦٥/٦٤		١٩٧١/٧٠	
	ألف طن	٪	ألف طن	٪	ألف طن	٪
الولايات المتحدة الأمريكية	١٧,٧	٥,٥	٥,٨	١,٧	١,١	٠,٣
فرنسا	٥٥,٦	١٧,٤	١١,٥	٣,٣	٩	٣,٢
إيطاليا	٢٧,٧	٨,٦	١٣,٧	٤	١٤,٥	٥
ألمانيا الغربية	٢٠,١	٦,٢	٢١,٥	٦,٣	٦,٨	٢,٣
النمسا	٧,٥	٢,٣	١,٩	٠,٥	٠,٩	٠,٣
بلجيكا	٤,٣	١,٣	١,٦	٠,٥	٣,٦	١,٢
هولندة	١٠,٢	٣,١	—	—	٠,٢	—
إنجلترا	١٨,٣	٥,٧	٦,٨	٢	٣,٥	١,٢
سويسرا	١٦,١	٥,١	٣	٠,٩	٣,١	١
اسبانيا	٨,٨	٢,٧	٤,٩	١,٥	٥,٦	١,٩
اليابان	١٦,٥	٥,١	٢٤,٨	٧,٣	٢٢,٥	٧,٥
السويد	٣,٦	١,١	٠,٤	٠,١	٠,٢	—
الإجمالي	٢٠٦,٤	٦٤,٦	٩٧,٧	٢٨,٤	٧٩	٢٧,٧

* المراجع : [٨١ ، ١٩٧٠ رقم ١ ؛ ٩٤ ، ١٩٧١] .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه خلال ١٨ سنة نقص حجم الصادرات من القطن إلى الدول الرأسمالية المتقدمة بحوالي ٢,٦ مرة بينما انكمش نصيب مستهلكي القطن المصري من تلك الدول إلى أقل من النصف . وتنحصر أسباب هذا النقص الملحوظ فيما يلي :

١ ـ زيادة عدد الدول التي تطلب القطن المصري والتوسع الكبير في تصديره الى الدول الاشتراكية التي احتلت المكان الأول في عام ١٩٥٧ بالنسبة لصادرات القطن ، الأمر الذي كان من نتيجته الحصار الاقتصادي على مصر من جانب انجلترا وفرنسا .

٢ ـ تدهور صناعة النسيج في معظم دول أوروبا الغربية خلال الفترة بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٧ متمثلا في عدم تشغيل المصانع بطاقتها الكاملة وتوقف انتاج المنسوجات القطنية في كل من فرنسا وبلجيكا وايطاليا وهولندا .

٣ ـ قوة المنافسة من جانب الألياف الصناعية . فقد تحولت مصانع الغزل والنسيج في اليابان والولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الرأسمالية إلى التوسع في انتاج خيوط

صناعية في صورة نقية وكذلك أنواع أخرى من الألياف الصناعية المخلوطة بالقطن (٧٥ ، صفحة ٣٥ - ٣٦) .

وقد ظلت الدول الرأسمالية تحتل المكان الرئيسي بين الدول المستوردة للبصل الطازج والمجفف . ففي عام ١٩٦٢ وصل نصيب انجلترا والمانيا الغربية وهولندا إلى ٦٦ ٪ (١٠٨ ألف طن) من مجموع صادرات مصر من البصل منها ٣٢ ٪ لانجلترا . وفي عام ١٩٧٠ كانت صادرات مصر من البصل الطازج إلى الدول الرأسمالية تمثل ٦٣ ٪ (٥٧ ألف طن) منها ١٤ ٪ لانجلترا و ١٥ ٪ لألمانيا الغربية ، وصادراتها من البصل المجفف ٧٧ ٪ منها ٤١ ٪ لانجلترا . وتعتبر انجلترا وهولندا وبلجيكا وايطاليا والمانيا الغربية من أهم مستوردي البطاطس المصرية . ويرجع ذلك أساساً إلى أن البطاطس المصرية يتم تصديرها إلى أسواق أوروبا في فصل الشتاء . وفي عام ١٩٦٦ بلغت صادرات البطاطس إلى انجلترا ودول السوق المشتركة حوالي ٧٦ ٪ من إجمالي قيمة البطاطس المصدرة للخارج ، وفي عام ١٩٧٠ بلغ ٥٠,٢ ٪ منها ٣٨ ٪ لانجلترا .

ويعتبر نصيب الدول الرأسمالية من صادرات الأرز صغير نسبياً . ففي عام ١٩٦٦ استوردت تلك الدول من مصر حوالي ١٤ ٪ من إجمالي صادرات الأرز مقابل ٧,٢ ٪ في عام ١٩٦٠ . وفي عام ١٩٧٠ نقص نصيبها إلى ٧,١ ٪ بالرغم من الزيادة الكبيرة في صادرات الأرز من مصر . ومن أهم الدول التي تستورد الأرز المانيا الغربية (٩ ٪ في عام ١٩٦٦ ، ٣,٦ ٪ في عام ١٩٦٨ ، ٢,٣ في عام ١٩٧٠) واسبانيا (١,٥ ٪ في عام ١٩٧٠) . وتعتبر الدول الرأسمالية من أهم مستوردي الفول السوداني (٤٩,٦ ٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٧٠) .

وقد حدثت تغييرات كبيرة خلال الفترة بين ١٩٥٢ - ١٩٧٠ في صادرات مصر من منتجات صناعة التعدين إلى الدول الرأسمالية . ففي عام ١٩٥٦ كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أهم مستوردي خام المنجنيز من مصر (حوالي ٦٠ ٪ من الصادرات) . وفي عام ١٩٦١ نقصت مشتريات الولايات المتحدة بصورة حادة واحتلت مكانها دول غرب أوروبا حيث بلغ نصيبها في عام ١٩٦٥ نسبة ٨٦ ٪ (١٣٨ ألف طن) من إجمالي صادرات خام المنجنيز ، وبلغ نصيبها بالإضافة إلى اليابان ٩٦ ٪ . وفي عام ١٩٦٧ كان خام المنجنيز يصدر فقط إلى ايطاليا (٩٢ ٪ من إجمالي صادراته) . وابتداء من ١٩٦٨ أوقفت مصر تصدير خامات المنجنيز نتيجة لاحتلال اسرائيل لمناجم المنجنيز في شبه جزيرة سيناء .

وقد أدى نقص الطلب على الفوسفات في الأسواق العالمية إلى الحد من شراء الفوسفات من مصر للدول الرأسمالية المتقدمة . ففي عام ١٩٥٢ بلغ نصيب أكبر دولتين مستوردتين للفوسفات - اليابان والمانيا الغربية - أكثر من ٥٠ ٪ (٢١٤ ألف طن) من إجمالي صادراته ثم انخفض في عام ١٩٦٤ إلى ٩,٤ ٪ فقط (٢٨ ألف طن) . وفي عام ١٩٦٨ بلغ نصيب الدول الرأسمالية من صادرات الفوسفات ١٠ ٪ منها ٩ ٪ لاسبانيا ، بينما هبط في عام ١٩٧٠ إلى أقل من ١ ٪ .

وابتداء من عام ١٩٥٧ بدأت مصر في تصدير البترول الخام وحتى عام ١٩٦٠ كان كل

بترول التصدير موجهاً إلى ايطاليا . وفي عام ١٩٦٠ بدأ بيع البترول المصري المحتوي على نسبة عالية من الأجزاء الثقيلة إلى شركات البترول الأمريكية مع دفع قيمتها عن طريق البترول الخام والمنتجات البترولية من آبار استغلال تلك الشركات بالمملكة العربية السعودية والكويت . وفي الوقت الحاضر يصدر البترول الخام من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا وانجلترا وايطاليا . وقد بلغ نصيب هذه الدول ٦٦٪ من إجمالي صادرات البترول عام ١٩٦٦ ثم زاد إلى ٧٧٪ في عام ١٩٦٩ بينما نقص نصيب الدول الرأسمالية في عام ١٩٧٠ إلى ٢٦٪ هذا بالإضافة إلى أن شركات البترول الأجنبية التي تعمل في مصر تصدر انتاجها من البترول كذلك إلى الخارج .

ومن أهم الدول التي تستورد المنتجات البترولية من مصر : انجلترا واليابان وايطاليا . وحتى عام ١٩٦٧ كانت نسبة كبيرة من المنتجات البترولية المصدرة من مصر (٢٠٪ في عام ١٩٦٥) ـ وبالأخص المازوت ووقود الديزل ـ تستخدم في تموين البواخر الأجنبية .

وطبقاً للبيانات المنشورة يمكن القول بأن الدول الرأسمالية المتقدمة بصفة عامة فقدت مكان الصدارة بالنسبة لصادرات مصر من المواد الخام .

وقد توسعت مصر في تصدير السلع المصنعة والأجهزة إلى الدول الرأسمالية إلى زيادة صادراتها من المنسوجات القطنية ، وغزل القطن وأيضاً الملابس الجاهزة . وقد نقصت الصادرات من نسج القطن إلى الأسواق الرأسمالية بصورة واضحة بعد أحداث السويس ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ . وفي عام ١٩٥٩ بلغ نصيب الدول الرأسمالية ٢٧٪ من إجمالي الصادرات من المنسوجات . غير أنه زاد إلى ٤٨٪ في عام ١٩٦٢ . وقد تسبب تدهور صناعة النسيج في دول غرب أوروبا في منتصف الستينات في هبوط نصيب الدول الرأسمالية إلى ٢٨٪ في عام ١٩٦٥ ثم إلى ١٧٪ في عام ١٩٦٨ . وفي عام ١٩٧٠ ونتيجة لزيادة مشتريات المانيا الغربية ارتفع نصيب تلك الدول إلى ٢٣٪ ومن أهم الدول التي ترغب في شراء غزل ونسج القطن : المانيا الغربية (٤,٣ ألف طن في عام ١٩٧٠) وبلجيكا (١,٨ ألف طن في عام ١٩٧٠) .

وقد بدأ تصدير المنسوجات القطنية إلى أسواق الدول الرأسمالية في عام ١٩٥٩ حيث تم تسويق أكبر كمية منه إلى الولايات المتحدة الأمريكية (٣٠٪ من إجمالي صادرات نسيج القطن) ودول غرب أوروبا (١٢٪) . وفي عام ١٩٦٥ نقص نصيب الدول الرأسمالية من صادرات النسيج إلى ٣٠,١٪ ، منها الولايات المتحدة إلى ١٤,٥٪ وفي السنوات التالية زادت الولايات المتحدة ودول السوق المشتركة ـ وخاصة إيطاليا ـ من مشترياتها من المنسوجات المصرية فارتفع نصيبها إلى ٣٠,٦٪ (٦,٢ ألف طن مقابل ٤,٤ ألف طن في عام ١٩٦٥) . وفي عام ١٩٦٨ ثم إلى ٣١٪ (٧ آلاف طن) في عام ١٩٧٠ . وقد لعب انضمام مصر إلى الاتفاقية الدولية لمنتجات النسيج دوراً كبيراً في توسيع صادراتها من المنسوجات إلى الدول الرأسمالية . وتقضي هذه الاتفاقية ـ التي تضمنت الاتفاق الدولي على الأسعار التجارية[٢] ـ بأن تقوم الدول الأعضاء سنوياً بزيادة وارداتها من المنسوجات (جدول

(٢) شملت الاتفاقية ٢٨ دولة بما فيها دول السوق المشتركة ، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا واليابان واسبانيا والبرتغال ومجموعة من الدول النامية التي تنتج المنسوجات المختلفة .

٢٧) . بينما زادت صادرات الغزل بما يوازي ١٥٪ . وفي خلال نفس الفترة زادت صادرات النسيج بصفة عامة ١,٦ مرة والغزل مرتين .

جدول (٢٧)
ديناميكية صادرات مصر من غزل ونسج القطن *

	١٩٦٢		١٩٦٥		١٩٦٩		١٩٧٠	
صادرات غزل القطن :	الف طن	٪	الف طن	٪	الف طن	٪	الف طن	٪
الأجمالي :	٢٠,٨	١٠٠	٤١,٢	١٠٠	٤٧,٧	١٠٠	٤٣,٤	١٠٠
الى دول اتفاقية النسيج الدولية	٩,٧	٤٦,٦	١١,٧	٢٨,٣	١٣,٢	٢٧,٦	١١,٢	٢٥,٨
صادرات المنسوجات القطنية								
الأجمالي :	١٣,٧	١٠٠	١٤,٥	١٠٠	٢١,٩	١٠٠	٢٢,٧	١٠٠
الى دول اتفاقية النسيج الدولية	٣	٢١,٨	٣,٧	٢٥,٣	٧,١	٣١,٤	٦,٣	٢٧,٨

المراجع : [١٠٠ ، ١٩٧١ ، صفحة ٥٥ ، ٥٩]

وفي الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ كانت السلع الصناعية تمثل في المتوسط حوالي ٢٠٪ سنويا من إجمالي قيمة صادرات مصر إلى الدول الرأسمالية المتقدمة . ففي عام ١٩٧٠ كانت المعدات والأجهزة تمثل ١٦ ٪ من إجمالي الصادرات لتلك الدول بما فيها ١٣٪ للمنتجات القطنية (طبقاً للمرجع ٩٤ ، ١٩٧١) .

وسنبين هنا هيكل الصادرات المصرية المتوقعة إلى الدول الرأسمالية المتقدمة خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ . فمن واقع حجم وهيكل صادرات مصر إلى تلك الدول في السنوات العشر الأخيرة يمكن القول بأنه لن تحدث تغيرات أساسية في هذا المجال. وفي الواقع فإن نصيب القطن من الصادرات المصرية بصفة عامه إلى الدول الرأسمالية سينقص ، وفي نفس الوقت فمن المتوقع زيادة الصادرات من البترول الخام والمنتجات القطنية . وسوف تساعد اتفاقية الخمس سنوات (ديسمبر ١٩٧٢) الخاصة بإعطاء أولويات لبعض السلع المصرية ، مصر في زيادة صادراتها إلى دول السوق المشتركة من القطن والخضروات وكذلك البترول (إلى ٢٠٠ ألف طن سنوياً) والمنسوجات القطنية (إلى ٢٥٠٠ طن) . وحتى إزالة آثار العدوان الاسرائيلي ستلعب بعض الدول الرأسمالية مثل المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا واسبانيا دوراً كبيراً في التجارة مع مصر . وفيما يتعلق بالتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية فإن نموها سيعتمد أساساً على حالة العلاقات السياسية بين البلدين وعلى سبل وسرعة حل الأزمة بين العرب وإسرائيل . وفي تقديرنا أن الصادرات إلى الدول الرأسمالية في الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ ستبلغ في المتوسط ٢٥ - ٣٠ ٪ من حجم صادرات مصر سنوياً بالرغم من أن نصيب الصادرات إلى الدول المتقدمة صناعياً سوف يفوق المستوى المتوقع له في بعض السنوات .

وقد حدثت تغيرات ملحوظة كذلك في هيكل السلع التي استوردتها مصر في الفترة

١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ من الدول الرأسمالية المتقدمة (جدول ٢٨) . وهناك حقيقة تقول أنه حتى عام ١٩٦٧ كانت تلك الدول تحتل باستمرار المكان الأول في إمداد مصر بإحتياجاتها مما يثبت أن الدول الامبريالية استطاعت في الوقت المناسب تغيير هيكل صادراتها طبقاً لتغير

جدول (٢٨)

هيكل واردات مصر من الدول الرأسمالية المتقدمة*

السلع	١٩٦١		١٩٦٦		١٩٦٩		١٩٧٠	
	مليون جنيه	٪	مليون جنه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
الإجمالي	١٣٨.٢	١٠٠	٢٥٩.٧	١٠٠	١٣٦,٦	١٠٠	١٥٧,٧	١٠٠
الآلات والماكينات	٤٤.٩	٣٢,٤	٧١,١	٢٧,٣	٣٠,١	٢٢.٦	٤٠,٧	٢٥,٣
فلزات حديدية	٦.١	٤,٤	١٣.١	٥	٦,٨	٥	٨.٤	٥,٣
فلزات غير حديدية	٠,٨	٠.٦	٣.٢	١.٢	٢,٦	١,٩	١.٦	١
أسمدة كيماوية	٣.٢	٢.٣	٩.٧	٣.٧	٤.٧	٣.٤	٣.٢	٢
مبيدات	٢.٤	١.٧	١٦.٥	٦.٣	٦,٥	٤,٧	٦.٣	٤
الأخشاب	١,٧	١.٢	٢.٦	١	٤,٢	٣	٤.٣	٢.٦
الورق والكرتون	٤	٢.٩	٧.٦	٢,٩	٢.٣	١.٧	٣.٣	٢,١
الصوف	٣.١	٢.٢	٣.٧	١,٤	٢.٥	١.٨	٣.٦	٢.٣
القمح	١٠.٦	٧.٦	٣٧.٢	١٤.٣	٢٠.٣	١٤,٩	١٨	١١.٤
الدقيق	١٠.٦	٧.٦	٢٢.٦	٨.٧	٦.٢	٤.٥	٧,٤	٤.٦
شحوم حيوانية	٢.١	١,٥	٥.٢	٢	٣.١	٢.٣	٢,٥	١.٥
زيوت نباتية	١.٢	٠,٩	٣.٤	١.٣	١.٦	١.٢	٣	١,٩
الدخان	٢.٨	١.٩	٥,٦	٢.٢	٢.٨	٢	٢,٦	١,٦
سلع أخرى	٤٥.٧	٣٢.٨	٥٤	٢٢.٧	٤٢.٩	٣١,٤**	٥٢.٧	٣٢.٨***

* المراجع [٩٤ . ١٩٦١ ـ ١٩٧١] .

** متضمنة . المنتجات البترولية ٤.٤٪ . الأدوية ٢.١٪ .

*** متضمنة : كيماويات ولوازم المصانع ١٢,٤٪ . منتجات بترو كيماوية ٥.٦٪ . أدوية ٢٪ .

احتياجات مصر . وقد كان للتوسع في العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والدول الاشتراكية بعد عام ١٩٥٦ اثره العميق على هيكل صادرات الدول الرأسمالية الى مصر والذي كان تغييره أساسا نتيجة مباشرة لنجاح مصر في التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال الصناعة . وهذا النجاح الذي تحقق بعد الحصول على الاستقلال السياسي ساعد كثيراً

---

* طبقاً لاحصائيات التجارة الخارجية المصرية الرسمية .

على عدم اعتماد مصر على اسواق الرأسمالية العالمية . وينطبق هذا أساساً على السلع التي كانت تستوردها مصر في الفترة قبل قيام الثورة . وأدى تطور صناعة النسيج إلى أن اوقفت مصر استيراد المنسوجات القطنية والملابس الجاهزة من الخارج . وعلى غرار هذا تم الحد من استيراد المنتجات الغذائية والأجهزة المنزلية وغيرها من السلع الصناعية .

وقد كان لنجاح التصنيع أثره المحدود في حجم الواردات من السلع الصناعية وخاصة المعدات والماكينات . وفي الوقت الحاضر تعتمد مصر في توفير هذه السلع للاستهلاك المحلي أساساً على الاستيراد . وقد أدى التوسع في استيراد الماكينات والمعدات من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى إلى نقص نصيب الدول الرأسمالية من واردات مستلزمات الانتاج . غير أن هذا النقص أمكن تلافيه بسبب النمو السريع في واردات مصر من منتجات الصناعات الكيماوية والغذائية من الدول الرأسمالية .

والنصيب الكبير للدول الرأسمالية المتقدمه في إمداد مصر بعدات وأجهزة الصناعات الكهربائية والطاقة ووسائل النقل في الخمسينات والستينات يمكن تفسيره بسببين رئيسين . السبب الأول هو اعتماد مصر لسنوات طويلة على الأسواق الرأسمالية العالمية في إمدادها بكافة المعدات والماكينات . وفي الواقع فإن كل المصانع التي أنشئت في مصر قبل وبعد الثورة - حتى عام ١٩٦٠ - استوردت معداتها من الدول الرأسمالية . ولذلك ستعتمد طاقتها الانتاجية لفترة طويلة على استيراد قطع الغيار اللازمة لها من تلك الدول . والسبب الثاني يتعلق بما ظهر في الستينات من الاتجاه إلى شراء قطع الغيار والمعدات مع التدرج في إحلال الانتاج المحلي بدلا منها وتجميعها داخل مصر . وكان من أهم نتائج هذا الاتجاه إنشاء عدد من مصانع التجميع في مصر . ففي عام ١٩٥٩ تم إنشاء مصنع لتجميع سيارات النقل والأوتوبيس بالاشتراك مع شركة فيات الايطالية وكذلك مصانع تجميع عربات الركوب ، وقد سبق ذلك في الاسكندرية انشاء مصنع سيارات تابع لشركة فورد الأمريكية . وبالاضافة الى مصانع تجميع السيارات تم انشاء عدد من مصانع تجميع أجهزة الراديو والتليفزيون والثلاجات المنزلية وغيرها . وبتشغيل هذه المصانع زاد حجم الاستيراد من المعدات وقطع الغيار لجميع الماكينات بالنسبة لإجمالي واردات مصر من الأجهزة والمعدات . وفي تقديرنا كانت هذه الأجهزة تمثل ١٥٪ سنوياً من واردات مصر من الماكينات والآلات خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠* .

وقد اكتسبت مصر مزايا كثيرة من وراء عملية إقامة مصانع التجميع بالاشتراك مع الشركات الأجنبية في المرحلة الأولى للتصنيع وذلك بسبب استيعاب انتاج الماكينات الحديثة على نطاق ضخم واعداد الكوادر القومية بأقل استثمارات أولية ممكنة . وقد أدت ضرورة الانتاج المحلي من المعدات اللازمة لعمليات التجميع إلى التوسع في الانتاج الصناعي وزيادة الطلب على منتجات مختلف الصناعات المحلية بالإضافة إلى زيادة فرص العمل

* بدون حساب الالات والخامات اللازمة للمصانع الكاملة .

وتشغيل أكبر عدد من العمال وهو عنصر كبير الأهمية بالنسبة لمصر .

ومما لا شك فيه أن الشركات والمؤسسات الأجنبية قد اكتسبت مزايا كبيرة في الأسواق المصرية نتيجة اشتراكها في إقامة مصانع التجميع بمصر وفي تشغيلها وتقدم هذه الشركات جميع المعدات اللازمة للمصانع وتقوم ببيع تراخيص انتاج الماكينات وكذلك - وهو الأهم - تحتفظ بحق توريد الأجزاء المصنعة للمنتجات الصناعية لفترة طويلة . والاشتراك في تنظيم الانتاج يساعد الشركات الأجنبية على التوسع في تسويق منتجاتها في الأسواق المصرية حيث أن الحكومة المصرية تمنع استيراد المعدات التي لها بديل في الانتاج المحلي .

ومن جهة أخرى فإن إنشاء مصانع التجميع التي تعتمد بالكامل على الشركات الأجنبية يعتبر أحد أنواع الضغوط من جانب الدول الرأسمالية على مصر . وعقب العدوان الاسرائيلي تقدمت بعض الشركات من الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية بعروض لتوريد معدات وأجزاء مصانع تجميع السيارات . وابتداء من عام ١٩٦٧ قررت مصر التخلي عن عملية إنشاء مصانع تجميع أخرى بالاشتراك مع الدول الرأسمالية وسمحت بإنشاء مثل تلك المصانع في « المناطق الحرة » فقط .

ومن أهم موردي المعدات والماكينات لمصر قبل أحداث السويس : الولايات المتحدة الامريكية (١٧,١٪ من الواردات في عام ١٩٥٥) وانجلترا (١١٪) والمانيا الغربية وفرنسا . وبعد عام ١٩٥٦ حدثت تغيرات كبيرة في الأسواق المصرية بالنسبة للآلات والماكينات . وقد أدى توقف توريد المعدات من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة إلى خلق ظروف مناسبة للتوسع في استيرادها من الدول المتقدمة صناعياً مثل المانيا الغربية وايطاليا واليابان . وبصفة عامة قامت الدول الرأسمالية المتقدمة بتوريد ٦٠ - ٧٠٪ من احتياجات مصر من الأجهزة والماكينات خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى . وقد نقص نصيب تلك الدول من توريد المعدات والماكينات بعد العدوان الاسرائيلي حتى ٤٠٪ في عام ١٩٦٨ ، ثم زاد إلى ٤٣٪ في عام ١٩٦٩ ثم إلى ٤٤٪ في عام ١٩٧٠ *

وتعتبر المانيا الغربية من أهم الدول الرأسمالية الموردة للمعدات الصناعية لمصر (١٠٪ في عام ١٩٦٧ ، ١٢٪ في عام ١٩٧٠) . وقد لعبت دوراً رئيسياً في توريد المعدات الالكترونية (٢٥٪ في عام ١٩٦٦ ، ١٥٪ في عام ١٩٧٠) ومحطات النقل والرفع ، ومحركات الاحتراق الداخلي وقطع غيار السيارات والمحركات .

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المكان الثاني (٨,٣٪ في عام ١٩٧٠) حيث تقوم بتوريد وسائل النقل (١٧٪ في عام ١٩٦٦ ، ١٤٪ في عام ١٩٧٠) بما فيها الطائرات وقطع غيارها (٥٧٪ من إجمالي واردات تلك السلع في عام ١٩٦٨ ، ٧٧٪ في عام ١٩٧٠) وكذلك معدات صناعة التعدين والمحركات والمعدات الكهربائية ** .

---

* بدون حساب الالات والخامات اللازمة للمصانع الكاملة .

** متضمنة الأجهزة المنزلية وبدون حساب المعدات والخامات اللازمة للصناعات التحويلية .

وتمثل انجلترا المركز الثالث بين الدول الرأسمالية التي تمد مصر بالمعدات والآلات (٥٪ في عام ١٩٧٠) حيث تقوم بتوريد وسائل النقل وخاصة الطائرات وقطع الغيار اللازمة لها (٢٠٪ في عام ١٩٦٨ ، ١٠٪ في عام ١٩٧٠) والأجهزة الكهربائية (١٥٪ في عام ١٩٦٦ ، ٥٪ في عام ١٩٧٠) ومحركات الاحتراق الداخلي والمضخات والأجهزة .

وتستورد مصر من ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ٣٠٪ من احتياجاتها من المحركات وغيرها من المعدات الميكانيكية والكهربائية ووسائل النقل .

وابتداء من أواخر الستينات دعمت كل من اليابان وفرنسا وايطاليا نصيبها في أسواق مصر للمعدات والماكينات . وتعتبر ايطاليا من أهم موردي أجزاء تجميع السيارات (٥٪ في عام ١٩٦٦ ، ٢١,٤٪ في عام ١٩٧٠) وكذلك سيارات الركوب (٢٠٪ من الواردات في عام ١٩٧٠) . وفي عام ١٩٧٠ زاد نصيب ايطاليا في الواردات من الأجهزة والمعدات على نصيب انجلترا .

وتعتبر القروض طويلة الأجل ذات الفوائد من أهم الوسائل التي تتبعها الدول الرأسمالية من أجل تدعيم وتوسيع نشاطها في مجال توريد الماكينات لمصر . وبالإضافة إلى ذلك كثيرا ما تقدم القروض التجارية قصيرة الأجل (وخاصة من الشركات الانجليزية) وكذلك الاشتراك في تجميع وتركيب وتشغيل تلك المعدات والآلات .

وتواصل الدول الرأسمالية الحفاظ على أهميتها بالنسبة لتوريد الفلزات الحديدية لمصر بالرغم من نقص نصيبها بصورة ملحوظة (٣٨٪ في عام ١٩٦٦ ، ٣٦٪ في عام ١٩٦٧ ، ٣٤٪ في عام ١٩٧٠) . ومن أهم الدول الموردة لهذا النوع من السلع : ألمانيا الغربية ، وايطاليا وفرنسا ، وانجلترا ، والولايات المتحدة واليابان . وفي عام ١٩٦٨ بلغ نصيب فرنسا من واردات الفلزات الحديدية ٩٪ والمانيا الغربية ٨,٣٪ والولايات المتحدة ٤,٤٪ . وفي عام ١٩٧٠ بلغ نصيب الولايات المتحدة ١٢٪ واليابان ٨٪ .

ونتيجة للتوسع في واردات الفلزات غير الحديدية من الدول النامية والدول الاشتراكية نقص نصيب الدول الرأسمالية من تلك الواردات لمصر من ٥٢٪ في عام ١٩٦٦ إلى ٢٣٪ في عام ١٩٧٠ . ومن أهم الدول الموردة للفلزات غير الحديدية : انجلترا (الرصاص) وألمانيا الغربية (النحاس) وفرنسا (الألمونيوم) .

وقد فقدت الدول الرأسمالية المتقدمة كذلك دورها الرئيسي الذي كانت تقوم به في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٦ بتوريد البترول الخام لمصر . وكان توريد بترول كل من السعودية والكويت يتم بواسطة شركة « كالتكس » الأمريكية وشركة « شل » الانجليزية - الهولندية المشتركة . وبعد عام ١٩٦٧ زادت مصر من مشترياتها من المازوت ووقود الديزل من ايطاليا نتيجة توقف اثنين من مصانع البتروكيماويات . ونتيجة لذلك زاد نصيب الدول الرأسمالية من واردات المنتجات البترولية من ١٩٪ في عام ١٩٦١ إلى ٤٤٪ في عام ١٩٦٨ ثم إلى ٣٥٪ في

عام ١٩٧٠ . وفي واردات زيوت التشحيم نقص نصيب تلك الدول خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ من ٨٢ إلى ٥٩٪ .

ومن عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٦١ كانت ألمانيا الغربية أهم الدول التي تستورد منها مصر الكوك ، وفي السنوات التالية كان حوالي ١٠٠٪ من واردات الكوك تأتي من الدول االاشتراكية وابتداء من عام ١٩٦٧ أوقفت مصر استيراد الكوك . ويعتبر نصيب الدول الرأسمالية في واردات الفحم صغير جداً (٠,٧٪ في عام ١٩٧٠) .

وتعتبر دول « السوق المشتركة » من أهم موردي المخصبات الكيماوية . وقد نقص نصيبها من واردات الأسمنت من ٦٤٪ في عام ١٩٦٢ إلى ٥٢٪ في عام ١٩٦٦ إلا أنه زاد في عام ١٩٦٨ إلى ٧٥٪ ثم إلى ٩١٪ في عام ١٩٧٠ .

ولا تزال الدول الرأسمالية تحتفظ بمكانها الأول في توريد الكيماويات العضوية والأصباغ لمصر . وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المكان الأول في توريد المبيدات (٤٧٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٦٢ ، ٤٥٪ في عام ١٩٧٠) تليها هولندا (٢١٪ في عام ١٩٧٠) وتمد دول غرب أوروبا والولايات المتحدة مصر بجميع احتياجاتها تقريباً من المستحضرات الطبية (٩٤٪ من إجمالي الواردات في عام ١٩٦٤ ، ٨٠٪ في عام ١٩٧٠) ومن أبرز الدول في هذا المجال سويسرا (٢٨٪ في عام ١٩٧٠) وفرنسا (١٤٪) والولايات المتحدة (٨٪) .

ومن أهم الدول التي تلعب دوراً رئيسياً في واردات مصر من السليلوز والورق ومنتجاتها السويد وفنلندا حيث تغطيان حوالي ٥٠٪ من احتياجات مصر من السليلوز وحوالي ٤٠٪ من ورق الصحف (في عام ١٩٧٠ ـ ٤٠ ، ١٢٪ على التوالي) .

وكانت دول غرب أوروبا من أهم موردي الصوف إلى مصر في الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٢ (٨٦٪ ـ ٩٨٪ من إجمالي الواردات) وفي عام ١٩٦٦ نقص نصيبها إلى ٣٥٪ بما فيها انجلترا ـ إلى ٣٢٪ (مقابل ٩٧,٥٪ في عام ١٩٦٢) . وفي عام ١٩٦٧ تصدرت استراليا تلك الدول (٥٤,٣٪) وخلال عام ١٩٧٠ بلغ نصيب استراليا من واردات الصوف ٦٦٪ وانجلترا ٨,٠٪ .

وقد حدثت تحولات كبيرة في احتياجات الأسواق المصرية حلال السنوات الأخيرة . وحتى عام ١٩٥٩ كانت ايطاليا من أهم الدول التي تستورد منها مصر القمح (٥٦,٨٪ في عام ١٩٥٨) ، وابتداء من عام ١٩٥٩ زاد حجم الواردات من القمح من الولايات المتحدة طبقاً للقانون رقم ٤٨٠ الذي كان من نتيجته أن زاد نصيب الولايات المتحدة حتى وصل إلى ١٠٠٪ في عام ١٩٦٤ ، ولكنه نقص بصورة ملحوظة في الأعوام التالية (إلى ٨٪ في عام ١٩٦٧) . وابتداء من عام ١٩٦٨ أوقفت الولايات المتحدة تصدير القمح لمصر واحتلت فرنسا مكانها . وفي عام ١٩٧٠ قامت الدول الرأسمالية بتوريد ٨٦٪ من إحتياجات مصر من القمح . وحتى عام ١٩٥٩ كانت أهم الدول التي تصدر الدقيق لمصر هي اسبانيا (٨٢,٨٪) وفرنسا (١٦,٤٪) . إلا أنه في عام ١٩٦٢ زاد نصيب الولايات المتحدة إلى ٩٦,٢٪ وفي عام ١٩٦٦ بلغ نصيب الولايات المتحدة ٥٥٪ من واردات مصر من الدقيق ، وألمانيا الغربية ١٦٪ وايطاليا ١٤٪ وعقب العدوان الاسرائيلي اوقفت الولايات المتحدة وانقصت كل من المانيا الغربية وايطاليا إمدادها ولكنها ارتفعت في الوقت نفسه من فرنسا واسبانيا

واليونان . وفي عام ١٩٧٠ بلغ نصيب اسبانيا ٥٥٪ من واردات الدقيق وكل من فرنسا وايطاليا ١٩٪ .

وفي الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٧ استوردت مصر احتياجاتها من الذرة من الولايات المتحدة الأمريكية حيث وصل نصيبها في عام ١٩٦٤ إلى ١٠٠٪ ثم نقص في عام ١٩٦٧ إلى ١٥٪ وابتداء من عام ١٩٦٨ نقص استيراد الذرة بصورة ملحوظة إلى مصر . وفي عام ١٩٧٠ تم استيراد ٢٤ ألف طن من الدول الرأسمالية (أمريكا) أي ما يعادل ٣٣٪ من إجمالي واردات مصر من الذرة .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول المصدرة للشحوم والزيوت النباتية لمصر . فبينما في عام ١٩٦٦ بلغ نصيب كل الدول الرأسمالية ٩١,٤٪ من واردات مصر من الشحوم وحوالي ٣١٪ من واردات الزيوت النباتية ، بلغ نصيب الولايات المتحدة في عام ١٩٦٧ ٨١٪ ، ٤٨٪ على التوالي ، وفي عام ١٩٧٠ - ٢٩٪ ، ٤٥٪ . وهناك كميات صغيرة من الزيوت النباتية تستوردها مصر من اسبانيا والشحوم الحيوانية من ألمانية الغربية . وقد اشتمل توريد فائض المنتجات الزراعية الأمريكية الى مصر على التبغ ونقص نصيب الولايات المتحدة في واردات مصر من التبغ من ٣٧.٨٪ في عام ١٩٥٨ الى ٥٥,٥٪ في عام ١٩٦٦ ثم نقص الى ٤٤,٢٪ في عام ١٩٦٧ ، وفي عام ١٩٧٠ بلغ ٦,٥٪ .

وتحتفظ الدول الرأسمالية المتقدمة بدورها الهام في توريد المنسوجات والساعات والمطبوعات والأفلام السينمائية إلى مصر .

وبمقارنة هيكل السلع التي تستوردها مصر من الدول الرأسمالية بتلك التي تصدرها إليها نجد أن التبادل التجاري بين مصر والعالم الرأسمالي يقوم على أساس غير متكافىء . فالإنفجار الرهيب في أسعار السلع الصناعية الجاهزة - وهي أهم واردات مصر - والسلع الغذائية وهي أهم صادراتها يعني أن تفقد مصر مصادر كبيرة للعملات الصعبة التي تحتاجها للتنمية الاقتصادية داخل البلاد .

والحل الوحيد لهذه المشاكل التي نشأت في مصر وغيرها من الدول النامية يتمثل في التوسع في تصدير السلع الجاهزة والأجهزة . أما تصدير الخامات حتى على نطاق واسع بزيادة الانتاج فإنه يؤدي إلى استمرار حالة عدم التوازن أو التكافؤ في التبادل التجاري مع الدول الرأسمالية المتقدمة حيث أن زيادة انتاج المواد الخام في الدول النامية يفيد كثيراً الدول الرأسمالية المتقدمة وينقص من أسعار السلع (٨٨ ، ١٩٦٤ رقم ٢ صفحة ٢١١) .

وقد أوضح الاقتصادي السوفييتي « ايمنسكي » « أنّ تغيير هيكل التجارة الخارجية للدول النامية وزيادة صادراتها من السلع الصناعية له صلة مباشرة بإنهيار السياسة العالمية القديمة لتقسيم العمل ، ولذلك يلقى معارضة شديدة من العالم الرأسمالي » (٢٨ صفحة ٥٥) .

- ولكن أية دلائل إيجابية يمكن استنتاجها من واردات مصر من الدول الرأسمالية والسابق الإشارة إليها ؟ . إستناداً إلى المستوى الاقتصادي لمصر في الوقت الحاضر وتوقعات التنمية

بخطة العشر سنوات يمكن التنبؤ بأن نصيب مستلزمات الانتاج سيزيد في الواردات ، بينما ستنقص السلع الاستهلاكية بإستثناء المواد الغذائية . والأمر الأكثر توقعاً هو نقص استيراد الوقود والفلزات الحديدية بخلاف زيادة استيراد الماكينات والمنتجات الكيماوية والسليلوز وبعض المواد الخام . وسوف يؤدي التوسع في الاستيراد من الدول الرأسمالية في السنوات الخمس المقبلة إلى حدوث انهيار كبير في توازن التجارة بين مصر وتلك الدول والنمو المستمر لمسؤوليات مصر واحتياجاتها . وفي الوقت نفسه فإن تحسن العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر والدول الغربية - بما فيها الولايات المتحدة بعد ١٩٧٣ - والتي تدهورت بسبب العدوان الاسرائيلي سوف يعمل على توسيع نفود تلك الدول في الأسواق المصرية* وبصفة عامة سوف يحتفظ الاستيراد من الدول الرأسمالية بنصيبه المرتفع وسيمثل في المتوسط ٤٠-٥٠٪ من الواردات سنوياً مع زيادة طفيفة في بعض السنوات .

٢ - الديون والقروض كوسيلة للاستثمار التجاري - الاقتصادي للدول الرأسمالية في مصر

خلال فترة الاحتلال لعبت الديون من الدول الرأسمالية دوراً هاماً في انهيار الاقتصاد المصري واستنزاف شعب مصر . إلا أنه عقب الحرب العالمية الأولى وحتى ثورة ١٩٥٢ كان الشكل الأساسي للاستغلال الاقتصادي من جانب الدول الرأسمالية في مصر بالإضافة إلى التجارة الخارجية هو استثمار رؤوس الأموال الخاصة . وقد أدت سياسة « التمصير » ثم تأميم رؤوس الأموال الأجنبية في مصر بعد عام ١٩٥٦ إلى وقف الاستثمارات الجديدة من الدول الأجنبية . ونتيجة لذلك نقص حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر إلى ١٨ مليون جنيه مصري في ١٩٦٢/١/١ مقابل ١٠٠ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ أي ما يعادل ٥,٥ مرة (٣٢ - صفحة ٦ ، ٧٤ ، ١٩٦٤ رقم ٧صفحة ٨٧) .

وقد أدى التغيير في ظروف الاستثمار إلى تغير شكل وطرق الاستغلال الاقتصادي من جانب الدول الرأسمالية . وهناك سبب آخر لهذا التغير هو إقامة مصالح اقتصادية مشتركة بين مصر ودول العالم الاشتراكي . وكذلك لعب الدور الرئيسي في تغيير طرق الاستثمار الأجنبي في الأسواق المصرية تصاعد صراع التسويق بين الحكومات الامبريالية في ظروف انهيار النظام الامبريالي .

ويمكن تفسير جميع هذه العوامل السابق الإشارة إليها بمحاولة الامبريالية ممارسة الاستغلال التجاري الاقتصادي على شكل « معونات » لمصر . والصور المختلفة لمثل تلك « المعونات » الديون والقروض وغيرها - موجهة فقط نحو ستر مخططات جديدة لرأس المال الأجنبي .

* حسب الاتفاق مع دول السوق المشتركة في ديسمبر ١٩٧٢ ستخفض مصر رسوم الشحن على السلع المستوردة من تلك الدول بنسبة ٣٠٪ ثم ٧٠٪ خلال عامين [٩١ ، ١٩٧٢ رقم ١٨ صفحة ٤٩٨] .

ومن خلال تجارب التنمية للدول المستقلة الصغيرة - بما فيها مصر - في الظروف المعاصرة اتضح أن أهم أهداف الامبريالية من تلك « المساعدات » تتلخص فيما يلي :

١ - الاستمرار في الصورة المتغيرة للاستغلال الاستعماري للدول المتحررة .
٢ - الاحتفاظ بالرأسمالية في الدول النامية ووضع العقبات في طريق تحول تلك الدول إلى نظام التنمية غير الرأسمالي .
٣ - وضع العقبات في طريق التوسع التجاري والمصالح الاقتصادية بين الدول النامية والدول الاشتراكية .
٤ - التوسع في الصادرات إلى الدول النامية وجعلها تعتمد دائماً على السوق الرأسمالي العالمي .

ومع ذلك فلا يمكن أن نتجاهل قيمة المساعدات التي حصلت عليها مصر من الدول الرأسمالية والتي كان لها دور في تنمية بعض قطاعات الاقتصاد المصري (جدول ٢٩) .

جدول (٢٩) دينامكية تقديم الديون والقروض لمصر بالجنيه المصري*

الديون والقروض**	في ١-٤-١٩٦١		في ١-١-١٩٦٣		في ١-١-١٩٦٧ ***		في ١-١-١٩٧٠	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
الإجمالي	٤٢٠.٧	١٠٠	٦١٠.٤	١٠٠	١٥١٥.٩	١٠٠	١٦٤٧.٦	١٠٠
الدول الرأسمالية المتقدمة	٢١٤.٢	٥٠.٩	٣٦٩.٩	٦٠.٩	٧٧٢.٨	٥٠.٨	٨٥٢.٤	٥١.٧
الولايات المتحدة	٦٨.١	١٦.١	٨٧.٦	١٤.٣	٢٩٧.٨	١٩.٦	٢٩٧.٨	١٨
ألمانيا الغربية	٤١.١	٩.٧	٧٢.٥	١١.٨	١٢٢.٨	٨.١	١٤١.٩	٨.٦
إيطاليا	٣٤.٣	٨.١	٧٩.٦	١٣	١٣٣	٨.٧	١٤٢.٥	٨.٦
اليابان	١٧	٤	١٧	٢.٨	٢١.٢	١.٣	٢١.٢	١.٢
انجلترا	٥.٤	١.٢	٢٥.٤	٤.١	١١	٠.٧	١٣.٧	٠.٨
فرنسا	١٠	٢.٣	١٠	١.٦	٣٣.٩	٢.٢	٣٣.٩	٢
هولندا	٥	١.١	٥.٣	٠.٣	٦.٧	٠.٤	٦.٧	٠.٤
سويسرا	٤	٠.٩	٤	٠.٦	٦	٠.٣	٥	٠.٣
السويد	٣.٣	٠.٨	٣.٣	٠.٥	٨.٦	٠.٦	١٤.٤	٠.٨
كندا	—	—	—	—	٢	٠.١	٢	٠.١
دول أخرى	٦.٣	١.٥	٧.٥	١.٢	١٦.٥	١	٢٨.٤	١.٧
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	١٩.٧	٤.٦	١٩.٧	٣.٢	٢٤.٦	١.٦	٢٤.٦	١.٥
صندوق النقد الدولي	—	—	٣٨	٦.٢	٨٩.٧	٥.٩	١٢٠.٣	٧.٣

* المراجع : [٢٦ ، صفحة ١٣٥ ؛ ٢٩ صفحة ٤١٥ ؛ ٩١ ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠] .
** باستثناء القروض قصيرة الأجل .
*** مع حساب تغير القيمة التحويلية للجنيه المصري في عام ١٩٦٣ .
**** بما فيها أسبانيا - ١٤.٦ مليون جنيه .

وتوضح البيانات الواردة في جدول (٢٩) أنه عقب العدوان الاسرائيلي أوقفت الدول الرأسمالية تقديم القروض لمصر . ففي خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٦ حصلت مصر على قروض من تلك الدول قيمتها ١٠٠ مليون جنيه وانخفضت القروض إلى ٢٦ مليون جنيه في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٩ وأوقفت أمريكا تماماً مساعداتها لمصر . وفي الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٦٩ تلقت مصر قروضاً جديدة من ألمانيا الغربية وايطاليا والسويد وأسبانيا .

وحتى بداية عام ١٩٧٢ زادت قيمة إجمالي الديون والقروض من الدول الرأسمالية بما فيها القروض المستثمرة في خط أنابيب البترول (السويس - الاسكندرية) إلى ١١١٤,٩ مليون جنيه مصري .

ومن واقع البيانات غير الكاملة الواردة في المطبوعات المصرية يمكن استخلاص بعض النتائج عن ظروف القروض التي قدمتها الدول الرأسمالية لمصر . ويوجد في الوقت الحاضر شكل واحد للقروض وهو قروض السلع المحددة . وقد حصلت مصر على الديون المالية فقط من دول السوق الأوروبية المشتركة وبعض بنوك أمريكا وألمانيا الغربية . وقد أجبرت المساعدات التي قدمتها الدول الاشتراكية لمصر ، الدول الامبريالية على تخفيض نسبة الفائدة وزيادة أجل القروض التي قدمت بعد عام ١٩٦٣ . وعلى سبيل المثال تبلغ قيمة الفائدة على القروض الأخيرة في المتوسط ٣ - ٥٪ سنوياً مقابل ٥ - ٧٪ للقروض التي قدمت قبل عام ١٩٦٣ . والقروض المستثناة تشمل فقط القروض السويدية بدون فوائد والديون المقدمة من أمريكا بغرض الدعاية بفائدة ٧,٥٪ سنوياً . أما بالنسبة لأجل سداد هذه القروض فإنه في ١/ ١/ ١٩٧٠ كانت حوالي ٧٣٪ من إجمالي القروض التي حصلت عليها مصر من الدول الرأسمالية طويلة الأجل* .

وتعتبر النسبة المرتفعة للاستثمار من أهم خصائص الديون والقروض التي تم تقديمها من الدول الرأسمالية ويمكن تفسير ذلك أولاً وقبل كل شيء بأن الجزء الأكبر من القروض يوجه نحو شق الطرق وخطوط المواصلات والمحولات الكهربائية والكباري وغيرها وكذلك نحو زيادة قيمة الواردات من المواد الغذائية والسلع الأخرى .

وعلى ذلك - واستناداً إلى البيانات المتاحة - يمكن القول بأن فاعلية المساعدة التي تقدمها الدول الغربية لتنمية الصناعة المصرية ، بسيطة . وتمثل قيمة القروض التي استغلت لأهداف التنمية الصناعية (حسب تقديراتنا) حوالي ٤٠٪ فقط من إجمالي الديون والقروض من الدول الرأسمالية . وتحاول الدول الرأسمالية توجيه مصر نحو طريق التصنيع في المجالات التي تخدم الامبريالية ، أي عن طريق تنمية الصناعات الغذائية والخفيفة ومصانع التجميع بحيث تظل مصر دائماً تعتمد على استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج .

ويعتبر استصلاح الأراضي الجديدة من أهم بنود استخدام القروض المقدمة من الدول

---

* متضمنة الديون المقدمة من أمريكا بالجنيه المصري بإجمالي ٢٢٠,١ مليون جنيه مع فترة سداد تصل إلى ٣٠ - ٤٠ سنة .

الغربية في مجال الانتاج الزراعي . وتبلغ مساحة الأراضي الصحراوية التي تم استصلاحها بمساعدة دول الغرب في الفترة ١٩٥٣ - ١٩٦٥ حوالي ٢٢٠ ألف فدان أي ما يوازي ١٧٪ من مجموع المساحات المستصلحة في مصر بعد ثورة ١٩٥٢ . ويبلغ نصيب الديون والقروض في التنمية الزراعية حوالي ٢٠٪ فقط من مجموع القروض التي قدمتها الدول الرأسمالية المتقدمة .

وقد ظهرت صعوبات خطيرة أمام مصر بالنسبة للعملات الصعبة نتيجة استخدام الجزء الأكبر من الديون والقروض التي حصلت عليها من الدول الرأسمالية في قطاعات الاقتصاد غير الانتاجية بجانب الشروط الصعبة لتلك القروض (نسبة الفائدة مرتفعة جداً وضرورة سداد الجزء الأكبر منها بالعملات القابلة للتحويل) . وقد اضطرت الحكومة إلى مطالبة الدول الرأسمالية بإطالة زمن السداد بالنسبة للقروض قصيرة الأجل والتي كان مستحقاً سداد قيمتها في شهر سبتمبر ١٩٦٦ . وبلغت قيمة هذه الديون في مجموعها حوالي ٢٠٠ مليون دولار أي ٨٧ مليون جنيه مصري . ولسداد مديونيات مصر لم يكن هناك من وسيلة غير عرض الذهب في الأسواق العالمية بما قيمته ٢١ مليون جنيه مصري أي حوالي ١/٣ احتياطي الذهب في الدولة (٥٨ ، ١/١١/١٩٦٦) . وبالإضافة إلى ذلك وافقت حكومات فرنسا وإيطاليا على تأجيل بداية سداد القروض المقدمة منهما لمدة ثلاث سنوات مع إطالة فترة السداد لمدة سبع سنوات . وفي يوليو ١٩٦٧ بلغ إجمالي مديونيات مصر للدول الرأسمالية ١,٦ مليار دولار (٧٣ ، ١٩٧٠ رقم ٢ صفحة ٥٠) . وفي الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ أوقفت مصر سداد التزاماتها الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبعض الدول الغربية الأخرى وكذلك دول السوق المشتركة . وابتداء من عام ١٩٧١ بدأت مصر في سداد ديونها بما فيها الديون الأمريكية .

وبالرغم من أن الدول الامبريالية في الظروف المعاصرة تستخدم أساليب « المساعدات » لمصر فإنه يجدر بنا أن ندرس بشيء من التفصيل علاقة مصر بكل دولة من الدول الرأسمالية المتقدمة على حدة .

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر المكان الأول بين الدول الامبريالية التي لها استثمارات تجارية واقتصادية في مصر بالرغم من أنها أوقفت تقديم أي شكل من المعونات لمصر منذ عام ١٩٦٧ . فالمساعدات الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للدول النامية كانت وستظل دائماً سلاحاً لتحقيق أهداف الامبريالية اقتصادياً وسياسياً . وقد كتب الاقتصادي الأمريكي جورج لاسكا في كتابه « المساعدات الخارجية في سياسة أمريكا » يقول أن المعونات للدول الأجنبية لا يمكن فصلها عن السياسة ، وسوف تعمل دائماً في خدمة السياسة الخارجية كجهاز اقتصادي » . (٧٩ ، ٧ - ٦ - ١٩٦٥ صفحة ٤٩) .

وأهم الأهداف التي تسعى إليها الولايات المتحدة من وراء تقديم مساعداتها لمصر هو التأثير على تنمية الاقتصاد فيها في الاتجاه الذي يتناسب مع المصالح الأمريكية . وقد بدأ تنفيذ المساعدات الأمريكية الاقتصادية والفنية لمصر ابتداء من عام ١٩٥٢ طبقاً لاتفاقية « المعونة الفنية » بمقتضى البند رقم ٤ من برنامج ترومان ، وكذلك لإتفاقية « المساعدات الخاصة »

في ٢٣ فبراير ١٩٥٣ ، وأيضاً « المساعدات الاقتصادية » في ٦ نوفمبر ١٩٥٤ . ويمكن تقسيم برنامج المعونات الأمريكية لمصر إلى مرحلتين . في المرحلة الأولى من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٥٩ ـ كان هذا البرنامج موجهاً نحو تطوير وسائل النقل والمواصلات والانتاج الزراعي وقطاع التشييد والبناء ـ فمن إجمالي قيمة « المساعدات الخاصة » لمصر والتي قدمت من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ ما قيمته ٣١,٧ مليون دولار ـ كان أكثر من نصفها موجهاً نحو النقل والمواصلات ، ومن إجمالي قيمة « المساعدة الفنية » خلال نفس الفترة والبالغ قيمتها ١٨,٩ مليون دولار تم انفاق ٠,٨ مليون دولار فقط (أي حوالي ٤٪) في صناعة التعدين والصناعات التحويلية . (٢٦ ، صفحة ١٣٨) .

وتجدر الإشارة هنا إلى الدور السلبي للولايات المتحدة في احداث السويس عندما فرض الحصار على العملات الصعبة الخاصة بمصر في البنوك الأمريكية وأوقفت تماماً تقديم مساعداتها لمصر . وكان مضاعفة الولايات المتحدة المساعدات في عام ١٩٥٩ يدعو إلى هدفين : **أولا** ـ استغلال الظروف المناسبة لتدعيم نفوذها في مصر عن طريق انجلترا وفرنسا ، **وثانياً** ـ الإقلال لأقصى حد من فعالية المعونات الاقتصادية لمصر من جانب الدول الاشتراكية . فبينما بلغ حجم المعونات الأمريكية في عام ١٩٥٨ حوالي ٧٨٠ ألف جنيه مصري فقد زاد في عام ١٩٥٩ إلى ٢٥,٦ مليون جنيه ، أي تضاعف أكثر من ٣٦ مرة .

جدول (٣٠) **ديناميكية تقديم المعونات الامريكية لمصر***

	١٩٥٨ـ٥٧	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٥
إجماع المساعدات بكل أشكالها	١٤٣	٧٧١,٧	١١٠,٩	١٢٧	٢٥٨,٩	٤٧٢,٢	١٧٠	**٥٥,٦	**٣٧
قيمة فائض المواد الغذائية طبقا للقانون رقم ٤٨٠	٨٤,٣	٥٧,٢	٨٠,٩	١٠٢,٣	٢١٧,٣	٤٢٩,٣	١٧٠	٣٧	٥٥,٦

* المراجع : [٢٠٢ ـ ابريل ١٩٦٤]
** تقديرية

ومن أهم خصائص المساعدات الامريكية بعد عام ١٩٥٩ الزيادة الكبيرة في نصيب مصر من فائض السلع الغذائية الامريكية طبقا للقانون رقم ٤٨٠ . وفي خلال الفترة ١٩٥٩ الى ١٩٦٦ حصلت مصر من فائض المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية ما قيمته ٣٢١,٥ مليون جنيه (٧٣ ، ١٩٧٠ رقم ٢ صفحة ٥١) .

وكما هو واضح من جدول (٣٠) فان نصيب توريد المواد الغذائية (القمح والدقيق

والذرة والزيوت النباتية والشحوم الحيوانية والفراخ المجمدة) ابتداء من عام ١٩٥٩ بلغ في المتوسط ٧٠٪ من اجمالي حجم المساعدات الامريكية ، وفي بعض الأعوام وصل الى ٩٠ ١٠٠٪* ونتيجة لاستيراد السلع الغذائية من الولايات المتحدة في عام ١٩٥٩ تصدرت امريكا المكان الأول بين واردات مصر التي توقفت منذ ١٩٦٧ .

فاذا استبعدنا توريد « الفائض » من المواد الغذائية فان كل أشكال المساعدات الامريكية بلغت قيمتها ٢٣١ مليون دولار - اي ٨٢,٥ مليون جنيه أو ما يمثل ١٨,٧٪ فقط من اجمالي قيمة المساعدة . وابتداء من عام ١٩٦٠ اولت الولايات المتحدة اهتماما كبيراً لتنمية الانتاج الصناعي في مصر . وقد قدمت القروض أساساً لتنمية الصناعات الخفيفة والغذائية . وفي عام ١٩٦٠ تم تقديم قرض قيمته ٦,٧ مليون دولار لانشاء مصنع لانتاج لب الورق من مخلفات قصب السكر بمدينة ادفو بالاضافة الى « قرض خاص » بحوالي ٧ مليون دولار لتوسيع مصانع شركة ادفينا لانتاج السلع الغذائية المحفوظة بالاسكندرية . وفي الفترة ١٩٦٢ الى ١٩٦٣ تم تقديم قروض قيمتها ٣ مليون دولار للتوسعات في مصانع السيلوفان (مصر ريون) بمدينة كفر الدوار وكذلك أكبر قرض للتنمية الصناعية قيمته ٣٠,٦ مليون دولار لتمويل انشاء محطة كهرباء غرب القاهرة بطاقة قدرها ٢٦١ الف كيلو وات والتي بدأ تشغيلها في سبتمبر ١٩٦٦ .

وبجانب قروض التنمية الصناعية بالعملات الحرّة القابلة للتحويل قدمت الولايات المتحدة الامريكية الى الحكومة المصرية عدداً من القروض بالعملة المصرية عن طريق دفع قيمة تسويق « فائض السلع الغذائية » بالجنيه المصري لحساب الولايات المتحدة الامريكية في البنك المركزي المصري . ففي عام ١٩٦٣ مثلاً تم تقديم قروض قيمتها ٤و٢ مليون جنيه لسداد تكاليف إنشاء محطة كهرباء غرب القاهرة وكذلك ٦و٧٤ مليون جنيه لتمويل إنشاء ٧٧٠ كيلومتر من الخطوط الكهربائية . وكان توريد فائض المنتجات الغذائية طبقاً للمادة رقم (١) من القانون رقم ٤٨٠ يمثل الجزء الرئيسي (حوالي ٨٠٪) من اجمالي توريد فائض السلع الغذائية لمصر . ونتيجة لذلك قدمت الولايات المتحدة قروضاً

---

* مع الأخذ في الاعتبار حساب مصاريف نقل السلع الغذائية الى مصر . وفي الفترة من ١٩٦٢ الى ١٩٦٦ بلغت تكاليف النقل ١٣٪ من اجمالي قيمة السلع الغذائية المستوردة من الولايات المتحدة الامريكية .

بالعملة المصرية إجمالي قيمتها ١,٢٢٠ مليون جنيه مصري (في ١ ـ ١ ـ ١٩٧٠) أي ما يعادل ٧٣,٨٪ من إجمالي الديون والقروض التي قدمتها الولايات المتحدة لمصر .

وطبقاً لاتفاقية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ فقد تم من إجمالي قيمة تسويق « فائض » المنتجات الغذائية والمقدمة لمصر تخصيص من ٥٠ الى ٧٠ ٪ كقروض مع سداد قيمتها خلال ٣٠ عاماً بسعر فائدة ٤ ٪ سنوياً . وفي ظروف الاتفاق للسنوات ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ تم تخصيص ٨٥ ٪ من قيمة هذه المنتجات كقروض لمصر مع زيادة فترة سدادها الى ٤٠ عاماً وتخفيض سعر الفائدة الى ٠,٧٥ ٪ .

ويلاحظ نفس هذا الاتجاه أيضاً في القروض المقدمة بالعملات الحرة القابلة للتحويل والتي تمثل ٢٦,٢٪ (٧٧,٧ مليون جنيه مصري) من إجمالي قيمة الديون والقروض من الولايات المتحدة الأمريكية (١٠٢ ، ابريل ١٩٦٤) .

ولكن ما هي نتائج المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر ؟

يلزم لتقييم تلك المساعدات الأخذ في الاعتبار ليس فقط حجمها ولكن أيضاً أثرها على الاقتصاد المصري .

في نطاق الخطة الاقتصادية ساعدت المعونات الاميركية على النهوض بوضع مصر الاقتصادي وخاصة في مجال الانتاج الصناعي . ومن الناحية العملية فإن المساعدة الوحيدة الفعالة التي قدمتها الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ هي محطة كهرباء غرب القاهرة بطاقة قدرها ٢٦١ ألف كيلو وات . وفي نفس الوقت ـ طبقاً لبيانات جريدة « بليك ديورش دي فيرتشافت » الألمانية الغربية ـ فإن ٨٥٪ من القروض الأمريكية بالعملة المصرية كانت تستثمر في تنمية قطاع البناء والتشييد . وبواسطة تلك القروض أمكن تشييد ٦٥٪ (٤٦٠٠ كيلو متر) من مجموع الطرق التي أنشئت في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ ، كما تم إنشاء ٢٩٪ من مجموع عدد المدارس وكذلك ٢٧٪ من مباني المستشفيات وغيرها من الوحدات الطبية (٨٠ ، ١٩٦٦/٧/٥) . كما استخدمت القروض الأمريكية بالعملات المحلية كذلك في تمويل عمليات استصلاح الأراضي الجديدة وإنشاء خطوط المواصلات والكهرباء وفي تغطية جزء من تكاليف إنشاء المصانع التي أنشئت بإستخدام القروض الأمريكية بالعملات الحرة .

وكانت هناك نسبة محدودة من نواتج تسويق « فائض » السلع الغذائية طبقاً للقانون رقم ٤٨٠ خلال الفترة المذكورة قد قدمت إلى مصر في صورة « معونة مجانية » متضمنة توريد السلع الغذائية تطبيقاً للبند ٢ ، ٣ من القانون رقم ٤٨٠ والتي قدرت قيمتها في ١ ـ ١ ـ ١٩٦٦ بما يعادل ٢٠٠ مليون دولار .

ومن أهم المشروعات التي تم تمويلها من قيمة « المعونة المجانية » استصلاح ٣٩,١ ألف فدان من الأراضي الصحراوية والذي تم تنفيذه في نطاق المؤسسة المصرية ـ الأمريكية

للتنمية الزراعية خلال الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٥ . وكان تمويل هذه المؤسسة يتم بالإشتراك بين حكومتي مصر والولايات المتحدة . وإلى جانب استصلاح وتوزيع الأراضي المستصلحة قامت هذه المؤسسة ببناء منازل للفلاحين ومدارس ومستشفيات ومنشآت إدارية مناطق الاستصلاح المختلفة .

وتضمن برنامج « المعونة المجانية » المشاركة في تطوير الخدمات وترجمة الكتب الأمريكية إلى اللغة العربية وأجور المستشارين الأمريكيين في مجال التخطيط بالإضافة إلى تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة من الغرق في مياه بحيرة السد العالي (٢٦ ، صفحة ١٣٨) .

والجدير بالذكر أن تقديم المساعدات الأمريكية الاقتصادية والتكنولوجية لمصر عن طريق اتفاق الحكومتين عمل على تسهيل ظروف ونشاط بيوت الخبرة الأمريكية في مصر . ساهمت الخبرة الأمريكية في تنفيذ المشروعات التي تم تمويلها بواسطة الديون الحكومية أو « المعونة المجانية » فمثلاً تم إنشاء محطة كهرباء غرب القاهرة بواسطة شركة « وستنجهاوس اليكتريك انترناشيونال » وقامت شركة « بارسون وفايتمور » بإنشاء مصنع لانتاج لب الورق في مدينة إدفو ، وكذلك ساهمت في أعمال التوسعات الخاصة بمصانع الورق للشركة المصرية « راكتا » في الاسكندرية . كما قامت شركة « راديو كوربوريشن أوف أميريكا » بإنشاء مصنع لتجميع أجهزة التليفزيون .

وتهتم الشركات الأمريكية بالمساهمة في أعمال التنقيب عن البترول واستخراجه وفي المشروعات السياحية ، أي أنها تسعى إلى استثمار رؤوس أموالها في القطاعات التي تعطي عائداً سريعاً وكبيراً .

وقد أقامت شركة « فورد » للسيارات في مصر واحداً من أكبر مصانع تجميع السيارات في افريقيا (تم اغلاق هذا المصنع ابتداء من عام ١٩٦٣ بسبب الخلافات بين شركة « فورد » والحكومة المصرية حول بعض مسائل الجمارك) .

وكان من أهم عوامل توسيع استثمار رأس المال الخاص الأمريكي هو اتفاقية الضمانات التي منحت للاستثمارات الأمريكية الخاصة في مصر ، والتي انتهت في عام ١٩٦٣ .

وفي عام ١٩٦٣ تم توقيع عدة اتفاقيات مع بعض شركات البترول الأمريكية وإعطائها امتياز التنقيب عن البترول واستخراجه . وحصلت شركة « فيليبس للبترول » على امتياز التنقيب في الصحراء الغربية (في مساحة ٩٦ ألف كيلو متر مربع) لمدة ٣٠ عاماً مع إمكانية مدها إلى ١٥ سنة أخرى . والزمت الشركة بأن تنفق في عمليات التنقيب عن البترول في خلال عشر سنوات ما لا يقل عن ٣٠ مليون دولار أمريكي . وتضمنت شروط الامتياز استغلال آبار البترول المكتشفة بالاشتراك مع المؤسسة المصرية العامة للبترول . وحصلت شركة « بان أميريكان أويل » الأمريكية على نفس هذه الشروط طبقاً للاتفاقيات التي تمت في ١٥ أكتوبر ١٩٦٣ وكذلك في ١٢ فبراير ١٩٦٤ . وطبقاً للاتفاقية الأولى حصلت الشركة على حق امتياز التنقيب عن البترول في مساحة تبلغ ٧٠ ألف كيلو متر مربع في واحة الفيوم والصحراء الغربية والتزامها بإنفاق ما لا يقل عن ١٧مليون دولار خلال التسع سنوات

الأولى من الاتفاقية ـ وطبقاً للاتفاقية الثانية تلتزم الشركة بالتنقيب عن البترول في ٧٠٪ من مساحة خليج السويس وانفاق ما لا يقل عن ٢٣,٥ مليون دولار خلال تسع سنوات . وتقضي الاتفاقية التي عقدت مع شركة « بان أميريكان أويل » بأن يتم استخراج البترول المكتشف بالاشتراك مع المؤسسة المصرية العامة للبترول وان تحصل الحكومة المصرية على ٧٥٪ من دخل البترول الذي يتم استخراجه وتسويقه بمعرفة الشركة . وقد قامت شركتا « فيليبس للبترول » و « بان أميريكان أويل » بإكتشاف أضخم بئرين للبترول في منطقتي العلمين بالصحراء الغربية ، وحقل مرجان في خليج السويس وتساهمان في عمليات استخراج البترول من هذه المناطق . وقدمت بعض شركات البترول الأمريكية استعدادتها لمصر على هيئة قروض لإنشاء خط أنابيب البترول بين السويس والاسكندرية . وفي عام ١٩٧٣ شملت اتفاقيات الكشف عن البترول والغاز بمصر شركتي « ل . ف . أ . » و« بكسامين باسيفيك » .

ويعتبر عام ١٩٦٥ عام التحول في العلاقات المصرية الأمريكية . وقد أوضح الرئيس جمال عبد الناصر ـ في خطابه بمناسبة العيد الثالث عشر للثورة ـ أسباب تدهور تلك العلاقات . فقد قال الرئيس : « ما هي سمات خلافاتنا مع الولايات المتحدة الأمريكية ؟ . في عام ١٩٦٠ بدأنا شراء القمح من أمريكا مع دفع قيمته بالجنيه المصري . وفي السنة الأولى ، كانت الواردات منه محدودة إلا أنه بعد بضع سنوات عندما زاد حجم الاستيراد الى ٦٠ مليون جنيه في السنة بدأت الولايات المتحدة في ممارسة الضغوط علينا . وفي العام الماضي وضعت عدداً من الشروط والمطالب التي رفضناها وفي مقدمتها : ١) إعطاء التعهدات للولايات المتحدة بأننا لن نعمل على انتاج الأسلحة الذرية وسوف تملك أمريكا حق إجراء التفتيش في بلادنا للتأكد من ذلك ، ٢) وقف إنتاج الصواريخ ، ٣) تجميد حجم قواتنا المسلحة العددي عن المستوى الحالي وعدم زيادة هذا العدد تحت أي ظرف من الظروف . وكان طبيعياً أننا رفضنا هذه المطالب . وكان رد فعلهم متمثلاً في وقف إمدادنا بالسلع الغذائية في الوقت الذي كان فيه احتياطي القمح عندنا يكفي لمدة ٤٠ يوماً فقط » (٨٤ ، ٢٣/٧/١٩٦٥) .

ويدل هذا على أنه في عام ١٩٦٥ وضعت الامبريالية الأمريكية الشروط التي يتمشى تنفيذها تماماً مع مصالح إسرائيل . وهناك برهان واضح على ذلك وهو أن العدوان الاسرائيلي على مصر في عام ١٩٦٧ تم تخطيطه في الوقت المناسب بالاشتراك الفعلي مع القوى اليمينية في الولايات المتحدة .

وخلال الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٦ كانت نسبة كبيرة من المساعدات الأمريكية مخصصة لتوسيع ودعم مركز النشاط الأمريكي في الأسواق المصرية . وقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٩٩ مليون جنيه في عام ١٩٦٦ مقابل ٥٢,٨ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ أي بمقدار الضعف تقريباً ، بينما نقصت الواردات إلى النصف . ونتيجة لذلك بلغ العجز في الميزان التجاري في عام ١٩٦٦ حوالي ٨٥,٦ مليون جنيه مقابل ١٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ . وأدى التمزق الشديد في العلاقات عقب العدوان الاسرائيلي في عام ١٩٦٧ ووقف

توريد القمح والدقيق إلى نقص كبير في التبادل التجاري : إلى ٢٣,٥ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ وحوالي ٢٥,١ مليون جنيه في عام ١٩٧١ . كما أن نصيب الولايات المتحدة في واردات مصر قد نقص إلى ٥,٥٪ في ١٩٧١ مقابل ١٩,٨٪ في ١٩٦٦ ، ١٥,٧٪ في عام ١٩٥٢ . ونقص نصيب أمريكا في صادرات مصر إلى ٨,٠٪ في عام ١٩٧٠ ، ١٩٧١ مقابل ٢,٥٪ في عام ١٩٦٦ ثم ١١,٢٪ في ١٩٥٢ .

وبعد عام ١٩٦٧ حدث تغير جذري في هيكل واردات مصر من الولايات المتحدة الأمريكية . فبينما كانت السلع الغذائية تحتل المكان الأول (٥٣,٤٪ من إجمالي الواردات بما فيها ٢٥,٧٪ للقمح) . ففي عام ١٩٧٠ نقصت هذه المجموعة إلى ٢٩,٣٪ وفي الوقت نفسه زاد نصيب الماكينات والآلات إلى ٣٧٪ في عام ١٩٧٠ مقابل ٢٠,٦٪ في ١٩٦٦ . وتمثل المنتجات الكيمائية مركزاً متوازناً في الواردات مع إستبعاد المبيدات في السنوات الأخيرة (٧,٤٪ ، من اجمالي الواردات في ١٩٦٦ ، ١٣,٦٪ في ١٩٦٨ ، ٣,٣٪ في ١٩٧٠).

ويعتبر غزل القطن من أهم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة حيث نقص نصيبه من إجمالي قيمة الصادرات من ٩٤٪ في ١٩٥٢ إلى ٤٧,٥٪ في ١٩٦٢ وإلى ١٨٪ في عام ١٩٧٠ . وكذلك البترول الذي زادت صادراته من ١٩,٤٪ في ١٩٦٢ إلى ٢٦٪ في عام ١٩٦٨ . وفي السنوات الأخيرة حدثت طفرة كبيرة في صادرات مصر من نسج القطن (٨٪ في عام ١٩٦٢ ٧,٤٪ في عام ١٩٦٨) والمنسوجات (٦٦٪ في ١٩٧٠) حيث جاء التوسع في تصديره الى اتفاقية ١٩٦٣ بين مصر والولايات المتحدة الخاصة بزيادة صادرات مصر من المنسوجات القطنية خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٧ (٨٤ ، ٥ - ١٢ - ١٩٦٣) .

وفي عام ١٩٦٧ وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية أوقفت الولايات المتحدة جميع برامج المساعدات لمصر إلا أن الاستيراد التجاري من أمريكا في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٢ يتميز بالاتجاه نحو التزايد . وفي أكتوبر ١٩٧١ تم الاتفاق على أن تسدد مصر ديونها لأمريكا بإجمالي ١٤٥ مليون دولار خلال سبع سنوات (٩١ ، ١٩٧٢ رقم ٤٠ صفحة ١١٤٢) .

وأثناء زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون لمصر في يونيو ١٩٧٤ تم توقيع عدة اتفاقيات لتنمية المصالح الاقتصادية بين البلدين .

ويقوم المستثمرون من ألمانيا الغربية بنشاط استثماري واسع في مصر . ولا تختلف الأهداف النهائية لهم عن أهداف الشركات الأمريكية وهي السيطرة على الأنشطة الهامة في الاقتصاد المصري في صورة وسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي على الحكومة المصرية والتأثير بقدر محدود على التنمية الاقتصادية لمصر .

وقد بدأ نشاط الاستثمار الأجنبي في ألمانيا الغربية في مصر بعد أحداث السويس في عام ١٩٥٦ وفي هذه الفترة قامت شركات ألمانيا الغربية بدور الشركات الانجليزية والفرنسية في تنفيذ بعض المشروعات في مصر . فمثلاً اقترحت شركة « هوختيف » تكملة العمل الذي بدأته الشركات الفرنسية بإنشاء محطة لتوليد الكهرباء من خزان اسوان وكذلك مصنع كيما لانتاج السماد في مدينة أسوان (٨٦ ، ١٩٦٠ رقم ٧ صفحة ٢٦) .

وفي نفس الوقت تغيرت أشكال الاستثمارات من ألمانيا الغربية في مصر فقبل عام ١٩٥٨ كان أهم دور توريد الماكينات والخبرة الفنية لإنشاء المصانع وتجميع الآلات التي أنتجتها شركات ألمانيا الغربية وابتداء من عام ١٩٥٨ أعطت حكومة ألمانيا الغربية الضمانات لكل قروض الشركات التي قدمت لمصر والتي بلغت قيمتها في ذلك العام ٥٥٠ مليون مارك ألماني غربي (٤٦ مليون جنيه) منها ٤٠٠ مليون مارك على شكل قروض طويلة الأجل (مدتها عشر سنوات بفائدة ٥٪ سنوياً) . وفي ابريل ١٩٦٣ قدمت حكومة ألمانيا الغربية لمصر قرضاً قيمته ٢٠ مليون جنيه (٢٣٠ مليون مارك) يسدد بعد ١٦ عاماً بفائدة ٣٪ سنوياً لتمويل إنشاء محطات الكهرباء والكباري وغيرها من المنشآت . كما ضمنت الحكومة قروض الشركات الخاصة الألمانية بما قيمته ٢٥٠ مليون مارك (٢١,٧ مليون جنيه) لسداد قيمة الواردات مع فترة سداد ١٠ سنوات بفائدة ٧٪ سنوياً وكذلك قرض قيمته ١٥٠ مليون مارك لشراء بعض السلع من ألمانيا الغربية (٥ ـ ٦ سنوات بفائدة ٥٪ سنوياً) وكذلك ديون بالعملات الحرة بإجمالي ٢٠ مليون دولار . وعقب العدوان الاسرائيلي في ١٩٦٧ قدمت بنوك المانيا الغربية قروضاً جديدة لمصر بما قيمته ٢٠ مليون جنيه مصري . وفي نفس الفترة تم توقيع اتفاقيات بمد أجل دفع ديون لألمانيا الغربية يبلغ قيمتها ١٧٥ مليون مارك لمدة ٦ سنوات (٧٣ ، ١٩٧٠ رقم ٢ صفحة ٥٣) . وفي يونيو ١٩٧٢ زادت ديون مصر إلى ٢٩٠ ـ ٣٠٠ مليون مارك (حوالي ٤٠ مليون جنيه) (٩١ ، ١٩٧٢ رقم ٣٦ صفحة ١٠٢٣) .

وبذلك بلغ مجموع القروض التي قدمتها حكومة وشركات ألمانيا الغربية لمصر حتى أول يناير ١٩٧٠ حوالي ١٤١,٩ مليون جنيه بما يعادل ٨,٦٪ من إجمالي قيمة المساعدات الخارجية التي تلقتها مصر حتى ذلك الوقت .

وتتميز مساعدات ألمانيا الغربية بطابع خاص إذا ما قورنت بالمساعدات الأمريكية إذ يجب سداد قروض ألمانيا الغربية بالعملات الحرة القابلة للتحويل خلال ٥ ـ ١٠ سنوات بنسبة فائدة مرتفعة تبلغ في المتوسط ٥,٥٪ . وقد صرح الرئيس عبد الناصر في حديث له مع سفير ألمانيا الغربية عام ١٩٦٥ بقوله : « ساهمت ألمانيا الغربية في بناء بعض المصانع التي يجب أن نسدد قيمتها وندفع أيضاً فائدة سنوية ٦٪ ، فهل تسمى هذه مساعدة ؟ » (٥٥ ـ ٧/٢/١٩٦٥) . ومن الخصائص الأخرى النشاط الواسع لرؤوس الأموال الخاصة من ألمانيا الغربية في بناء المنشآت الصناعية ثم إنشاء مصنع للحديد والصلب بحلوان ، ومحطة توليد الكهرباء بطاقة ١٢٠ ألف كيلو وات ، ومحطة كهرباء شمال القاهرة ، ومصنع لتجميع سيارات النقل والأتوبيس ومحركات الديزل تابع لشركة النصر للسيارات بحلوان ، وكذلك مصنع لتجميع سيارات الركوب الصغيرة ، وترسانة بناء السفن في بور سعيد ، ومصنع للسماد في أسوان ، وبعض مصانع النسيج وغيرها . وقد ساهمت شركات ألمانيا الغربية في إعادة تصميم كباري زفتي وأدفينا وإسنا ، وإنشاء عدد من الكباري الضخمة على النيل ومحطات ضخ المياه لإمداد السكان بمياه الشرب وري الأراضي . كما ساهمت أيضاً في تطوير خطوط السكك الحديدية وكهربة ـ خط القاهرة ـ حلوان وفي تصميم نظم الري في كوم أمبو وغيرها من محافظات مصر .

وساهم عدد كبير من شركات ألمانيا الغربية في تنفيذ المشروعات المختلفة بمصر . ومن

هذه الشركات : ديماج (الفلزات) ، سيمونس . أ . ج (المعدات الكهربائية) ، كروب (لإنشاء الكباري) ، كلوكنر هو مبلد ت ديتس (السيارات والديزل) ، براون بوفاري (محطات الكهرباء) وغيرها . ويتميز نشاط رأس المال الألماني الغربي بإشتراك عدد كبير من الشركات في تنفيذ مشروع واحد مشترك . فمثلاً ساهمت الشركات الآتية في إنشاء مصنع لانتاج الأسمدة في أسوان : « باديشي أنيلين ومصنع أ . س للصودا » ، « فردريك أوي ج . م . ب . هـ » ، « وبراون بافاري » ، « وديماج » و « هوختيف » .

ومن خلال الإسهام في تنفيذ المشروعات الصناعية وغيرها تحاول شركات ألمانيا الغربية دائماً أن تضمن لنفسها حق توريد مختلف المعدات على فترات زمنية طويلة . وقد ساعد التوسع في المساهمة في إنشاء المصانع ، المانيا الغربية في تدعيم موقفها بالنسبة للأسواق المصرية وزيادة فعالية هذه المساعدات إذا ما قورنت بمساعدات الولايات المتحدة الامريكية .

ومن أهم الدلائل الايجابية للاستثمار الألماني في مصر المعونة الفنية طبقاً لاتفاقية عام ٩٦١ .وتعتبر القوى اليمينية في ألمانيا الغربية هذه المعونات الفنية بمثابة سلاح للتأثير الايديولوجي على المثقفين المصريين . ولتحقيق الهدف ترسل ألمانيا الغربية خبراء لها في مختلف فروع الاقتصاد* وتساهم في انشاء المعاهد الدراسية والفنية (معهد التكنولوجيا في حلوان ** ، معهد القياسات واختبار المواد بالقاهرة وغيرهما) كما تقوم بتدريب الطلاب والخبراء المصريين نظريا وعمليا .

وقد ظهر نفوذ « مساعدات » ألمانيا الغربية في عام ١٩٦٤ عندما حاولت حكومة ألمانيا الغربية الضغط على مصر وتهديدها بقطع المعونات الاقتصادية والفنية في حالة قيام مصر بإستضافة مستشار حكومة ألمانيا الديمقراطية والتر أولبريخت . وقد رفضت حكومة مصر هذا التهديد وتمت الزيارة الرسمية لأولبريخت بنجاح كبير . وأدى ذلك إلى أنه في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧ لم تقدم لمصر قروض جديدة بالرغم من استمرار تقديم القروض التي سبق الاتفاق عليها : فقد تم الانتهاء من إنشاء محطات الكهرباء بأسيوط (٤١ مليون مارك) ودمنهور (٣٣.٩ مليون مارك) ومحطات رفع المياه في كوم امبو (١٦.٢٥ مليون مارك) وكذلك بعض الكباري . وفي عام ١٩٧٣ وقعت شركة « ديمنكس » الألمانية الغربية اتفاقية حق التنقيب عن البترول واستخراجه في مساحة الفي كيلومتر مربع على شواطىء خليج السويس (٩٣ ، ١٩٧٣/٧/١٨) .

وفي عام ١٩٦٥ قطعت مصر علاقاتها الديبلوماسية مع ألمانيا الغربية بعد وضوح حقيقة تزويدها إسرائيل سراً بالأسلحة في صورة « معونة مجانية » وأدى ذلك إلى تدهور التبادل

---

* في عام ١٩٦٤ عمل في مصر حوالي ٣ آلاف خبير من ألمانيا الغربية ، وكانوا يعملون أساساً في مصانع الانتاج الحربي مثل مصانع الصواريخ والطائرات النفاثة وغيرها .

** عمل في هذا المعهد ٦٥ مدرساً من ألمانيا الغربية ، وبلغت قيمة المعدات والوسائل التعليمية ١٠ مليون مارك قدمتها ألمانيا الغربية في صورة « معونة » (١٩٧٢/٥/١٧) .

التجاري بين البلدين ، إلا أنه تم التوصل بطريقة غير رسمية إلى أن تقوم شركات ألمانيا الغربية بالاستمرار في تنفيذ جميع مشروعاتها السابق الاتفاق عليها .

وفي ظل هذه الظروف بدأت ألمانيا الغربية في البحث عن طرق جديدة لتدعيم مركزها في مصر . ففي عام ١٩٦٥ حصلت مصر على قرض قيمته ٧,٨ مليون جنيه لشراء سفن صيد السمك . وكان هذا القرض مقدماً من بعض الشركات الاسبانية المدعمة أساساً برأس المال الألماني الغربي . وتستخدم ألمانيا الغربية بعض الشركات السويسرية لنفس الهدف .

ونتيجة توقف ألمانيا الغربية عن تقديم قروض جديدة نقص حجم تبادلها التجاري مع مصر من ٩,٧٪ في عام ١٩٦٤ إلى ٦,٥٪ في عام ١٩٦٦ نتيجة لوقف الاستيراد . وعقب العدوان الاسرائيلي استمر التبادل التجاري مع ألمانيا الغربية في النقصان حيث بلغ ٥,٤ ، ٥,٢٪ من إجمالي تجارة مصر الخارجية في أعوام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ على التوالي . وفي عام ١٩٧٠ زاد حجم التبادل بين البلدين بنسبة بسيطة بالمقارنة بعام ١٩٦٨ إلا أن نصيبه من إجمالي حجم التجارة بلغ ٥,٣٪ فقط (في عام ١٩٧١ ـ ٥٪) وتحتل الماكينات مكاناً رئيسياً في الواردات من ألمانيا الغربية (٥٥٪ في عام ١٩٦٦ ، ٤٣٪ في عام ١٩٧٠) . ومن السلع الأخرى الهامة نجد المنتجات الكيميائية (٢١٪ في عام ١٩٧٠) والقمح (١١٪) والفلزات الحديدية ومصنوعاتها . وتصدر مصر إلى ألمانيا الغربية القطن (٣٣٪ من إجمالي قيمة الصادرات في عام ١٩٧٠) والمنسوجات القطنية (٢٢٪) والبصل (١٦٪) والأرز (٦,٧٪) .

وسوف تعتمد تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وألمانيا الغربية بدرجة كبيرة على تقديم المساعدات الاقتصادية من جانب ألمانيا وإعادة جدولة الديون والقروض التي سبق أن حصلت عليها مصر . وفي يونيو ١٩٧٢ عادت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وألمانيا الغربية . وفي فبراير ١٩٧٣ تم توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي وطريقة جدولة ديون مصر نحو ألمانيا بالإضافة إلى أن حكومة ألمانيا الغربية قدمت قرضاً جديداً قيمته ١٦٠ مليون مارك (٩٣ ، ١٤/٢/١٩٧٣) .

وتحتل ايطاليا المركز الثالث بين الدول الرأسمالية التي تقدم المعونات الاقتصادية لمصر . فقد حدث تطور سريع في نمو العلاقات بين مصر وايطاليا عقب أحداث السويس . وطبقاً لاتفاقية ١٩٥٩ أصبحت ايطاليا ملزمة بتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية لمصر لتنمية الصناعة والزراعة والنقل والسياحة ، وتقديم الاكتشافات الايطالية اللازمة لتصنيع السلع المختلفة وكذلك إرسال الخبراء إلى مصر . وقد قدمت الحكومة المصرية من جانبها ضمان تحويل أرباح رؤوس الأموال الايطالية الخاصة مع إمكان إعادة استثمارها .

وساهمت الشركات الايطالية في إنشاء وتطوير مصانع الصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية والغذائية والنسيج ، وكذلك في التنقيب عن البترول واستخراجه وفي استصلاح الأراضي الصحراوية . وبجانب شركات القطاع الخاص الايطالية ساهمت المؤسسات الايطالية الحكومية مثل شركة « أ . ن . أ . » للبترول (ايني) في تقديم المعونة الفنية والاقتصادية لمصر .

وبلغ إجمالي الديون والقروض التي قدمتها ايطاليا لمصر حتى أول يناير ١٩٧٠ حوالي

١٤٢,٥ مليون جنيه . ومن أكبر الاستثمارات بالنسبة للقروض الايطالية مصانع السيارات وبعض مصانع البتروكيماويات . وقد تم إنشاء مصنع للسيارات بطاقة انتاجية ١٠ ـ ١٢ ألف سيارة ركوب سنوياً بواسطة شركة « فيات » التي قدمت جميع المعدات الفنية بما قيمته ٨,٣ مليون دولار (٣,١ مليون جنيه) وأعطت تراخيص لانتاج أربعة أنواع من السيارات كما قدمت المعدات اللازمة لتجميع سيارات الركوب . ونصت شروط العقد على أنه بعد ٥ سنوات من إنتاج المصنع يزداد نصيب الانتاج المصري لأجزاء السيارات من ٢٠ إلى ٨٠ ـ ٩٠٪* . كما قدمت شركة « فيات » المعونة الفنية في تركيب الآلات وتدريب الكوادر المصرية اللازمة للمصنع .

وتعتبر صناعة البترول من أهم معالم استثمارات القروض الايطالية . فنتيجة لقرض قدره ٥٠ مليون دولار مقدم من الشركة الايطالية للبترول « أ . ن . أ » . تم تمويل أعمال التوسعات في مصنع البتروكيماويات بمدينة السويس إلى طاقة ١,٧ مليون طن من البترول الخام في السنة (٢٦ ، صفحة ١٤٢) . وفي سبتمبر ١٩٦٣ تم توقيع اتفاقية يرخص بمقتضاها للشركة الايطالية بأعمال التنقيب عن البترول واستخراجه في منطقة دلتا نهر النيل على مساحة ٢٦ ألف كيلو متر مربع ولمدة ٣٠ عاماً . وفي حالة اكتشاف وجود البترول يتم استخراجه بمعرفة الشركة الايطالية ـ المصرية المشتركة « ايسترن بتروليوم » حيث ستحصل مصر على ٧٥٪ من الدخل الناتج من استخراج البترول بما فيها أرباح استثمارات تلك الشركة في رأس المال . وحتى عام ١٩٦٧ قامت شركة « استرن بترروليوم » بإستخراج البترول من الآبار الموجودة في شبه جزيرة سيناء . وفي السنوات التالية تم إكتشاف آبار ضخمة للغاز الطبيعي في منطقة الدلتا .

وتحتل ايطاليا المركز الأول بين الدول الرأسمالية التي تقدم القروض لمصر (٧٩,٥ مليون دولار أو ٢٧,٧ مليون جنيه) لإستثمارها في مجال استصلاح الأراضي . وتقوم شركة « ايطال كونسولت » طبقاً لاتفاقيتين بإستصلاح أراضي في مصر العليا والوجه البحري تبلغ إجمالي مساحتها ٢٩٠ ألف فدان . وقد سهل اشتراك الشركات الايطالية في عمليات استصلاح الأراضي ، التوسع في توريد معدات تمهيد الطرق مثل البلدوزرات والحفارات وغيرها .

وتعتبر إيطاليا إحدى الدول الرأسمالية التي تواصل تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر بعد العدوان الاسرائيلي ، وتنفيذاً للاتفاقيات الأخيرة تساهم الشركات الايطالية في إنشاء عدد من المصانع ، وتواصل أعمالها في مجال التنقيب عن البترول واستخراجه .

وقد أدى تقديم القروض إلى التوسع في التبادل التجاري بين إيطاليا ومصر إلى ٢٩,٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٦ مقابل ٢١,١ مليون جنيه في عام ١٩٥٢ . وبعد العدوان الاسرائيلي نقص حجم التبادل التجاري إلى ٢٣,٤ مليون جنيه في عام ١٩٦٨ إلا أنه زاد مرة أخرى إلى

---

* طبقا للبيانات المصرية بلغ نصيب الأجزاء المحلية الداخلة في تجميع السيارات في ١٩٧٠/ ١٩٧١ ما بين ٦٠ ـ ٧٠٪ (٩٣ ، ١٥/١٢/١٩٧١) .

٣٣,٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ (وفي عام ١٩٧١ - ٣٢ مليون جنيه) أي بما يعادل ٥٪ من التبادل التجاري لمصر سنوياً .

وتتمثل صادرات إيطاليا إلى مصر أساساً في الماكينات والآلات (٢٠,٨٪ في عام ١٩٧٠) وبالأخص الأجزاء اللازمة لتجميع السيارات والمحركات وكذلك المنتجات الكيماوية (١٣,٣٪ في عام ١٩٧٠) بما فيها الأسمدة والمبيدات . وبعد العدوان الاسرائيلي لوحظت زيادة كبيرة في صادرات ايطاليا من الدقيق (١٣,٨٩٪ في عام ١٩٦٨ ، ٦,٨٪ في عام ١٩٧٠ وكذلك القمح (٢٣,٦٪ في عام ١٩٧٠) . وتصدر مصر إلى ايطاليا القطن والنسيج والبترول . وفي عام ١٩٦٨ بلغت صادرات القطن والمنسوجات حوالي ٨٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات المصرية . وفي عام ١٩٧٠ بلغ نصيب القطن ٦٠٪ والبترول ٧٪ والمنسوجات ٦٪ والخضروات ٥٪ وتتجه التجارة مع ايطاليا إلى النمو والتزايد في المستقبل .

ومن بين الدول الرأسمالية نجد أن أهم العلاقات الاقتصادية مع مصر ترتبط بكل من فرنسا (إجمالي القروض حتى أول يناير ١٩٧٠ - ٣٣,٩ مليون جنيه) واليابان (٢١,٢ مليون جنيه) وانجلترا (١٣,٧ مليون جنيه) وبالرغم من ذلك فإن إجمالي القروض من تلك الدول الثلاث مجتمعة بالنسبة لحجم المعونات الخارجية لمصر يعادل تقريباً أقل من نصف القروض المقدمة من إيطاليا وحدها . وقد تدهور موقف انجلترا وفرنسا في الاقتصاد المصري نتيجة تأميم ممتلكات الشركات والأفراد التابعين لهما في مصر في عام ١٩٥٧ - ١٩٦٤ وبصفة خاصة « الشركة العامة لقناة السويس البحرية » . ومن المعروف أن تأميم المصالح الانجليزية والفرنسية لم يؤد فقط إلى نقص شديد في رؤوس الأموال المقدمة من تلك الدول ، ولكن أيضاً كان سبباً في نقص حجم تجارتهما مع مصر .

وقد أدى الصراع بين الدول الامبريالية من أجل احتكار الأسواق وكذلك إقامة علاقات اقتصادية بين مصر والدول الاشتراكية إلى أن يحاول الرأسماليون في انجلترا انقاذ تأثيرهم المفقود على السوق المصرية وبذل المحاولات لتحسين علاقاتهم مع مصر . ولهذه الأهداف تمت مباحثات حول إعادة تنظيم المشروعات المالية المشتركة وقدمت انجلترا وفرنسا لمصر قروضاً لتمويل شراء الآلات والمعدات اللازمة لبعض المشروعات .

وتتلخص أهم ملامح المساعدات الاقتصادية من انجلترا وفرنسا في نقطتين أساسيتين : **أولا** الحجم الكبير لتلك المساعدات **وثانيا** نسبة الفائدة العالية للقروض المتوسطة والقصيرة الأجل* . وبالإضافة إلى ذلك تستخدم القروض الانجليزية والفرنسية في نواحي محدودة من قطاعات الاقتصاد المصري فمثلاً استثمرت قروض انجلترا في سداد قيمة توريد الطائرات وقطع غيارها ومعدات محطة كهرباء جنوب القاهرة ومصانع النسيج . وفي عام ١٩٧١ قدمت انجلترا قرضاً جديداً قيمته ٥ مليون جنيه بفائدة ٢٪ سنوياً للتوسع في طاقة مصانع منتجات الجوت مع فترة سداد مدتها ٢٥ عاماً . وقد استخدمت

* تنص شروط القرض المقدم من انجلترا في ١٩٦١ (١٩,٦ مليون جنيه) على ضرورة استثماره خلال خمس سنوات بفائدة ٥٪ سنوياً وابتداء من عام ١٩٦٤ زادت تلك الفائدة إلى ٧٪ وقد قدمت فرنسا تحت ظروف مشابهة قرضين إلى مصر في عام ١٩٦٤ .

القروض الفرنسية في سداد قيمة السفن البحرية والمعدات اللازمة لصناعة الاسمنت والصناعات الكيماوية . وفي عام ١٩٧١ تم الاتفاق على أن تتعاون فرنسا مع مصر في إنشاء معهد البترول . وقد تميزت الشركات الانجليزية والفرنسية كذلك بإستخدامها الواسع للقروض التجارية .

وقد استفادت كل من انجلترا وفرنسا عن طريق تقديمها للقروض . بزيادة تصدير سلع مصانعها إلى مصر غير أن حجم التبادل التجاري نقص بشكل ملحوظ عما كان عليه في ع م ١٩٥٦ فمثلاً في عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ كان نصيب انجلترا ٣٪ من حجم التبادل التجاري لمصر مقابل ٩,٥٪ في عام ١٩٥٢ وفرنسا ٣,٥ ، ٤,٦٪ على التوالي مقابل ٨,٥٪ في عام ١٩٥٢ .

وفي السنوات الأخيرة تضمنت الواردات من انجلترا الماكينات والآلات (٤٠٪ في عام ١٩٦٨ ، ٣٥٪ في عام ١٩٧٠) والطائرات والمنتجات الكيمائية (٢٠٪ في عام ١٩٧٠) . والفلزات الحديدية (١٩٪ في عام ١٩٧٠) وغير الحديدية والأصواف . وتستورد انجلترا من مصر القطن (٢٥,٨٪ من إجمالي الصادرات في عام ١٩٧٠) والبصل الطازج والمجفف (٢٤٪) والبطاطس (٢٣٪) والمنسوجات والفول السوداني .

وقد ساعد موقف فرنسا أثناء الصراع العربي ـ الاسرائيلي في ١٩٦٧ على احتفاظها بنفوذها في الأسواق المصرية ـ وبعد العدوان الاسرائيلي زادت فرنسا من صادراتها بشكل ملحوظ حتى بلغ ٣١,٧ مليون جنيه في عام ١٩٧٠ مقابل ٢٢,٩ مليون جنيه في ١٩٦٦ . وتشمل صادرات فرنسا إلى مصر في عام ١٩٦٧ السلع الكيماوية (حوالي ٣٠٪ من قيمة الصادرات) غير أنها نقصت كثيراً في عام ١٩٦٨ (إلى ٨٪) واحتلت السلع الغذائية المكان الأول (٦٤٪) منها القمح (٥١٪ . وفي عام ١٩٧٠ بلغ نصيب المنتجات الكيماوية ٣٥٪ من الصادرات والقمح ٣٠ والدقيق ٦ والماكينات والمعدات ١٠٪ ويقوم التوسع في تصدير القمح والدقيق على القروض قصيرة الأجل التي قدمتها فرنسا لمصر . وتصدر مصر إلى فرنسا القطن (٦٦٪ من الصادرات في ١٩٧٠) والبصل الطازج (١٠٪) والفول السوداني (١,٥٪) .

وقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين مصر [illegible] د أحداث السويس ١٩٥٦ عندما قدمت اليابان قروضاً طويلة الأجل بلغ إجمالي قيمها في ١/١/١٩٧٠ ٢١,٢ مليون جنيه . وقد استخدمت تلك القروض في شراء الماكينات والمعونة التكنولوجية في مجال الصناعات الكيماوية والغذائية وصناعة النسيج مما ساعد اليابان على زيادة صادرات سلعها من ١,٩ مليون جنيه في عام ١٩٥٦ إلى ١١,٦ مليون في ١٩٦٦ . غير أنه عقب العدوان الاسرائيلي نقصت الواردات من اليابان بشكل حاد إلى ٥,٢ مليون جنيه في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ (١٠٠ ، ١٩٧١ صفحة ٥٦) . وقد فسر ذلك بسبب توقف اليابان عن تقديم قروض جديدة لمصر قبل سداد ما سبق أن حصلت عليه مصر من قروض . واليابان هي الوحيدة بين الدول الرأسمالية المتقدمة التي كان لمصر معها توازن تجاري نشيط في خلال الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧١ (باستثناء بعض الأعوام) . ويرجع السبب في ذلك أساساً إلى حظر تصدير سلع اليابان إلى مصر (المنسوجات والأجهزة الكهربائية المنزلية والسيارات) . وبصفة عامة تلعب اليابان دوراً ملحوظاً في تجارة مصر الخارجية : ٩ ٣٪ في ١٩٥٢ ، ٢,٥٪ في عام

١٩٦٥ ، ٢,٤٪ في عام ١٩٧٠ ، ١٩٧١ . وكانت السلعة الرئيسية في صادرات اليابان خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٦ هي الآلات الصناعية (٣٥ - ٤٥٪) حيث نقص نصيبها في عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٪ ومن السلع الأخرى تصدر مصر إلى اليابان الفلزات الحديدية (٤٧٪ في عام ١٩٧٠) والورق ومنتجات المطاط والكاوتشوك . وفي السنوات الأخيرة كانت أهم صادرات مصر إلى اليابان هي القطن (٩١٪ في عام ١٩٧٠) والفول السوداني (٣٪) والمنتجات البترولية . وفي عام ١٩٧٠ تم الاتفاق على الترخيص للشركة اليابانية « نوسوديكو » بالتنقيب عن البترول واستخراجه في منطقة خليج السويس (٩٩ ، ١٩٧١ رقم ٢ صفحة ٧٣) .

والدور الرئيسي في الاستثمارات الامبريالية في مصر تلعبه المنظمات الدولية - « البنك الدولي للإنشاء والتعمير » و « صندوق النقد الدولي » وكلها عملياً تقع تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية . وتضع هذه المؤسسات شروطاً مختلفة لتدعيم القروض كما تعطي تعليماتها بخصوص طرق استثمار الديون والقروض وتطلب معلومات اقتصادية في المجالات المختلفة . *

وتبلغ إجمالي قيمة القروض التي حصلت عليها مصر من هذه المؤسسات حتى أول يناير ١٩٧٠ (تقديريا) ١٤٤,٩ مليون جنيه مصري أي ٨٪ من إجمالي الديون والقروض من الدول الرأسمالية المتقدمة .

وقد مرت العلاقات بين مصر وكل من « البنك » و « الصندوق » بمراحل مختلفة . ففي الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ قدم « البنك الدولي » لمصر قرضاً واحداً فقط قيمته ٥٦,٥ مليون دولار (٢٤,٦ مليون جنيه) لتمويل مشروع توسيع وتعميق مجرى قناة السويس . وقد كان تأميم ممتلكات رؤوس الأموال الأجنبية من أهم أسباب توقف هذا البنك عن تقديم القروض لمصر خلال الخطة الخمسية الأولى . وفي السنوات التالية انتهت كل المباحثات التي جرت بين ممثلي الحكومة المصرية و « البنك الدولي » بالفشل ، وقد لعب « البنك » دوراً سلبياً في مسألة تمويل بناء السد العالي حيث رفض في عام ١٩٥٥ بتوجيه من أمريكا تقديم القرض الذي سبق أن وعد به وقدره ٢٠٠ مليون دولار بحجة « عدم الجدوى الاقتصادية » للمشروع . وفي عام ١٩٧١ - بعد مباحثات مثمرة - وافق « البنك الدولي » على تقديم قرضين لمصر قدرهما ٥٦ مليون دولار لتطوير السكك الحديدية وإنشاء المصارف بما فيها الصرف المغطى .

ومن جهة أخرى فإن العلاقات بين مصر و « صندوق النقد الدولي » تدعمت بشكل ملحوظ . ويفسر هذا أساساً بزيادة دعم « الصندوق » لمصر من ٩٠ مليون إلى ١٥٠ مليون دولار أمريكي خلال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ (٨٤ ، ٢٨/١/١٩٦٦) وإلى ١٨٠ مليون دولار في مارس ١٩٧٠ وتستخدم القروض المقدمة من « الصندوق » (١٢٠,٣مليون جنيه)

---

* في عام ١٩٦٧ طلب « الصندوق النقدي الدولي » من مصر تعويم الجنيه المصري كشرط أولى قبل تقديم قرض قيمته ٥٠ مليون دولار أمريكي .

في إعادة إصلاح العجز في ميزان المدفوعات . وتقوم مصر بسداد التزاماتها نحو « الصندوق » بالعملات الحرة القابلة للتحويل فقط مما يشكل عبئاً اضافياً على اقتصادها .

ما هي إيجابيات التطور المقبل في علاقات مصر الاقتصادية مع دول العالم الرأسمالي ؟ يتوقف هذا على عدة عوامل اقتصادية وسياسية من الصعب التنبؤ بها . إذ ستؤدي سياسة الانفتاح إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد المصري مما سيضعف من عملية تحرره من الامبريالية . وبذلك فمن المحتمل في بعض السنوات أن يزيد حجم التبادل التجاري مع الدول الرأسمالية وخصوصاً دول « السوق المشتركة » . وبصفة عامة يمكن القول بأنه في خلال السنوات العشر القادمة ستحتفظ الدول الرأسمالية المتقدمة بدورها الرئيسي في توريد السلع ولوازم الانتاج والتصدير لمصر .

وسوف تتوقف طرق استثمار الدول الرأسمالية في مجال التجارة الخارجية في المستقبل على احتياجات مصر الاقتصادية وحالة علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول الاشتراكية وعلى عوامل أخرى مختلفة . ولكن المشكلة الرئيسية التي ستبقى في العلاقات الاقتصادية مع الدول الغربية هي حصول مصر على مساعدات في شكل ديون وقروض طويلة الأجل . ففي الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٢ باءت جهود مصر للحصول على قروض جديدة من الدول الرأسمالية بالفشل ، إلا أنه ابتداء من عام ١٩٧٣ تغير الموقف بسبب سياسة « الانفتاح الاقتصادي » .

ومن الواضح كذلك أن الدول الامبريالية سوف تستخدم « المساعدات » التي تقدمها كوسيلة ضغط على مصر بهدف تغيير الاتجاه الاشتراكي الذي تسلكه للتنمية وضرب التعاون الاقتصادي بين مصر والدول الاشتراكية ـ وخاصة مع الاتحاد السوفييتي ـ ووضع مصر تحت نفوذ النظام الرأسمالي العالمي .*

ومن الواضح أيضاً أن الإنهيار التام لعلاقات مصر الاقتصادية والتجارية مع الدول الرأسمالية لا يخدم الاقتصاد المصري . والمشكلة الرئيسية في المستقبل سوف تكمن في درجة التأثير على الدول الرأسمالية لتغيير قوة استغلالها لسياسة التجارة الخارجية بالنسبة لمصر وإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية على أساس التساوي في الحقوق والمصالح المشتركة . وسوف يتوقف نجاح مصر في هذا الإتجاه على الوضع الاقتصادي فيها وغيرها من العوامل السياسية والاقتصادية .

---

* كتب هذا بطبيعة الحال قبل أن يحدث هذا كله . ولكن تنبؤات المؤلف كانت سليمة تماماً وهو ما يحدث الآن ـ المراجع ـ

الفصل الثالث

العلاقات التجارية الإقتصادية مع الدول النامية

تحتل علاقات مصر مع « العالم الثالث » أي مع الدول النامية ، مكانة خاصة في علاقاتها الاقتصادية الخارجية . وتحدد خاصية تلك العلاقات ازدواجية طبيعة موقف مصر . فهي من ناحية ، تملك جميع العلاقات المميزة لهذه المجموعة من الدول ـ وهي ، من ناحية أخرى تنتمي إلى تلك الدول النامية القليلة التي حققت تقدما ملموسا في التنمية الاقتصادية بالمقارنة بأغلبية الدول الأخرى . لذلك ترمي مصر إلى توسيع التجارة مع الدول النامية واضعة في الاعتبار ما لها من أهمية كأسواق محتملة لمنافسة انتاجها الصناعي ، وكمصادر للتموين بالمواد الخام والمواد الغذائية .

ويعوق زيادة العلاقات التجارية ـ الاقتصادية لمصر مع الدول النامية ، العديد من المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والسياسية ، ومن بينها يجدر الإشارة إلى ما يلي :

أولا الاقتصاد ذو المحصول الواحد لأغلبية الدول النامية ، المتمثل في التخصص في محصول واحد من المحاصيل الزراعية أو خامة من الخامات التعدينية . ويحد هذا العامل من إمكانية تبادل الدول للسلع مع مصر (بإستثناء السلع التي لا تنتج في مصر) .

ثانيا : احتفاظ احتكارات الدول الامبريالية بمواقع هامة في التجارة الخارجية واقتصاد كثير من الدول النامية وتوجيه الدول النامية بالتالي إلى أسواق الدول الاستعمارية السابقة .

ثالثا : إتباع أغلبية الدول النامية لسياسة التصنيع بهذا القدر أو ذاك ، مما يعكس مصاعب في نظام الحماية الجمركية وخلق صعاب جمركية أمام تصدير المنتجات المصرية .

رابعا : ضعف طرق المواصلات ، إذ لا تملك مصر طرق مواصلات حديدية مع الدول المجاورة ، كما أن مقدرة الأسطول التجاري المصري ما زالت محدودة .

وتُعقد الخلافات السياسية من المصاعب الاقتصادية ، وهو ما توصف به علاقات مصر بغيرها من الدول العربية . وأدى بروز المشاكل السياسية المختلف عليها ، إلى التوقف الكامل بإستمرار لتجارة مصر مع بعض الدول (ومن بينها تونس وسوريا وغيرها) .

ويفسر هذا كله ، المكانة المتواضعة نسبياً التي تحتلها الدول النامية في تبادل السلع مع مصر . فبين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ ، كانت حصة الدول النامية من تبادل السلع مع مصر بما فيها الدول العربية في المتوسط من ١٥ إلى ٢٠٪ سنوياً وفي عام ١٩٦٦ كانت هذه النسبة ١٤,٢٪ وفي ١٩٧٠ كانت ١٩,٥٪ وفي ١٩٧١ كانت ١٧,١٪ .

وقد وضع انتاج المنتجات الصناعية الجديدة (وفي المقام الأول السلع ذات الاستهلاك الواسع) أمام مصر مهمة البحث عن أسواق منافسة جديدة في الدول النامية خاصة بعد صعوبة تصريفها في أسواق الدول الرأسمالية . ولحل هذه المهمة استخدمت العديد من الوسائل المختلفة في سياسة التجارة الخارجية ، ومنها على سبيل المثال عقد اتفاقيات تجارية ، وإنشاء شركات تجارية وصناعية مشتركة ، ومراكز تجارية دائمة أيضاً ، وفروع للشركات والبنوك المصرية في العواصم الكبرى ، وتنظيم المعارض للسلع المصرية المصدرة في كثير من الدول ، وأخيراً تقديم القروض لبعض الدول النامية لتمويل بناء مشروعات مختلفة بالمساعدة الفنية المصرية ، أو من أجل تسديد صفقات السلع المصرية .(١) ولقد قدمت مصر للدول النامية الافريقية والآسيوية بما فيها الدول العربية ـ ما بين ١٥ ـ ١٧ مليون جنيه مصري حتى أوائل عام ١٩٧١ .

واشتركت مصر لنفس تلك الأهداف ، في المنظمات الاقتصادية والسياسية الاقليمية ، مثل « منظمة الوحدة الافريقية » ، « وجامعة الدول العربية » ، وكانت مصر صاحبة المبادرة في إنشاء سوق عربي للدول العربية ، وسوق أفريقي للدول الإفريقية .

واتسع نفوذ مصر في الدول النامية ، وخاصة في الدول العربية والافريقية ، نتيجة لعمل الخبراء المصريين فيها . بالإضافة إلى أن مصر قبلت للتعليم في معاهدها العالية والمتوسطة ، طلبة من الدول النامية . ففي عام ١٩٦٤/ ١٩٦٥ درس في مصر ٣٢,١٥٤ طالباً أجنبياً من بينهم ٢١,٥٤٩ (أي ٦٧٪) طالباً من الدول العربية و ١٢٥٠ طالباً (٣٪) من الدول الافريقية (٩٧ ـ ص ١٧٨) .

ولوحظ بعض الزيادة في التبادل السلعي مع الدول النامية (أنظر الجدول رقم ٣١) ، وذلك نتيجة لاتخاذ الحكومة المصرية إجراءات فعالة في الاقتصاد والسياسة في الستينات .

وعلى هذا ظلت حصة الدول النامية في التبادل التجاري مع مصر في الواقع ، تشكل ١٩,٣٪ في عام ١٩٥٢ و ١٨,٥٪ عام ١٩٧٠ . بينما زاد الاستيراد من تلك الدول مرة ونصف مرة . وكانت أكبر زيادة ملموسة في التصدير والإستيراد بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠ أي بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، ذلك أن الدول النامية تلعب دوراً هاماً في استهلاك السلع المصرية ، ففي عام ١٩٧٠ وصلت حصتها إلى ١١٪ من صادرات القطن و ٤٤٪ من الأرز و

---

(١) قدمت مصر قروضاً لكل من غانا ومالي بستة ملايين جنيه مصري في عام ١٩٦١ ، وللصومال أربعة ملايين جنيه مصري في عام ١٩٦٢ وللجزائر عشرة ملايين عام ١٩٦٣ وللجمهورية العربية اليمنية مليون جنيه مصري عام ١٩٦٣ أيضاً ، وللجمهورية اليمنية ثلاثة ملايين جنيه مصري في عام ١٩٦٤ . (٢٦ صفحة ١٥١) .

٣٨,٧٪ من المنسوجات القطنية ، و ٩٤,٢٪ من الغزل ، وأكثر من ٩٠٪ من الكتب والدوريات و ٨٣٪ من السكر و ٨٨٪ من الأدوية و ٢٨٪ من الأسمنت (١٠٠ - ١٩٧١) . وفي نفس الوقت توفر تلك الدول لمصر استهلاكها من الجوت ومنتجاته ١٠٠٪ ومن الشاي ٨٠٪ ومن البن ١٠٠٪ ومن المطاط الطبيعي ١٠٠٪ ومن الأخشاب ١٥٪ (١٠٠ - ١٩٧١) . وفي السنوات الأخيرة اشترت جمهورية مصر العربية من الدول النامية ، وأساساً من الهند المعدات والماكينات (٨,٨٪ من مجموع واردات هذه المجموعة في عام ١٩٧٠) .

وهناك أهمية كبيرة بالنسبة لمصر في العلاقات التجارية - الاقتصادية مع الحكومات العربية العضو بجامعة الدول العربية ، من بين الدول النامية . فقد وصل التبادل السلعي لمصر مع هذه الدول بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ في المتوسط إلى ٧ - ٨٪ من التبادل السلعي لمصر (في عام ١٩٧٠ كان ٧٪ وفي عام ١٩٧١ كان ٧,٧٪) ، منها ٨ - ٩٪ في التصدير و ٦,٧٪ في الإستيراد .

ومصر هي أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان ، وهي أكثرها تطوراً من الناحية الصناعية ، ومعترف بها كمركز علمي وثقافي وديني للمشرق العربي . وتحدد كل تلك العوامل الدور القيادي لمصر في العالم العربي . فهي تقود حركة الشعوب العربية المناهضة للاستعمار ، ومعركتها ضد العدوان الاسرائيلي . وقد وجدت إجراءات القضاء على التبعية الاستعمارية ومسيرة الاقتصاد الوطني ، وتطبيق الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي في مصر صدى واسعاً وتأييداً من الجماهير العربية . في نفس الوقت تأثرت العلاقات التجارية - الاقتصادية مع الدول العربية بعلاقات مصر السياسية في تلك الدول إلى درجة كبيرة . وفي الوقت الحالي تنظم علاقات مصر التجارية والاقتصادية مع الدول العربية ، اتفاقيات ثنائية واتفاقيات متعددة الأطراف . ولمصر اتفاقيات ثنائية تجارية واتفاقيات دفع مع معظم الدول العربية . وهي موقعة في واقع الأمر لمدة عام واحد ثم تمد أوتوماتيكياً للعام التالي بموافقة الأطراف . وتقضي شروط الاتفاقيات بإعفاء العديد من السلع المتبادلة من الرسوم الجمركية (فالاتفاقية مع سوريا مثلاً تصدر بمقتضاها المنتجات الزراعية باستثناء التبغ ، وكذلك المنتجات الحيوانية والخامات المعدنية دون أن تفرض أية رسوم) ، وتخفض الرسوم أيضاً على السلع الصناعية أساساً .

وتقضي اتفاقيات الدفع بين مصر والدول العربية أن يتم الحساب على السلع المستوردة بالعملة الحرة القابلة للتحويل (مع العراق والسودان وسوريا والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية) وبالدولار الأمريكي (مع الجزائر والمغرب وتونس) . ولم تعقد اتفاقيات دفع مع الدول العربية الأخرى (٨١ ، ١٩٧٣ رقم ٣ - ص ٢٥٧ - ٢٥٨) .

وتلعب الاتفاقيات الاقتصادية المتعددة الأطراف دوراً مهماً للغاية في العلاقات التجارية الاقتصادية مع الدول العربية . والمجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية ، هو الجهاز الأساسي الذي توقع وترتب الاتفاقيات المتعددة الأطراف من خلاله . وقد اتخذ المجلس الاقتصادي ٢٣٧ قراراً لتنمية التعاون الاقتصادي بين الدول العربية (١٢ - ص ٣٩) . غير أن الإنجازات التي تمت في هذا المجال ما زالت غير ذات بال .

وقد كانت مصر هي التي بادرت بعقد العديد من الاتفاقيات ، وعلى وجه الخصوص « اتفاقيات تيسير التبادل السلعي والترانـزيت » ، و « اتفـاقيات للدفـع وتحـويل رؤوس الأموال » ، و « اتفاقيات تطبيق تعريفة جمركية موحدة » وغيرها . وأكثر هذه الاتفـاقيات أهمية هي اتفاقية « التبادل السلعي والترانزيت » المعقودة في سبتمبر ١٩٥٣ بين مصر وكل من لبنان وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية . وقد استكملت هذه الاتفـاقية في السنوات التالية . وبمقتضى شروط الاتفاقية أعفيت الدول الموقعة من الضرائب على عدد من المنتجات الزراعية في تبادلها التجاري ، وكذلك على بعض أنـواع الخامـات المعـدنية المتضمنة في الكشف « أ » ، كذلك انخفضت الضرائب على المنتجات الصناعية الموجودة في الكشفين « ب » و « ج » بين ٢٥ - ٥٠٪ . ويقضي كذلك بتطبيق نظام الدولة الأولى بالرعاية عند صرف تراخيص الاستيراد والتصدير .

وأدى إلغاء الضرائب على المنتجات الزراعية إلـى توسيع بسيط للصادرات المصرية . لهذا شاركت مصر بجدية في عقد اتفاقيات جديدة لتسهيل التجارة بين الدول العربية . وفي عام ١٩٥٧ ، أعدت جامعة الدول العربية « اتفاقية الوحدة الاقتصادية » التي قضت بإعفاء سنوي للرسوم الجمركية وتنقل مواطني الدول الموقعة وبحرية تحويل رؤوس الأمـوال ، وزيادة تبادل السلع . وكان من نتيجة ذلك إنشاء « السوق العربية المشتركة » . وتقضي الاتفاقية بتوحيد السياسة الاقتصادية للدول المشتركة وتنسيق نشاطها في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة الخارجية ، ومن أجل ذلك أنشىء « مجلس الوحدة الاقتصادية » .

وبين ١٩٦٢ و ١٩٦٤ وقعت على الاتفاقية وصدقت عليها كل من مصر وسوريا والعراق والكويت والأردن . وفي أغسطس ١٩٦٤ ، أعد « المجلس الاقتصادي » الذي انضمت إليه الدول الأعضاء التي وقعت على الاتفاقية ، « اتفـاقية السـوق العـربية المشتـركة للـدول العربية » . وقد وقع وصدق عليهـا كل من مصر والعـراق وسـوريا والأردن . ووقعـت الكويت ولكنها لم تصدق عليها حتى وقتنا الحالي . وانضمت الجمهورية العربية اليمنية إلى الإتفاق عام ١٩٦٧ .

واعتبر أن الميزة الهامة للاتفاقية الجديدة ، هي خفض الرسوم الجمركية ابتداء من يناير ١٩٦٥ بنسبة ٢٠٪ سنوياً في المتوسط على السلع الزراعية والخامات المعدنية وبنسبة ١٠٪ على الانتاج الصناعي . (١٣ - صفحة ٤٤) . وبهذا أعفيت المحاصيل الزراعية والخامـات المعدنية تماماً من الرسوم الجمركية في تجارة الدول المشتركة منذ أول يناير ١٩٧٠ والمنتجات الصناعية منذ يناير ١٩٧٤ . [٢]

وأعفيت المحاصيل الزراعية والخامـات المعـدنية المتضمنـة في الـكشف « أ » الملحـق بإتفاقية ١٩٥٣ من الرسوم الجمركية ومن الضرائب ورسوم التبادل التجاري في أول ينـاير

---

(٢) اتخذ « مجلس الوحدة الاقتصادي » في مايو ١٩٦٨ قراراً بإلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع الصناعية وذلك ابتداء من عام ١٩٧١ بدلاً من عام ١٩٧٤ (٥٨ - ١٦/٨/١٩٦٩) .

١٩٦٥ ، والمنتجات الصناعية المتضمنة في الكشفين « ب » و « ج » من أول يوليو ١٩٧١ ويناير ١٩٦٩ على التوالي .

واتفقت الدول الأعضاء في « السوق المشتركة » أيضا على أن يتم تدريجياً إدخال تعريفة جمركية موحدة وإنشاء شركات مشتركة للطيران والناقلات الخ .

وفي نهاية **١٩٧٠** تحقق من « اتفاقية السوق المشتركة ـ للدول العربية » تخفيض الرسوم جزئياً وأنشيء صندوق التنمية الاقتصادية للدول العربية برأس مال قدره **١٠٠** مليون دينار كويتي . أما ما يتعلق بالتعريفة الجمركية الموحدة ، وتوحيد السياسة التجارية والاقتصادية ، فهي كلها مشروعات ما زال يجري تحقيقها .

وازدادت تجارة مصر في اطار « السوق المشتركة للدول العربية » تدريجيا من ١٤.٢ مليون جنيه مصري في عام ١٩٦٥ الى ١٨.٧ مليون جنيه مصري عام ١٩٧٠ اي بزيادة قدرها ٣١٪ بالاضافة الى أن صادرات مصر قد ارتفعت من ٤.٦ مليون جنيه الى ١١.٧ مليون جنيه ، بينما انخفض الاستيراد من ٩.٦ مليون جنيه الى ٧ مليون جنيه مصري .

وقد لوحظ تغير في الهيكل السلعي للتجارة . ففي عام **١٩٧٠** سجلت حصة المنتجات الصناعية (الغزل والنسيج والتريكو والأدوية والأوتوبيسات الخ) **١٠٠٪** تقريبا للصادرات المصرية الى العراق وسوريا والكويت .

واعتبر إنشاء « السوق المشتركة » أول خطوة على طريق التكامل الاقتصادي للدول العربية ذلك أنه بتحقيقه تتحقق مصالح واسعة مشتركة لمنفعة الدول المشتركة وحل الكثير من المشاكل الاجتماعية ـ الاقتصادية الهامة . وبالإضافة إلى ذلك أثبتت تجربة الدول العربية ، أن استخدام جميع المزايا المرتبطة بالتنمية المخططة على المستوى الإقليمي ليست ممكنة إلا عن طريق التنمية غير الرأسمالية . إن التشتت الاقتصادي للدول العربية ، يعتبر أكثر العقبات الملموسة وضوحا في طريق التكامل الاقتصادي لها ، ذلك التشتت الناتج عن التبعية الاستعمارية لسنوات طويلة ، عندما كان الاقتصاد والعلاقات الخارجية لتلك الدول يتجه أساسا إلى الدول المستعمرة . ولقد ابقي على نفس الوضع إلى حد كبير حتى بعد تحقيق الاستقلال السياسي ، خاصة في دول المغرب العربي ، والى جانب ذلك ، فانه بعد تحقيق الاستقلال السياسي ، ازدادت سرعة التشتت الاقتصادي اذ أن كثيرا من الدول العربية ضاعفت من نظام الحماية الجمركية ، واتبعت طريق فرض القيود على العملة لحماية الصناعة الناشئة . وظهرت في مسيرة التنمية ايضا اختلافات ملموسة في تنظيم التجارة الخارجية للدول العربية .

من الواضح أن إزالة كل تلك العوائق يتطلب مجهودات كبيرة من جانب الدول المعنية بذلك ، ويستغرق وقتا طويلا أيضا . ولم يستطع العدوان الاسرائيلي على الدول العربية عام **١٩٦٧** ، أن يعوق التطورات الثورية فيها . فها هي جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية تظهر بعد حرب الأيام الستة ، كما سقطت النظم الموالية للامبريالية في ليبيا والسودان . وستساعد هذه الأحداث دون شك على تعزيز الوحدة العربية على أساس مناهضة

الامبريالية ، وهو ما سيؤثر بدوره على حل المشاكل الاقتصادية . وفي أبريل ١٩٧١ وقعت اتفاقية تكون اتحاد الجمهوريات العربية الذي يضم كل من مصر وليبيا وسوريا . وقد أشير في اعلان تكوينه ، أنه يعتبر نواة المجتمع الاشتراكي العربي الموحد ، إلى جانب احتفاظ الدول الثلاث المنضمة إليه بإستقلالها .

وفي أغسطس ١٩٧٢ اتفقت مصر وليبيا على إنشاء حكومة واحدة في الفاتح من سبتمبر ١٩٧٣ . وقد انبثقت ظاهرة جديدة لتضامن الدول العربية ، في المشاركة في حرب اكتوبر ١٩٧٣ ضد إسرائيل وما تلاها من أحداث تنظيم المقاطعة البترولية ضد الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل .

ما هي الإمتيازات المحتملة للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية في إطار الإتحاد الفيدرالي العربي أو « السوق العربية المشتركة » . ؟

الشيء الأول هو توسيع الأسواق الداخلية لتلك الدول ، وهذا هو أحد العوامل الأساسية التي تحد من نموها الصناعي ، فحتى مصر ، وعدد سكانها أعلى نسبياً ، سوقها محدودة . ذلك أن جزءاً صغيراً من السكان يعمل بالإنتاج (حوالي الثلث) بالإضافة إلى أن القوى الانتاجية منخفضة للغاية في مجال الزراعة ومجال الخدمات مما يستتبع انخفاض مستوى الفرد (٤٨ - ص ١٣٦) . وتزداد امتيازات التكامل الاقتصادي بصورة كبيرة في ظروف استخدام العملات المحصلة من الدول المنتجة للبترول لصالح الدول العربية مجتمعة . وقد كان من الممكن استخدام هذه الأموال (التي تصل إلى عشرات المليارات من الدولارات في السنة) في توسيع انتاج ما هو موجود ، وإقامة فروع جديدة في الصناعة ودفع الانتاج الزراعي عن طريق استصلاح أراضي جديدة في تلك الدول الملائمة لذلك اقتصادياً ، وفي خلق البناء التحتي الإقليمي في النهاية . ويساعد التكامل على تفادي تكرار الفروع الصناعية الجديدة ، مما له مكانته في الوقت الحاضر ، من إدخال التخصص الأفقي والرأسي في الصناعة ، والتغذية الكاملة للقدرات ، وخلق مشروعات جديدة ذات حجم أمثل ، وأيضاً الاستخدام الملائم أكثر للإحتياطي الزراعي للدول العربية .

إن تحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول العربية يعني ، بالنسبة لمصر ، حل العديد من المشاكل الهامة ، وقبل كل شيء مشكلة العمالة ومشكلة الغذاء . فلقد ازدادت مشكلة العمالة حدة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بعد احتلال شبه جزيرة سيناء واخلاء السكان في منطقة قناة السويس . ويمكن أن يجد فائض القوة العاملة في الزراعة بمصر استخداماً فعالا في دول عربية أخرى . ويصل إلى ليبيا حالياً ما يقرب من ١٢ ألف عامل زراعي سنوياً في مواسم العمل (٦٢ - ١٩٧٠ - رقم ٨ ص ١٧) . وفي ظروف التكامل الاقتصادي يمكن للفلاحين المصريين أن ينتقلوا للعمل في الدول العربية التي توجد بها أراضي صالحة للزراعة ، ولكنها لا تزرع بسبب نقص الأيدي العاملة .

وفي عام ١٩٧١ ، كان هناك ٦٠ ألف مصري بالدول العربية ، يخطط زيادتها في السنوات القادمة لتصل إلى ٢٥٠ ألف مصري (٩١ - ١٩٧٢ - رقم ٣٥ - ص ٩٩٦) . ويسمح التكامل الاقتصادي لمصر بأن تستخدم احتياطيها الزراعي بشكل أكثر انتاجية ،

ويمكن على وجه الخصوص توسيع إنتاج القطن طويل التيلة والأرز والذرة ، على حساب تخفيض زراعة القمح ومد الدول الأخرى بالأرز والذرة ، مقابل القمح والدقيق . وتظهر في حالات التكامل إمكانية الكف عن صرف نفقات كبيرة على استصلاح أراضي قليلة الخصوبة بالتركيز على الاهتمامات الإقليمية الضيقة .

وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن تصبح مصر كأكبر دولة عربية من حيث النمو الصناعي ، مركزاً لتنمية صناعة الحديد وبعض فروع صناعة السيارات ، ويمكن في نفس الوقت سد مطالبها الحادة في المنتجات البترولية والكيماوية من خلال الصناعة البترو كيماوية والتي ستنمو في الدول العربية البترولية في ظروف التكامل .

ويسمح التنسيق الاقتصادي على المستوى الاقليمي بتحقيق التخصص في الصناعة التي تنتج السلع الاستهلاكية .

وتعاني جميع الدول العربية من نقص كبير في الكوادر المتخصصة ، وخاصة الكوادر الفنية . لكن يصبح ممكناً في ظروف التكامل ، إنشاء معاهد دراسية كبيرة ، ومراكز للأبحاث العلمية لجميع الدول الداخلة في التكامل . ويمكن إلى جانب ذلك استخدام مجموعات كاملة من الخبراء المتخصصين ، وعلى سبيل المثال بناة السد العالي ، في بناء مشاريع ضخمة في البلاد الأخرى . ولقد تمت أولى الخطوات على هذا الطريق بين مصر وسوريا ، بعد توقيع اتفاقية إشراك الخبراء المصريين في بناء سد الفرات .

وتوجد آفاق عريضة هامة أمام التكامل الاقتصادي . ويكتسب تجنيد كل قوى ومصادر الدول العربية في الوقت الحالي ، أهمية خاصة ، ذلك أن مشكلة الشرق الأوسط لم تحل بعد . وتعتبر الفرقة بين الدول العربية إحدى الأسباب الرئيسية في هزيمتها في حرب الأيام الستة .

لقد نوقشت مراراً مسألة تدعيم الوحدة في مؤتمرات رؤساء الدول العربية وفي المحادثات الثنائية (١٩٦٨ - ١٩٧٠) ، لكن النتائج العملية بدت فقط في موافقة عدد من الدول المنتجة للبترول (الكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية) على دفع تعويضات لكل من مصر والدول العربية الأخرى التي أضيرت من العدوان مبلغ ١٨٥ مليون جنيه استرليني (٩٥ مليون استرليني لمصر وحدها) حتى إزالة آثار العدوان الاسرائيلي . وقدمت دول عربية أخرى مساعدات لمصر دون مقابل ، إذ قدمت الجزائر ٦ مليون دولار وسوريا ٢٠ ألف طن قمح وقروض من الكويت وليبيا بعشرة مليون استرليني ودولة الامارات أقساط موحدة بالعملات الحرة .

لكن مشاركة الدول العربية في التنمية الاقتصادية في مصر ، سواء عن طريق الاتفاقيات الثنائية أم الاتفاقيات المتعددة الأطراف ، لا تزال ضئيلة ، بإستثناء القرض الذي قدمته الكويت في بداية عام ١٩٧٠ بمبلغ ٦٤,٧ مليون جنيه مصري إلى جانب السلف المجانية . ويرجع السبب الرئيسي في عدم رغبة الدول العربية المنتجة للبترول في وضع رؤوس أموالها في الاقتصاد المصري إلى الخوف من التأميم .

ـ ويمكن أن تلعب السياسة التي اتبعتها عام ١٩٧١ دوراً محدوداً في اجتذاب رؤوس الأموال العربية ، وهي تشجيع القطاع الخاص في الصناعة والتجارة الخارجية ، وأيضاً تنظيم متخصص لاجتذاب الاستثمارات العربية . وطبقاً لقانون رقم ٦٥ لعام ١٩٧١ ، « حول الاستثمارات العربية والمناطق الحرة » قدم للمستثمر العربي ، في مصر ضمان من المخاطر غير الاقتصادية وامتيازات أخرى . وتأسس عام ١٩٧٤ جهاز للاستثمارات العربية هو الذي يهتم بمسائل التعاون مع الدول العربية في كافة المجالات .

وقد استمرت مصر من جانبها ، في تقديم المساعدات الفنية والاقتصادية لبعض الدول العربية ، رغم الصعاب التي سببها العدوان . فقد قدمت مصر للسودان على سبيل المثال مساعدة في أعمال الري ، وإمكانية بناء مصانع للأسمنت والسكر والغزل بمساعدة مصر . وفي عام ١٩٦٩ وقع بروتوكول تقدم مصر بمقتضاه مساعدات في تنمية صناعة البترول واستخراج المعادن في السودان ، وقدمت الشركات المصرية خبراتها لليبيا في مجال استصلاح الأراضي والبناء ، واستمر إعداد الكوادر الوطنية لكل من جمهورية اليمن العربية والعراق والكويت ودول أخرى . وفي عام ١٩٦٩ ، قدمت وزارة السياحة المصرية تسهيلات جديدة للسياح العرب .

وتحتل الدول النامية الآسيوية ، المكانة الثانية في التبادل السلعي مع مصر . ففي السنوات الأخيرة ارتفع التبادل السلعي لمصر (بين ١٩٦٧- ١٩٧٠) مع تلك الدول عن التبادل السلعي لها مع الدول العربية ، فوصل عام ١٩٧٠ إلى ٩٪ من مجموع التبادل السلعي مقابل ٧,١٪ عام ١٩٥٢ .

وتعتبر الهند أهم شريك تجاري لمصر في الدول النامية الآسيوية ، إذ يشكل أكثر من ٧٠٪ في المتوسط للتبادل السلعي مع الدول النامية الآسيوية كلها . وقد ارتفع حجم التجارة بين مصر والهند مرتين بين عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٦ . وانخفض إلى حد ما بعد العدوان الاسرائيلي ، غير أنه ظل على مستوى عال فكان ٣٤,٨ مليون جنيه مصري عام ١٩٦٧ ثم ٣٢,٨ مليون جنيه عام ١٩٦٩ ارتفع عام ١٩٧٠ إلى ٤٥,١ مليون جنيه مصري . أما عام ١٩٧١ فكان ٤٠ مليون جنيه مصري . وارتفع الثقل النوعي للتبادل التجاري مع الهند من ٤,٧٪ عام ١٩٥٢ إلى ٦,٧٪ عام ١٩٧٠ . ويعتبر التطور الناجح للتجارة إنعكاساً لعلاقات الصداقة القائمة على المواقف المشتركة في القضايا الدولية الأساسية ، ومساندة الهند لمصر في ازالة آثار العدوان الاسرائيلي .

وتصدر مصر للهند القطن طويل التيلة والأرز الذي بلغ نصيب الهند منه ١٣,٦٪ في عام ١٩٧٠ من مجموع ما صدرته مصر من الأرز . ويلعب الشاي الدور الرئيسي في واردات مصر من الهند (٥١,٨٪ من مجموع الواردات في عام ١٩٦٨ و ٢٣٪ عام ١٩٧٠) ثم يليه الجوت (٢١,٨٪) . وفي عام ١٩٧٠ احتلت الماكينات والمعدات المكانة الأولى في واردات مصر من الهند (٣٠٪) إلى جانب غيرها من المنتجات الصناعية مثل الحديد والورق والمعادن غير الحديدية . (١٠٠ - ١٩٧١) .

ووقعت مصر والهند و يوغوسلافيا في عام ١٩٦٦ اتفاقية ثلاثية حول الرسوم والجمارك

التفضيلية في التبادل التجاري . وفي عام ١٩٦٧ أدخلت الجمارك التفضيلية على ٧٧ سلعة وفي اكتوبر ١٩٦٩ أضيفت ٥٧ مادة أخرى من بينها الأدوية والسيارات وقطع غيارها ، والموتورات والنحاس والألومنيوم والمنتجات المصنعة منه ، الخ (٥٨ ـ ٩/ ١٠/ ١٩٦٩) . وفي عام ١٩٧٠ كان ٤٥٪ من صادرات الهند لمصر من حصة السلع في بند الرسوم التفضيلية .

واتخذت مصر والهند في السنوات الأخيرة الإجراءات لتوسيع التبادل التجاري بينهما ولتحسين الهيكل التجاري . وطبقا للاتفاقيات المعقودة حول التعاون في إنتاج بعض المنتجات تقدم الهند على وجه الخصوص العديد من قطع غيار السيارات والموتورات .

وقد أولت مصر لتوسيع التجارة مع الدول الإفريقية اهتماماً بالغا ، لذلك فهناك اتفاقيات تجارية مع الكثير من هذه الدول . وقد وقعت مصر على ميثاق تأسيس « منظمة الوحدة الافريقية » . التي وقع في إطارها اتفاقية بإنشاء « سوق مشتركة » للدول الافريقية حول تخفيض الرسوم الجمركية في التجارة بين الدول الأعضاء الخ ، غير أن تنمية التجارة مع الدول الافريقية تعوقه اتفاقيات التجارة التفضيلية المعقودة بين الكثير من الدول الإفريقية ومجموعات الدول الأوروبية الرأسمالية . لذلك عقد بالقاهرة في ديسمبر ١٩٦٩ المؤتمر الاقتصادي التجاري الافريقي ، اشترك فيه ٢١ دولة ، ونوقشت فيه مسائل تحسين العلاقات التجارية ـ الاقتصادية بين الدول الإفريقية المستقلة .

ولقد تضاعف مجموع التبادل السلعي مع الدول الإفريقية (غير العربية) مرتين تقريباً بين عامي ١٩٥٢ ـ ١٩٦٦ . وقامت مصر ببذل الكثير من الجهود لتنمية التجارة مع الدول الإفريقية بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ وفي ظروف احتدام المشاكل الاقتصادية والمالية . ونتيجة لذلك ارتفع التبادل السلعي مع الدول الافريقية إلى ١٢,٧ مليون جنيه مصري أي إلى ثلاثة أضعاف والاستيراد إلى ٤.٥ مليون جنيه أي بزيادة قدرها مرتين (وفقا لبيانات ٩٤ ـ ١٩٧٠) . غير أن الثقل النوعي للدول الإفريقية في التبادل التجاري مع مصر عام ١٩٧٠ كان ١.٨٪ . وفي عام ١٩٧١ كان ١,٧٪ أي أقل ثلاث مرات من الثقل النوعي لدولة واحدة هي الهند .

وخططت مصر لتنمية التجارة مع الدول الافريقية . فقامت بتخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة منها بشرط المعاملة بالمثل . وإلى جانب ذلك وسعت مصر برنامج التعاون الاقتصادي والفني مع العديد من الدول . وبهذا تقدم مصر المساعدة للصومال في استصلاح ٣٠ ألف هكتار من الأراضي الجديدة وفي بناء مصنع في مجال الصناعات الغذائية . وشيدت مصر في مالي طريقاً للسيارات طوله ١٥٠ كيلو متراً ، وفي بوماكو فندقاً . وتبني شركات البناء المصرية بلوكات سكنية في النيجر ، واقتضى ذلك تكوين شركات بناء مشتركة مع كل من مالي والنيجر وفولتا العليا والسنغال .

وفي السنوات الأخيرة ، تغير الهيكل التجاري مع الدول الافريقية فتلعب السلع الصناعية في صادرات مصر دوراً هاماً : النسيج والأدوية والسلع الكهربائية المنزلية والمصنوعات المعدنية والأحذية . وتستورد مصر من الدول الافريقية السلع الغذائية المختلفة والمواد الخام .

ويلاحظ أن الوضع الحالي للتجارة مع الدول الافريقية ، بعيد عن أن يعكس الإمكانيات الكامنة للتبادل السلعي مع هذه المجموعة ، خاصة وان مصر يمكنها أن تشتري من الدول الافريقية بكميات كافية لسد احتياجاتها المحلية ، بعض المعادن غير الحديدية والصوف وأشكال أخرى من المواد الخام . وإلى جانب ذلك توجد زيادة في شراء السلع الغذائية خاصة اللحوم والدهون . لكن هذا يتطلب توسعاً مناسبا في تصدير السلع المصرية على حساب السلع المصنعة في الدول الافريقية في المقام الأول . ومن الضروري لتحقيق هذا الهدف رفع المقدرة التنافسية للسلع الصناعية المصرية ، والدراسة المستمرة لاحتياجات الاستيراد للدول الافريقية ، وكذلك تنفيذ التخفيض المخطط للرسوم الجمركية على جميع السلع المستوردة من تلك الدول أو إلغائها ، ويعكس التوسع في تقديم مصر للمساعدات الاقتصادية والفنية التأثير الإيجابي لزيادة التبادل السلعي مع الدول الافريقية ، تلك المساعدات الموجهة نحو تحقيق برامج التنمية الاقتصادية في تلك الدول ، ويخص هذا بالذات الدول الافريقية التي اختارت الطريق غير الرأسمالي . ويلعب تحسين طرق المواصلات بين مصر والدول الافريقية دورا إيجابيا في هذا التطور وخاصة المواصلات البحرية والسكك الحديدية وطرق السيارات إذا كان ذلك ممكنا .

وقد كان من الممكن أن تقدم مصر نظام الدولة الأولى بالرعاية بخصوص السلع الهامة المستوردة من الدول الافريقية سواء على أساس التبادل الثنائي أو المتعدد ، مثل الاتفاقية المعقودة بين مصر والهند ويوغوسلافيا وذلك بهدف مواجهة توسع الدول الرأسمالية المتقدمة في أسواق الدول الافريقية بنجاح .

وانطلاقا من الوضع الجديد ومن آفاق تجارة مصر مع الدول الافريقية والاسيوية والعربية يمكن أن نقول أن الدول النامية في مجموعها يمكنها أن تلعب دورا أكبر من هذا بكثير في مجال التبادل التجاري مع مصر ، عمّا تحتله من مكانة في وقتنا الحاضر .

ويلاحظ أيضا أن زيادة دور الدول النامية في التجارة مع مصر ستكون في تزايد مستمر - إذا ما زالت عدة مصاعب تعوق تنمية التجارة في الوقت الحالي . وتلعب الدول العربية الدور الرئيسي في التجارة والعلاقات الاقتصادية لمصر مع الدول النامية . كذلك فإن عمليات التكامل تتم بشكل بطيء ولكنها غير متقطعة وتتم في إطار السوق العربية المشتركة للدول العربية وهي تدعم موقف مصر في معركتها من أجل الاستقلال الاقتصادي . ويجدر بنا أن نضع في الإعتبار صعوبة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية في ظروف المؤامرات المستمرة للاستعمار الجديد . ومن الضروري أن نلاحظ أيضاً النشاط المتزايد للقوى الرجعية ، ذلك النشاط الذي يهدف إلى إعادة مصر إلى الطريق الرأسمالي بمساعدة الامبريالية العالمية . ويرتبط بهذه العملية بشكل مباشر ما يطبق في مصر في السنوات الأخيرة من سياسة « ليبرالية » و « انفتاح » ، تلك السياسة التي تعمل على جذب رأس المال الخاص والأجنبي ، وخاصة رؤوس الأموال العربية إلى داخل البلاد . وكما تقول صحيفة « بيزنيس ويك » الأمريكية : « إن الأغنياء العرب في الحكومات المحافظة يستطيعون تقديم جزء كبير من الاستثمارات التي تحتاجها مصر ، إلا أنهم يفكرون في مصالحهم الخاصة قبل كل شيء وموقفهم غير إيجابي في كل ما يتعلق بالاشتراكية من قريب

أو بعيد » (من ٦٢ - ١٩٧٤ رقم ١٣ ص ١٦) . بالاضافة الى « انهم يضغطون من أجل تخفيف الميل الاشتراكي في البلد » (نفس المصدر) .

وبهذا الشكل تمهد السياسة « الليبرالية » لزيادة نفوذ القوى الرجعية في العالم العربي لا في التنمية الاقتصادية فحسب ، ولكن في الخط السياسي الذي يلبي مصالح الامبريالية العالمية .

الفصل الرابع

التجارة والتعاون الإقتصادي بين مصر والدول الإشتراكية

يعد النمو الواسع للعلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية ـ ظاهرة جديدة في تاريخ مصر . فالطريق لإقامة مثل تلك العلاقات لم يكن سهلاً ، حيث لم تر القيادات المصرية على الفور في الدول الاشتراكية الأصدقاء الحقيقيين ، ولكنها ـ أي تلك القيادات ـ توصلت في النهاية إلى أنه بدون تلك الدول ، لا يمكن تحقيق التنمية المستقلة لمصر . لقد تطلب إدراك حقيقة أن الثورة الوطنية التحررية لا تكتمل بالاستقلال السياسي فحسب ، وقتاً طويلاً « إذ سيظل الاستقلال غير مستقر ويتحول إلى وهم ، إذا لم تقم الثورة بتغييرات جذرية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وإذا لم تحل المهام الملحة للبعث الوطني » (١٢ ـ ص ٨٠) .

ودلت تجربة مصر ، في السنوات الأولى بعد الثورة ، على أنه لا يمكن إتباع سياسة خارجية مستقلة ، ولا مقاومة فعالة ضد ضغوط الامبريالية ، بدون اقامة علاقات متينة مع القوى المناهضة للاستعمار في العالم ، اي مع الدول الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي .

لقد تطلبت المحاولة الايجابية لتنمية مصر ، إعادة النظر بصورة ملحة في الأساليب المعقدة للعلاقات الاقتصادية ، وإقامة العلاقات التي يمكن أن تساعد على تدعيم استقلال البلاد . وآمن الشعب المصري في الواقع بأن « الدول الاشتراكية هي الصديق المخلص والحقيقي للشعوب المناضلة من أجل الحرية والتي تحررت من نير الامبريالية ، فهي التي تقدم لها المساعدة المتعددة الجوانب . . . ويعتبر الحزب الشيوعي السوفييتي أن التضامن الأخوي مع الشعوب التي حطمت النير الاستعماري وشبه الاستعماري ، هو حجر الزاوية في سياسته الخارجية . ويقوم هذا التضامن على المصالح المشتركة للاشتراكية العالمية وحركة التحرر الوطني العالمية . » (١٢ ص ٨٦) .

وتعتبر العلاقات المتكافئة ذات المنفعة المتبادلة في التجارة بين مصر والدول الاشتراكية هي الأساس المتين لهذه المصالح المشتركة . كتب خالد محي الدين المناضل الاشتراكي المصري المعروف : « لا تنحصر أهمية التعاون مع الدول الاشتراكية في أنها تتعامل مع الدول النامية كشريك متكافىء ، وهي لا تقتصر كذلك على القروض والسلف الضخمة التي تقدم بفوائد بسيطة ، وعلى المساعدات غير المغرضة لإقامة المشروعات وإعداد

الكوادر . كما أنها لا تنحصر في إقامة أشكال جديدة أكثر عدالة في السوق العالمي . بل تتلخص هذه الأهمية أساساً وفي المقام الأول في أنها تسمح للدول المتحررة بتحقيق الاستقلال الكامل والتحرر من مختلف أشكال الضغوط » (٧٤ ، ١٩٦٧ العدد الأول ـ ص ٣٥ - ٣٦) .

إن هذه الكلمات لم تعبر عن طبيعة مساعدات الدول الاشتراكية التي لا مثيل لها من قبل في العلاقات بين الدول المتقدمة اقتصادياً والدول الصغيرة النامية فحسب ، بل لقد تحدد فيها أيضاً الهدف الأساسي للدول الاشتراكية : التمهيد لكي تحقق تلك الدول النامية الصغيرة استقلالها الاقتصادي .

وتهتم الدول الاشتراكية بكيفية وصول الدول النامية بأسرع ما يمكن ، إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادي . لهذا « فمساعداتها موجهة لكي تصل الدول النامية إلى ذلك المستوى الذي لا تحتاج عنده مطلقاً لأية مساعدات من جانب أحد ، عندما تكون العلاقات بين الدول قائمة على أساس توزيع العمل من خلال المنفعة المتبادلة ، وتبادل السلع وفقاً للمصلحة المتبادلة » . (١٩ ـ ص ٤٢) .

وتتحقق العلاقات الاقتصادية بين مصر والدول الاشتراكية في وقتنا الحاضر ، بأشكال مختلفة وهي في تحسن مستمر . وكانت القناة الوحيدة للعلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر مع الدول الاشتراكية في تلك الفترة ، هي التجارة الخارجية على وجه الخصوص ثم أصبح من الممكن إقامة أشكال أخرى للعلاقات الاقتصادية ، مثل التعاون الاقتصادي في مجالات الصناعة والزراعة والنقل والتعاون العلمي والفني والخ . . . ، وذلك على أساس تطور التجارة ذاتها .

وينقسم تاريخ تجارة مصر الخارجية مع الدول الاشتراكية وبالدرجة الأولى مع الاتحاد السوفييتي ، إلى عدة مراحل غير متساوية في أهميتها . وتغطي المرحلة الأولى الفترة من ١٩١٧ حتى انتصار ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر .

١ ـ علاقات مصر التجارية مع الدول الاشتراكية قبل ١٩٥٢

انحصرت العلاقات التجارية بين مصر والدول الاشتراكية منذ عام ١٩١٧ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، في التجارة مع الاتحاد السوفييتي ، الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم في تلك الفترة .

وترجع بداية التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفييتي إلى العشرينات عندما أقدمت الجمهورية السوفييتية الفتية على بعث اقتصادها الذي حطمه تدخل الحكومات الأجنبية والحرب الأهلية ، وقادت التجارة الخارجية الدور الهام في هذا التطور . ولقد تحدث لينين عام ١٩٢١ داعياً إلى تنمية التبادل السلعي مع الخارج « العلاقات التجارية مع الخارج = نهوض صناعتنا الضخمة » . (٥ ـ ص ٤٨٦) .

وقد مهد لإقامة علاقات تجارية بين الاتحاد السوفييتي ومصر عامل له أهميته ، ألا وهو

ضرورة استيراد القطن طويل التيلة لصناعة النسيج السوفييتية بينما كان الاتحاد السوفييتي يصدر لمصر الحبوب ومنتجات البترول (الكيروسين والمازوت) والأخشاب والأقمشة ، مقابل القطن . غير أن التجارة بين مصر والاتحاد السوفييتي في هذه الفترة كانت محدودة . فكان الثقل النوعي للتبادل السلعي مع الاتحاد السوفييتي بين ١٩٢٣/ ١٩٢٤ - ١٩٢٧/ ١٩٢٨ يميل ناحية مصر بما يقرب من ٢,٥٪ في المتوسط . وكانت حصة التبادل السلعي للاتحاد السوفييتي مع مصر لا تزيد عن ٠,٤٪ في عام ١٩٢٠ وعن ٣,٢٪ في عام ١٩٣٠ (٨١ - ١٩٦٤ العدد الرابع - ص ٤٧٠) .

كان العائق الأساسي في طريق تنمية التجارة هو تبعية مصر للاستعمار ، إذ عرقل الاستعمار البريطاني بكل الطرق توسيع أية علاقات بين مصر وأول دولة اشتراكية في العالم . كما لم يسمح الانجليز على وجه الخصوص للحكومة المصرية بعقد معاهدة تجارية مع الاتحاد السوفييتي ، مما أدى إلى تفرقة البضائع السوفييتية في المعاملة بعد وضع التعريفة الجمركية الجديدة في مصر عام ١٩٣٠ . وكان من نتيجة ذلك أن انخفض التبادل السلعي بين مصر والاتحاد السوفييتي بشدة : من ٢,٧ مليون جنيه مصري عام ١٩٣٠ إلى ٠,١ مليون جنيه عام ١٩٤٠ ، أي انخفض ٢٧ مرة . (٨١ - ١٩٦٤ - العدد الرابع ص ٤٧٠) .

وفي سنوات الحرب العالمية الثانية توقفت التجارة بين البلدين بالكامل ، ولم تستأنف إلا بعد نهايتها . وأثر إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر والاتحاد السوفييتي عام ١٩٤٣ تأثيراً إيجابياً على استئناف التجارة بينهما .

وفي ٣ مارس ١٩٤٨ وقعت اتفاقية تجارية بين مصر والاتحاد السوفييتي ، التزمت الحكومة المصرية بمقتضاها بإرسال ٣٨ ألف طن قطن مقابل ٢١٦ ألف طن قمح و ١٩ ألف طن ذرة من الاتحاد السوفييتي (٣٨ - ص ١٩٣) . واتفق الجانبان كذلك على أنه قبل عقد اتفاقية تجارية عامة بين البلدين سيتبع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

وفي نفس الوقت ، أقيمت علاقات تجارية منتظمة بين مصر ودول أوروبا الشرقية حيث وصلت إلى السلطة هناك شعوب هذه الدول فوقعت مع المجر اتفاقية دفع في فبراير ١٩٤٩ ، واتفاقية تجارية ودفع مع بولندا ويوغوسلافيا في يوليو ١٩٤٩ ، ومع بلغاريا في ابريل ١٩٥٠ .

ولكن بغض النظر عن توقيع الاتفاقيات ، كان التبادل السلعي بين مصر والدول الاشتراكية يسير بخطى بطيئة ، فازدادت حصة الدول الاشتراكية في التبادل السلعي من ٨,٧٪ عام ١٩٥٠ إلى ١٣,٥٪ عام ١٩٥٢ .

وقد أعاقت تبعية مصر للسوق الرأسمالي العالمي تنمية التجارة ، كما كان الحال في فترة ما قبل الحرب ، وظلت سيطرة رأس المال الأجنبي على تجارة مصر الخارجية ، هي العائق الحقيقي أمام توسع التجارة مع الدول الاشتراكية .

واشترت الدول الاشتراكية من مصر في فترة ما قبل الحرب القطن أساساً ، وأرسلت إلى مصر بدورها القمح والذرة والأخشاب والتبغ والسكر وبعض البضائع الأخرى . أما

السمة المميزة لتجارة مصر مع الدول الاشتراكية فكانت ميل الميزان التجاري لصالح مصر ، الذي بلغ في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ ما قيمته ٩,٢ مليون جنيه مصري . واكتسب هذا العامل أهمية كبيرة بالنسبة لموقف مصر المالي الدولي في ظروف العجز المزمن لميزان مصر التجاري بصفة عامة .

٢ ـ نمو تجارة مصر مع الدول الاشتراكية في ظروف الاستقلال السياسي

بدأت المرحلة الثانية في تنمية التجارة بين مصر والدول الاشتراكية ، بعد نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ . وهيأ انتقال السلطة السياسية إلى الجناح الوطني لممثلي البورجوازية الصغيرة ، وتغير الخط السياسي لمصر بالتالي ، المقدمات لتوسيع التجارة مع الدول الاشتراكية . وأثرت في هذا الإتجاه ، حقائق اقتصادية مثل ازدياد مصاعب تسويق القطن المصري في أسواق الدول الرأسمالية وكذلك نية الحكومة الجديدة في إنهاء احتكار الدول الغربية لتوريد المعدات الصناعية وغيرها من البضائع الانتاجية في مصر .

وبين ١٩٥٣ و ١٩٥٥ ، عقدت مصر اتفاقيات تجارية واتفاقيات دفع جديدة مع الدول الاشتراكية من بينها الاتحاد السوفييتي (اتفاقية تجارية في ٢٧ مارس ١٩٥٤) ومع ألمانيا الديمقراطية ورومانيا والصين الشعبية . غير أنه قبل عام ١٩٥٥ استمرت التجارة مع الدول الاشتراكية تنمو بمعدلات بطيئة .

وحدثت زيادة ملموسة في حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الاشتراكية عام ١٩٥٥ أساسا ، وذلك للأسباب التالية :

- إمتناع الدول الغربية عن تقديم الأسلحة الحديثة بشرط عدم المساس بحرية واستقلال البلاد .

- إمتناع الولايات المتحدة وبريطانيا و « صندوق النقد الدولي » عن تقديم القروض لتمويل بناء السد العالي .

الصعوبات الشديدة في تسويق القطن في أسواق الدول الرأسمالية بسبب المضاربات الفاحشة التي نتجت عن الحرب الكورية ، وتأزم الوضع النقدي والمالي لمصر نتيجة هذا .

كان لنمو المقدرة الاقتصادية للدول الاشتراكية ، تأثيرا كبيرا في تغيير سياسة حكومة مصر ، فتوسعت التجارة مع الدول الاشتراكية واستعدادها لتقديم المساعدات للدول النامية دون شروط مسبقة .

استخدمت مصر إمكانية الحصول على السلع اللازمة لها من الدول الاشتراكية دون إسراف في العملات الأجنبية الناقصة لديها ، وانعكس هذا بوضوح في العديد من اتفاقيات التبادل التجاري الضخمة . ففي عام ١٩٥٥ تم توقيع اتفاقيات مع تشيكوسلوفاكيا لتوريد أسلحة مقابل القطن ، ومع الاتحاد السوفييتي لتوريد البترول الخام مقابل صفقات الأرز ،

ومع ألمانيا الديمقراطية لتوريد الأسمدة الآزوتية مقابل القطن ، ومع رومانيا لتوريد الكيورسين والأسمنت مقابل القطن وغزل القطن .

وانعكس تنفيذ هذه الاتفاقيات في الزيادة الكبيرة لصادرات مصر للدول الاشتراكية ، فارتفعت من ٢٥,٥ مليون جنيه مصري في عام ١٩٥٢ إلى ٣٨,٥ مليون جنيه عام ١٩٥٥ حيث ارتفعت حصة الدول الاشتراكية في التبادل السلعي لمصر إلى ١٥,٦٪ مقابل ١٣,٥٪ عام ١٩٥٢ . (٩٥ - ١٩٥٢ و ١٩٥٥) .

أدى الاعتداء الثلاثي البريطاني الفرنسي - الاسرائيلي ضد مصر في أواخر عام ١٩٥٦ وما تلاه من حصار اقتصادي إلى التقلص الشديد في تجارة مصر مع الدول التي اشتركت في العدوان عليها . كما أدى الحصار الاقتصادي إلى خلق صعوبات حقيقية للاقتصاد المصري . في هذا الوقت العصيب الذي مر بمصر ، قامت الدول الاشتراكية - إلى جانب الإجراءات السياسية والدبلوماسية الفعالة التي اتخذتها مصر دفاعاً عن استقلالها - بتوسيع عمليات شراء القطن وصدرت لمصر البضائع المصنعة والاستهلاكية الضرورية (البترول والقمح والأدوية الخ) وبذلك انقذت مصر في الواقع من كارثة اقتصادية .

تتميز نهاية المرحلة من ١٩٥٥ - ١٩٥٨ بالنمو الكبير في التبادل التجاري بين مصر والدول الاشتراكية . فارتفع تبادل السلع من ٧٦.٣ مليون جنيه مصري إلى ١٦٦.٢ مليون جنيه أي أكثر من مرتين وارتفعت حصة الدول الاشتراكية في التبادل السلعي من ١٥,٦٪ عام ١٩٥٥ الى ٤١,٥٪ في عام ١٩٥٨ وكذلك الواردات من ٢٤.٨٪ الى ٣٥.٦٪ والصادرات من ٢٥,٥٪ الى ٥٠.١٪ (٩٥ - ١٩٥٦،١٩٥٨) .

كان العامل الذي حدد نمو التجارة في هذه الفترة هي الزيادة الكبيرة في شراء الدول الاشتراكية للقطن إذ أصبحت عام ١٩٥٧ المستهلك الأساسي للقطن المصري (٥٣.٨٪) ، فهي تحتل حتى وقتنا هذا المكانة الأولى في استيراد هذه السلعة الهامة بالنسبة لمصر .

انخفض التبادل السلعي لمصر مع الدول الاشتراكية قليلا في السنوات التالية ، حيث وصل إلى المستوى الأقصى في عام ١٩٥٨ وبالتالي انخفض الثقل النوعي للدول الاشتراكية إلى ٤٧.٨٪ في الصادرات و ٢٨.١٪ في الواردات عام ١٩٦١ . ويفسر هذا الانخفاض بعودة العلاقات التجارية بين مصر والدول الرأسمالية إلى حالتها الطبيعية بعد احداث السويس . وقد لعبت السياسة التجارية الخارجية لمصر دورا محددا .

ومرة أخرى نمت تجارة مصر مع الدول الاشتراكية في سنوات الخطة الخمسية الأولى بمعدلات سريعة . فارتفع حجم التبادل السلعي عام ١٩٦٥ إلى ٢٤٧.٥ مليون جنيه مصري مقابل ١٦٦.٢ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٨ أو ما يقرب من مرة ونصف (٩٤ - ١٩٦٦) . وكما سبق تحققت الزيادة الأساسية للتبادل السلعي على حساب التوسع في الصادرات المصرية . وكان الثقل النوعي للصادرات إلى الدول الاشتراكية ٥٥.٨٪ في عام ١٩٦٥ ، حيث ازدادت ثلاث مرات وأكثر بالمقارنة بعام ١٩٥٢ (الجدول ٣٢) وتعدى الحد الأقصى الذي وصل إليه عام ١٩٥٨ بـ ٤.٧٪ وازدادت واردات مصر من الدول الاشتراكية فارتفعت

حصتها إلى ٢٤,٧٪ عام ١٩٦٥ مقابل ١٠,٨٪ عام ١٩٥٢ أي أكبر مرتين ، وإن لم تصل إلى مستوى عام ١٩٥٨ وبهذا كانت نسبياً أقل من التصدير .

ومن المميز أن قيمة الواردات وصلت في عام ١٩٦٥ إلى ١٠٠,٥ مليون جنيه مصري (أنظر الجدول ٣٢) أي أربعة أضعاف قيمتها عام ١٩٥٢ حيث كانت ٢٤,٨ مليون جنيه ، زد على ذلك أنها قادت أعلى مستوى وصلت إليه أي عام ١٩٥٨ حيث كانت ٨٤,٧ مليون جنيه .

على هذا يعتبر الانخفاض النسبي للثقل النوعي للدول الاشتراكية بالمقارنة بعام ١٩٥٨ ، نتيجة لعدم تخفيض حجم الواردات من الدول الاشتراكية ، والزيادة الكبيرة للحجم العام لواردات مصر في سنوات الخطة الخمسية الأولى .

وكان للعدوان الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ بطبيعة الحال انعكاسه على تجارة مصر مع الدول الاشتراكية إذ ارتفع التبادل التجاري في عام ١٩٦٧ إلى ٢٨٥,١ مليون جنيه مصري (٤٨,٢٪ من مجموع التبادل السلعي لمصر) . زد على ذلك زيادة الواردات من الدول الاشتراكية بـ ٢٦,٣ مليون جنيه مصري عن الصادرات (٤٥,٢٪) . ولأول مرة يتفوق الثقل النوعي للدول الاشتراكية على الثقل النوعي للدول الرأسمالية المتقدمة (٩٤-١٩٦٧) . وفي عام ١٩٧٠ ارتفع التبادل السلعي مع الدول الاشتراكية إلى ٣٢٠,٤ مليون جنيه مصري . وفي عام ١٩٧١ إلى ٣٤١ مليون جنيه مصري . غير أن حصة الدول الاشتراكية انخفضت إلى ٤٧,٦٪ في عام ١٩٧٠ وإلى ٤٥,٨٪ في عام ١٩٧١ ، بسبب انخفاض الاستيراد من الاتحاد السوفييتي وبولندا ويوغوسلافيا أساساً .

وظلت الدول الاشتراكية هي المستهلك الأساسي للانتاج المصري المصدر : ٦١,٦٪ عام ١٩٧٠ و ٦٢,٢٪ عام ١٩٧١[1] ، في الوقت الذي احتلت فيه الواردات من الدول الاشتراكية المرتبة الثانية : ٣٤٪ عام ١٩٧٠ و ٣١,٨٪ عام ١٩٧١ وذلك بعد الدول الرأسمالية المتقدمة[2] . كما كان للواردات من الدول الاشتراكية دورها الهام في ١٩٥٦ و ١٩٥٧ في إزالة المصاعب التي سببها العدوان الاسرائيلي على مصر .

والسمة المميزة لتجارة مصر مع الدول الاشتراكية بين ١٩٦١ و ١٩٧٠ ، هي نشاط الميزان التجاري باستثناء عامي ١٩٦٧/١٩٦٨ . وذلك إذا استثنينا حساب الواردات لحساب قروض التسليح ومعدات مشروعات المجمعات الصناعية .

ويرجع السبب في زيادة حجم التجارة بين مصر والدول الاشتراكية في السنوات الأخيرة إلى الحقائق الهامة التالية :

أولاً : توقيع اتفاقيات تجارية واتفاقيات دفع طويلة الأجل ونجاح تنفيذها .

---

(١) يتضمن هذا صفقات القطن التي تتم لتسديد القروض المقدمة لمصر في النصف الثاني من الستينات .

(٢) لم تدخل إحصائيات الجمارك المصرية في حساباتها صفقات معدات وأجهزة المجمعات الصناعية .

ثانياً : تقديم الدول الاشتراكية القروض الطويلة الأجل لتوريد الماكينات والمعدات الصناعية والمساعدة الفنية .

ثالثاً : إتاحة الإمكانية لأن تقوم مصر بتسديد القروض ودفع فوائدها عن طريق توريد سلع التصدير التقليدية .

رابعاً : تخفيض التجارة مع الدول الرأسمالية المتقدمة بسبب المتاعب النقدية التي واجهتها مصر وأيضا بسبب توتر العلاقات السياسية والاقتصادية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين في الدول الرأسمالية (الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية) وذلك بين ١٩٦٥ ، ١٩٦٨ .

هكذا وجدت الافاق الملائمة لتوسيع التجارة ذات المصلحة المتبادلة بين مصر والدول الاشتراكية . خاصة وقد اكثرت الدول الاشتراكية من شراء السلع التقليدية والسلع المصرية الجديدة . وهو ما انعكس بوضوح في البروتوكولات التجارية السنوية . وتجدر الاشارة في نفس الوقت إلى أن نمو التجارة بين مصر والدول الاشتراكية لم يكن يسير بشكل سهل على الاطلاق . ذلك أن سلع الدول الاشتراكية واجهت منافسة حادة في السوق المصري من سلع الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبالذات الماكينات والمعدات الصناعية .

وترجع الأسباب الرئيسية لاستمرار احتفاظ الاحتكارات الغربية بوضع قيادي في توريد بعض أنواع المعدات الصناعية ، إلى انخفاض مستوى نوعية بعض الماكينات المقدمة من الدول الاشتراكية اذا ما قورنت بمثيلاتها الغربية ، وكذلك عدم دراسة خصوصية السوق المصري بالقدر الكافي فيما يتعلق بشكله الخارجي ، تنظيم الخدمة والامداد بقطع الغيار .

وقد مهدت التجارة مع الدول الاشتراكية لتنمية الاقتصاد المصري ، وزيادة القدرة الاقتصادية للبلاد . كما صاحب توسيع التبادل السلعي مع الدول الاشتراكية تحسن في هيكلها التجاري . واكتسب توريد الماكينات والمعدات الضرورية لتنفيذ برامج التصنيع في مصر أهمية خاصة في الوقت الحالي .

وتتكون واردات مصر من الدول الاشتراكية في الستينات (الجدول ٣٣) من السلع ذات الطبيعة الانتاجية (٧٠٪ سنويا في المتوسط) . وإذا كانت حصة الدول الاشتراكية في توريد الماكينات والمعدات غير كبيرة في عام ١٩٥٢ ، فقد وصل مجموع ما استوردته مصر من الماكينات والمعدات ووسائل النقل[3] من تلك الدول ٣١٪ عام ١٩٦١ . وفي عام ١٩٦٦ ارتفعت حصة الدول الاشتراكية إلى ٥٦٪ وفي عام ١٩٦٧ إلى ٧٠٪ بسبب الانخفاض الحاد في استيراد مصر للمعدات من الدول الرأسمالية (٩٤ - ١٩٦١ ، ١٩٧١) . ثم بسبب زيادة استيراد الماكينات والمعدات من الدول الرأسمالية والهند ، انخفض الثقل النوعي للدول الاشتراكية الى ٣٣٪[4] بالاضافة إلى ان حصة الدول الاشتراكية في استيراد منتجات مصانع الالات كانت ٤٧.٣ ، والمعدات الهندسية الكهربائية لتوليد الكهرباء ٣٣.١ ، ووسائل

---

(٣) دون حساب المعدات الخاصة بالمجمعات الصناعية الموردة حسب القروض

(٤) دون حساب واردات معدات المجمعات الصناعية .

النقل ٣٠.٨٪ (٩٤ ـ ١٩٧١) . وإذا ما أدخلنا حساب الواردات من المعدات الخاصه بمشروعات المجمعات الصناعية لشكلت حصة الدول الاشتراكية ٦٠ ـ ٧٠٪ سنوياً من توريد الماكينات والمعدات لجمهورية مصر العربية .

ووفقا لإحصائيات الجمارك المصرية بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ استوردت مصر من الدول الاشتراكية في المتوسط ٥١٪ من معدات استخلاص الفلزات و٥٨٪ من عربات النقل و٣٧٪ من قطع غيار سيارات النقل و ٦٦٪ من الحفارات وماكينات الحفر و ٨٠٪ من الجرارات وغيرها . وبهذا تكون الدول الاشتراكية قد أصبحت المورد الأساسي لعديد من وسائل الانتاج الأساسية (٩٤ ـ ١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠) .

وازدادت باستمرار أهمية الدول الاشتراكية كذلك كمورد للمواد الخام الأساسية . فسدت واردات تلك الدول ٤٤,٥٪ من احتياجات مصر من واردات المعادن الحديدية و ٥٠٪ من الفحم الحجري و ١٠٠٪ من البترول و ٩٠٪ من المنتجات البترولية و ٦٢٪ من الأخشاب و ٨٧.١٪ من السيليلوز اللازم لصناعة الورق .

ويفسر الانخفاض النسبي للثقل النوعي للدول الاشتراكية في استيراد مصر للمواد الغذائية ، باتساع نطاق واردات مصر للمواد الغذائية من الولايات المتحدة التي كانت تسدد بالعملة المصرية قبل العدوان الاسرائيلي ، ثم تغير الوضع بالكامل بعد العدوان . ففي عام ١٩٦٧ كانت مصر تستورد من الدول الاشتراكية ٧٩.٤٪ من القمح و ٣٩٪ من الزيوت النباتية ، و ٩٧.٤٪ من السكر و ١٧.١٪ من الشاي و ٢٩٪ من التبغ . وفي عام ١٩٧٠ كانت مصر تستورد من الدول الاشتراكية ١٣٪ من قمحها و ٦٧,٥٪ من الذرة و ٤٤.٤٪ من الزيوت النباتية و ٢٤.٢٪ من الدهون الحيوانية و ١٠٠٪ من السكر و ٣٨.٨٪ من الدخان و ٦,٥٪ من الدقيق (٩٤ ـ ١٩٧١) .

جدول ٣٣

هيكل واردات مصر من الدول الاشتراكية

السلع	١٩٦١		١٩٦٦		١٩٦٩		١٩٧٠	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
المجموع	٦٢.٧	١٠٠.٠	١٣٦.٦	١٠٠.٠	٩١.٦	١٠٠,٠	١١٦.٤	١٠٠.٠
الماكينات والمعدات	٢١.١	٣١.٤	٤٧.٤	٣٤.٧	٢٥.٣	٢٤.٦	٣١.٨	٢٧.٣
الحديد ومصنوعاته	٥.٦	٨.٣	٩.٩	٧.٢	٦.٩	٧.٥	٩.٤	٨.٠
المعادن غير الحديدية	١.٢	١.٨	١.٣	٠.٩	١,٥	١.٦	٢.٥	٢.١
الفحم	٠.١	٠.١	١.٩	١,٣	٣.٢	٣,٥	٣.٥	٣,٠
البترول	٧.٢	١٠.٧	٦.٢	٤,٥	٥.٣	٥,٨	٦,٦	٥,٦
المنتجات البترولية***	٥.٤	٨.	١,٩	١,٣	٥.٧	٥,٦	١٠.٧	٩,٧

الأسمدة الكيماوية	٢.٢	٣.٣	٠.٦	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٥	٠.٤
الأخشاب	٨.٥	١٢.٦	١٤.٩	١٠.٩	٣.٦	٣.٩	٩.٥	٣.١
الورق والكرتون	٢.١	٣.١	٢.٦	١.٩	١.٣	١.٤	٤.٢	٣.٦
القمح	—	—	—	—	٩.٦	١٠.٤	٥.٠	٤.٣
الدهون الحيوانية	—	—	—	—	٠.٥	٠.٤	٠.٦	٠.٥
الزيوت النباتية	—	—	—	—	٤.٥	٤.٩	٥.٤	١.٣
الدخان	٠.٩	١.٣	١.٤	١.١	٢.٦	٢.٨	٢.٥	٢.١
السكر (الخام والمكرر)	١.٢	١.٨	١٠.٨	٧.٩	٠.٤	٠.٤	٠.٤	٠.٣
سلع أخرى	١١.٦	١٧.٣	٣٧.٧	٢٧.٩	٢١.٨	٢٣.٩	٢٣.٨	٢١.٣

المصادر (٩٤ . ١٩٦١ ـ ١٩٧١) .

* وفقا للبيانات الاحصائية للجمارك المصرية دون حساب معدات مشروعات المجمعات الصناعية متضمنة الاجهزة والماكينات ذات الطبيعة المعيشية .

** البترول . والكيروسين . ووقود الديزل . والمازوت

جدول ٣٤ حصة الدول الاشتراكية من الصادرات المصرية مجموع التصدير لكل سلعة

السلع	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الأقطان القطنية	٦٥.٩	٦٣.١	٥٨.١	٤٦.٠	٥٧.١	٦١.١
الأرز	٦٤.١	٦١.٥	٥٧.٣	٥٦.٠	٦٠.٠	٥٤.٨
البصل**	١٩.٧	١٤.٧	٢٠.٠	٣٠.٧	٤٣.٠	٢٧.٧
البترول الخام	٢٤.٧	٥٢.١	٥٧.١	١٧.٣	٢٠.٧	٦٧.٤***
غزل القطن	٧٦.٤	٧١.٢	٧٧.٥	٧١.٤	٧١.٢	٦١.٧
الأقمشة القطنية	٣٠.١	٢٧.٠	٤٧.٥	٣٨.١	٢٦.٠	٢٨.٤

* المصادر (٩٤ ـ ١٩٦٥ ـ ١٩٧١) .

** طازجة ومجففة .

*** حصة التصدير العام للبترول في مصر . وعب أن نأخذ في الإعتبار صادرات الشركات الأجنبية منه .

ويعتبر شراء الدول الاشتراكية للانتاج الصناعي والزراعي المصري بعد ١٩٥٦ أحد العوامل الهامة في تنمية الاقتصاد المصري . فقد وفرت التجارة مع الدول الاشتراكية على أساس المقايضة ، استقرار تسويق السلع المصدرة لفترات طويلة ، وهو ما مهد لزيادة الاستقرار الاقتصادي المصري .

وتعتبر الدول الاشتراكية المستهلك الرئيسي بالنسبة للصادرات الأساسية في القائمة المصرية ، باستثناء البصل والأقمشة القطنية . ويجدر أن نضع في اعتبارنا أن البيانات الرسمية للصادرات المصرية للدول الاشتراكية تتضمن الواردات إليها من حساب تسديد القروض ودفع فوائدها (الجدول ٣٤) .

ويلاحظ بصفة خاصة أنه في خلال تلك الفترة زاد تصدير الأقمشة القطنية إلى الدول الاشتراكية . فإذا بلغت حصة تصدير القطن في عام ١٩٥٢ في مجملها ١٥٪ من صادرات القطن فقد وصلت في عام ١٩٧٠ إلى ٦١,١٪ وما زالت الصادرات الزراعية (القطن والأرز والبصل والفواكه) هي أساس الصادرات المصرية إلى الدول الاشتراكية ، غير أنه يلاحظ زيادة الثقل النوعي للمنتجات الصناعية في السنوات الأخيرة ، فإذا كان الانتاج الزراعي عام ١٩٦٥ يشكل ٧٤,٨٪ من الصادرات إلى الدول الاشتراكية والانتاج الصناعي ٢٥,٢٪ ففي عام ١٩٧٠ بلغت الصادرات الزراعية ٦٢,٢٪ والصناعية ٣٢,٨٪ (طبقا لـ : ٩٤- ١٩٦٥ - ١٩٧٠) .

لقد نما الثقل النوعي للانتاج الصناعي في الغالب على حساب المنتجات المصنعة للقطن : من الغزل والأقمشة والتريكو . فلقد بلغت قيمة الصادرات في عام ١٩٧٠ من هذه السلع ٣٨,٩ مليون جنيه مصري ، أو ١٩٪ من مجموع الصادرات إلى الدول الاشتراكية ، ومن بينها ٢٦,٧ مليون جنيه مصري (أي ١٣٪) قيمة الصادرات من الغزل واحتلت المصنوعات الجلدية المكانة الثانية من مجموع السلع الصناعية قبل عام ١٩٧٠ وعلى رأسها الأحذية ، وقدرت قيمة المصنوعات الجلدية عام ١٩٦٩ بسبعة ملايين جنيه مصري (٣,٨٪ من مجموع الصادرات إلى الدول الاشتراكية) ، من ضمنها ٤,٩ مليون جنيه مصري قيمة الأحذية بالإضافة إلى أن صادرات مصر من الأحذية إلى الدول الاشتراكية وصلت إلى ١٠٠٪ وقد انخفضت صادرات مصر من المصنوعات الجلدية (بما في ذلك الأحذية) في عام ١٩٧٠ إلى ٤,٩ مليون جنيه مصري (٢,٣٪) وجاء البترول في المرتبة الثانية ١٠,٣ مليون جنيه مصري (٥٪) - [طبقا لـ ٩٤ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠] .

وظهرت سلع جديدة من الصادرات المصرية إلى الدول الاشتراكية ، منها المنتجات الغذائية المصنعة (النبيذ والسجائر) فبلغت قيمة الصادرات منها ٢,٦ مليون جنيه مصري عام ١٩٧٠ ، ومواد التنظيف والمعادن الحديدية ٢,٥ مليون جنيه مصري والثلاجات . وبدأ عام ١٩٦٨ تصدير منتجات القطاع الخاص المصري إلى الدول الاشتراكية مثل المصنوعات الجلدية والسجاد والموبيليا . حيث وصلت قيمة صادرات الموبيليا في ١٩٦٩ و ١٩٧٠ إلى ما يقرب من ١٠٠٪ لتلك البلدان مقابل ٣٢٪ عام ١٩٦٨ . وصدرت مصر في ١٩٦٩ و ١٩٧٠ إلى الدول الاشتراكية مجموعة غير كبيرة من المصنوعات الحديدية .

ويتوقع في المستقبل زيادة حصص المنتجات الصناعية في صادرات مصر إلى الدول الاشتراكية ، وهو ما يفيد كحافز جديد لتنمية الفروع المختلفة للصناعة المصرية . وتجدر الإشارة إلى أن الدول الاشتراكية اتبعت سياسة التفضيل الجمركية لسلع الدول النامية بما في ذلك المصنوعات الجاهزة ، وقد سرى هذا بطبيعة الحال على المنتجات المصرية .

ومن النتائج الأساسية لتطور التجارة مع الدول الاشتراكية ، أنها ساهمت في إضعاف تبعية مصر للسوق الرأسمالي العالمي ، وخلقت ظروفاً أكثر ملاءمة لتسويق الانتاج المصري في السوق العالمي ، وتقوية موقف مصر في علاقاتها مع الدول الامبريالية .

ويعد استقرار سعر بعض السلع الزراعية ، أحد النتائج الهامة لتوسيع التجارة بين الدول الاشتراكية والدول النامية ، إذ تعد تلك السلع الصادرات الأساسية لهذه الدول . كما لا يقل أهمية عن ذلك إيجاد أسواق في الدول الاشتراكية ، وخاصة في الاتحاد السوفييتي ، لتصريف صادرات الدول النامية التي تعاني أغلبيتها حتى وقتنا الحاضر من اقتصاد المحصول الواحد .

وقد أشار ف . س . باتاليتشيف وزير التجارة السوفييتي ، إلى أن « الاتحاد السوفييتي قد أصبح سوقاً يستوعب بضائع الدول النامية ، مما يمهد لتحقيق معدلات أسرع لصناعة تلك الدول ويخدمها كمورد رئيسي لتمويل براجها الاقتصادية والاجتماعية » (٥٩ - ١٩٧٠ - العدد الرابع ص ١٢) .

ولقد كان الدول الاشتراكية بلا شك تأثيرها على إعادة تنظيم أساليب التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية . ويتعلق هذا في المقام الأول بسؤال هام ، ألا وهو كيف يقام الاحتكار الحكومي للتجارة لخارجية . إن نموذج تنمية التجارة الخارجية المصرية يخدم كدليل قاطع على سلامة سياسة الاحتكار الحكومي في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية لجميع الدول النامية . وتتلخص أهمية التجارة الخارجية مع الدول الاشتراكية بالنسبة للدول النامية - في أنها أثبتت أنها أساس لأفضل أشكال التعاون تطوراً . ففي علاقات الدول الاشتراكية مع مصر ، فتحت التجارة الخارجية بالذات الطريق لإقامة التعاون الاقتصادي والفني . ذلك التعاون الذي يلعب في وقتنا الحاضر دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد المصري .

وتكتسب العلاقات التجارية للدول النامية منفردة مع الدول الاشتراكية أهمية خاصة في الفترات التي تعاني فيها الدول النامية من مصاعب اقتصادية حقيقية نتيجة لتقلبات السوق الرأسمالي ، أو نتيجة للأزمات السياسية التي يثيرها الامبرياليون كما حدث في مصر في ١٩٥٦ و ١٩٦٧ .

ويجدر بنا إبراز إحدى السمات المميزة للعلاقات التجارية الخارجية للدول الاشتراكية مع جمهورية مصر العربية . إن تعزيز تلك العلاقات غير موجه ضد توسيع تجارة مصر مع الدول الأخرى ومن بينها الدول الرأسمالية المتقدمة . إذ تنادي الدول الاشتراكية بالتبادل التجاري الدولي الذي يقوم على أساس التقسيم العادل للعمل الدولي ، وكذلك المنفعة المتبادلة والمساواة بين الأطراف .

إن الدول الاشتراكية بتوسيعها للتبادل التجاري مع مصر تقوم بواجبها الأممي في مساعدة الشعوب الصغيرة والدول المستقلة ، التي تخلصت من العبودية الاستعمارية ، وتنمية واستقرار اقتصادها الوطني وإزالة رواسب القهر الاستعماري بسرعة ، وتعزيز الاستقلال الوطني . ولقد نشأت سياسة الاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية من ذات طبيعة المجتمع الاشتراكي ، ومن التطابق الموضوعي لمصالح الاشتراكية وحركة التحرر الوطني (انظر : ٧٤ لعام ١٩٧٢ العدد ١٢ ص ٩٣) .

وأكبر الشركاء في التجارة بين مصر والدول الاشتراكية هم الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ويوغوسلافيا .

تميزت العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد السوفييتي بالنمو المستمر للتبادل السلعي وتحسن الهيكل السلعي للبضائع المتبادلة (جدول ٣٥) وينعكس نمو التبادل السلعي في زيادة الثقل النوعي للاتحاد السوفييتي في المجموع العام للتبادل السلعي بين مصر ودول العالم ، من ٥,٥٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٢٤,٣٪ في عام ١٩٧٠ (٢٥,٥٪ في عام ١٩٧١ و ٢٧,٣٪ في عام ١٩٧٢) . فإذا كان الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٥٢ يحتل المركز السادس في صادرات مصر بعد فرنسا والولايات المتحدة وايطاليا واليابان وألمانيا الغربية ، فقد احتل منذ عام ١٩٦٠ المركز الأول ، وما زال يحتله حتى الآن . وقد زادت حصة الاتحاد السوفييتي في صادرات مصر من ٦,٦٪ عام ١٩٥٢ إلى ٣٦.٩٪ عام ١٩٧٠ (٣٩,٦٪ عام ١٩٧١) . كما زادت بوضوح حصة الاتحاد السوفييتي في الواردات المصرية ، فبعد أن كان الاتحاد السوفييتي يحتل المركز السادس في عام ١٩٥٢ في الواردات المصرية بعد بريطانيا وفرنسا وايطاليا والولايات المتحدة وكندا ، أصبح في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في عام ١٩٦٦ ومنذ عام ١٩٦٧ احتل المركز الأول ، وقد ارتفع الثقل النوعي للاتحاد السوفييتي في الواردات المصرية من ٤.٧٪ عام ١٩٥٢ إلى ٢٠,٨٪ عام ١٩٦٧ (١٢٪ عام ١٩٧٠ و ١٣,٥٪ في عام ١٩٧١) . ووفقاً للبيانات الإحصائية للجمارك المصرية ، ازداد الحجم العام للتبادل السلعي بين البلدين من ٢٠.٨ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٢ إلى ٩٣,١ مليون جنيه عام ١٩٦٥ أي أربع مرات ونصف . واستمرت التجارة مع الاتحاد السوفييتي في النمو بعد الاعتداء الاسرائيلي بغض النظر عما عانته مصر من متاعب . ففي عام ١٩٧٠ ارتفع التبادل السلعي إلى ١٦٣.٩ مليون جنيه . وفي عام ١٩٧١ إلى ١٩٠ مليون جنيه مصري (٩٤- ١٩٧١) . ويعتبر توقيع الاتفاقيات التجارية الطويلة المدى ، إحدى العوامل الأساسية التي مهدت لزيادة حجم التبادل التجاري .

وكانت سنة ١٩٦٥ هي السنة الأخيرة في الاتفاقية التجارية الأولى الطويلة الأجل بين الاتحاد السوفييتي ومصر ، وفيها ارتفع التبادل السلعي مرتين بالمقارنة بعام ١٩٦٠ . وفي عام ١٩٧٠ ارتفع التبادل السلعي إلى ٦٤٣,٩ مليون روبل أو ما يقرب من ضعفي عام ١٩٦٥[٥] .

---

(٥) انخفض التبادل السلعي إلى ٥١٣,٧ مليون روبل نظراً لبعض التخفيضات من صادرات وواردات مصر. وفي عام ١٩٧٣ ارتفع مرة أخرى إلى ٥٤١.١ مليون روبل (٦١ - ١٩٧٣ - ص ١٣) .

جدول ٣٥

التبادل السلعي بين مصر والاتحاد السوفييتي*

بالمليون روبل

	بدون اتفاقيات طويلة الأجل		فترة الاتفاقية الأولى		فترة الاتفاقية الثانية			عام ١٩٧٠ ٪ من عام ١٩٦٠
	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٧٠	
المتداول	٢٣,٧	١٧٢,٠	٢٣٢,٩	٣٣٤,٩	٣١٣,٨	٤١٩,٧	٦٠٦,٤	٣٥٢
التصدير	٩,٩	٦٢,٨	١٢١,٧	١٨٧,٩	١٧٨,٨	٢١٤,٤	٣٢٦,٩	٥٢٠
الاستيراد	١٣,٨	١٠٩,٢	١١,٢	١٤٧,١	١٣٥,٠	٢٠٥,٣	٢٧٩,٥	٢٥٦
الرصيد	- ٣,٩	- ٤٦,٤	+ ١٠,٥	+ ٤٠,٧	+ ٤٣,٠	+ ٩,١	+ ٤٧,٤	—

* المصادر (٦١ ـ ١٩٥٥ ـ ١٩٧٠)

وكما هو واضح من الجدول ٣٦ ، تعتبر الماكينات والمعدات هي أهم ما يصدره الاتحاد السوفييتي لمصر ، حيث وصلت حصتها في المتوسط إلى أكثر من ٥٠٪ من قيمة صادراته إلى مصر بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . ودون حساب مشروعات المجمعات الصناعية تحتل وسائل المواصلات ، والأوتوبيسات في المكان الأول ، المركز الرئيسي في مجموعة الماكينات والمعدات حيث وصل ثقلها النوعي في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ في المتوسط إلى ٧٨,٥٪ من قيمة جميع الماكينات والمعدات و ٤٥٪ عام ١٩٧٠ و ٥٦٪ عام ١٩٧١ و ٨٠,٨٪ في عام ١٩٧٢ . أما الأوتوبيسات نفسها فتشكل ٥٠٪ في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٨٪ في عام ١٩٧٠ و ٣١٪ في عام ١٩٧١ و ٤٩٪ في عام ١٩٧٢ . (٦١ - ١٩٦٩ و ١٩٧١ و ١٩٧٢) .

وبعد العدوان الاسرائيلي في ١٩٦٧ انتعشت واردات المواد الخام الأساسية ونصف المصنعة (البترول ومنتجاته والمعادن الحديدية وغير الحديدية ، والأخشاب) ، غير أن ثقلها النوعي في الصادرات انخفض بالمقارنة بعام ١٩٦٠ . وقد كونت السلع ذات الأهمية الانتاجية أكثر من ٧٠٪ من متوسط قيمة الصادرات السنوية إلى الاتحاد السوفييتي بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ .[٦]

وقد احتلت المواد الغذائية المركز الرئيسي في مجموعة السلع الأخرى خاصة بعد عام ١٩٦٧ (القمح والأسماك والسكر والزيوت النباتية) ، إذ يشكل الثقل النوعي للسلع الغذائية ٢٥٪ من قيمة الصادرات في عام ١٩٦٧ و ١٣,٨٪ عام ١٩٦٨ و ١٣٪ في عام ١٩٦٩ و ٤,٢٪ في عام ١٩٧١ .

ولعبت الواردات السوفييتية دوراً هاماً في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية في مصر . ووفقاً للإحصائيات المصرية ، كانت حصة الواردات ٤٠,١٪ من الواردات الكلية من المعدات لجمهورية مصر العربية[٧] و ٢١٪ من الجرارات المستوردة و ٢٦٪ من سيارات

(٦) مع حساب واردات المعدات ومواد المشروعات المركبة .

(٧) وفقاً لحسابات المؤلف وعلى أساس احصائيات وزارة التجارة السوفييتية تشكل حصة الاتحاد السوفييتي من الواردات من الماكينات والمعدات لمصر ٤٠,١٪ إذا ما أدخلنا في حسابنا المعدات والمواد الخاصة بمشاريع المجمعات . (٦١ - ١٩٧١ ص ٢٨١ ، ٩٤ - ١٩٧٠ ص ٢٣ - ٢٥) .

النقل ، و ١٤,٣٪ من المعادن وغيرها من الماكينات و ٣٩٪ من الغلايات البخارية و ٢٨,٦٪ من المعادن الحديدية و ٩٥٪ من الفحم الحجري و ٩٠٪ من البترول الخام و ٣٨٪ من المنتجات البترولية و ٤٩٪ من الأخشاب و ٢٩٪ من الورق والكرتون و ١٢٪ من القمح و ٢١٪ من زيوت الطعام النباتية .

جدول ٣٦

هيكل صادرات الاتحاد السوفييتي إلى مصر* ٪ المجموع

	١٩٥٦	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الماكينات والمعدات	١٢,٧	٣٣,٤	٦٥,٤	٥٣,٨	٤٤,٤	٤٥,٦	٤٤,٨	٤٨,٤
من بينها :								
الواردات من معدات المجمعات	–	٢٢,٨	٤١,٢	٣٣,٨	٢٣,٤	٢١,٦	١٥,٠	٢٤,٧
البترول ومنتجاته	٤٩,٢	٣٠,٠	٥,٧	٨,٤	٧,٢	٧,٩	٩,٢	٩,٧
الحديد	١,٧	٩,٧	٣,٦	٤,٣	٧,٠	٦,٦	١٠,٣	١٥,٥
الأخشاب	٩,٨	١٦,٧	٧,٥	٢,٨	٤,٧	٦,٢	٤,٥	٤,٧
سلع أخرى	٢٦,٦	٢٠,٢	١٧,٨	٣٠,٧	٣٦,٧	٣٤,٧	٣١,٢	٢٢,٧

* المصادر (٦١ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٧٣) .

وصاحب نمو التجارة بين مصر والاتحاد السوفييتي ، زيادة الثقل النوعي لمصر في التبادل السلعي للاتحاد السوفييتي من ١,٧٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢,٧٪ عام ١٩٧٠ و ٢٪ عام ١٩٧٢ . واحتلت مصر في السنوات الأخيرة المكان الثامن أو التاسع في التبادل السلعي مع الاتحاد السوفييتي بعد الدول الاشتراكية الأعضاء في مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون ـ المترجم) وبعض الدول الرأسمالية المتقدمة فقط . وقد زادت أهمية مصر كمستهلك للعديد من السلع السوفييتية . وهكذا احتلت مصر المركز السادس في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ والمركز السابع في عام ١٩٧٢ في التصدير الكلي للماكينات والمعدات من الاتحاد السوفييتي بما في ذلك معدات المجمعات الصناعية ، والمركز الثالث أو الرابع في تصدير سيارات النقل ، والمركز الأول أو الثاني في تصدير السيارات الخاصة ، والمركز الأول في تصدير وسائل النقل الجوي . (٦١ ـ ١٩٧٠ و ١٩٧١) .

ولقد مست كل تلك التطورات المحسوسة هيكل واردات الاتحاد السوفييتي لمصر . إذ يلاحظ نمو الثقل النوعي للبضائع الجديدة غير التقليدية ، وتشمل هذه ، المنتجات الصناعية الجاهزة ونصف المصنعة . وقد زاد الثقل النوعي للواردات من المنتجات الصناعية المصرية للاتحاد السوفييتي من ٠,٢٪ عام ١٩٦٠ إلى ٣٤,٨٪ عام ١٩٧٢ (انظر الجدول ٣٧) . ويمكن ملاحظة أنه من ضمن السلع الجديدة التي يستوردها الاتحاد السوفييتي المعادن الحديدية ، والنبيذ ، والسجاجيد ، والفساتين الجاهزة ، والأحذية ، وغيرها من المصنوعات الجلدية والموبيليا والروائح العطرية ومواد التجميل وأدوات التنظيف .

ويتوقع زيادة حصص المصنوعات المصرية الجاهزة المصدرة للاتحاد السوفييتي بين ١٩٧٢ و١٩٧٥ . وتحتل صادرات مصر من البترول الخام إلى الاتحاد السوفييتي أهمية كبيرة إذ وصلت إلى ٩٤٣ ألف طن عام ١٩٦٩ و٢ مليون طن في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ٩٧١ ألف طن في عام ١٩٧٢ .

جدول ٣٧
هيكل واردات الاتحاد السوفييتي من مصر

السلعة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الأتيال القطنية	٩٥,٥	٦٨,٢	٦٣,١	٣٩,٩	٣٥,١	٥٠,٩	٤٥,٣	٣٤,٠
الأرز	٠,٣	٥,٧	٨,٣	١٦,٩	١٤,١	٩,٧	٧,١	٧,٦
البترول الخام	–	–	–	–	٣,٩	٥,٥	٤,٠	٣,٨
الغزل	–	١٩,٩	١٧,٢	٢٠,٩	١٦,٢	١٠,٤	١٤,٢	١٦,٨
الأقمشة القطنية	–	١,٨	٣,٥	٤,٥	٣,١	١,٩	٢,٣	٢,٤
التريكو	–	–	,٦	١,٢	١,٤	١,١	٠,٧	٠,٢
الأحذية	–	–	–	٢,٢	٣,٨	٢,٦	٢,٥	٣,٢
الموبيليا	–	–	–	٠,٢	١,٩	١,٣	١,٩	١,٤
سلع أخرى	,٢	٤,٤	٧,٣	١٤,٢	٢٠,٥	٢٦,٦	٢٢,٠	٣٠,٦

• المصادر (٦١ – ١٩٦٠ و ١٩٧٢) .

وتقوم بعض السلع المصرية مثل الأتيال القطنية والأرز والغزل والأقمشة والخضروات بسد حصة كبيرة من السلع الاستهلاكية المصدرة للاتحاد السوفييتي . (انظر الجدول ٣٨) .

جدول ٣٨
حصة المنتجات المصرية في سد الاحتياجات المستوردة للاتحاد السوفييتي*

[٪ عن الاستيراد العام لكل سلعة]

السلعة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٢
الأتيال القطنية ٥٧	٥٨	٤٣	٣٧	٤٧	٤٤	٤١
الأرز ٩	٢٦	٥٧	٤٥	٥٨	٥٤	٥٨
الغزل –	١٠٠	٩٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٥
الأقمشة القطنية –	٨	١٨	١٤	١٠	١٣	١١
الخضروات الطازجة –	٧	١٢	٢٤	١٩	٤٤	١٥

• المصادر (٩١ – ١٩٦٠ و ١٩٧٢) .

وتقوم العلاقات التجارية بين مصر والاتحاد السوفييتي على أساس المساواة الكاملة والمنفعة المتبادلة . ولقد وقف الاتحاد السوفييتي على الدوام إلى جانب مصر في أحلك الأوقات ، مورداً لها السلع الضرورية ، وهذا ما حدث على سبيل المثال في عام ١٩٦٥ عندما أوقفت الولايات المتحدة صفقات القمح ، في وقت وصل فيه احتياطي مصر منه إلى عشرين يوماً فقط ، واستجابة لطلب الحكومة المصرية شحن الاتحاد السوفييتي ٢٠٠ ألف طن من القمح إلى مصر على الفور .

وأظهرت الأحداث الدليل الواضح على مشاعر الصداقة التي يكنها الشعب السوفييتي للشعب المصري بعد العدوان الاسرائيلي على مصر والدول العربية الأخرى في يونيو ١٩٦٧ . فقد قدم الاتحاد السوفييتي إلى جانب تأييده المعنوي والسياسي الكبير لمصر ، المساندة المادية والعسكرية الضخمة . وأشارت الصحف المصرية إلى أن : « الشعب السوفييتي قد قدم لنا مختلف أشكال المساعدة والمساندة في معركتنا من أجل التحرير في المعركة ضد اعتداءات الامبريالية العالمية وضد مؤامراتها وعدوانها الموجه إلينا » . (٦٣ في ١٩٦٧/٦/٢٣) . وقدم الاتحاد السوفييتي إيماناً منه بواجبه الأممي ، المساعدة الشاملة لجمهورية مصر العربية فى الجولة الجديدة مع إسرائيل في اكتوبر ١٩٧٣ .

وقد عبرت الزيادة المستمرة في حجم التبادل التجاري بين البلدين في إطار الاتفاقية التجارية الطويلة الأجل الثانية الموقعة في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٥ في فترة الخطة الخمسية ، عبرت عن نمو وتوطيد علاقات الصداقة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفييتي . فطبقاً لهذه الاتفاقية يزداد التبادل السلعي ليصل إلى ١٥٠ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٠ ، غير أن هذا تم تحقيقه في عام ١٩٦٩ ، بينما وصل التبادل السلعي إلى ١٦٣,٩ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٠ ، أي أنه فاق مستوى عام ١٩٦٥ مرتين (٩٤ - ١٩٧٠) .

وفي بداية عام ١٩٧٠ ، وبعد مفاوضات ناجحة قام بها الوفد التجاري السوفييتي ، وقعت اتفاقية جديدة للأعوام بين ١٩٧٢ إلى ١٩٧٥ تقضي بزيادة التجارة في المستقبل بين مصر والاتحاد السوفييتي وتحسين هيكلها التجاري (٥٩ - ١٩٧٢ العدد السادس صفحة ١٩ - ٢١) .

■ ■ ■

وتعد ألمانيا الديمقراطية شريكاً تجارياً ضخماً لمصر ، إذ احتلت بين ١٩٦٠ و ١٩٦٨ المركز الثالث أو الرابع بين الدول الاشتراكية بالنسبة لحجم التجارة مع مصر ، واحتلت المركز الثاني عام ١٩٦٩ بعد الاتحاد السوفييتي مباشرة . وقد ارتفع التبادل السلعي بين ألمانيا الديمقراطية ومصر من ١,٧ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٢ إلى ٣٥,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ بالأسعار الجارية أي أنه تضاعف عشرين مرة . وارتفع الثقل النوعي لألمانيا الديمقراطية في مجموع التبادل السلعي من ٠,٤٪ إلى ٥,٢٪ فازدادت حصة ألمانيا الديمقراطية من الصادرات من ٠,١٪ في عام ١٩٥٢ إلى ٥,٩٪ في عام ١٩٧٠ ، وفي الواردات من ٠,٦٪ إلى ٤,٥٪ ثم انخفض التبادل السلعي بين البلدين في عام ١٩٧١ إلى ٢٦,٩ مليون جنيه مصري ، وحصة ألمانيا الديمقراطية في التبادل إلى ٣,٥٪ (٩٤ - ١٩٧١) . وفي عام ١٩٧٢ شكل التبادل

السلعي ٣١,٣ مليون جنيه مصري بالإضافة إلى أن حصة ألمانيا الديمقراطية ارتفعت إلى ٤,١٪ (٩٤ - ١٩٧٢) .

وكانت الجمهورية العربية المتحدة أول دولة من الدول النامية تقيم علاقات تجارية مع ألمانيا الديمقراطية على أساس تعاقدي ، ولم تعر معارضة ألمانيا الغربية أي التفات . كذلك كانت مصر من أولى الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية معها في عام ١٩٦٩ .

وفي ٧ مارس ١٩٥٣ وقعت أول اتفاقية تجارية وأول اتفاقية دفع بين الدولتين لمدة عام قابل للتجديد فيما بعد سنوياً . وفي ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ عقدت ألمانيا الديمقراطية والجمهورية العربية المتحدة أول اتفاقية طويلة الأجل لمدة ثلاث سنوات ، واتفاقية دفع تستبدل بإنقضائها باتفاقية مدتها خمس سنوات من ١٩٦٦ حتى ١٩٧٠ . وقد أثر التطبيق الواسع لمشروعات تجارة ألمانيا الديمقراطية والقروض التجارية والطويلة الأجل تأثيراً إيجابياً على توسيع التبادل السلعي بين البلدين إذ تستحوذ مصر على ثلثي مجموع تجارة ألمانيا الديمقراطية مع الدول الافريقية ، وتعتبر أهم الشركاء التجاريين لألمانيا الديمقراطية بين الدول النامية . (٣٩ - ص ١٠٣) - أنظر الجدول ٣٩ .

جدول رقم ٣٩

هيكل صادرات ألمانيا الديمقراطية لمصر*

المجموع ٪

السلعة	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الماكينات والمعدات	٥١	٣٧	٤٨	٥١
الحديد	٩	٦	٤	٤
الكيماويات	٢٨	٢٩	٢٦	٢٢
سلع أخرى	١٢	٢٨	٢٢	٢٣

* المصادر (٩٤ - ١٩٦٥ و ١٩٧١) .

وتعتبر المواد الأساسية في صادرات ألمانيا الديمقراطية هي الماكينات والمعدات ، ومن بينها معدات النسيج وماكينات قطع المعادن والمضخات ومحركات الاحتراق الداخلي (٥٠٪) والمعدات الكهربائية وتتضمن قطع الغيار وأجزاء التليفزيونات ٣٠٪ والمعدات الميكانيكية الدقيقة ٥٪ . وتغطي واردات ألمانيا الديمقراطية ما يقرب من ٨٪ من احتياجات جمهورية مصر العربية من وارداتها من الماكينات والمعدات .

وتحتل المنتجات الكيماوية مكانة هامة في الواردات من ألمانيا الديمقراطية : الأسمدة والمبيدات الحشرية والأفلام وأفلام السينما ، كما تغطي وارداتها من كبريتات النوشادر حوالي ١٠٪ من احتياجات مصر من الأسمدة الكيماوية (٩٤ - ١٩٦٥ و ١٩٧٠) .

وتصدر إلى ألمانيا الديمقراطية الغزل (٣٧,٥٪ من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٠) والأقمشة (١١,٢٪) والأثيال القطنية (١٢,١٪) والأرز (٣,٥٪) . وتشتري ألمانيا

الديمقراطية من مصر في السنوات الأخيرة البترول الخام (٣١,٨ ألف طن عام ١٩٦٨ - ١٩٣,٥ ألف طن عام ١٩٦٩ - ٦٦٢ ألف طن عام ١٩٧٠) . والأحذية والسبائك الحديدية والتريكو . وفي عام ١٩٦٩ شكلت حصة الواردات المصرية إلى ألمانيا الديمقراطية ٣٦٪ من واردات ألمانيا من الغزل وأكثر من ٤٥٪ من الأرز . (٢٩ - ص ١١٠) .

وتقضي الاتفاقية التي وقعت في عام ١٩٧٠ للتجارة بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٥ ، بزيادة التبادل السلعي بين مصر وألمانيا الديمقراطية إلى ٧٠ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٥ (٨٤ - ١٩٧٠/١١/٢٧) .

■

وتحتل تشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٩ و ١٩٧٠ المركز الثالث في تجارة مصر مع الدول الاشتراكية ، بالرغم من أنها كانت تحتل المركز الثاني منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٨ كشريك تجاري ، وذلك بعد الاتحاد السوفييتي . وقد ازداد حجم التبادل السلعي بين تشيكوسلوفاكيا ومصر بالأسعار الجارية من ١٣,٥ مليون جنيه مصري عام ١٩٥٢ إلى ٢٩,٣ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٠ وإلى ٣٥,٤ مليون جنيه مصري في ١٩٧١ .

وازدادت حصة تشيكوسلوفاكيا من مجموع التبادل السلعي في نفس تلك الفترة من ٣,٣٪ إلى ٤,٣٪ (في عام ١٩٧١ كانت ٤,٧٪) . وفي الصادرات من ٤,٥٪ إلى ٤,٧٪ (كانت ٥,١٪ عام ١٩٧١) . وفي الواردات من ٢,٧٪ إلى ٣,٩٪ (كانت ٤,٤٪ عام ١٩٧١) . وقد نمت التجارة بين تشيكوسلوفاكيا ومصر بمعدلات سريعة بعد توقيع اتفاقية توريد الأسلحة مقابل القطن في عام ١٩٥٥ . ولعبت اتفاقية التجارة والنقل البحري الموقعة في فبراير ١٩٥٩ ، والاتفاقيات التجارية واتفاقية الدفع بين البلدين في ١٩٦٢ و ١٩٦٥ دوراً هاماً في زيادة التبادل السلعي . وصاحب نمو التبادل السلعي بين البلدين تغيرات في هيكله التجاري . (انظر الجدول ٤٠) .

جدول رقم ٤٠

هيكل صادرات تشيكوسلوفاكيا إلى مصر*

المجموع ٪

السلعة	١٩٦٥	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الماكينات والمعدات	٤١,٦	٤٣,٢	٦٢,٩	٥٨,٠
الحديد	٢١,٢	١٩,٢	١٤,٢	١٦,١
سلع أخرى	٣٧,٣	٣٧,٦	٢٢,٩	٢٥,٩

* المصادر (٩٤ - ١٩٦٥ و ١٩٧٠) .

وزادت حصة الماكينات والمعدات في صادرات تشيكوسلوفاكيا إلى مصر بين ١٩٦١ و ١٩٧٠ أكثر من مرتين بالاضافة الى أن الجزء الأكبر منها كان عبارة عن معدات ومواد مشروعات المجمعات الصناعية . وتحتل المركز الأول في مجموعة الماكينات والمعدات التي

تصدرها تشيكوسلوفاكيا : السبائك الفولاذية ، والمضخات ، وأجهزة الطرد المركزي ، والغلايات ، وماكينات قطع المعادن ، وماكينات الغزل والنسيج . وتأتي وسائل النقل في المركز الثاني (٢٥٪ في عام ١٩٧٠) ، ومعدات توليد الطاقة الكهربائية (١٢٪) في المرتبة الثالثة . أما واردات مصر من المعدات والماكينات التشيكوسلوفاكية فتشكل أكثر من ٨٪ من واردات مصر منها ، وإلى جانب ذلك تصدر تشيكوسلوفاكيا إلى مصر المعادن الحديدية والكيماويات والورق والأخشاب .

أما الصادرات المصرية إلى تشيكوسلوفاكيا فتتكون أساساً من السلع الزراعية (٥٩٪ في عام ١٩٦٥ و ٧٦٪ في عام ١٩٧٠) ، وعلى وجه الخصوص القطن والأرز . وشكلت حصة القطن المصري ما يقرب من ٢١٪ من مجموع واردات تشيكوسلوفاكيا من القطن . بالإضافة إلى أن حصة المنتجات الصناعية كانت في زيادة مستمرة (الأقمشة والملابس والتريكو والثلاجات المنزلية والمصنوعات الجلدية) . إذ كانت تشكل ٦٪ في عام ١٩٦٥ و ٩,٥٪ في عام ١٩٦٨ و ١١٪ وفي عام ١٩٦٩ و ٧٪ في عام ١٩٧٠ .

■

وتعد يوغوسلافيا أيضاً واحدة من الشركاء الكبار في التجارة مع مصر ، ذلك أنها كانت بين ١٩٥٢ و ١٩٦٦ تحتل المركز الرابع أو الخامس وبين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ المركز الخامس أو السادس بين البلدان الاشتراكية الأخرى بالنسبة لحجم التجارة مع مصر . وقد ارتفع التبادل السلعي بالأسعار الجارية من ٣,٣ مليون جنيه مصري في عام ١٩٥٢ إلى ١٧ مليون جنيه مصري في عام ١٩٧٠ ، أي خمسة أضعاف ، وبالتالي وصلت حصة يوغوسلافيا في التبادل السلعي في مصر من ٨,٪ إلى ٢,٥٪ . وقد انخفض التبادل السلعي عام ١٩٧١ إلى ١٠,٣ مليون جنيه أو بنسبة ٣٣٪ بالمقارنة بعام ١٩٧٠ ، بسبب تحويل الدفع التجاري من المقايضة إلى العملات القابلة للتحويل .

وتصدر يوغوسلافيا لمصر الماكينات والمعدات (٣٤٪ من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٠) والأخشاب والورق (٣٦٪) والحديد ومنتجات البترول . وتلعب المواد الغذائية دوراً كبيراً في صادرات يوغوسلافيا إلى مصر : (الزيوت النباتية واللحوم والتبغ) . وقد وصلت حصة هذه المواد في عام ١٩٦٩ الى ٢٧٪ من قيمة الصادرات و٨٪ عام ١٩٧٠ . أما وارداتها من مصر فتشمل الأتيال القطنية (٦٩٪ من مجموع الواردات في عام ١٩٧٠) والأرز (١٠٪) والغزل والأقمشة والأسمدة والأسمنت .

ولعبت الاتفاقيات الثلاثة التي وقعت عام ١٩٦١ بين يوغوسلافيا والهند والجمهورية العربية المتحدة دوراً إيجابياً في توسيع التجارة بين مصر ويوغوسلافيا ، وهي اتفاقيات متعلقة بإلغاء الرسوم على العديد من المنتجات خلال التبادل التجاري ، حيث زاد تصديرها إلى مصر وعلى وجه الخصوص قطع الغيار والزوايا اللازمة للجرارات والسيارات . وفي عام ١٩٧٠ شكلت صادرات يوغوسلافيا لمصر من هذه المجموعة من السلع ٤,٧٪ .

وتطورت بنجاح العلاقات التجارية بين مصر والدول الاشتراكية الأخرى . هكذا

ازداد التبادل السلعي بين ١٩٥٢ و ١٩٧٠ (بالأسعار الجارية) مع جمهورية بولندا الشعبية من ٣ مليون جنيه إلى ١٧,٤ مليون جنيه أي ستة أضعاف . ومع جمهورية رومانيا الاشتراكية من ١,٨ مليون جنيه الى ١٩,٤ مليون جنيه اي اكثر من عشرة اضعاف . ومع جمهورية المجر الشعبية ٣,١ مليون جنيه اي ٣,٩ ضعفاً ، ومع جمهورية بلغاريا الشعبية من ٤ مليون جنيه الى ٨,٣ مليون جنيه مصري اي ما يقرب من ٢١ ضعفاً . ونمت العلاقات التجارية بين مصر وكل من كوبا وكوريا الشمالية وفييتنام الشمالية .

وصاحب زيادة التبادل السلعي مع مجموعة الدول الاشتراكية ، زيادة أهمية بعض الدول منفردة في استيراد سلع بعينها . فبولندا مثلاً تعد من أهم مصدر لوسائل النقل في مصر . (٧٪ في عام ١٩٦٩ من واردات السيارات والجرارات وقطع غيارها) والمجر في المعدات الكهربائية وخاصة القطع الدقيقة والزوايا الخاصة بالتليفزيون (٤٪ من مجموع واردات مصر من المعدات الكهربائية في عام ١٩٧٠) ورومانيا في الكيروسين (١٣٪ من الواردات في عام ١٩٧٠) والأخشاب (١٩٪ من واردات عام ١٩٧٠) الخ .

ولعب توسع التجارة مع الدول الاشتراكية دوراً كبيراً في تذليل العقبات الناتجة عن العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ وحرب اكتوبر ١٩٧٣ .

أما فيما يتعلق بآفاق تطور العلاقات التجارية بين مصر والدول الاشتراكية في الخمس سنوات المقبلة ولفترات أطول فهي مشجعة في مجملها ويؤكد ذلك أن جميع الاتفاقيات الطويلة الأجل والبروتوكولات السنوية الموقعة بين مصر والدول الاشتراكية تقضي في الواقع بزيادة التبادل التجاري بالمقارنة بما تحقق . وإلى جانب ذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار إمكانية توسيع تجارة مصر مع الدول الرأسمالية المتقدمة ، خاصة الدول أعضاء السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية ، نتيجة لإعادة بل وتنشيط العلاقات التجارية والاقتصادية مع بعض الدول لاتباع مصر سياسة « ليبرالية » اقتصادية ابتداء من عام ١٩٧١ .

لقد كانت التجارة الخارجية بين مصر والدول الاشتراكية رصيداً هاماً في إضعاف تبعية مصر الاقتصادية للسوق الرأسمالي العالمي ، وستسير قدماً إلى الأمام في نفس الوقت .

٣ — التطبيق التجاري ـ التعاقدي

لم تنم ـ ولم يكن من الممكن أن تنمو العلاقات التجارية بين مصر والدول الاشتراكية النمو الواجب ، في فترة تبعية مصر للاستعمار ، ولا حتى في سنوات الثورة الأولى عندما كان رأس المال الخاص والأجنبي يمسك بالمراكز القيادية في اقتصادها .

كان الشرط الأساسي لإقامة علاقات تعاقدية مع الدول الاشتراكية ، هو إمكانية تصريف القطن المصري في أسواقها واستيراد السلع الضرورية منها ، بما في ذلك وسائل الانتاج ، على أساس المقايضة .

عقدت أولى الاتفاقيات التجارية بين مصر والدول الاشتراكية بين ١٩٥٣ و ١٩٥٨ ،

وهي لم تختلف في شروطها عن الاتفاقيات التجارية لمصر مع الدول الأخرى ، ولكن نجاح تنفيذها وضع أساساً للتوسع في العلاقات التجارية التعاقدية بين مصر والدول الاشتراكية . ومهد لهذا بشكل نهائي تقوية القطاع الحكومي في الاقتصاد المصري ، وتحول الدول الاشتراكية إلى مستهلك أساسي للقطن المصري . وهكذا فإن الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع التي تم توقيعها بين مصر والدول الاشتراكية فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢ أصبحت تختلف اختلافاً جوهرياً عن الاتفاقيات السابقة .

وقد أصبحت تلك الاتفاقيات الجديدة ذات طابع طويل الأجل : مثل الاتفاقيات التي وقعت مع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية في عام ١٩٦٢ . فمدتها ثلاث سنوات . أما الخاصية الثانية المميزة لها فهي التغيير الذي حدث في الحسابات النقدية بالنسبة للعمليات التجارية وغيرها من طرق الدفع . فنظراً لحظر تداول الجنيه المصري خارج الحدود ، كانت تسوية الحسابات تتم بتحويلها إلى الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي (مثل الاتفاقيات مع بلغاريا وبولندا ويوغوسلافيا) .

وأظهر تحقيق الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية في مصر ، تلك الخطة التي قامت التجارة الخارجية مع الدول الاشتراكية بدور هام فيها ، أظهر الارتباط الوثيق بين التجارة الخارجية واحتياجات تنمية الاقتصاد الوطني . لقد تحقق الحل الأكمل لهذه المشكلة عن طريق عقد صفقات تجارية خارجية وفقاً لخطة التنمية الاقتصادية . فكانت النتيجة سلسلة من اتفاقيات الدفع مع الدول الاشتراكية وقعت بين ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . إن هذه الاتفاقيات لم تحمل فقط طابع طول الأجل ، ولكنها انطبقت كذلك مع الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية في مصر (١٩٦٦ - ١٩٧٠) .[٨]

وقعت اتفاقيات تجارية واتفاقيات دفع بين مصر والدول الاشتراكية ، في ١٢ ديسمبر ١٩٦٤ مع بولندا وفي ١٠ يوليو ١٩٦٥ مع تشيكوسلوفاكيا وفي ٢٣ أكتوبر ١٩٦٥ مع بلغاريا وفي ٣٠ ديسمبر ١٩٦٥ (وفي ٢٣ يناير ١٩٧٢) . وتميزت كلها بأن مدة سريانها - خمس سنوات - يمكن مدها تلقائياً لمدد سنوية إلى أن تعقد اتفاقية جديدة أو يعلق أي من الطرفين رفض مدها لفترة تالية . وتقضي الاتفاقيات بتقديم نظام الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بالرسوم الجمركية ، وتقديم رخص التصدير والاستيراد مع استثناء التسهيلات الممنوحة أو التي تمنحها مصر للدول أعضاء جامعة الدول العربية وأعضاء مؤتمر الدار البيضاء ، وبالمثل التسهيلات الممنوحة أو التي ستمنح من الدول الاشتراكية للدول أعضاء « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة » . ومحظور وفقاً لشروط الاتفاقيات إعادة تصدير البضائع المتبادلة دون موافقة الدول الأصلية . وتوضع أسماء السلع التي تستوردها مصر وحجمها التقريبي في قائمة « أ » ، والسلع التي تصدرها مصر في القائمة « ب » وتعتبر القائمتان جزء لا يتجزأ من الاتفاقية .

وتحدد شروط الدفع في الاتفاقيات نظام الدفع للسلع المتبادلة إما بالمقايضة في البنوك

---

(٨) الشكل الأول للخطة العشرية للتنمية في مصر . ١٩٦٠/ ١٩٦١ - ١٩٦٩/ ١٩٧٠ .

المركزية للطرفين ، وإما بالعملة (الجنيه الاسترليني الحسابي أو بالدولار الأمريكي) ، كما تحدد أيضاً حد القرض الفني (إذا ما تم الاتفاق عليه) وطرق سداد الديون ووسائل تنظيم الدعاوي المتبادلة في حالة إيقاف سريان الاتفاقية .

وتعتبر الاتفاقيات طويلة الأجل بين مصر والدول الاشتراكية ، أساساً صحيحاً للتجارة بينها ، وتحدد الإتجاهات طويلة الأجل لتنمية التجارة .

وتخدم الوثائق التي أبرمت بمقتضاها العقود في البروتوكولات التجارية السنوية . وتتلخص ميزتها في أنها بالإضافة إلى تحديدها لأسماء السلع المتبادلة وحجمها في السنة التالية لسريان الاتفاقية ، فهي كثيراً ما تخرج في نفس الوقت عن بيان الأسماء وحجم الصفات الموضوعة لسنة أو لأخرى في الاتفاقية طويلة الأجل .

وبفضل استخدام البروتوكولات السنوية ، تحقق التطابق الأكثر كمالاً للاتفاقيات طويلة الأجل ذات الشروط المحددة التي ركز عليها الجانبان في كل سنة من سنوات تطبيق الاتفاقية . وسمح هذا باستخدام كل الامتيازات المنبثقة عن التجارة وفقاً للاتفاقيات طويلة الأجل .

واستكملت الاتفاقيات التجارية لغالبية الدول الاشتراكية مع مصر بعديد من الاتفاقيات الأخرى ، مرتبطة بدرجة أو بأخرى بالتجارة الخارجية ، وتتضمن هذه المعاهدات الملاحية ، والاتفاقيات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والتعاون العلمي والفني [9] .

وتقوم تلك الاتفاقيات التجارية على المساواة والمنفعة المتبادلة . وتقضي اتفاقية تنظيم النقل البحري بين الموانىء السوفييتية على البحر الأسود والموانىء المصرية على البحر الأبيض المتوسط ، بنقل ٥٠٪ على الأقل من السلع المتبادلة بين البلدين على سفن سوفييتية ومصرية . والجدير بالذكر أنه لا توجد مثل تلك الاتفاقية بين مصر وأية دولة رأسمالية .

ويشكل التعاون الاقتصادي والعلمي ـ الفني ، الجزء الأكبر والملموس من علاقات مصر الاقتصادية الخارجية مع الدول الاشتراكية ، وهو تعاون ينمو في إطار اتفاقيات معينة لكن مجالات التعاون الواسعة والتأثير الفعال لدور الدول الاشتراكية في بناء الاقتصاد المصري ، يتطلب بحثاً أكثر تفصيلاً لمشاكل التعاون الاقتصادي .

٤ ـ التعاون الاقتصادي والعلمي ـ الفني بين مصر والدول الاشتراكية

تعتبر إقامة وتنمية التعاون الاقتصادي والعلمي ـ الفني بين مصر والدول الاشتراكية . نتيجة مباشرة لتوسيع العلاقات التجارية الخارجية . وهناك عاملان لعبا دورهما في نمو هذه العلاقات . الأول مقدرة الدول الاشتراكية على تقديم جميع أوجه الصناعة الحديثة والمعدات الزراعية ، المطلوبة لاقامة اقتصاد متعدد الفروع . والثاني

---

(٩) مجموعة أخرى من الاتفاقيات تشمل التبادل الثقافي والسياحة والاتصالات .

تعزيز وضع القطاع الحكومي في اقتصاد مصر كقاعدة لتطورها الاقتصادي خلال التحولات الاجتماعية التقدمية التي تحققت في البلاد .

وقد أشار أ . كوسيجين رئيس مجلس الوزراء السوفييتي الى « ان خطة التعاون الاقتصادي للاتحاد السوفييتي مع الدول النامية ، تهدف حل مشاكل جذرية مثل إقامة الفروع الأساسية للصناعة الوطنية وإعداد الكوادر العلمية والفنية وتعزيز مواقف هذه الدول في السوق العالمي » . (٨ ـ ص ٦٦) .

وبهذا فإن الخاصية المميزة للتعاون الاقتصادي بين مصر والدول الاشتراكية ، هي تقديم المساعدات لتنمية فروع الاقتصاد المصري الأساسية ، وفي المقام الأول ، إنتاج وسائل الانتاج . كما يعتبر الشكل الأساسي للتعاون الاقتصادي والفني بين مصر والدول الاشتراكية ، هو مساعدتها في بناء مشاريعها في فروع الاقتصاد المختلفة .

والقروض التي تقدمها الحكومات الاشتراكية كمساعدات لا تعتبر تصديراً لرأس المال لكنها شكل من أشكال المساعدة الودية دون شروط مسبقة ، وهي بهذا تختلف عن القروض التي تقدمها الدول الرأسمالية . والقروض التي تقدمها الدول الاشتراكية وسيلة هامة لتعزيز استقلال مصر إذ تسمح للجمهورية الفتية بأن تحقق تدريجياً الخطوات الحاسمة في نمو قواها الانتاجية .

وأدى طابع المساعدة الفنية التي تقدمها الدول الاشتراكية الموجهة لأغراض معينة إلى زيادة فاعلية تلك المساعدات . فعلى عكس القروض التي قدمتها الدول الرأسمالية والتي استخدمت غالبيتها في الفروع غير المنتجة ، تحققت قروض الدول الاشتراكية لمصر في المقام الأول في الصناعة والطاقة وفي الزراعة . وقد أجبر علماء الاقتصاد البورجوازيين على الاعتراف بهذه الحقيقة . وقد أشار البروفيسور والتر لاكور في كتابه : « الاتحاد السوفييتي والشرق الأوسط » إلى أن « نموذج التنمية السوفييتي يوعد باستقلال اقتصادي وبتعزيز النفوذ السياسي والمقدرة العسكرية . وذلك نتيجة الجهود المبذولة لتنمية الصناعة الثقيلة . لذا فإن المقترحات السوفييتية بتوريد الماكينات وغيرها من المعدات الصناعية تلاقي مساندة واسعة في الدول العربية . . » (٤٦ ص ٢٦٦) .

نفذت الدول الاشتراكية ، وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي ، برامجاً واسعة لمساعدة مصر اقتصادياً على تنمية وتطوير صناعة التعدين ، سواء صناعة الحديد والصلب أم غيرها من الصناعات الأخرى ، والمناجم والبترول والطاقة ، وصناعة ماكينات قطع المعادن ، والصناعة الكيماوية ، وصناعة الأدوية ، وهي الفروع الأساسية للصناعة الثقيلة . كذلك قدمت الدول الاشتراكية لمصر مساعدات لإستصلاح الأراضي البور ، والقيام بأعمال التنقيب الجيولوجي وتنظيم البحث العلمي .

وتعتبر المساعدة في إعداد الكوادر الوطنية ، إحدى المجالات الهامة لتعاون الدول الاشتراكية مع مصر ومن الصعب في الواقع تقييم هذا النوع من المساعدات . لقد اكتسبت مشكلة الكوادر الفنية والعلمية الوطنية ، التي لا يمكن إقامة اقتصاد حديث بدونها طابعاً

شديد الحدة في جميع الدول النامية ، ومصر غير مستثناة من هذا أيضاً . وقد لعبت شبكة مراكز التدريب المهني التي أقيمت بمساعدة الإتحاد السوفييتي ، دوراً هاماً في حل تلك المشكلة في مصر . لقد شيدت المعاهد لإعداد الفنيين المصريين الذين أصبحوا يشيدون المشاريع المقامة بمساعدة الدول الاشتراكية . وإلى جانب ذلك تدرب العمال والمهندسون والعاملون في المجالات العلمية أيضاً في مشروعات ومعاهد علمية في الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية وغيرها من الدول .

وبدأ التعاون الاقتصادي بين مصر والدول الاشتراكية ، يتخذ هذا النطاق الواسع فقطمنذ نهاية الخمسينات . وفي تلك الفترة القصيرة نسبياً تحددت وطبقت في الواقع أشكال وأساليب التعاون التي تلبي مصالح كل من مصر والدول الاشتراكية .

أصبحت الاتفاقيات بين الدول هي الأساس القانوني التي تعقد في إطارها الهيئات المختلفة في الدول الاشتراكية ومصر العقود لكل موضوع محدد لهذا التعاون . فقبل عقد الاتفاقيات ، تأخذ الدول الاشتراكية على عاتقها في الواقع ، القيام بعمل الأبحاث وتوريد المجمعات الصناعية وقطع الغيار والمواد الضرورية التي لا تنتجها مصر ، كما تقدم الفنيين في البناء وتركيب المعدات واستغلال المشاريع المركبة ، وتساعد في إعداد الكوادر الوطنية خلال عمليات بناء واستغلال المشروعات (٢٠ - ص ١٧ و ١٨) .

وتقضي بعض اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني بين مصر والدول الاشتراكية إشراك بعض الدول الأعضاء في « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة » (الكوميكون) في تشييد المشروعات المناسبة في مصر . وإلى جانب هذا الشكل من أشكال التعاون ، أخذ الاتحاد السوفييتي في الواقع على عاتقه الإلتزام بتوريد المعدات وإرسال خبراء بلاد « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة » وتحمل جميع النفقات المتعلقة بذلك ، في إطار الاتفاقية الثنائية الموقعة بين الاتحاد السوفييتي ومصر . والتزمت مصر من جانبها بتنظيم إقامة المشروعات بما في ذلك استخدام القوى العاملة ودفع أجورها ، وإمداد المشروعات بالماء والكهرباء ومواد البناء المحلية ، ودفع نفقات نقل المعدات والمواد من الموانىء ، ونفقات الشحن وغيرها من النفقات داخل حدودها .

وأثبتت التجربة ، أن توزيع الإلتزامات بهذه الطريقة ، سمح لمصر بتجنيد الإمكانيات الداخلية في بناء المشروعات ، في القطاع العام ، واستخدام الحد الأقصى للمواد الخام المحلية والمواد الأخرى ، والحد من شراء المعدات والمواد غير الموجودة في البلاد ، من حساب القروض .

أما ارتفاع الكفاءة الاقتصادية للمشروعات المشيدة في مصر بمساعدة الدول الاشتراكية فيفسر بأن تحديد مشروعات التعاون مع هذه الدول ينطلق أساساً من رغبة مصر في إقامتها ، وبالإضافة إلى ذلك يؤخذ في الاعتبار توافر جميع الشروط الإيجابية لإقامة المشروع من توافر مصادر المواد والخامات والطاقة والأيدي العاملة والسوق وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على اقتصادية المشروع . وعلى عكس المساعدات المقدمة من الدول الرأسمالية ، فإن المساعدات التي تقدمها الدول الاشتراكية موجهة أساساً إلى بناء

المشروعات التي تتوافر لها المواد الخام المحلية .

وتعد القروض التجارية المتوسطة والطويلة الأجل ، هي الشكل الأساسي للنفقات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية ومصر . والجزء الأكبر من القروض الطويلة الأجل (أكثر من خمس سنوات) وهي تشكل ٨٦٪ من مجموع قروض الاتحاد السوفييتي لمصر و ٨٧٪ من قروض تشيكوسلوفاكيا و ١٠٠٪ من قروض ألمانيا الديمقراطية و ١٠٠٪ من قروض بولندا و ٧٤٪ من قروض رومانيا و ٦٤٪ من قروض يوغوسلافيا و ٣٢٪ من قروض بلغاريا .

وعادة ما تكون مدة الانتفاع من القروض المقدمة من الدول الاشتراكية ، طوال فترة إقامة المشروعات وحتى بداية استغلالها والانتاج . أما المعدات والمواد اللازمة للمجمعات والمصدرة من الدول الاشتراكية ، فكانت تحسب من القروض ووفقاً للأسعار العالمية التي كانت مصر تستورد على أساسها السلع ، لتسدد عن طريقها القروض وفوائدها .

وتجري عمليات تسديد قروض مصر عن طريق تصديرها سلعاً وفقاً لما هو معمول به في الاتفاقيات عن طريق المقايضة . وتسدد القروض المتوسطة الأجل عادة عن طريق أقساط متساوية سنوياً خلال خمس إلى سبع سنوات ، أما القروض الطويلة الأجل فتسدد خلال عشر إلى اثني عشر عاماً . أما فوائد القروض فتسدد بنفس الطريقة .

وتمنح قروض الدول الاشتراكية وذلك بعكس قروض الدول الغربية ، بفائدة ٢.٥٪ سنوياً وتصل في حالات القروض التجارية الصناعية إلى ٣٪ أو أكثر قليلاً .

ويبدأ تسديد القروض الطويلة الأجل في الواقع بعد الانتهاء من توريد معدات المجمعات الصناعية لكل مشروع ، ويعتبر تصدير السلع التقليدية هي الوسيلة الأساسية لحصول مصر على القروض . وقد ساعدت الدول الاشتراكية مصر في السنوات الأخيرة على بناء مشروعات يعود الجزء الأكبر من انتاجها إلى الدول الاشتراكية ، وبهذا يتم تسديد القروض في نفس الوقت .

وتوجد بعض المزايا في تسديد القروض المبينة في اتفاقيات مصر مع تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والمجر وبلغاريا ويوغوسلافيا . إذ التزمت مصر بدفع ما بين ٥٪ إلى ٢٠٪ من حجم الصفقات مقدماً بعد توقيع العقد الخاص بتوريد معدات المجمعات الصناعية مقابل بوالص الشحن ، ويدفع ما تبقى أي ٨٠ - ٩٥٪ من حجم القروض بشروط الإقراض .

وكان لموافقة الدول الاشتراكية على تسديد القروض ليس بالسلع التقليدية المصدرة فحسب ، ولكن أيضاً بالسلع التي تنتجها المشروعات المبنية بمساعدتها أهمية كبيرة بالنسبة لمصر . فمن ناحية المبدأ كان ذلك ظاهرة جديدة في العلاقات الصناعية بين الدول المتقدمة والدول النامية . فلم تقدم دولة امبريالية واحدة قروضا لمصر بمثل طريقة السداد هذه[١٠] .

---

(١٠) باستثناء الاتفاقيات الموقعة مع شركات البترول الأجنبية في مصر وتحصل بمقتضاها على جزء من البترول الذي تقوم باستخراجه .

وأول مثال لتطبيق هذا الشرط هو اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني في التعدين بين مصر وبولندا ، والتي تقضي بدفع ثمن ما توره بولندا من معدات لإستخراج الفوسفات والفحم والزنك والجبس والمنجنيز وغيرها من المعادن ، من الفوسفات المركز في مصر . وتم توقيع اتفاقية مشابهة بين مصر ورومانيا .

انعكس التعاون الأخوي بين الدول الاشتراكية في مساعدتها لمصر ، إذ تم بناء عدد من المشروعات الصناعية في مصر بالجهود المشتركة لعدد من الدول الاشتراكية الأعضاء في « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة » .

وكان من الضروري لنمو حجم التعاون الاقتصادي والفني بين الدول الاشتراكية ومصر أن يتم إنشاء جهاز متخصص في إطار « مجلس المعونة » يختص بتنسيق خطط التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المجلس وبين مصر والدول النامية الأخرى .

ومن الخطأ الاعتقاد بأن التعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية ومصر لم يواجه مصاعب ما، تلك المصاعب التي تولدت أساساً نتيجة لعدم توافر الخبرة في التنمية الاقتصادية المخططة في مصر ، وهو ما أدى بالتالي إلى كثرة التغييرات في خطط التنمية الصناعية وغيرها من الفروع . فكان أن أثرت تلك التغييرات في الخطط تأثيراً سلبياً على برامج المساعدات الاقتصادية للدول الاشتراكية ، وعطلت توقيع العقود بالنسبة للمشروعات المنفردة ، وأبطأت في إستيعاب الموارد المنتقاة الخ . وعلى سبيل المثال رفضت مصر العقود الخاصة ببناء مصنع سكر في قوص وثلاث مصانع للمنتجات الجلدية ، كان من المفروض بنائها بمقتضى اتفاقية التعاون الاقتصادي بين تشيكوسلوفاكيا ومصر في ٢١ مارس ١٩٦١ . وأدت إعادة النظر في السياسة الصناعية لمصر إلى تعطيل تنفيذ إتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع ألمانيا الديمقراطية الموقعة في أول مارس ١٩٦٥ . وأعاقت العناصر الرجعية الموجودة في الجهاز الحكومي المصري ، نمو التعاون بين الدول الاشتراكية ومصر . أما الصعوبات الأساسية فترجع إلى عدم كفاية الأموال في النقد المحلي ، ومواد البناء ، والنقل ، والقوى العاملة المتخصصة . وكان لكل تلك العوامل المذكورة أثرها السلبي على سرعة تسديد قروض الدول الاشتراكية لمصر .

ويرجع سبب صعوبة تسديد قروض مصر من الدول الاشتراكية ، الى ان مصادر التصدير في مصر كانت لا تكفي بصورة ظاهرة لتغطية جميع إلتزاماتها الواردة في الاتفاقيات التجارية والاقتصادية .

وارتفع حجم قروض الدول الاشتراكية ـ بالأسعار الجارية ـ من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٧ أكثر من ثلاث مرات (أنظر الجدول ٤١) . فوصلت حصة تلك الدول في عام ١٩٦١ إلى ٢٧٪ من مجموع القروض والمعونات الأجنبية في هذا الوقت ، وفي عام ١٩٦٧ إلى ٢٥٪ . وفي عام ١٩٧٠ إلى ٣٧٪ [١١] . ويفسر هذا المستوى المنخفض نسبياً في التنفيذ ، إلى أن أغلبية

---

(١١) رقم تقديري .

القروض كانت مخصصة لتمويل مشروعات يتطلب بناؤها وقتاً كبيراً ، لأنها مشروعات صناعية . والواقع أن تحليل توزيع القروض وفقاً لطابع استخدامها يبين أن تطوير الصناعة (دون الطاقة) يشكل ٥٦٪ من مجموع حجم قروض الاتحاد السوفييتي و٨٨٪ من قروض تشيكوسلوفاكيا و٩٧٪ من حجم قروض ألمانيا الديمقراطية و ١٠٠٪ من قروض بولندا و ٨٥٪ من قروض رومانيا و ٦٥٪ من قروض يوغوسلافيا و ١٠٠٪ من قروض بلغاريا و ٢٢٪ من قروض المجر .

ومن الأسباب الأخرى لإبطاء تسديد قروض الدول الاشتراكية ، القصر النسبي للفترة التي انقضت بعد توقيع اتفاقيات التعاون ، وظهور مصاعب في الاقتصاد المصري بعد العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

وقد لعب تنفيذ قروض الدول الاشتراكية دوراً حاسماً في تحقيق البرامج الصناعية للخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية في مصر ، فمن حساب تلك القروض تم تمويل ٢٥,٧٪ من إجمالي الاستثمارات في الصناعة (٧٠ عام ١٩٦٩ العدد الأول ص ١٢١) .

ويوضح الجدول ٤٢ فاعلية المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الدول الاشتراكية في مجال الصناعة .

ويوضح الجدول المشروعات العامة التي أقيمت بمساعدة الدول الاشتراكية ، وبالتالي الإتجاه الأساسي لتعاونها الاقتصادي مع مصر ، وهي مساعدة موجهة إلى إقامة فروع الصناعة الثقيلة . ونتيجة لهذه المساعدات تم وضع أساس صناعة الطاقة الكهربائية في مصر (إذا أخذنا في الإعتبار محطة خزان أسوان) التي ارتفعت مرتين ، وزادت طاقة المشروعات البترولية أكثر من ٢٥٪ ، وطاقة صناعة السفن مرتين . ولأول مرة في تاريخ مصر يتم انتاج معدات التعدين ، والسفن وأدوات قطع المعادن وغيرها من الصناعات ذات الطابع الانتاجي . وقد أصبح ذلك كله ممكناً نتيجة للمساعدة المستمرة للدول الاشتراكية .

جدول ٤١

دينامكية القروض المقدمة من الدول الاشتراكية الى مصر*

محصلة إطراد التزايد بالمليون جنيه مصري

الدولة	في ١/١/١٩٦١	في ١/١/١٩٦٧
الاتحاد السوفييتي	١٨٦,٠	٤٠٧,٧
تشيكوسلوفاكيا	٩,٢	٨٠,٨
ألمانيا الديمقراطية	٩,٥	٥٦,١
بولندا	—	٣٣,٥
الصين	—	٣٤,٠
المجر	٥,٩	٣٣,٤
يوغوسلافيا	٧,٠	٢٣,٩

رومانيا	—	١٧,٤
بلغاريا	—	١٦,١
المجموع	٢١٧,٦	٧٠١,٩

• المصادر (٣٦ صفحة ١٢١ ، ٢٩ صفحة ٤١٥ ، ٢٤ صفحة ٥٧ ، ٦٢) .

وتفسر فاعلية المساعدة الاقتصادية التي قدمتها الدول الاشتراكية لمصر بطابعها في تركيب الوحدات الكاملة . فطبقاً لهذه المساعدات أقيمت مصانع لانتاج الأسمنت وغيرها من مواد البناء ، ومصانع لغزل القطن بمدينة دمياط ، ومصنعان بمدينة ميت غمر طاقة كل منها ١٥ ألف مغزل ، ومصنع غزل مدينة شبين الكوم طاقته ١٠٠ ألف مغزل ، وعديد من مصانع السكر والجلود ، ومصنع الكترونيات بينها طاقته ١٠٠ ألف راديو و ٤٠ ألف تليفزيون في السنة ، ومصنع لانتاج البصل المجفف في سوهاج طاقته ١٥٠٠ طن سنوياً ويصدر كل انتاجه للخارج ، وثلاثة مصانع للألبان في طنطا والاسماعيلية والمنصورة . وغير ذلك من المشاريع في مجال الصناعة الخفيفة .

واشتركت الدول الاشتراكية في تشييد مشاريع البناء التحتي إلى جانب مساعداتها في تشييد وبناء خزانات البترول والكباري والثلاجات الصناعية والمصاعد الخ .

وقدمت الدول الاشتراكية مساعدات كبيرة في القيام بأعمال التنقيب الجيولوجي . فبدأت بفضل المساعدات التي قدمتها تلك الدول ، دراسة مركزة للثروات الطبيعية في مصر في جزء كبير من أراضيها واكتشف الجيولوجيون السوفييت مناجم الفحم في عيون موسى ، التي بلغ احتياطيها حوالي ٤٠ مليون طن ، ومناجم الحديد ، والفوسفات في أبي طرطور الذي قدر احتياطيه بألف مليون طن . وغيرها . (٧٣ لعام ١٩٧٠ العدد الخامس صفحة ٢٠ - ٧٢ في ١٩٧٣/٦/٢٠) .

من الصعب عدم تقدير أهمية مساعدات الدول الاشتراكية لتنمية الفرع الرئيسي للاقتصاد المصري - وهو الزراعة . فبدون شك يحتل السد العالي المكانة الأولى بين مشاريع هذا الفرع . فبانتهاء أعمال بناء السد العالي في عام ١٩٧٠ تكونت واحدة من أكبر البحيرات الصناعية في العالم ، وهي بحيرة ناصر ، وسعتها ١٦٤ مليار متر مكعب من الماء وسمح استخدام مياه هذا الخزان الضخم باستصلاح ١,٣ مليون فدان من أراضي محافظات الصعيد ، بالإضافة إلى تحويل أكثر من ٨٠٠ ألف فدان في الوجه البحري إلى نظام الري الدائم ، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة المساحات المزروعة أرز وقصب سكر . وظهرت أيضاً إمكانية جمع عدة محاصيل في السنة ولم يستخدم تخزين المياه في بحيرة ناصر في الزراعة فحسب ، بل ان ذلك أدى إلى تفادي الفياضانات إلى الأبد . كما يشكل مشروع كهرباء

السد العالي مكانة كبيرة في تطوير وتنمية الزراعة في مصر ، وستكون له في المستقبل أهمية أكبر من ذلك .[١٢]

انطلقت الشرارة الأولى للتيار الكهربائي من أول توربينة من توربينات السد العالي في نهاية عام ١٩٦٧ ، وفي يوليو ١٩٧٠ تم تركيب التوربينة الأخيرة بمحطة كهرباء السد . وبهذا تكون الصناعة والزراعة في مصر قد حصلت على الأساس القوي من الطاقة المقبلة . وفي منتصف عام ١٩٧٣ أعطت محطة كهرباء السد ٥ مليار كيلو وات ساعة (٧٢ - ١٩٧٣/٦/٢٩) .

ويشترك الاتحاد السوفييتي مع دول اشتراكية أخرى في إستصلاح ٣٦٦ ألف فدان من الأراضي البور في مصر وهو ما يمهد لحل مشكلة من أعقد المشاكل التي تواجهها مصر ، وهي عدم كفاية مساحة الأراضي المنزرعة ، وكذلك لوضع أساس للقطاع العام في الزراعة . وقام الجهاز الحكومي بالتخطيط لمحاصيل مرتفعة القيمة وذات اقتصادية عالية ، إذ ستتخصص الأراضي الجديدة في إنتاج محاصيل مثل القطن والموالح والمحاصيل الغذائية .

لم تؤد إقامة المشروعات الحديثة ولا تزويد الزراعة بالتجهيزات الفنية إلى النهوض بالإقتصاد المصري ، إذ أنه بدون الكوادر المدربة لن يكون هناك فاعلية لأحدث تكنيك . ولهذا السبب بالذات شمل التعاون الاقتصادي والفني للدول الاشتراكية مع مصر ، إعداد الكوادر الوطنية الفنية والعلمية . والواقع أن خبراء الدول الاشتراكية قاموا بإعداد العمال المصريين أثناء إقامة المشاريع ، حتى أنه في لحظة وصول المشروع إلى مرحلة الاستغلال تكون الكوادر الوطنية هي التي تديره . وأصبح مشروع السد العالي هو أكبر وأضخم مدرسة لإعداد الفنيين المتخصصين في عديد من الوظائف الحديثة التي لم تكن معروفة في مصر من قبل . وأنشئت في القاهرة وغيرها من المدن المصرية مراكز للتدريب المهني ، يدّرس فيها متخصصون من الدول الاشتراكية . وإلى جانب هذا حصل عدد كبير من العمال والمهندسين الفنيين المصريين على منح تدريب إنتاجي في مشروعات ومعاهد الدول الاشتراكية .

وكان لإعداد الكوادر العلمية المصرية ، أهمية كبيرة في التعاون بين الدول الاشتراكية . فبمقتضى التعاون العلمي والفني وافقت تلك الدول على تعليم الطلبة والمعيدين المصريين ، كما حصل الأفراد العلميين المصريين على دورات تدريبية في معاهد البحوث والمعاهد العلمية في عديد من الدول الاشتراكية .

ويقدم كل من الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية المساعدة لمصر في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية . فبني بمساعدة الاتحاد السوفييتي في أنشاص ، مفاعل

---

(١٢) وفقاً للبيانات الرسمية من ١٩٦٤ - ١٩٧٠ ، يصل دخل مشروع السد العالي إلى ٤٥٠ مليون جنيه مصري أي ٦٤ مليون جنيه مصري سنوياً في المتوسط . (أنظر ٩٣ في ١٩٧١/١/١٣) .

ذري تجريبي طاقته ألفين كيلو وات ، وأصبح قاعدة للأبحاث ، يعد الأول من نوعه في المشرق العربي . كذلك بني معمل للكيمياء الذرية بمساعدة الأجهزة السوفييتية . وتقضي الاتفاقية مع ألمانيا الديمقراطية بتوريد النظائر المشعة لاستخدامها في الصناعة والزراعة والطب ، وكذلك بتبادل المعلومات حول استخدامات النظائر المشعة ، والتطبيق المشترك للأبحاث العلمية في هذا المجال .

وتعتبر الاتفاقية المعقودة بين مصر والاتحاد السوفييتي حول التعاون العلمي والفني ذات أهمية كبيرة للتطور العلمي في مصر . وقد تم توقيعها في ٢٠ فبراير ١٩٧١ .

وتقوم الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وبولندا) بالتعاون الاقتصادي والفني مع مصر في إطار التعاون الفني المقدم من الأمم المتحدة . وهو يتمثل في توريد المعدات والمواد اللازمة لعدد من المشروعات ، وفي تدريب الفنيين في مصر ، وأيضاً في قبول المصريين كخبراء للأمم المتحدة .

وقد كان للتعاون الاقتصادي والعلمي ـ الفني بين الدول الاشتراكية ومصر ، أهمية حاسمة في إتمام البرامج الصناعية للخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية في مصر ، وما زالت تلعب دوراً مميزاً وهاماً حتى وقتنا الحاضر . والجدير بالذكر أنه إلى جانب هذا التعاون الذي تجسد في مظاهر اقتصادية محددة ، مهدت مساعدات الدول الاشتراكية كذلك لظهور علاقات انتاج جديدة تماماً بين العاملين لم يكن لها وجود من قبل في مصر ، ومهدت كذلك لنمو الوعي الطبقي بين العمال المصريين . (٢٠ ـ صفحة ٨٩) . وهذا عامل يزداد تأثيره على الحياة السياسية في مصر .

إن تعاون الدول الاشتراكية مع مصر يقوم أساساً على مبادىء عامة ، غير أن هناك أشكالاً محددة للتعاون الاقتصادي والفني لدول معينة ، تتصف بعدد من الملامح المميزة .

يحتل الاتحاد السوفييتي من بين كل الدول الاشتراكية ، المكانة الأولى بالنسبة لحجم المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر ، حيث تصل حصتها إلى ٢٥,٥٪ من مجموع القروض والمعونات الأجنبية (بإستثناء القروض القصيرة الأجل) التي حصلت عليها مصر حتى أول يناير ١٩٧٠ و٥٨٪ من مجموع قروض الدول الاشتراكية وحدها . وفي بداية عام ١٩٧٣ قدم الاتحاد السوفييتي مساعدات اقتصادية وفنية لمصر لبناء ١٤٨ مشروعاً من بينها بدء استغلال ٣٤ مشروعاً صناعياً وللطاقة ، وافتتح ٤٤ مركزاً للتدريب الفني والمهني ومعهد للتعدين (٦٢ لعام ١٩٧٤ العدد ٤١ صفحة ٥) .

بدأ التعاون الاقتصادي والفني بين مصر والاتحاد السوفييتي بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ عندما قام الاتحاد السوفييتي بالاشتراك مع تشيكوسلوفاكيا بتقديم المساعدة لتطوير القوات المسلحة المصرية . وفي ٢٩ يناير ١٩٥٨ وقعت أول اتفاقية قدم الاتحاد السوفييتي بمقتضاها المساعدات في عمليات التنقيب الجيولوجي عن المعادن وفي إقامة مشروع تعديني وبترولي وميتالورجي كامل ، وفي إقامة صناعات الآلات ، والمعدات الكهربائية والكيماويات والنسيج والصناعات الغذائية وصناعات أدوية ، وفي أعمال الاستكشاف والأبحاث والتخطيط ، وفي تنظيم المراكز التعليمية لإعداد الكوادر الفنية . وجاء في الاتفاقية أن الاتحاد السوفييتي

يساعد على تحقيق العمل في أكثر من ٩٠ مشروعاً ومنح مصر قرض طويل الأجل بشروط ميسرة في حجم ١٥٧,٥ مليون روبل . (٣٦ - صفحة ١٢٢) .

وفي السنوات الأخيرة وصل التعاون بين البلدين إلى مجالات أوسع من ذلك . فعندما حاولت الدول الغربية ممارسة الضغط على مصر عام ١٩٥٦ وامتنعت عن تقديم القروض لتمويل عمليات بناء السد العالي بأسوان ، أعرب الاتحاد السوفييتي عن استعداده لتقديم المساعدات لمصر لتنفيذ هذا المشروع الضخم . وبمقتضى الاتفاقية التي وقعت في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ ، منح الاتحاد السوفييتي مصر قرضاً مقداره ٩٠ مليون روبل لتمويل المرحلة الأولى من السد العالي ، وفي أغسطس ١٩٦٠ وقعت اتفاقية ثانية ، قدم الاتحاد السوفييتي لمصر بمقتضاها قرضاً مقداره ٢٠٢,٥ مليون روبل لتمويل المرحلة الثانية ، ومحطة الكهرباء وغيرها من المعدات الهيدرومائية ، وخطوط نقل الكهرباء ذات الفولت العالي ، وكذلك شبكات الري . (٣٨ صفحة ٢٠٣) .

وقدم الاتحاد السوفييتي لمصر قروضاً جديدة وفقاً لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لتنمية الصناعة ، التي وقعت في ١٨ يوليو ١٩٦٣ ثم في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٤ . وبمقتضى الاتفاقية الأخيرة ، قدم الاتحاد السوفييتي إلى جانب ذلك قروضاً تجارية لتنمية الصناعة واستصلاح ٨٤ ألف فدان من الأراضي البور . (٢٦ صفحة ١٢٥ و ١٤ صفحة ١٢٧) .

كان تنفيذ القروض السوفييتية في فترة الخطة الخمسية الأولى والسنوات التالية لها ، أحد العوامل الهامة في الزيادة الكبيرة لنمو الانتاج الصناعي في البلاد . إن ٢٥٪ تقريباً من انتاج المشروعات الصناعية الجديدة التي ظهرت في مصر في سنوات الخطة الخمسية الأولى ، كانت من انتاج المشروعات التي أقيمت بمساعدة الاتحاد السوفييتي .

ومع بداية عام ١٩٧٠ ، كانت حصة انتاج هذه المشاريع ٦,٥٪ من مجموع الانتاج الصناعي في مصر . (٦٣ لعام ١٩٧٠ العدد الخامس صفحة ٢١) ومن الجدير بالذكر أن جميع المشروعات التي أقيمت بمساعدة الاتحاد السوفييتي تعمل بشكل اقتصادي بإستثناء مشروعات السويس التي توقف عملها بسبب العمليات العسكرية .

ويعد مشروع السد العالي على نهر النيل أكبر مشروع في التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفييتي ومصر . وتعطي البيانات المحددة التالية تصوراً عن مدى ضخامته : إن عرضه ٩٨٠ متراً والجزء الغاطس تحت الماء ٤٠ متراً أما ارتفاعه فهو ١١١ متراً . ويعد السد العالي أكبر سد حجري في التكنيك المائي في العالم . وهو يتكون من محطة توليد كهرباء ، ركبت فيها ١٢ توربينة طاقة كل منها ١٧٥ ألف كيلو وات . وعن طريق خطوط نقل الكهرباء ذات الفولت العالي والتي يصل طولها إلى ثلاثة آلاف متر ، يتم تحويل الكهرباء التي تولدها المحطة إلى القاهرة والاسكندرية وغيرها من المدن في صعيد مصر .

تمت أعمال المرحلة الأولى للسد العالي أثناء الخطة الخمسية الأولى ، أما المرحلة الثانية التي كان بها ثلثي حجم المشروع ، فقد تمت في منتصف عام ١٩٧٠ . وفي أكثر أوقات البناء عملاً ، اشتغل في السد ٣٤ ألف عامل ومهندس وفني من بينهم ١٨٠٠ فني سوفييتي .

واشترك ٣٠٠ مصنع سوفييتي في انتاج المعدات الأساسية للمشروع ، ومواد البناء ، والمواد الأخرى .

وفي عام ١٩٦٤ بدأت إقامة مركز للتدريب في أسوان ، خصص لتعليم آلاف الأفراد كل عام ، وزود بالمعدات السوفييتية ، وخلال عمليات بناء السد العالي ، تم إعداد أكثر من ١٩ ألف عامل فني وحرفي . (٢٠ صفحة ٢٥) .

وكما أشير من قبل فإن تشغيل السد العالي كان له تأثير كبير على نمو الاقتصاد المصري . فوفقاً لحسابات وتقديرات الخبراء المصريين ، ستسمح جميع الفوائد الاقتصادية الناجمة عن المشروع ، برفع الدخل القومي للبلاد ٢٣٤ مليون جنيه سنوياً ، منها مائة مليون جنيه نتيجة لإستخدام ٨ مليارات كيلو وات ساعة من الكهرباء ، و ٦٣ مليون جنيه لتوسيع المساحات المستصلحة ورفع انتاجيتها الخ . وبهذا يتم تغطية النفقات في عامين . لقد انتهى العمل بالسد العالي نهائياً في يناير ١٩٧١ . وفي منتصف ١٩٧٣ غطيت النفقات التي صرفت على إقامته (٣٢٠ مليون جنيه مصري) بالكامل ، وذلك من حساب الأرباح التي تم الحصول عليها بتشغيله (٧٢ - ١٩٧٣/٦/٢٩) .

واستخدم الجزء الأكبر من القروض السوفييتية بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ في تمويل مشروعات صناعية إلى جانب السد العالي . فقدمت القروض السوفييتية ما يزيد عن ١٥٪ من رأس المال المستثمر في الصناعة كما جاء في الخطة الخمسية الأولى . وفضلاً عن ذلك وجه ٩٣٪ من القروض الخاصة بتنمية الصناعة في الغالب إلى التعدين ومصانع الآلات ، وذلك وفقاً لاتفاقية ٢٩ يناير ١٩٥٨ .

وتقدر العملة الأجنبية المتوفرة التي حصلت عليها مصر من حساب انتاج سلع صناعية جديدة في انتاج المشاريع التي أقيمت بمساعدة الاتحاد السوفييتي ، بما يقرب من ٥٠ مليون جنيه مصري في السنة . (٧٢ في ١٩٧٣/٨/٢٥) .

وبدأ إستصلاح ٨٤ ألف هكتار من الأراضي البور جنوبي الاسكندرية في فترة الخطة الخمسية الأولى ، وموّل استصلاحها من القرض التجاري السوفييتي . وبإستخدام المعدات السوفييتية أقيم مسقط مياه لمحطة ضخ لنقل المياه إلى شبكة الري . وفي عام ١٩٧١ زرعت محاصيل شتوية وصيفية على مساحة ١٧ ألف هكتار من الأراضي المستصلحة . وكما قال الخبراء المصريون أقيم في مديرية التحرير لأول مرة في عام ١٩٧٠ زراعة كاملة الميكنة على مساحة قدرها عشرة آلاف فدان (٤,٢ ألف هكتار) وهي هدية من الشعب السوفييتي إلى الشعب المصري . (٧٢ - في ١٩٧٠/٨/٢) .

وتم توقيع اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادي والفني بين مصر والاتحاد السوفيتي ، لري واستصلاح ٤٢ ألف هكتار أخرى « جنوب النوبارية » . (٥٩ عام ١٩٧٣ العدد السابع ص ٣٠) .

وبالإضافة إلى اتفاقيات القروض ، قدم الاتحاد السوفييتي المساعدة لمصر باتفاقيات مقايضة عديدة . ومن بينها التعاون في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة الذرية ، وبناء

مصانع التبريدات وإقامة مراكز التدريب المهني ، والمساعدة في إعداد الكوادر العلمية الخ .

أما العراقيل الأساسية التي واجهت تنفيذ قروض ١٩٦٠/ ١٩٦٥ فهي عدم توافر التخطيط الكافي لبرامج التصنيع ، وبيروقراطية الجهاز الحكومي المصري ، والصعوبات ذات الطابع الاقتصادي التي أشرنا إليها من قبل .

وحددت المحادثات التي جرت بين وفود الحكومتين في ١٩٦٥/ ١٩٦٦ الأفاق المقبلة لتنمية التعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفييتي ومصر . ونظراً للتغييرات التي أجريت في خطة التنمية الاقتصادية المصرية بين ١٩٦٥/ ١٩٧٠ ، فقد تم تغيير برامج التعاون المصري - السوفييتي ، بهدف توفير السرعة اللازمة لخروج المشروعات المقامة بمساعدة الاتحاد السوفييتي إلى حيز التنفيذ .

وفي ٢٢ فبراير ١٩٦٦ ، وقع البروتوكول الخاص بإستخدام القرض الذي اتفق عليه في اتفاقية ٢٢ سبتمبر ١٩٦٤ . وقام الاتحاد السوفييتي بمقتضى هذا البروتوكول بتوسيع مجمع الحديد والصلب بحلوان وزيادة الحديد الصلب . ويتم هذا التوسع ببناء فرنين عاليين جديدين وورشة اكسيجين ومحول وورش الصب المستمر للحديد ، وورشة دلفنة الحديد ، ومصانع بطاريات فحم الكوك ، ووحدة تلبيد الخامة .

وتم تنفيذ أول مرحلة من مراحل توسيع مجمع الحديد والصلب بحلوان في أغسطس ١٩٧٣ ، أما المرحلة الثانية فينتهي العمل منها في منتصف عام ١٩٧٦ .

وقامت الهيئات السوفييتية بتوريد معدات استخراج الحديد من الواحات البحرية . ونتج عن العدوان الاسرائيلي في يونيو ١٩٦٧ الصعوبات المعروفة ، غير أنه لم يتمكن من تحطيم التعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفييتي ومصر ، وهو ما كان يأمله من يقف وراء العدوان : احتكارات الولايات المتحدة والدول الامبريالية الأخرى .

وفوق ذلك اتسع نطاق التعاون بين مصر والاتحاد السوفييتي . إذ أنه بعد العدوان وبعد الإنتهاء من بناء محطة السد العالي لتوليد الكهرباء عام ١٩٦٨ بدأت أعمال بناء مجمع الحديد والصلب بحلوان ، أي تنفيذ المشروع الذي عطله الجانب المصري عدة سنوات . وتم توقيع اتفاقية عام ١٩٦٩ خاصة بإقامة عديد من المشروعات تستخدم الكهرباء على نطاق واسع في الوجه القبلي وعلى وجه الخصوص مجمع الألمونيوم بنجع حمادي الذي يستخدم ٢٥٪ من مجموع الكهرباء المستخرجة من محطة توليد الكهرباء بأسوان .[١٣]

وفي ٢٠ فبراير ١٩٧١ تم توقيع أول اتفاقية للتعاون العلمي والفني بين الاتحاد السوفييتي ومصر . وتقضي بتبادل الوفود والمعلومات العلمية والفنية ، وبالعمل العلمي المشترك بين الدولتين في مختلف مجالات العلم والتكنيك ، ودارت محادثات في موسكو تم على أثرها في

---

(١٣) ينتج المصنع ١٠٠ ألف طن من الألمنيوم في السنة (٧٢ في ٢١ / ١٢ / ٧١ - ٣٧ / ٥ / ١٩٧٢)

١٦ مارس ١٩٧١ توقيع اتفاقية جديدة حول التعاون الاقتصادي والتكنيكي بين الدولتين . (٧٢ في ١٩٧١/٣/١٧) . وفتحت هذه الاتفاقية آفاقاً واسعة للتعاون في مختلف فروع الاقتصاد ، وتقضي بإشتراك الاتحاد السوفييتي في كهربة الريف المصري (٤٥٠٠ قرية) . ونحو بناء مصانع أسمنت ، ومصانع غزل القطن ، ومصانع حرارية وغيرها من المشروعات . ونصت الاتفاقية على أن تورد مصر انتاج العديد من تلك المشروعات إلى الاتحاد السوفييتي على المدى الطويل .

كل هذه العوامل تجعلنا نعتقد أن التعاون الاقتصادي المصري ـ السوفييتي قد دخل مرحلة نوعية جديدة . وقد أشار أ . كوسيجين رئيس الوزراء السوفييتي في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي إلى أن مصر دخلت ضمن تلك الدول النامية التي وصلت فيها تجارة الاتحاد السوفييتي وتعاونه الاقتصادي معها إلى « مرحلة جديدة ، يمكن الحديث فيها عن قوة وتشابك العلاقات الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة » . (١٠ ص ١٨٣) .

ويعتبر سريان العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفييتي ومصر والتي وقعت في أول يوليو ١٩٧١ لمدة ١٥ عاماً ، خطوة هامة على طريق تعزيز التعاون المتعددة الجوانب . وتعد المعاهدة أساساً لتوسيع علاقات الصداقة بين الدولتين في مختلف المجالات وفي مقدمتها المجال الاقتصادي .

■

وتحتل تشيكوسلوفاكيا بين الدول الاشتراكية ، المكانة الثانية بالنسبة لحجم المساعدات الاقتصادية المقدمة لمصر . وفي أول يناير ١٩٧٠ وصلت كمية القروض التي قدمتها تشيكوسلوفاكيا إلى ما يقرب من ٥٠٪ من مجموع القروض والسلف الأجنبية ، وحوالي ١١٪ من مجموع القروض للدول الاشتراكية . وقد عقدت تشيكوسلوفاكيا ومصر ، عدة اتفاقيات حول التعاون الاقتصادي والفني في ١٦ مارس ١٩٦٠ و ١٠ مارس ١٩٦٥ ، قدمت تشيكوسلوفاكيا بمقتضاها قروضاً لمصر لتمويل بناء مشروعات صناعية بشكل أساسي . ومن السمات المميزة للقروض التي قدمتها تشيكوسلوفاكيا ، أن تقديم ما بين ٥ إلى ١٥٪ من قيمتها يتم عند توقيع العقود .

ولعبت المساعدات الاقتصادية والفنية التي قدمتها تشيكوسلوفاكيا ، دوراً هاماً في تنمية الصناعة المصرية بين ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ . ففي هذه السنوات تم إقامة ٣٢ مشروعاً بمساعدة تشيكوسلوفاكيا من بينها مصنع للأسمنت طاقته ٧٠٠ طن يومياً ، ومصنع لدلفنة المعادن غير الحديدية بحلوان ، ومصنع للدراجات بالقاهرة ، ومصنع للمواد الحرارية ، ومصنعان للسكر ، ومصنع أحذية ، ومصنع للخزف ، ومحطات ضخ الخ . وقامت تشيكوسلوفاكيا بتوريد معدات مصانع الألبان بطنطا والمنصورة والإسماعيلية ، ومصنع تكرير البترول بالسويس ، ومصنع الالكترونيات ببنها ، وبعض المشروعات الأخرى ، والتي تم إقامتها من حساب القروض السوفييتية . وكذلك بناء محطة لتوليد الكهرباء في بني سويف وصلت طاقتها إلى ١٤٢ ألف كيلو وات/ ساعة ، ومحطتي إذاعة .

وقدمت تشيكوسلوفاكيا بين ١٩٥٩ و ١٩٧٠ مساعدتها لمصر في بناء ٤٥ مشروعاً من المجمعات من بينها أربعة مصانع لتكرير البترول مع توسيع طاقتها ومصنع للسكر ، ومطاحن ، وغيرها . (٣٩ ص ٢٠٩) . ويبدأ إنتاج مصنع الموتوسيكلات عام ١٩٦٩ ، وأيضاً محطة توليد الكهرباء بطلخا وطاقتها ٩٧,٥ ألف كيلو وات/ ساعة . ويعد أكبر مشروع تعاونت فيه تشيكوسلوفاكيا هو المشروع الضخم لبناء محطة توليد الكهرباء بكفر الدوار ، إذ تصل طاقتها إلى ٢٠٠ كيلو وات/ ساعة ، وتعمل بالغاز الطبيعي . (٩٣ في ١٣/ ١/ ١٩٧١) .

وفي ٢٩ يونيو ١٩٧٠ تم توقيع اتفاقية بناء عليها تقوم الهيئات التشيكوسلوفاكية بإقامة المشروع الفني لمجمع البتروكياويات الذي يضم تسعة مصانع في العامرية غربي الاسكندرية . كما تقضي بإشتراك تشيكوسلوفاكيا في إقامة عديد من المصانع . وفي ١٩٧٢ أرسلت تشيكوسلوفاكيا معدات مصنع تكرير البترول وطاقته ١,٦ مليون طن بترول سنوياً ، وينتج أيضاً ٦٠ ألف طن زيت تشحيم و ٨٠ ألف طن من المنتجات البترولية الأخرى سنوياً . (٣٩ ص ٢٠٩) .

■

وتحتل ألمانيا الديمقراطية المكانة الثالثة بين الدول الاشتراكية من حيث حجم المساعدات التي تقدمها الدول الاشتراكية لمصر . إذ تشكل قروضها ٧,٥٪ من مجموع قروض الدول الاشتراكية و ٣,٣٪ من مجموع القروض والسلف الأجنبية التي حصلت عليها مصر في أول يناير ١٩٧٠ .

وقعت اتفاقية التعاون الاقتصادي الأولى بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية مصر العربية في ٢٩ أغسطس ١٩٥٨ . ومن حساب قروض هذه الاتفاقية ، تم بين ١٩٦٠ و ١٩٦٥ إقامة ستوديو سينمائي ومطبعة ومصنع لانتاج وجلفنة أبراج خطوط الكهرباء ومصنع للإسمنت طاقته ألف طن يومياً ومحطة كهرباء في الاسكندرية و ٤٨ محطة تحويل كهرباء على دلتا نهر النيل .

ولعبت المساعدات الاقتصادية التي قدمتها ألمانيا الديمقراطية ، دوراً هاماً في تطوير صناعة النسيج المصرية ، إذ أنه بمساعدتها تم إقامة مصنع كبير لغزل القطن بشبين الكوم طاقته ١٠٠ ألف مغزل عام ١٩٦٤ ، ومصنع للغزل في قنا طاقته ٢٨ ألف مغزل . وفي عام ١٩٦٨ تم توقيع اتفاقية لتوريد معدات مجمع الغزل (٤٨ ألف مغزل) والنسيج بالمحلة الكبرى ، وبدأ بناؤها عام ١٩٧٠ . وبهذا وصل عدد مغازل النسيج التي قدمتها ألمانيا الديمقراطية لمصر حتى بداية ١٩٧١ حوالي ٥٠٠ ألف مغزل أي ٣٠٪ من مجموع مغازل النسيج في مصر . (٣٩ صفحة ١٠٤) . بالإضافة إلى إلتزام ألمانيا الديمقراطية بتوريد ١٠٠ ألف مغزل أخرى لمصانع الغزل المصرية .

وبمقتضى اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة في أول مارس ١٩٦٥ ، والتي أعاق تنفيذها إعادة النظر في سياسة التصنيع المصرية ، قدمت ألمانيا الديمقراطية لمصر المعدات

اللازمة لتوسيع انتاج كابلات الألومنيوم ، ومصنع الدلفنة الذي ينتج ورق الألومنيوم وطاقته ألف طن سنوياً ، والعديد من مشروعات تنقية الأرز ومطاحن الدقيق . (٦٥ ص ١٢٩) . وفي عام ١٩٦٨ تم العمل بمساعدة ألمانيا الديمقراطية على توسيع طاقة محطة الكهرباء بلمنهور لتصل إلى ١١٠ ألف كيلو وات / ساعة . كما قدمت مساعدتها للاستخدام السلمي للطاقة الذرية ، وفي مجال الزراعة ، وفي إعداد الكوادر الوطنية .

وفي نوفمبر ١٩٧٠ ، تم توقيع اتفاقية جديدة بين البلدين ، قدمت ألمانيا الديمقراطية لمصر بمقتضاها قروضاً وصل حجمها الى ٤٥ مليون جنيه مصري لتمويل بناء عده من المشروعات الصناعية ، ومن بينها جزء خصص لورش المجمع البتروكيماوي الذي يبنى بمساعدة تشيكوسلوفاكيا بالقرب من الاسكندرية ولشراء معدات صناعية . (٨٤ في ٢٧/١١/١٩٧٠) .

كما قدمت ألمانيا الديمقراطية المساعدات لمصر في تنظيم وتخطيط مجالات أخرى . والسمة المميزة للتعاون بين ألمانيا الديمقراطية ومصر ، هي الاستخدام الواسع للقروض الصناعية القصيرة الأجل بضمان تقديم ألمانيا الديمقراطية المعدات ، إلى جانب المجمعات الصناعية أساساً ، كما شاركت كذلك في كهربة الريف المصري .

■

وتحتل بولندا المركز الرابع بين الدول الاشتراكية بالنسبة لحجم القروض المقدمة لمصر ، والتي وصلت حصتها إلى ٦٪ من حجم قروض الدول الاشتراكية .

وقد بدأ التعاون بين بولندا ومصر عام ١٩٦٢ ، عندما وقعت اتفاقية حصلت مصر بمقتضاها على قرض لشراء معدات مجمع كامل . ولم يستخدم إلا حوالي ٣٥٪ من قيمة القرض ، فأقيم مصنع لإنتاج مواد الصباغة و ٢٠ خزان بترول وعدد آخر من المشروعات . ويرجع عدم استخدام باقي القرض إلى تأخير الجانب المصري لمحادثات تنفيذه . وفي عام ١٩٦١ وقعت اتفاقيات حول التعاون في مجال الصناعة ، وعلى وجه الخصوص لبناء مشروعات جديدة لتوسيع استخراج الفوسفات ، والفحم ، والزنك ، وغيرها من المعادن ، وذلك بتوريد المعدات وتقديم المساعدة الفنية . ويتم دفع ثمن المعدات بإستيراد الفوسفور المكثف لمدة عشر سنوات . لهذا لم تقدم الاتفاقية البولندية قرضاً إلا في بداية عام ١٩٧١ ، أي بعد ست سنوات من عقد الاتفاقية ، فوقع بروتوكول لتنفيذ القرض (٩١ لعام ١٩٧١ العدد الرابع ص ٨٢) ، ووقعت بولندا ومصر اتفاقية للتعاون العلمي والفني في عام ١٩٧٠ .

وقدمت بولندا من حساب القرض المساعدة في تطوير ميناء الاسكندرية وانتاج الميكروباس في مصر . (أرسلت قطع الغيار للتجميع .) . وقدمت بولندا لمصر في عام ١٩٧١ قرضاً جديداً لتنمية صناعة السيارات .

■

وتطور بنجاح التعاون الاقتصادي بين مصر وكل من المجر ويوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا .

وبفضل المساعدات الاقتصادية والفنية التي قدمتها المجر ، أقيمت محطة توليد الكهرباء بالتبين وطاقتها ٤٥ كيلو وات/ ساعة ، وكوبري عند مجمع الحديد والصلب بحلوان ، و ١٢ كوبري آخر على دلتا النيل . كما أرسلت المجر معدات لانتاج مصانع كابلات الألومنيوم ، والكترود اللحام ، والآلات الجراحية ، ومولت هذه المشروعات من القروض السوفييتية . واشتركت المجر ، طبقاً للاتفاقية ، في بناء المجازر ، ومصنعات للخرسانة ، ومصنع للعلب المحفوظة ومركز للتدريب المهني . وإلى جانب هذا قدمت المجر (بتمويل القرض) ما يقرب من ٣٠٠ أوتوبيس ، و٥٦ قارب نهري ، و ٨٠ صندل ، ومعدات لمحطات الضخ ، وطواحين . ولعبت قطع غيار ولمبات التليفزيون دوراً هاماً وكبيراً في صادرات المجر لمصر . كما قامت المجر ببناء مصنع لانتاج اللمبات الكهربائية والمعدات الالكترونية في مصر . (٩٣ في ١٧/ ٣/ ١٩٧١) .

وعقدت في عام ١٩٧٠ اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادي والفني بين مصر والمجر وشاركت المجر في أعمال كهربة الريف في مصر .

وبدأ التعاون الاقتصادي بين يوغوسلافيا ومصر في عام ١٩٦١ . فتم بمساعدة يوغوسلافيا في السنوات الأولى من الخطة الخمسية بناء مصنع لتجميع الجرارات الزراعية بحلوان وورشة لانتاج محركات الديزل ، طاقته ألف قطعة سنوياً ، وأنتج بين ١٩٦٥ و ١٩٧١ في المتوسط ما بين ٦٠٠ إلى ٨٠٠ جرار سنوياً . ووفقاً للاتفاقية المعقودة بين البلدين في عام ١٩٦٤ ، قدمت يوغوسلافيا قرضاً لتمويل عمليات استصلاح ٥٦ ألف فدان من الأراضي البور في الشمال الشرقي من الدلتا ، ولانتاج الفوسفات في سفاجة و ١٢ ثلاجة تخزين . وبمقتضى اتفاقية ١٩٦٥/ ١٩٦٦ تعاون البلدان في إنتاج قطع غيار سيارات النقل ، وعربات السكك الحديدية والمعدات الكهربائية .

وفي عام ١٩٧١ ، منحت يوغوسلافيا مصر قرضاً لكهربة الريف . والسمة المميزة لقروض يوغوسلافيا أن فائدتها ٣٪ وهي أعلى فائدة بالمقارنة بقروض الدول الاشتراكية الأخرى ، وتسدد القروض أيضاً في أقل فترة زمنية ، هي ما بين خمس إلى ثماني سنوات .

وبدأت العلاقات الاقتصادية بين رومانيا ومصر بتوقيع اتفاقية في ١٤ سبتمبر ١٩٦٤ ، وهي أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني تصل فترة سريانها إلى ١٢ سنة (من ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧٨) . والتزمت رومانيا بمقتضاها أن تقوم بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ بتوريد معدات مجمع الصودا الكاوية وطاقته ١٠٠ ألف طن سنوياً ، ومصنعي أسمنت في السويس وأسيوط ، ومعدات للتنقيب عن البترول والغاز ، و ٤٠ قاطرة كهربائية قوة كل منها ٢٠٠٠ حصان . وتسدد قيمة المعدات بين ١٩٦٩ و ١٩٧٨ في شكل ثلاثة ملايين طن حديد ، ومليون طن فوسفات و ٨٠ ألف طن صودا كاوية وكلها من انتاج المصانع التي ساعدت رومانيا على إقامتها . وقد شكلت لجنة مشتركة خاصة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية ، الذي أرجىء بسبب العدوان الاسرائيلي ولتوتر العلاقات بين البلدين في ١٩٦٧ - ١٩٦٨* .

---

* كان التوتر بين مصر عبد الناصر ورومانيا آنذاك بسبب أن رومانيا رفعت تمثيلها الدبلوماسي مع تل أبيب إلى درجة سفارة ، بعد العدوان بعام واحد فقط وفي وقت قطعت فيه كل الدول الاشتراكية علاقاتها مع اسرائيل . - المراجع -

وفي ديسمبر ١٩٧١ ، تم الاتفاق على أن تقدم رومانيا قرضاً جديداً قدره ٣٠ مليون دولار لبناء مجمع استخراج وتركيز الفوسفات بالحمراوين (٣٩ - ص ١٤٨) .

وفي ٢٣ أكتوبر ١٩٦٥ ، تم توقيع أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين بلغاريا ومصر ، قدمت بلغاريا بمقتضاها قروضاً لمصر بفائدة سنوية قدرها ٢,٥٪ على أن تسدد خلال ثماني سنوات ابتداء من السنة التالية للإنتهاء من توريد كل مشروع . وبمساعدة بلغاريا أقيمت في مصر مصانع لانتاج الفيروسيليكون ، ومصنع لتجفيف البصل ، وثلاجات ، ومشروعات أخرى . وفي عام ١٩٧٢ قدمت بلغاريا لمصر قرضاً جديداً مقداره ٤٠ مليون دولار للمساعدة في إقامة عدد من المصانع الكيماوية ومصانع الآلات ولإعادة تصنيع المنتجات الزراعية . (٣٩ - ص ٦٨) .

هكذا ، أصبح التعاون الاقتصادي والفني بين مصر والدول الاشتراكية ، رغم قصر مدته ، عاملاً حاسماً في تنمية القوى المنتجة في مصر ، وأسرع أيضاً في تغيير الهيكل الاقتصادي . وكان من نتائج هذا التعاون انتشار تلك الشبكة الكهربائية الضخمة ، والبدء في بناء المشاريع الصناعية الحديثة التي يشكل انتاجها في الوقت الحالي ٩٪ من مجموع الانتاج الصناعي لمصر ، واستصلاح أراضي جديدة ، وزيادة عدد الطبقة العاملة ، والتطور العلمي والفني .

إن الأهمية الأساسية للتعاون الاقتصادي والفني للدول الاشتراكية مع مصر ، أنها عاونت مصر في حل المهمة الرئيسية في المرحلة الحالية من معركتها ضد الامبريالية ، ألا وهي تحقيق الاستقلال الاقتصادي . وساعدت الدول الاشتراكية في نمو القوى الانتاجية لمصر ، ومهدت في نفس الوقت لتقوية مواقف القوى التقدمية في البلاد ، تلك القوى التي تقود معركة استمرار السير في طريق التطور غير الرأسمالي ، ومن أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وتحسين حياة الجماهير العاملة .

أثبتت السنوات الماضية ، فاعلية التعاون الاقتصادي والفني بين الدول الاشتراكية ومصر ، في ظروف المواجهة الشرسة مع قوى الامبريالية والاستعمار الجديد ، التي تعتمد على الرجعية المحلية . وأكدت كذلك سلامة أشكال وأساليب هذا التعاون . وبالإضافة إلى ذلك كان من الضروري في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية ، العمل بلا كلل لتقوية أشكال وأساليب هذا التعاون . ومن أجل زيادة فاعلية هذا التعاون الاقتصادي والفني يمكن اتباع الخطوات التالية :

أولاً : تقديم المساعدة في بناء المجمعات الصناعية أساساً ، ويدخل فيها المشروعات المشتركة وليس المنفردة . وخير نموذج لذلك هو إقامة مجمع الحديد والصلب بحلوان بمساعدة الاتحاد السوفييتي . ذلك أنه قد أقيم مروراً بكل مراحل الانتاج : استخراج المعدن (إعداد المعادن الحديدية) ، والقيام بالمعالجة الأولية له بالمواد الكيماوية الضرورية (مصانع تلبيد الخامات ، ومصنع الفحم الكوك) ، وإعادة تصنيع المادة الخام (الأفران العالية) ، ثم أخيراً تصنيع

الانتاج الجاهز في عدة مشاريع (ورش دلفنة الصفائح وورشة ماكينات قطع المعادن والترسانات وغيرها) .

ثانياً : تقديم المساعدات في إقامة مشروعات منفردة في هيكل المجمعات أو مجمعات صناعية كاملة بمثل هذا الحجم ، حتى يغطي انتاجها لا الاحتياجات الحالية والمقبلة لمصر فقط ، بل وأيضاً احتياجات دولة أو عدة دول اشتراكية في انتاج معين ، عن طريق توريد مصر له على أساس الاتفاقيات الطويلة الأجل .
فالحديث يدور بهذا الشكل حول الانتاج التعاوني بفروعه المتعددة ، الذي يفيد المصلحة المتبادلة في تقسيم العمل . فالمعدات والمعرفة الفنية والتكنولوجيا من الدول الاشتراكية ، والقوى العاملة والمواد الخام من مصر . ومن الطبيعي ان تكون جميع المشروعات والمجمعات المقامة بمساعدة الدول الاشتراكية ملكاً لجمهورية مصر العربية بكاملها .

ومن المشروعات التي أمكن إقامة مثل هذا التعاون فيها ، الغزل والنسيج (الغزل والنسيج والتريكو) ، وانتاج الأسمنت ، وغيرها من الصناعات الكيماوية ، ومن بينها البتروكيماويات ، وأيضاً صناعات بعض فروع ماكينات قطع المعادن . وهذه الطريقة في التعاون قدمت حلاً مقبولاً من الجانبين لتسديد مصر لديونها من القروض .

ثالثاً : إقامة المشروعات الصناعية والتجارية المشتركة بين هيئات الدول الاشتراكية ، والشركات المصرية وعلى وجه الخصوص شركات القطاع العام . ويمكن للمشروعات المشتركة أن تحسن من ظروف تسويق بضائع الدول الاشتراكية ، وعلى وجه الخصوص الماكينات والمعدات ، في السوق المصري ،وأن تصبح هذه المشروعات هي آفاق ذلك التعاون .

ويمكن أن يخدم النمو الناجح للتعاون التنسيق بين خطط التنمية الطويلة الأجل في كل من الدول الاشتراكية ومصر ، وأساساً في إطار برامج التكامل الاشتراكي بين الدول أعضاء « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة » .

إن ما يعزز التعاون الاقتصادي والفني ، ويزيد من فاعليته ، هو الضمان المأمول لاستقلال مصر السياسي أمام العدوان ومؤامرات الامبريالية ، وتحول مصر من دولة زراعية متخلفة إلى دولة زراعية ـ صناعية .

خاتمـــة

يدل تحليل دور التجارة الخارجية لمصر من ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٢ على أنها لعبت ـ وما تزال تلعب ـ دوراً هاماً في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية للبلاد .

إن أساليب إعادة البناء الراديكالي للعلاقات الاقتصادية الخارجية ، والتي تحققت أثناء سير تحولات اجتماعية واقتصادية أخرى ، في مصر ، أصبحت مقدمة ضرورية للمعركة الناجمة من أجل خلق اقتصاد وطني نامي مستقل .

إن تجربة التنمية في مصر في عصر أزمة النظام الرأسمالي وتحول النظام الاشتراكي العالمي إلى عامل حاسم في التطور العالمي ، قد دلت على أن في استطاعة الدولة النامية التخلص إلى درجة كبيرة من التبعية الامبريالية بشرط إجراء تحولات اجتماعية واقتصادية راديكالية لصالح الجماهير الشعبية ، وأيضاً بالمساعدة المتعددة الجوانب للدول الاشتراكية .

ودلت تجربة مصر على أن الطريق الوحيد الصحيح لتنمية التجارة الخارجية للدول النامية ذات مصادر التصدير المحددة واحتياجات الاستيراد الكبيرة ، هو احتكار الدولة لهذه التجارة . لقد سمح احتكار مصر بالكامل لتجارتها الخارجية (٨٥٪ من التصدير و ١٠٠٪ من الاستيراد) بتحقيق التغيرات الضرورية في الهيكل التجاري وفي انتشارها الجغرافي ، وفي الاستخدام الكامل لإيرادات التصدير في تنمية الاقتصاد القومي .

وكان لتجربة مصر في هذا المجال أهميتها لا على الصعيد القومي فقط ، ولكن على الصعيد العالمي أيضاً ، وبدأ تطبيقها بدرجة أو بأخرى في بعض الدول النامية وخاصة الدول العربية .

وتضمنت إعادة تنظيم أساليب العلاقات الاقتصادية الخارجية من أجل المصلحة الوطنية ، والتي تحققت في مصر ، مفهوماً مبدئياً جديداً للدول النامية الصغيرة : ألا وهو كيفية إقامة وتوسيع التجارة والتعاون الاقتصادي مع الدول الاشتراكية . لقد قدم هذا لمصر إمكانية مقاومة الضغط والارهاب الامبرياليين بنجاح ، والحفاظ على استقلالها في أصعب الظروف : أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، والعدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ . فبفضل التجارة الواسعة مع الدول الاشتراكية لم تشعر مصر بحدة المنافسة

في السوق الرأسمالي العالمي ، تلك المنافسة التي كان لها نتائج مدمرة من قبل على اقتصاد البلاد ، وأصبح التعاون الاقتصادي والفني بين مصر والدول الاشتراكية ، والاتحاد السوفييتي على وجه الخصوص ، هو العامل الحاسم في التصنيع ، والداخل في أساس التطورات الجذرية التي حدثت في المجالات المختلفة للاقتصاد المصري والمؤثر بعمق على علاقات مصر التجارية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية المتقدمة . حتى لقد أصبح للتجربة المصرية بهذا الخصوص أهمية كبيرة بالنسبة لغيرها من الدول النامية .

ومن غير المعقول الإعتقاد بأن مصر قد حلت جميع مشاكلها في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية . فما زالت إمكانيات التصدير لا تتلائم مع احتياجات الاستيراد ، ونتيجة لذلك هناك عجز دائم في ميزان المدفوعات المصري . وبغض النظر عن الإنجازات المحدودة في تنويع الصادرات ، فما زال القطن وغيره من الحاصلات الزراعية يحتل المكان الأول فيها .

وما زالت مصر معرضة للاستغلال في السوق الرأسمالي العالمي ، على الرغم من أن ذلك الاستغلال قد قل كثيراً عما كان في الماضي . ولم يتحقق حتى الآن المستوى اللازم من التجارة مع الدول النامية . وكان من الحتمي أن يؤدي الإستخدام الواسع لمصادر التمويل الخارجي ، التي لم توجه دائماً إلى تنمية الانتاج ، أن يؤدي إلى ارتفاع المديونية للدول الأجنبية ، وأن تزداد حدة مشكلة تنظيم ميزان المدفوعات . كما يمكن أن نقول أن تطور التكامل الاقتصادي في إطار « السوق العربية المشتركة » كان بطيئاً .

وتتجمع المشاكل التي لم تحل في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر ، مع غيرها من المشاكل الاقتصادية الحادة التي تواجه البلاد . ولكن يكمن حلها في تحقيق نجاحات جديدة في التنمية الصناعية والزراعية ، وفي تعزيز مواقع القطاع العام .

إن نجاح مصر في إعادة تنظيم الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المتخلف ، وتطوير القوى الانتاجية وتوسيع وتعميق التعاون في مختلف المجالات مع الدول الاشتراكية وخاصة مع الاتحاد السوفييتي ، إن النجاح في هذا كله قد فتح آفاقاً مناسبة لحل المشاكل التي تعترض البلاد في التنمية وفقاً للطريق الذي اختارته مصر . ولن يتأتى إزالة الصعوبات التي تواجه مصر ، والدفاع الفعال ضد مؤامرات الامبريالية والاستعمار الجديد والرجعية ، إلا بشرط تحقيق تحولات اقتصادية واجتماعية تقدمية جديدة ، وتنشيط الجماهير الشعبية وزيادة دور العمال والفلاحين .

ومن وجهة نظرنا فإن المشاكل الملحة في التنمية لن تحل بسياسة « الليبرالية الاقتصادية » التي اتبعت منذ عام ١٩٧١ في مصر ، والتي تركزت في تنشيط المشروعات الخاصة والإجتذاب الواسع لرأس المال الأجنبي . وهذا ما دلت عليه تجارب الدول النامية الأخرى ، بل وتجربة مصر ذاتها أيضاً التي سبق وخاضت محاولات مماثلة ، لم تحقق أي نتائج .

إن تغلغل رأس المال الأجنبي في الاقتصاد العربي ، وزيادة المعونات والقروض وخاصة تلك المقدمة من « البنك الدولي للإنشاء والتعمير » والولايات المتحدة وبعض

الدول العربية ، بالشروط التي تنقص من السيادة الوطنية وبما يلائم سياسة « الليبرالية » ، تثير القلق على مصير التحولات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية التي سبق تحقيقها . كتبت مجلة الطليعة تقول : « إن المصاعب المالية الحالية تسمح للقوى الخارجية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، بأن تفرض علينا شروطاً غير متكافئة . وهو ما يوجب علينا أن نكون أكثر حذراً واستعداداً لصعوبة معركة الحفاظ على استقلالنا الاقتصادي . كما أنه يجب علينا أن نعيد النظر في كثير من جوانب سياسة « الانفتاح » التي اتبعت في الآونة الأخيرة ، ويجب أن نقوي من علاقاتنا بالدول الاشتراكية » . (نبذة من ٦٢ لعام ١٩٧٥ العدد ٤٥ ص ١٧) .

إن الطريق الوحيد أمام مصر للقضاء على التخلف الاقتصادي والمحافظة على استقلالها الاقتصادي من التبعية الاستعمارية ، وبناء مجتمع جديد على أساس اشتراكي ، وحتى تتبوأ مصر مكاناً مرموقاً في توزيع العمل الدولي ، هو تحقيق التحولات التقدمية باستمرار وتعزيز العلاقات المتعددة الأوجه مع الدول الاشتراكية .

الجدول ٣١

ديناميكية التبادل السلعي لمصر مع الدول النامية*
بالمليون جنيه مصري

الـدول	١٩٥٢		١٩٦٠		١٩٦٦		١٩٦٩		١٩٧٠	
	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد	تصدير	استيراد
دول العالم	١٥٠,٢	٢٢٧,٦	١٩١,٦	٢٢٥,٠	٢٦٣,١	٤٦٥,٤	٣٢٣,٩	٢٧٧,٣	٣٣١,١	٣٤٧,٠
الدول العربية	٨,٥	١٣,٠	١٩,٦	١٩,٧	٢١,٥	٢٧,٤	٢٤,١	١٦,٢	٢٧,٠	٢٠,٦
من بينها دول السوق العربية	–	–	–	–	٦,٥	٧,٣	١٠,١	٤,٤	٩,٧	٦,٤
دول آسيا	١٧,١	١٨,٨	١٦,٨	١٣,٦	١٩,٨	٢٥,٠	٢٥,٦	٢٤,٢	٢٣,٧	٣٧,٨
من بينها الهند	١٣,٥	٤,٤	١٣,٤	٩,٩	١٧,٨	٢١,٤	١٦,٧	١٦,١	١٧,٩	٢٧,١
دول أفريقيا	١,٢	٧,٢	٠,٠٦	١,٨	٢,٠	٢,٢	٨,٨	٣,١	٨,٢	٤,٥
دول أمريكا اللاتينية	١,٠	٢,٥	١,٧	٠,١	٠,٢	١,٠	٠,١	٠,٦	١,٤	١,٣
محصلة الدول النامية	٢٧,٨	٤٢,٥	٣٨,٧	٣٤,٧	٤٨,٣	٥٥,٦	٦٠,٦	٤٥,٦	٦٠,٣	٦٤,٢
حصلة الدول النامية	١٨,٥	١٨,٦	٢٠,١	١٥,٤	١٨,٣	١١,٩	١٨,٧	١٦,٤	١٨,٢	١٨,٧

* المصدر (٩٥ ، ١٩٥٢ – ١٩٦٠ و ٩٤ ، ١٩٦٦ – ١٩٧١) .

** دون حساب الدول العربية .

جدول ٣٢

ديناميكية التبادل التجاري بين مصر والدول الاشتراكية والثقل النوعي للدول المختلفة في التصدير والاستيراد*

	١٩٥٢				١٩٦١				١٩٦٥				١٩٧٠*			
	التصدير		الاستيراد		التصدير		الاستيراد**		التصدير		الاستيراد**		التصدير		الاستيراد**	
	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪
العالم أجمع	١٥٠,٢	١٠٠,٠	٢٢٧,٦	١٠٠,٠	١٦٨,٩	١٠٠,٠	٢٤٣,٧	١٠٠,٠	٢٦٣,١	١٠٠,٠	٤٠٥,٠	١٠٠,٠	٣٣١,١	١٠٠,٠	٣٤٢,٠	١٠٠
الاتحاد السوفييتي	١٠,٠	٦,٦	١٠,٨	٤,٧	٢٥,٥	١٥,٨	٢٧,٦	١١,٥	٥٦,٦	٢١,٤	٣٦,٥	٩,٠	١٣٢,٤	٣٩,٩	٤١,٥	١٢,١
تشيكوسلوفاكيا	٧,١	٤,٧	٦,٤	٢,٧	٢٣,٨	١٤,٨	٥,٩	٢,٤	٢٧,٠	١٠,٢	١٣,٧	٣,٣	١٥,٧	٤,٧	١٣,٦	٤,٢
ألمانيا الديمقراطية	–	–	١,٦	٠,٧	٦,٠	٣,٧	٧,٩	٣,٢	١٠,٠	٣,٨	١٠,٣	٢,٥	١٩,٧	٥,٩	١٥,٥	٤,٥
بولندا	١,٨	١,١	١,٢	٠,٥	٣,٣	٢,٠	٢,٨	١,١	٧,٠	٢,٦	٤,٦	١,١	٧,٥	٢,٢	٩,٩	٢,٨
المجر	٢,١	١,٣	١,٠	٠,٤	٣,٠	١,٨	٢,٧	١,١	٣,٨	١,٤	٥,٤	١,٣	٧,٥	٢,٢	٤,٦	١,٣
بلغاريا	٠,٤	٠,١	–	–	١,٣	٠,٨	١,١	٠,٤	٢,٦	١,٠	١,٨	٠,٤	٤,٩	٠,٣	٣,٤	١,٠
رومانيا	٠,٤	٠,١	٠,٩	٠,٣	٤,٥	٢,٨	٣,٠	١,٢	٨,٠	٣,٠	٦,١	١,٤	٨,٠	٢,٤	١١,٣	٣,٣
يوغوسلافيا	٠,٦	٠,٣	٢,٧	١,١	١,٠	٠,٦	٦,٢	٢,٦	٨,٢	٣,١	٨,٠	١,٩	٨,٢	٢,٤	٨,٨	٢,٥
الصين الشعبية	٣,١	٢,٠	٠,٢	٠,١	٥,٠	٣,١	٦,٥	٢,٧	١٩,٦	٧,٤	١١,٦	٢,٨	٧,٧	٢,٠	٦,٦	٢,٠
كوبا	–	–	–	–	٣,٤	٢,١	٣,٥	١,٤	٤,٠	١,٥	٢,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٢	–	–
كوريا	–	–	–	–	...	...	...	...	٠,١	–	٠,٢	–	٠,٩	٠,١	٠,٥	٠,١
فيتنام	–	–	–	–	...	...	...	...	٠,١	–	–	–	–	–	–	–
جميع الدول الاشتراكية***	٢٥,٥	١٦,٢	٢٤,٨	١٠,٨	٧٦,٧	٤٧,٨	٦٧,٢	٣٣,١	١٤٧,٠	٥٥,٨	١٠٠,٥	٢٤,٧	٢٠٤,٠	٦١,٦	١١٦,٤	٣٤,٠

* المصادر (٩٥ – ١٩٥٢ و ١٩٦١ و ٤٤ – ١٩٦٥ و ١٩٧١).

** دون حساب صفقات الأسلحة ومعدات المشروعات المركبة.

*** المجموع يتضمن التجارة مع ألمانيا.

ملحق ١

الثقل النوعي للتصدير في تسويق الانتاج الوطني لمصر*

	١٩٥٠			١٩٦٠			١٩٦٥			١٩٧٠		
	الانتاج ألف طن	التصدير ألف طن	حصة التصدير من الانتاج ٪	الانتاج ألف طن	التصدير ألف طن	حصة التصدير من الانتاج ٪	الانتاج ألف طن	التصدير ألف طن	حصة التصدير من الانتاج ٪	الانتاج ألف طن	التصدير ألف طن	حصة التصدير من الانتاج ٪
أتيال القطن	٣٨٣	٣٨٦**	١٠١	٤٧٩	٣٧٤	٧٨	٥٢١	٣٣٠	٦٣	٥٠٩	٢٨٥	٥٦
الأرز	٨٤٨	١٧٣	٢٠	١٠١٤	٢٨٠	٢٨	٩٠٠	٢٣٠	٣٦	١٤٦٢	٦٥٤	٤٤
البطاطس	١٦٠	٥	٣	٢٩٠	١٢٩	٤٤	٤٤١	٤٤	١٠	٥٧٩	٩٠	١٥
البصل الطازج والمجفف	٢٥٥	٨٣	٣٣	٥٤٥	١٧٤	٣٢	٧٣٦	١٦٥	٢٢	٤٣٧	٩٧	٢٢
خام البترول	٢٣٤٩	—	—	٣٣١٩	٨٦٨	٢٦	٧١٢٢	١٦١٨	٢٢	١٦٤٠٤	٣٥٦٩	٢١
الفوسفات	٣٩٧	٥٠٠***	١٢٦	٥٦٦	٣٠٢	٥٣	٥٩٤	٣٧٤	٦٣	٥٨٢	٣١٩	٥٥
خام المنجنيز	١٥٢	١٠٨	٧١	٢٨٦	٢٠٩	٧٣	١٨٢	١٦٣	٨٩	٤	—	—
منتجات البترول **	١٩٨٣	٣٣٣	١٦	٣٤١٠	١٨٠	٥	٦٣٩٣	٢٢١٥	٣٤	٣١٨٦	٥٢	١
الغزل (مليون متر)	٤٩	٥	١٠	١٠٢	٢٠	٢٠	١٣٩	٤١	٢٩	١٦٤	٤٣	٢٦
الأقمشة القطنية ***	...	—	—	٤٨٤	١٢٦	٢٦	٦١٥	١٠٧	١٧	٨٤٧	١٨٧	٢١
الأسمنت	١٠٢٠	٤	٠،٤	٢٠٤٧	٣٥٣	١٧	٢٣١٩	٣١٠	١٣	٣٢٥٩	٣٤٦	١٠

* حسب (٢٩ ص ٤٠٧ ، ١٠٠ ، ١٩٧١) .

** متضمنة تصدير من انتاج ١٩٤٩ .

*** بنزين ـ كيروسين ـ مازوت .

**** العدد بألف متر .

واردات مصر من السلع الأساسية*

	١٩٥٠			١٩٦٠			١٩٦٥			١٩٧٠		
	استهلاك ألف طن	استيراد ألف طن	حصة التصدير ٪	استهلاك ألف طن	استيراد ألف طن	حصة الاستيراد ٪	استهلاك ألف طن	استيراد ألف طن	حصة الاستيراد ٪	استهلاك ألف طن	استيراد ألف طن	حصة الاستيراد ٪
ماكينات ومعدات مليون ج . م	٤٠**	٣٤	٨٥	٨٠	٥٧	٧٠	١٥٠	٨٨	٥٢	١٧٠**	٨٤	٤٩
الحديد	٣٤٥	٣٢٠	٩٣	٦٣٢	٢٢١	٣٠٥	٦٨٧	٤٥٦	٦٦	٧٤٦	٣٦٦	٤٩
خام البترول	٢٣٤٩	—	—	٤٥٢٨	٢٠٧٧	٤٦	٩٣٨٥	٣٩٨١	٤٢	١٤٤٤٢	١٦١٧	١١
منتجات البترول	٢٩٤٤	١١٦٦	٤٠	٤٨٩٤	١٠٨٣	٢٢	٥٥١٢	٦٣	١١	٥١٧٤	٢٠٤٠	٣٩
جوز الهند	٨	٨	١٠٠	١٤٦	١٣٠	٨٩	٢٠٧**	٣٣	١٦	٣٥٤**	—	—
أسمدة آزوتية	٦٨٤	٦٨٤	١٠٠	٩٥٨	٦٢٦	٦٥	١٢٥٤	٦٠٤	٤٧	٥٨٥	١٩٩	٣٤
أخشاب	٣٤٣	٣٤٣	١٠٠	١٩٤	١٩٤	١٠٠	٣٢٠	٣٢٠	١٠٠	٣٠٣	٣٠٣	١٠٠
كاوتشوك	٠,٥	٠,٥	١٠٠	٦	٦	١٠٠	٨	٨	١٠٠	١٠	١٠	١٠٠
ورق وكارتون	٦٦	٦٦	١٠٠	١٥٢	١٠٣	٦٨	١٨٧	٨٠	٤٣	١٩٨	٧٣	٣٦
قمح	١٥٧٨	٥٧١	٣٦	٢٧٥٨	١٢٥٩	٤٩	٢٥٠٢	١٢٣٠	٤٩	٢٣٩٧	٨٥١	٣٥
شاي	١٦	١٦	١٠٠	٢٠	٢٠	١٠٠	٢٩	٢٩	٢٠٠	٣٠	٣٠	١٠٠
دخان	١٣	١٣	١٠٠	١١	١١	١٠٠	١٥	١٥	١٠٠	١٤	١٤	١٠٠

* المصادر (٢٩ ص ٤٠٧ ، ٧٣ ، ١٩٧٠ رقم ٢ ص ٢٢ ، ١٠٠ ، ١٩٧١) .

** تقديري .

*** التقدير دون احتساب صفقات المعدات المركبة .

**** تشمل على المصنوعات الحديدية .

جدول ٤٢

الثقل النوعي للمشروعات ،بمساعدة الدول الاشتراكية في ١٩٦٠/ ٦١ ـ ١٩٦٩/ ٧٠ في إنتاج الفروع المناسبة للصناعة المصرية*

المشــــروع	الدولة المساعدة	الطاقة الانتاجية	الثقل النوعي حسب الطاقة في الفرع ٪)
		الطاقة	
محطة كهرباء السويس	الاتحاد السوفييتي	١٠٠ ألف كيلو وات / ساعة	٢
محطة كهرباء التبين	المجر	٤٥ ألف كيلو وات / ساعة	١
محطة توليد كهرباء السد العالي بأسوان	الاتحاد السوفييتي	٢١٠٠ ألف كيلو وات/ ساعة	٥٢
		التعديـن	
مصانع الدلفنة في مجمع الحديد والصلب بحلوان	الاتحاد السوفييتي	٢٠٠ ألف طن لوح حديد في السنة	٥٧
مصنع الفحم الحجري في مجمع الحديد والصلب بحلوان	الاتحاد السوفييتي	٢٨٠ ألف متر فحم حجري في السنة	١٠٠
مصنع تلبيد الخامات في حلوان	الاتحاد السوفييتي	١٠٠٠ طن حديد يوميا	١٠٠
مصنع الدرفلة بحلوان	الاتحاد السوفييتي	١٥ ألف درفيل في السنة	
مصنع كربيد الكالسيوم	الاتحاد السوفييتي	٥ آلاف متر كربيد الكالسيوم	١٠٠
لفيرور سيليكون بأسوان	وبلغاريا	٣ آلاف متر فرو سليكون	
ورشة دلفنة الألومنيوم	تشيكوسلوفاكيا	٢ ألف طن الألومنيوم في السنة	

صناعة الآلات			
بناء السفن بالأسكندرية	الاتحاد السوفييتي	سفينة حمولتها تصل إلى ٥٠ ألف طن متر في السنة	٥٠
ورشة لانتاج الآلات المعدنية بحلوان	الاتحاد السوفييتي	٧٢٥ قطعة في السنة	١٠٠
مصنع تجميع الجرارات بحلوان	يوغوسلافيا وبلغاريا	١٠٠٠ قطعة في اللسنة	١٠٠
مصنع الدراجات بالقاهرة	تشيكوسلوفاكيا	٧٠ ألف قطعة في السنة	١٠٠
مصنع انتاج الموتوسيكلات	تشيكوسلوفاكيا	١٤,٤ ألف قطعة في السنة	١٠٠
مصنع انتاح اللكترود بالقاهرة	الاتحاد السوفييتي	٢٥ مليون قطعة في السنة ١٠٠	
صناعة الكيماويات			
مصنع تكرير البترول بالسويس	الاتحاد السوفييتي تشيكوسلوفاكيا	مليون طن من ابترول الخام في السنة	١٢
مصنع تكرير البترول بالاسكندرية	الاتحاد السوفييتي تشيكوسلوفاكيا	مليون طن من البترول الخام في السنة	١٢
مصنع ريت التشحيم بالسويس	الاتحاد السوفييتي	٦٩ ألف متر زيت تشحيم في السنة	١٠٠
مصنع الكيماويات والأدوية بأبي زعبل	الاتحاد السوفييتي	١٠٠ متر من المستحضرات السلفيت في السنة	٣٠ ـ ٤٠
مصنع المضادات الحيوية بأبي زعبل	الاتحاد السوفييتي	٢٥ متر دكستران ٤ متر بنسلين في السنة	١٠٠

* وفقاً لـ (١٩٦٥، ٥١، ١٠٠، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١)

ملحق (٤)

تجارة مصر مع الدول الرأسمالية المتقدمة*

مليون جنيه مصري .

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
انجلترا	٣٧.٩ / ٤١.٣	٧.٩ / ٢٣.٦	٤.٦ / ١٣.٦	٤.٠ / ١٧.٧	٧.٦ / ٢٥.٣	٧.٩ / ٣٥.١	٩.٦ / ٢٨.٢	٧.٤ / ٢٠.٧	٧.٣ / ٢٣.١	٧.١ / ١٣.٠	٦.٤ / ٨.٨	٦.٦ / ١٢.٢	٦.٢ / ١٣.٥
النمسا	٠.٧ / ١٣.٥	٠.١ / ٠.٤	— / ٠.٥	— / ٣.٩	— / ٢.١	٠.١ / ٠.٧	٠.١ / ١.٦	٠.١ / ٢.٢	١.١ / ١.٣	٠.١ / ٢.٢	٠.٣ / ١.٨	— / ٢.٤	— / ٣.٤
بلجيكا	١.٩ / ٤.٩	٢.١ / ٤.٩	١.٥ / ٣.٢	١.٠ / ١.٤	١.٢ / ١.٧	٣.٤ / ١.٢	٣.٣ / ١.٨	١.٧ / ١.٧	١.٨ / ٢.٧	١.٨ / ٠.٨	١.٩ / ١.٠	٣.٥ / ١.٢	٢.٨ / ١.٥
هولندا	٦.٢ / ٨.٣	٣.٣ / ٥.٨	١.٨ / ٥.٨	١.٦ / ٤.٠	٣.٢ / ٤.٩	٢.٥ / ٧.٩	٣.٢ / ٦.١	٣.٢ / ٥.٣	٢.٤ / ٧.٠	٣.١ / ٣.٩	٣.٢ / ٤.٩	٢.٣ / ٥.٢	٢.٥ / ٦.٢
الدانمرك	٠.٥ / ٠.٨	٠.٣ / ١.٠	٠.٣ / ١.٠	٠.٤ / ٠.٥	٠.٩ / ٠.٤	٠.٧ / ١.٢	٠.٨ / ١.٩	١.٣ / ١.٨	١.١ / ٣.٧	٠.٧ / ٠.٦	٠.٦ / ٠.٧	٠.٦ / ٠.٧	٠.٦ / ٢.٠
ايطاليا	١٤.٩ / ١٥.٥	٧.٥ / ١٤.٩	٧.٢ / ١١.٩	٧.٥ / ٨.١	١٣.٩ / ١٢.٣	١٧.٧ / ٢٥.٧	١٠.٦ / ٢٠.٤	١١.٦ / ٢٢.٥	١٠.٥ / ١٩.٢	٩.٥ / ١٢.١	٩.١ / ١٤.٥	١٢.٧ / ١٦.٤	١١.٠ / ٢٢.٦
كندا	٠.٢ / ١.٨	٠.١ / ٠.٢	٠.٣ / ٠.٥	٠.٢ / ٠.٧	٠.١ / ٠.٩	٠.٢ / ٠.٦	— / ٠.٢	٠.١ / ٠.٤	٠.٢ / ١.٤	٠.١ / ١.٦	٠.١ / ٠.٥	٠.٤ / ٠.٧	٠.٢ / ١.٤
الولايات المتحدة	١٥.٤ / ١٢.٦	٩.٠ / ٧١.٨	٩.٩ / ٤٠.٠	١٠.٤ / ٤٦.٧	٠.٣ / ٧٧.٣	٩.٨ / ١٠٨.٩	٧.٨ / [illegible]	٨.٣ / [illegible]	٦.٧ / [illegible]	٥.٦ / [illegible]	٥.٨ / [illegible]	٤.٨ / [illegible]	٢.٧ / [illegible]

	٢٠,٨	١٥,٩	٨,٨	٥,٩	٥,٦	٩,٣	٧,٨	٢١,١	٢٢,٩	١٥,٧	٣٣,٢	٢٨,٦	٢٥,٣
ألمانيا الغربية	٥,٥ / ٦,٧	٧,٨ / ١٩,٢	٩,٣ / ٣٢,١	٥,٢ / ٢٦,٨	٧,٢ / ٢٨,٨	١١,٥ / ٤٠,٢	١٢,٩ / ٤٧,٠	١٤,٩ / ٣٨,٣	١٠,٤ / ٣٨,٣	٨,٢ / ٢٤,٠	١٠,٦ / ١٩,١	١٣,٤ / ١٩,٤	٨,٩ / ٢٦,٦
سويسرا	٠,٦ / ٣,٤	٥,٥ / ٧,٢	٢,٢ / ٤,٢	٢,٠ / ٤,٤	١,٩ / ٦,٥	٣,١ / ٩,٢	٣,١ / ٧,٨	٢,٤ / ٦,٨	٢,٤ / ٧,٣	٣,٥ / ٣,٤	٢,٧ / ٤,٢	٢,٧ / ٦,٥	٢,٥ / ٧,٣
اليابان	٥,٤ / ١,٧	٨,٣ / ٤,٧	٥,٣ / ٤,٠	٥,٠ / ٨,٢	٢,٩ / ٨,٢	٦,٧ / ٦,٨	٧,٧ / ٨,١	٩,٠ / ٦,٦	٦,٣ / ١١,٦	٨,١ / ٣,٩	٩,٩ / ٤,٥	١٢,٢ / ٢,٧	١٠,٦ / ٥,١
دول أخرى***	٩,٦ / ١٦,٩	٨,٠ / ١٩,١	٩,٠ / ٧,٤	١٠,٢ / ١٠,٦	٤,٧ / ١٢,٢	٧,٣ / ١٥,٤	١٠,٥ / ١٦,٣	٩,٦ / ١٨,٥	٩,٨ / ٢٨,٩	١٣,٦ / ٢٤,٥	١٣,٩ / ٢٣,٠	١١,٦ / ١٩,٦	١١,٢ / ٢٢,٥
المجموع	١١٩,٣ / ١٤٧,٢	٧٢,٠ / ١٣٧,٧	٥٥,٨ / ١٣٣,٤	٥١,٧ / ١٣٨,٢	٥٤,٥ / ١٣٩,٦	٧٣,٢ / ١٧٦,٨	٧٣,٥ / ٢٦٥,٤	٧٥,٦ / ٢٢٤,٤	٦٣,٨ / ٢٥٩,٧	٦٧,٢ / ١٣٩,٣	٦٨,٦ / ١٣١,٦	٨٠,٠ / ١٣٦,٦	٦٦,٩ / ١٥٧,٧
الثقل النوعي ٪ في التصدير	٦٨,٠	٤٩,٣	٢٨,٧	٣١,٠	٣٤,٤	٣٢,٣	٣١,٣	٢٨,٠	٢٤,٧	٢٧,٣	٢٥,٣	٢٤,٣	٢٠,٢
في الاستيراد	٦٧,٨	٧٣,٠	٥٧,٣	٥٦,٨	٤٦,٣	٤٤,٣	٦٤,٠	٥٦,٠	٥٥,٦	٣٩,٥	٤٥,٥	٤٩,٤	٤٦,١

* المصادر : [٩٤ ، ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ ، ٩٥ ، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠] . البسط التصدير . المقام الاستيراد .

** تشمل الواردات في حساب المساعدة الاقتصادية . في ١٩٦٣ و ١٩٦٤ .

*** النمسا . ايطاليا . فنلندا . فرنسا . ألمانيا الغربية . البرتغال . النرويج . السويد .

ملحق (٣)

تجارة مصر مع الدول الاشتراكية*

بالمليون جنيه مصري .

	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
بلغاريا	— / ٠,١	٠,١ / ٠,١	١,٩ / ١,٤	١,٠ / ٢,٢	١,٧ / ١,٦	٣,٠ / ١,٧	٢,٦ / ١,٨	٢,٦ / ١,٨	٢,٥ / ٣,٩	٣,٣ / ٤,٣	٣,٠ / ٤,٨	٤,٤ / ٣,٩	٤,٩ / ٣,٤
المجر	١,١ / ١,٣	٤,١ / ٠,٧	٢,١ / ٢,٤	٣,٠ / ٢,٧	٢,٦ / ٤,٤	٥,٣ / ٦,٦	٥,٤ / ٢,٦	٣,٨ / ٥,٤	٧,٥ / ٩,٤	٥,٤ / ٣,٠	٢,٨ / ٢,٥	٤,٥ / ٤,٨	٧,٥ / ٤,٦
المانيا الشرقية	— / —	١,٤ / ٠,٩	١٠,١ / ٨,٨	٦,١ / ٧,٩	٥,٩ / ٧,٩	٦,٥ / ٧,٤	٨,٤ / ٦,٥	١٠,٠ / ١٠,٤	١٠,٥ / ١٦,٧	١١,٣ / ١٤,٣	٩,٨ / ١٤,١	١٤,٥ / ١٢,٣	١٩,٧ / ١٥,٥
كوبا	— / —	— / —	٣,٢ / ٠,٦	٣,٤ / ٣,٦	٣,٢ / ٣,٤	٤,٥ / ٤,٨	٥,٧ / ٣,٢	٤,٠ / ٢,٣	٢,٧ / ٧,٤	٣,١ / ٣,٨	١,٨ / ٠,٧	٢,٣ / ٠,٣	٠,٧ / —
الصين	١,٢ / ٠,٣	٨,٥ / ٠,٣	١٥,٥ / ٦,٨	٥,١ / ٦,٦	٧,٧ / ٧,٧	٧,١ / ٨,٧	٧,٣ / ٧,٨	١٩,٦ / ١١,٦	١٤,١ / ١٧,٥	٨,٢ / ١٠,١	٧,٢ / ٨,٩	٦,١ / ٥,٧	٧,٧ / ٦,٦
بولندا	١,٠ / ٠,٥	٢,٩ / ٠,٥	٧,٧ / ٢,٩	٣,٤ / ٢,٨	٣,٣ / ٥,٨	٤,٧ / ٥,٨	٦,٩ / ٦,٧	٧,٠ / ٤,٦	٥,٦ / ٦,٩	٥,٧ / ٧,٦	٨,٧ / ٧,٦	١٢,٣ / ٦,١	٧,٥ / ٩,٩

رومانيا	٠,٣ / ٠,٨	٤,٠ / ٣,٩	٣,٨ / ٢,٩	٤,٦ / ٣,٠	٤,٧ / ٤,٥	٥,٤ / ٤,٣	٥,٦ / ٤,٠	٨,١ / ٦,٢	٨,٠ / ٧,٤	٦,١ / ١٨,٠٦	٧,٧ / ١٨,٦	٩,١ / ٥,٥	٨,٠ / ١١,٣
الاتحاد السوفييتي	٨,٨ / ٥,٩	٧,٠ / ٢,٣	٣٠,٩ / ٢٢,٩	٢٥,٤ / ٢٧,٧	٢٤,١ / ٢٤,٦	٤٤,٢ / ٢٤,٤	٤١,٩ / ٣٢,١	٥٦,٧ / ٣٦,٥	٦٢,٠ / ٤٠,٧	٦١,٤ / ٧١,٨	٧٦,٠ / ٤٦,٢	١٠٧,٠ / ٣٧,٦	١٣٢,٤ / ٤١,٥
تشيكوسلوفاكيا	٤,١ / ٢,٥	٨,٨ / ٣,٧	١٢,٩ / ٨,٠	٢٣,٨ / ٦,٠	١٢,٦ / ١٠,٢	٢٢,١ / ١١,٠	٢٢,٦ / ١١,٢	٢٧,٠ / ١٣,٩	٢٦,٢ / ١٣,٩	١٨,٣ / ١٠,٦	١٤,٢ / ١٠,٤	١٥,٣ / ٨,٨	١٥,٧ / ١٣,٦
يوغوسلافيا	٣,٣ / ٢,٥	١,٦ / ١,١	١٣,٥ / ٦,٥	١,٠ / ٦,٣	٤,٦ / ٧,٥	٦,٧ / ١٠,٠	٨,٤ / ٨,٣	٨,٢ / ٨,٠	٨,٨ / ١١,٩	٦,٣ / ١١,٦	٥,٢ / ٧,٠	٩,٧ / ٦,٢	٨,٢ / ٨,٨
مجموع الدول الاشتراكية**	٢٠,٦ / ١٤,٥	٤٠,٠ / ١٣,٥	١٠٢ / ٦٤,٢	٧٨,٢ / ٦٧,٨	٧٢,٩ / ٨٤,٣	١١٣,٦ / ٨٨,٦	١٢٠,٣ / ٨٨,٦	١٢٠,٣ / ٩٠,٤	١٥٤,٨ / ١٠٠,٧	١٤٨,٢ / ١٣٦,١	١٧٩,٢ / ١٥٥,٥	١٨٢,٧ / ٩١,٥	٢٠٢,٩ / ١١٥,٧
الثقل النوعي ٪													
في التصدير	١١,٧	٢٧,٤	٥١,٨	٤٨,٥	٤٦,١	٥٠,١	٥١,٣	٥٨,٨	٥٩,٤	٥٢,٤	٥٠,٤	٥٧,١	٦١,١
في الاستيراد	٦,٧	٧,٢	٢٧,٦	٢٨,٤	٢٨,٠	٢٢,٢	٢١,٨	٢٤,٧	٢٩,٢	٤٥,١	٤١,٦	٣٢,٩	٣٣,٦

* المصادر : [٩٤ ، ١٩٦١ – ١٩٧٠ ، ٩٥ ، ١٩٥٠ – ١٩٦٠] . البسط ـ التصدير ، المقام الاستيراد .

** المجموع يشمل على تصدير واستيراد مصر مع الصين الشعبية .

ملحق (٥)

ميزان المدفوعات المصري .

(مليون جنيه مصري بالأسعار الجارية)

العمليات الجارية	١٩٥٢	١٩٥٤	١٩٥٨	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الإيرادات														
التصدير	١٤٨,٨	١٤٤,٢	١٦١,٠	٢٠٣,٧	١٦٤,٩	١٤٥,٢	٢٢٨,٨	٢٢٧,٦	٢٤٦,٨	٢٥٩,٥	٢٥٨,٧	٢٨٨,٧	٣١٩,٧	٣٠٥٥,٤
قناة السويس	٢٦,٦	٣٠,٦	٤٣,٠	٥٠,١	٥١,٢	٥٣,٧	٧١,١	٧٨,٤	٨٦,٢	٩٥,٣	٤٧,٠	–	–	–
السياحة**	٠,٣	١,٧	٠,٧	٣,٨	٣,٣	٦,١	٩,٣	١٢,٥	٤٦,٧	٥٤,٤	٥٠,٩	٤٦,٥	٤٩,١	٥٧,٩
إيرادات متنوعة	٤٣,٠	٤٥,٧	٤٥,٥	٤٤,١	٣٦,٧	٤٦,٩	٥٤,٦	٥٥,٢	٢٢,٩	٢٠,٨	١٨,٠	١٦,٩	١٨,١	١٨,٥
المجموع	٢١٨,٧	٢٢٢,٢	٢٥٠,٢	٣٠١,٧	٢٥٦,١	٢٤٦,٩	٣٦٣,٨	٣٧٤,٧	٤٠٢,٦	٤٣٠,٠	٣٧٤,٦	٣٥٢,١	٣٨٦,٩	٤٣١,٨
المصروفات														
الواردات	٢١٢,٩	١٥٥,٩	٢١٥,٥	٢٥٨,١	٢٤١,٤	٢٩٤,٢	٤٠٢,٦	٣٩٩,٤	٤١٣,٣	٤١٠,٩	٤١٣,٢	٣٦٩,٣	٤١٨,٤	٥١٧,٨
دفع الفوائد والنسب وأرباح متنوعة	١٦,٩	١٨,١	٢,٢	٣,٢	٤,٥	٧,٤	١١,٧	١٥,٠	١٧,٢	١٤,٣	١٨,٥	٢١,٢	٢٦,٣	٢٩,٤
المصروفات الحكومية	٥,٧	٩,٤	٢١,٦	٢٥,٣	٣٠,٩	٢٨,٤	٢٨,٣	٣٦,٨	٣٥,٥	٣٢,٣	٢٩,٠	٢٨,٨	٣٠,٥	٣٣,٤
الملاحة	٦,٩	٦,٨	١٠,٧	١٤,٨	٧,٨	٨,٥	٩,٦	٨,٩	٩,٨	١١,٧	٩,٢	٥,٠	٥,٦	٨,٢
مدفوعات متنوعة	٢٩,٧	٢٨,٤	٢٠,٢	٢٣,٩	٢٤,٨	٢٦,٠	٣٤,٥	٣٦,٧	٣٦,٨	٣٦,٤	٣٠,٢	٣٤,٣	٣٨,٤	٤٣,٧
المجموع	٢٧٢,١	٢١٨,٦	٢٧٠,٣	٣٢٥,٣	٣٠٩,٤	٣٦٤,٥	٤٨٦,٧	٤٩٦,٨	٥١٢,٦	٥٠٥,٦	٥٠٠,١	٤٥٨,٦	٥١٩,٢	٦٣٢,٥
رصيد الحساب	- ٥٣,٤	+ ٣,٦	- ٢٠,١	- ٢٣,٦	- ٥٣,٣	- ١١٧,٦	- ١٢٢,٩	- ١٢٣,١	- ١١٠,٠	- ٧٥,٦	- ١٢٥,٥	- ١٠٦,٥	- ١٣٢,٣	- ٢٠٠,٧
حركة رأس المال														
تحويل رأس المال إلى مصر	+ ٠,٧	+ ٢,٦	+ ٣,٤	+ ٤٦,٤	+ ٤٥,٢	+ ٩٢,١	+ ١٨٧,١	+ ١٨٨,٢	+ ١٣٢,٩	+ ١٢٤,٣	+ ١١٦,١	+ ١٤٣,٨	+ ١٤٩,٠	+ ١٧٨,٩

رصيد العمليات الجارية	-٥٥,٤	+٣,٣	-١٨,٦	-١٢,٥	-١٩,٤	-٣٦,٩	-٢٩,٢	-١٢,٠	-٢٩,١	-١١,٤	-٧٥,٠	-٨١,١	-١٤٤,١	-١٩٤,٤
وحركة رأس المال														
تحويلات متنوعة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	+٥,٠	+٥٨,٧	+١١٠,٥	+١٢٨,٨	+١٣٤,٠
استعمالات حقوق الاقتراض الخاصة	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	+١١,٠
سديد العجز في ميزان المدفوعات														
تغيير احتياطي العملة من الذهب (تخفيض -)	-٥٧,٨	+٦,٩	-١٥,٧	-٢٧,٤	-٢٣,٤	-١٦,٨	-١,٩	-٩,١	-٤١,٤	-٢٨,٦	-٣,٨	+٢٣,٩	-١٩,٢	-٢٠,١
حسابات غير بنكية متنوعة (تخفيض +)	-٠,١	-٢,٦	-٧,٢	+١٢,٢	+٠,٩	-٦,٣	-٢,٠	+٥,٦	+١٣,٦	+٧,٤	-١٦,١	-١٦,١	-٠,٨	-٢,٨
حسابات غير مقيمة متنوعة (زيادة -)	+١,٩	-١,٢	٠,٧	+٢,٠	-٣,٧	+٢,٢	-١٨,٠	-٣,٣	...	...	...	...	-٣,١	-٢,١
مديونية الجنيه النقدي الدولي (زيادة -)	—	—	—	-٦,٢	+٥,٩	-٢٠,٠	-٦,٤	-١,٩	+٣,٧	+٧,٣	-١,٤	+٠,٢	+٩,٢	+٠,١***
الأخطاء ، الأذون والبنود غير المعرفة	+٠,٦	+٠,٢	+٣,٧	+٦,٩	+٥,٩	+٤,٠	-٠,٩	-٣,٣	-٥,٠	+٧,٥	+٤,٧	-٢,٧	+٠,٦	+٥,٥
المجموع	-٥٥,٤	+٣,٣	-١٨,٦	-١٢,٥	-١٩,٤	-٣٦,٩	-٢٩,٢	-١٢,٠	-٢٩,١	-٦,٤	-١٦,٨	+٥,٧	-١٣,٣	-١٩,٤

* المصدر : [٨٢ ، ١٩٦٢ ، عدد ٣٢٢ ؛ ١٩٦٧ عدد ٣ ؛ ١٩٧٢ عدد ٢ ، ٨١,٣ ، ١٩٧٠ ، عدد ١ – ٤] .
** محتوية إيرادات متنوعة ابتداءً من عام ١٩٦٥
*** مع حساب الزيادة من الحصة .

المراجع

١ - كارل ماركس : رأس المال - الجزء الثالث - ك . ماركس وف . انجلز المؤلفات المختارة - الجزء ٢٥ ، المجلد الأول .

٢ - كارل ماركس . نظرية فائض القيمة . ك . ماركس وف . انجلز - المؤلفات المختارة - الجزء ٢٦ المجلد ٣ .

٣ - ف . أ . لينين . تطور الرأسمالية في روسيا - الجزء ٣° من المؤلفات الكاملة .

٤ - ف . أ . لينين . الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية ، - الجزء ٢٧ .

٥ - ف . أ . لينين . « خطة تقرير حول السياسة الداخلية والخارجية » - مقدم للمؤتمر التاسع لمجلس السوفيات - الجزء ٤٤ .

٦ - ف . أ . لينين . « حول احتكار التجارة الداخلية » : - الجزء ٤٥ .

٧ - ل . ي . بريجنيف . « عمل لينين يعيش وينتصر » - تقرير قدم للاجتماع المشترك للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ومجلس الوزراء في ٢١ أبريل سنة ١٩٧٠ في ذكرى مرور مائة عام على ميلاد ف . ي . لينين ، - مجموعة الوثائق والمواد الخاصة : « مائة عام على ميلاد . ف . ي . لينين - » موسكو ١٩٧٠ .

٨ - أ . ن . كوسيجين . توجيهات المؤتمر الثالث والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الخاصة بالخطة الخمسية لتنمية الاقتصاد الشعبي للاتحاد السوفييتي في ١٩٦٦ - ١٩٧٠ موسكو . ١٩٦٦ .

٩ - « مائة عام على ميلاد ف . ي . لينين موضوعات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي » - موسكو ١٩٧٠ .

١٠ - « وثائق المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي » - موسكو ١٩٧٠ .

١١ - المؤتمر الدولي للأحزاب الشيوعية والعمالية (الوثائق والمواد) - موسكو ١٩٦٩ .

١٢ - « برامج ووثائق الحزب الشيوعي السوفييتي » - موسكو ١٩٦٢ .

١٣ - أ . ج . أرسلي : علاقات مصر الاقتصادية مع الدول العربية - موسكو ، ١٩٦٧ .

١٤ - ف . ك . ارسكين . مشاكل الانتاج الزراعي التعاوني في مصر - موسكو ، ١٩٧٢ .

١٥ - ي . ب . بيلايف وي - م . بريماكوف . مصر في عهد الرئيس ناصر - موسكو ، ١٩٧٤ .

١٦ - ل . ن . فاتالينا . اقتصاد مصر - موسكو ، ١٩٦٢ .

١٧ـ م . ف . جاتاؤلين . اقتصاد مصر على طريق جديد ـ موسكو ، ١٩٦٦ .
١٨ـ ل . ش . جرادانوف : مصر ـ موسكو ، ١٩٥٣ .
١٩ـ ل . س . دفارجاك . النظام الاشتراكي العالمي والدول النامية ـ موسكو ، ١٩٦٥ .
٢٠ـ د . د . ديكتيار . التعاون المثمر ـ موسكو ، ١٩٦٩ .
٢١ـ ب . ك . ديمتشينكو . الشرق العربي في ساعة الاختبار ـ موسكو ، ١٩٦٧ .
٢٢ـ ن . أ ـ دلين : جمهورية مصر العربية ـ موسكو ١٩٧٣ .
٢٣ـ شارل عيساوي : مصر في منتصف القرن العشرين ـ موسكو ١٩٥٨ .
٢٤ـ م . ي . لافريتشنكو : التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفييتي ودول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ـ موسكو ، ١٩٦١ .
٢٥ـ ي . س . ماتيوخين . علاقات التجارة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة (رسالة دكتوراة) ـ موسكو ، ١٩٦٣ .
٢٦ـ ي . س . ماتيوخين . الجمهورية العربية المتحدة ـ اقتصاد وتجارة خارجية ـ موسكو ١٩٦٦ .
٢٧ـ « السياسة والاقتصاد » : (مجلة) موسكو .
٢٨ـ أ . أ . أجنيسكي . العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية ـ موسكو ١٩٧٠ .
٢٩ـ « الجمهورية العربية المتحدة » ـ موسكو ١٩٦٨ .
٣٠ـ « نبذات عن تاريخ الدول العربية » ـ موسكو ١٩٥٩ .
٣١ـ « التخطيط في الدول النامية الافريقية » ـ موسكو ، ١٩٧٠ .
٣٢ـ « مشاكل الاقتصاد وتاريخ دول الشرق الأوسط والأدنى » ـ موسكو ١٩٦٦ .
٣٣ـ علي صبري : سنوات التحول وتقييم الخطة الخمسية الأولى للجمهورية العربية المتحدة ـ موسكو ١٩٧٠ .
٣٤ـ ر . أ . أوليانوفسكي ـ الاشتراكية والدول المتحررة ـ موسكو ١٩٧٢ .
٣٥ـ أ . أ . أوتكين : مشاكل التخطيط في الدول النامية ـ موسكو ، ١٩٦٦ .
٣٦ـ ل . أ . فروندمان : التنمية الرأسمالية في مصر ـ ١٨٨٢ ـ ١٩٣٩ ـ موسكو ، ١٩٦٣ .
٣٧ـ « اقتصاد دول العالم » ـ موسكو ، ١٩٦٨ .
٣٨ـ « العلاقات الاقتصادية للاتحاد السوفييتي مع الدول الأجنبية ـ ١٩١٧ ـ ١٩٦٧ (دليل) ، موسكو ، ١٩٦٧ .
٣٩ـ « العلاقات الاقتصادية للدول الاشتراكية مع دول أفريقيا » ـ موسكو ، ١٩٧٣ .
٤٠ـ « المشاكل الاقتصادية للدول النامية » ـ موسكو ، ١٩٦٨ .

٤١- L- Barway R. The Military Coup in Egypt, Cairo 1953.

٤٢- AL- Barawy R. Economic Development in The UAR (Egypt) Cairo, 1970.

٤٣- EL- Kammash M. M. Economic Development and Planning in Egypt, New . York, London , 1968.

٤٤- Hansen B., Marzouk G. A. Devẹlopment and Economic Policy in The UAR . (Egypt) - Amsterdam, 1965.

٤٥ - Issawi C. Egypt in Revolution. An Economic analyses, London; 1963.

٤٦ - Laquer W. Z. The Soviet Union and Middle East, New- York, 1959.

٤٧ - Marey Saed, UAR Agriculture Enters a New Age- Cairo, 1960.

٤٨ - Musrey A. Arab . Common Market 1960- 1967. New . York, 1969.

٤٩ - « The Charter »: Cairo 1962.

٥٠ - « The Spinning and Weaving Industry in The UAR» : Cairo , 1964.

٥١ - « 12 Years of Insustrial De elopment of The UAR » - Cairo , 1965.

٥٢ - « UAR Customs Tariff »- Cairo, 1962.

٥٣ - «UN Economic Commission for Africa.

Simposium on Industrial Development in Africa- Cairo 1966.

٥٤ - Wheelock K. - Nasser' s New Egypt, New- York. 1960.

٥٥ - « الاخبار » - القاهرة .

٥٦ - « الأهرام » - القاهرة .

٥٧ - « الأهرام الاقتصادي » - القاهرة .

٥٨ - « نشرة اعلام التجارة الأجنبية » .

٥٩ - « التجارة الخارجية » - موسكو .

٦٠ - « التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي » - (مختارات احصائية) موسكو ١٩٦٩ .

٦١ - « التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي » : (عرض احصائي) موسكو .

٦٢ - « زاروبيجوم » - موسكو

٦٣ - « ازفستيا » - موسكو .

٦٤ - « كومونيست » - موسكو .

٦٥ - « العالم الاشتراكي بالأرقام والوقائع ١٩٦٧ » - (دليل) موسكو ١٩٦٨ .

٦٦ - « العالم الاشتراكي بالأرقام والوقائع ١٩٧٠ - » (دليل) موسكو ١٩٧١ .

٦٧ - « العالم الاشتراكي بالأرقام والوقائع ١٩٧١ » - (دليل) موسكو ١٩٧٢ .

٦٨ - « الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية » - موسكو .

٦٩ - « مصر المعاصرة » - القاهرة .

٧٠ - « شعوب اسيا وافريقيا » : - موسكو .

٧١ - « العصر الحديث » - موسكو .

٧٢ - « البرافدا - موسكو .

٧٣ - « ملحق نشرة اعلام التجارة الأجنبية » - موسكو .

٧٤ـ « قضايا السلم والاشتراكية » ـ براغ .
٧٥ـ « الوضع الاقتصادي للدول الرأسمالية والدول النامية ـ نبذة في ١٩٦٥ وبداية ١٩٦٦ » ـ موسكو ١٩٦٦ .
٧٦ـ « الوضع الاقتصادي للدول الرأسمالية والدول النامية ـ نبذة في ١٩٧١ وبداية ١٩٧٢ » ـ موسكو ١٩٧٢ .
٧٧ـ « الوضع الاقتصادي للدول الرأسمالية والدول النامية ـ نبذة في ١٩٧٢ وبداية ١٩٧٣ » ـ موسكو ١٩٧٣ .

٧٨ـ « Arab Economist », Beirut.

٧٩ـ «Arab Observer and Scribe», Cairo.

٨٠ـ «Blick durch die Wirdshaft » Frankfurt - Main.

٨١ـ « Economic Bulletin », National Bank of Egypt. Cairo.

٨٢ـ «Economic Review» , Central Bank of Egypt Cairo.

٨٣ـ «Economic Weekly » Middle East New Agency Cairo.

٨٤ـ «TheEgyptianCragette » - Cairo- 84.

٨٥ « The Egyptian Mail », Cairo.

٨٦ـ « The Egyptian Economic and Political Review », Cairo.

٨٧ـ « International FinancialStatistics », International Monetary Fund. New York.

٨٨ـ « Foreign affairs », Washington.

٨٩ـ « L' Economie et les finances des pays Arabes» Damas.

٩٠ـ « L'Egypte Contemparine» Le Cairo.

٩١ـ « Middle East Economic Digest», London.

٩٢ـ « Middle East Economist», Cairo.

٩٣ـ « The Middle East Observer», Cairo.

٩٤ـ « Monthly Bulletin of Foreign Trade» , Cairo.

٩٥ـ « Monthly Summary of Foreign Trade», Cairo.

٩٦- **« Statistical Abstract of Arab Republic of Egypt 1951- 1952-1970- 1971 », Cairo.**

٩٧- « Statistical Handbook of United Arab Republic 1952- 1966 », Cairo 1967.

٩٨- « Summary of Economic Data », UN . Economic Commision for Africa , Adelis Ababa, 1972 N o 45.

٩٩- « Petroleum Press Service » London.

١٠٠- « Year Book » Federation of Egyptian Industries, Cairo.

١٠١- « Year Book » Federation of Industries in The UAR.

١٠٢- « Us Economic Assistance to The UAP » US Embassy in The UAP Bulletin Cairo.

فهـــرس

96

Bibliotheca Alexandrina
0345171

الثمن ١٤ ليرة لبنانية أو ما يعادلها

دار الكلمة للنشر - تليفون ٨٠٣٧٤٠ ص ب ١٣/٥٢٨٨ - بيروت . لبنان